



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث LMD

شعبة العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة وتدقيق

بعنوان:

إستعمال خبير تكنولوجيا المعلومات وأثره على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل التجارة الإلكترونية - دراسة ميدانية -

من إعداد الباحث:

أنور عيدة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 16-12-2020

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
01	الأزهر عزة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	رئيسا
02	محمد دينوري سالمي	أستاذ محاضر - أ-	جامعة الوادي	مشرفا ومقررا
03	مفيد عبد اللاوي	أستاذ محاضر - أ-	جامعة الوادي	مشرفا مساعدا
04	زكرياء دمدوم	أستاذ محاضر - أ-	جامعة الوادي	مناقشا
05	صالح حميدانو	أستاذ محاضر - أ-	جامعة الوادي	مناقشا
06	عبد الله مايو	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	مناقشا
07	عبد العزيز قتال	أستاذ محاضر - أ-	جامعة تبسة	مناقشا

السنة الجامعية : 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

بسم لله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين أما بعد،
أهدي ثمرة عملي وإجتهادي إلى أعز وأغلى ما في الوجود التي سهرت
الليالي من أجل راحتي وأضاءت لي الدرب بالشموع، والتي غمرتني
بعطفها وحنانها في صغري وتمنت تفوقي في كبري إلى من علمتني معنى
الصبر وعدم اليأس

إليك "أمي العزيزة والغالية" أطال الله في عمرها.

إلى تاج فخري وقدوتي وعوني والذي عمل من أجلي، وعلمني سبل
النجاح والمثابرة إلى من يتعب
لنرتاح ويشقى لنسعد

إليك "أبي" أطال الله في عمره.

إلى الذي تمنى أن يرى عملي ونجاحي هذا إلى روح صديقي وأخي الذي
لم تله أمي

إليك "عمار تجيني" رحمه الله وأسكنه الفردوس الأعلى أمين.

إلى إخوتي الأعمام نجلاء، أنيس

وإلى سدرة المنتهى، محمد الحافظ، ريتاج، حفظهم الله ورعاهم

إلى أخي أسامة وزوجته وإلى أبنائه "قمر ونور سين" حفظهم الله

إلى أخي أيمن وزوجته وإلى ابنته "إسراء" حفظهم الله

إلى كل العائلة وكل خالاتي وعماتي وأخوالي وأعمامي وإلى كل

الأهل والأقارب.

وإلى أصدقائي وزملائي

إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلبي.



شكر وتقدير

﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾
صورة البقرة الآية 152

صدق لله العظيم

الحمد لله أولاً نشكره عز وجل على عظيم نعمته الذي أنار دربنا ومكننا
بفضله من القيام بهذا الإنجاز.

والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير الأنام على اله وصحبه وسلم
أما بعد

أتشرف أن أتوجه بخالص الشكر وعظيم التقدير والإمتنان والعرفان
بالجميل إلى أستاذي الفاضل الدكتور

"محمد دينوري سالمى"

الذي تفضل بالإشراف على هذه الأطروحة ولأن عبارات الشكر
والعرفان لن توفيك حقل فاني أسأل الله عز وجل
أن يوفقك ويسدد خطاك

كما أتوجه بخالص الشكر وعظيم التقدير إلى الدكتور

مفيد عبد اللاوي لتقديمه يد العون لإتمام هذا العمل

كما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة

عيسى زين، عبد الجليل لخضاري، صالح حميداتو، وزكرياء دمدوم

على تقديمهم للنصح والتوجيه فكانت لنصائحهم وتوجيهاتهم السديدة

أكبر أثر في إتمام هذا العمل

كما لا يفوتنا التقدم بالشكر المسبق إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين

قبلوا وتحملوا عناء قراءة ومناقشة هذا العمل

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لمعرفة أثر الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، وذلك من خلال دراسة ميدانية لعينة من الخبراء المحاسبين ومراجعي الحسابات، وكذا الأساتذة الجامعيين المتخصصين في ميدان المحاسبة والمراجعة ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم الدراسة إلى جزئين، جزء نظري يكون من أربع فصول من أجل التأصيل النظري للموضوع، والجزء التطبيقي خصص لإختبار فروض الدراسة من خلال التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها من خلال الاستبيانات الموزعة.

وقد توصلت الدراسة، إلى أن هناك أثر عند الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل التجارة الإلكترونية، ويواجه مراجع الحسابات العديد من المعوقات والتحديات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، أيضا يدرك هذا الأخير متطلبات الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، كما أن المراجعة المستمرة تعتبر مدخلا مناسباً للمراجعة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.

وقد أوصت الدراسة على إلزام مراجع الحسابات بالإلتحاق ببرامج وندوات تكوينية للمراجعة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، لكي يصبح قادرا على القيام بتنفيذ عمليات المراجعة الإلكترونية، أيضا ضرورة إنشاء هيئة مستقلة تابعة للغرفة الوطنية لمراجعي الحسابات تعمل على مراقبة جودة المراجعة بالشركات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، كما أوصت بضرورة خلق تعاون بين الهيئات المشرفة على تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالجزائر مع الهيئات المهنية الدولية المتطورة في مجال مراجعة الحسابات ببيئة التجارة الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية:

خبير تكنولوجيا المعلومات، مراجعة الحسابات، إستقلالية مراجع الحسابات، التجارة الإلكترونية، المراجعة الإلكترونية.

Abstract :

This study aims to identify the impact of using an information technology expert on the independence of the auditor in the light of the e-commerce environment, through a field study of a sample of accountants and auditors, as well as university professors specialized in accounting and auditing.

To achieve this goal, the study was divided into two parts, a first theoretical part that consists of four chapters is dedicated for the literature of the topic, and a second practical part is devoted to test the hypotheses of the study through a statistical analysis based on data collected by distributed questionnaires.

The study concluded that there is an effect on the independence of the auditor when using an information technology expert in light of e-commerce, also the auditor faces many obstacles and challenges, and understands the requirements of using information technology in light of the e-commerce environment in addition, the ongoing review is also an appropriate input to the audit in the e-commerce environment.

The study recommended the following: the auditor is obligated to join training programs and seminars for audit in the light of the e-commerce environment, in order to be able to carry out electronic audits; the need to establish an independent board of the National Chamber of Auditors to monitor the quality of the audit of companies in the environment E-commerce; moreover, it recommended the importance of creating a cooperation between the boards that organize the accounting and auditing profession in Algeria with advanced international professional boards in the field of auditing in the e-commerce environment.

Key words:

IT expert, Auditing, Auditor independence, E-commerce, Electronic audit.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
III	إهداء
IV	شكر وتقدير
V	ملخص الدراسة باللغة العربية
VI	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية
VII	فهرس المحتويات
XI	قائمة الجداول
XIV	قائمة الأشكال
XV	قائمة الملاحق
XVI	قائمة الإختصارات والرموز
أ - هـ	مقدمة عامة
51-1	الفصل الأول: عرض وتحليل الدراسات السابقة
2	تمهيد
3	المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة باللغة العربية واللغة الأجنبية
3	المطلب الأول: الأطروحات والرسائل الجامعية
21	المطلب الثاني: المقالات والمؤتمرات
38	المطلب الثالث: عرض الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
48	المبحث الثاني: علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة
48	المطلب الأول: خلاصة الدراسات السابقة
50	المطلب الثاني: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
95-52	الفصل الثاني: الإطار النظري حول تكنولوجيا المعلومات ومراجعة الحسابات
53	تمهيد
54	المبحث الأول: مدخل مفاهيمي حول تكنولوجيا المعلومات
54	المطلب الأول: مفهوم وخصائص تكنولوجيا المعلومات
55	المطلب الثاني: مجالات تكنولوجيا المعلومات ودواعي الإهتمام بها
58	المطلب الثالث: مفهوم خبير تكنولوجيا المعلومات
61	المبحث الثاني: ماهية التجارة الإلكترونية

61	المطلب الأول: مفهوم التجارة الإلكترونية وأشكالها
68	المطلب الثاني: مبادئ التجارة الإلكترونية وأهميتها
71	المطلب الثالث: مزايا ومخاطر التجارة الإلكترونية
74	المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للمراجعة ومراجع الحسابات
74	المطلب الأول: تطور ومفهوم مراجعة الحسابات
77	المطلب الثاني: أهمية وأهداف مراجعة الحسابات
85	المطلب الثالث: مفهوم وأهمية إستقلالية مراجع الحسابات
89	المطلب الرابع: إستقلالية مراجع الحسابات في ضوء الإصدارات المهنية
95	خلاصة الفصل
149-96	الفصل الثالث: مراجعة الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية
97	تمهيد
98	المبحث الأول: علاقة التجارة الإلكترونية بمراجعة الحسابات
98	المطلب الأول: مخاطر مراجعة الحسابات وأدلة الإثبات في ظل التجارة الإلكترونية
104	المطلب الثاني: التجارة الإلكترونية وأثرها على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات
107	المطلب الثالث: تحديات مهنة مراجعة الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية
111	المبحث الثاني: المراجعة الإلكترونية وتأثيرها على كفاءة وفعالية مراجع الحسابات
111	المطلب الأول: مفهوم وأساليب المراجعة الإلكترونية
116	المطلب الثاني: الإطار العام لإجراءات جودة المراجعة
119	المطلب الثالث: إنعكاسات المراجعة الإلكترونية على كفاءة مراجع الحسابات وجودة المراجعة
122	المبحث الثالث: مراجعة الحسابات وخدمات التأكيد على الثقة في ظل التجارة الإلكترونية
122	المطلب الأول: المراجعة المستمرة مدخلا مناسب لمراجعة الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية
133	المطلب الثاني: خدمات التأكيد على الثقة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية
141	المطلب الثالث: مبادئ ومعايير خدمة إضفاء الثقة
149	خلاصة الفصل
202-150	الفصل الرابع: التجارة الإلكترونية وإستقلالية مراجع الحسابات في البيئة الجزائرية
151	تمهيد

152	المبحث الأول: تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية بالبيئة الجزائرية
152	المطلب الأول: واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر
157	المطلب الثاني: أبرز الإصلاحات التي تبنتها الجزائر في مجال تكنولوجيا المعلومات
159	المطلب الثالث: أهم مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية بالجزائر
162	المبحث الثاني: الإطار التشريعي لمهنة مراجعة الحسابات بالجزائر
162	المطلب الأول: تطور الإطار التشريعي لمهنة مراجعة الحسابات بالجزائر
164	المطلب الثاني: معايير الأداء المهني لمراجع الحسابات في الجزائر
169	المطلب الثالث: مشاكل مراجعة الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية بالجزائر
172	المبحث الثالث: المراجعة المستمرة وإستقلالية مراجع الحسابات
172	المطلب الأول: المتطلبات العلمية لمراجعة التجارة الإلكترونية
174	المطلب الثاني: أثر تطبيق مدخل المراجعة المستمرة على إستقلالية مراجع الحسابات
179	المطلب الثالث: معايير المراجعة المتعارف عليها في ظل بيئة التجارة الإلكترونية
186	المطلب الرابع: نموذج مقترح لمدخل المراجعة المستمرة باستخدام لغة (XBRL)
188	المبحث الرابع: إستقلالية مراجع الحسابات بالجزائر وأهمية معيار المراجعة الجزائري 620
188	المطلب الأول: إستقلالية مراجع الحسابات وفق التشريع الجزائري
195	المطلب الثاني: أهمية تطبيق معيار المراجعة الدولي 620
199	المطلب الثالث: قراءة مختصرة حول معيار المراجعة الجزائري 620
202	خلاصة الفصل
203-246	الفصل الخامس: دراسة ميدانية في البيئة الجزائرية
204	تمهيد
205	المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية وأدواتها
205	المطلب الأول: إختيار وإعداد الإستبيان
207	المطلب الثاني: تصميم وهيكل أداة الدراسة
211	المطلب الثالث: الأدوات والأساليب الإحصائية للدراسة
217	المبحث الثاني: تحليل البيانات وإختبار فرضيات الدراسة

217	المطلب الأول: عرض البيانات الشخصية لعينة الدراسة
218	المطلب الثاني: تحليل نتائج محاور الدراسة
230	المطلب الثالث: إختبار فرضيات الدراسة
246	خلاصة الفصل
247	خاتمة عامة
255	قائمة المراجع
	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
51	يبين الإسهامات المتوقعة من الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة	01-01
65	الفرق بين التجارة التقليدية والتجارة الإلكترونية	01-02
66	أشكال التجارة الإلكترونية	02-02
84	مقارنة بين أنواع المراجعة	03-02
99	مخاطر المراجعة	01-03
102	مقارنة أدلة الإثبات في ظل طرق التشغيل المختلفة	02-03
160	تطورات عدد الإشتراكات في الجيلين الثالث 3G والرابع 4G خلال الفترة 2012-2017	01-04
160	تطور عدد مستخدمي الإنترنت في الجزائر خلال الفترة 2003-2011	02-04
161	مؤشرات نطاق الإنترنت الوطنية والدولية خلال الفترة 2012-2017	03-04
207	الإحصائية الخاصة بالإستثمارات الإستراتيجيات	01-05
210	أداة جمع البيانات وفق مقياس ليكارت الخماسي	02-05
210	مقياس تحديد الأهمية للوسط الحسابي	03-05
213	الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول	04-05
213	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني	05-05
214	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث	06-05
215	معامل الارتباط كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي للإستبيان	07-05
216	نتائج مقياس ألفا كرونباخ	08-05
217	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	09-05
217	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	10-05

218	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي	11-05
219	إحصائيات بعد تقدير ضرورة الإستعانة بخدمات خبير تكنولوجيا المعلومات (ITA)	12-05
220	إحصائيات بعد كفاءة وموضوعية خبير تكنولوجيا المعلومات (ITB)	13-05
222	إحصائيات بعد تقييم مدى ملائمة أعمال خبير تكنولوجيا المعلومات (ITC)	14-05
224	إحصائيات بعد عناصر تحقق استقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية. (INA)	15-05
225	إحصائيات بعد يستوجب من مراجع الحسابات أن يكون مؤهلا علميا وعمليا بتطبيق منهج المراجعة المستمرة عند مراجعة الشركات التي تستخدم التجارة الإلكترونية (INB)	16-05
227	إحصائيات بعد العوامل المؤثرة على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية عند مدخل المراجعة المستمرة. (INC)	17-05
228	إحصائيات المحور الثالث معوقات وتحديات مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية (OB)	18-05
231	نتائج إختبار T للفرضية الأولى	19-05
232	نتائج إختبار T للفرضية الثانية	20-05
233	نتائج إختبار T للفرضية الثالثة	21-05
234	مختصر نموذج الإنحدار للفرضية الرئيسة الرابعة	22-05
235	تحليل التباين للفرضية الرئيسية الرابعة	23-05
235	معالم الإنحدار للفرضية الرئيسية الرابعة	24-05
236	مختصر نموذج الإنحدار للفرضية الفرعية الأولى	25-05
237	تحليل التباين للفرضية الفرعية الأولى	26-05
237	معالم الإنحدار للفرضية الفرعية الأولى	27-05
238	مختصر نموذج الإنحدار للفرضية الفرعية الثانية	28-05

239	تحليل التباين للفرضية الفرعية الثانية	29-05
239	معالم الإنحدار للفرضية الفرعية الثانية	30-05
240	مختصر نموذج الإنحدار للفرضية الفرعية الثالثة	31-05
241	تحليل التباين للفرضية الفرعية الثالثة	32-05
241	معالم الإنحدار للفرضية الفرعية الثالثة	33-05
243	نتائج تحليل التباين بين إجابات العينة تبعا للمؤهل العلمي	34-05
244	نتائج تحليل التباين بين إجابات العينة تبعا للخبرة المهنية	35-05
245	نتائج تحليل التباين بين إجابات العينة تبعا للمسمى الوظيفي	36-05

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
83	معايير المراجعة المتعارف عليها	01-02
136	يوضح ختم إضفاء الثقة على المواقع الإلكترونية	01-03
136	علاقة خدمات التأكيد والمراجعة والتصديق	02-03
139	نموذج إتخاذ القرار ودور المعلومات	03-03
141	ختم التأكيد على الثقة في النظام الإلكتروني	04-03
159	تطورات عدد المشتركين في شبكة الهاتف النقال خلال الفترة 2010- 2017	01-04
186	نموذج مقترح لمدخل المراجعة المستمرة للإرتقاء بجودة ومصداقية تقارير الأعمال المنشورة إلكترونياً	02-04

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	الإستبيان
02	قائمة بأسماء محكي الإستبيان
03	مخرجات برنامج SPSS

قائمة الاختصارات والرموز

رمز الاختصار	المصطلح باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية
DE	Digital Economy	الإقتصاد الرقمي
DSS	Decision support systems	نظم دعم القرار
SE	Expert systems	النظم الخبيرة
SQL	Structured Query Language	لغة الإستعلامات البنوية
EC	Electronic E- Commerce	التجارة الإلكترونية
EB	Electronic Business	الأعمال الإلكترونية
IT	Information Technology	تكنولوجيا المعلومات
AAA	The American Accounting Association	جمعية المحاسبة الأمريكية
AICPA	American Institute of certified public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
GAAP	Generlly Accepted Acconting Principles	معايير التدقيق المتعارف عليها
IFIAR	The International Forum of Independent Audit Regulators	المنتدى الدولي لمنظمي مراجعة الحسابات المستقلين
PCAOB	Public Company Accounting Oversight Board	مجلس الإشراف على مكاتب المحاسبة العامة
SEC	Securities and Exchange Commission	هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية
IESBA	International Ethics Standards Board for Accountants	مجلس معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين
IFAC	Interntional Fédération of Accontants	الإتحاد الدولي للمحاسبين
ASB	Auditing Standards Board	مجلس معايير المراجعة
CICA	Canadian Institute of Chartered Accountants	المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين
IR	(Inherited Risk)	المخاطر الملائمة
CR	Control Risk	مخاطر الرقابة
DR	Detection Risk	مخاطر الإكتشاف

نظام المحاسبة الفورية	Instant Accounting System	RAT
لغة تقارير الأعمال المنشورة إلكترونياً	Language of business reports published electronically	XBRL
خدمة التأكيد على الثقة في الموقع الإلكتروني	Confirmation of trust service on the website	Web Trust
خدمة التأكيد على الثقة في الأنظمة الإلكترونية	Confirming confidence in electronic systems	Sys Trust
إدراك مراجع الحسابات بمتطلبات الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات	The auditor's awareness of the requirements of using an IT expert	IT
تقدير ضرورة الإستعانة بخدمات خبير تكنولوجيا المعلومات	Appreciate the necessity of using the services of an IT expert	ITA
كفاءة وموضوعية خبير تكنولوجيا المعلومات	Efficiency and objectivity of an IT expert	ITB
تقييم مدى ملاءمة أعمال خبير تكنولوجيا المعلومات	Evaluating the suitability of the IT expert's work	ITC
إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية	The independence of the auditor under the e-commerce environment	IN
عناصر تحقق إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية	Elements for achieving the independence of the auditor in the light of the electronic commerce environment	INA
يستوجب من مراجع الحسابات أن يكون مؤهلاً علمياً وعملياً بتطبيق منهج المراجعة المستمرة عند مراجعة الشركات التي تستخدم التجارة الإلكترونية	The auditor is required to be scientifically and practically qualified by applying the approach of continuous review when reviewing companies that use e-commerce	INB
العوامل المؤثرة على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية عند مدخل المراجعة المستمرة	Factors affecting the independence of the auditor under the e-commerce environment at the entrance to the ongoing audit	INC
معوقات وتحديات مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية	Auditor obstacles and challenges in the light of the e-commerce environment	OB
برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية	Statistical Package For the Social Sciences	SPSS

مقدمة عامة

تمهيد:

يشهد العالم الكثير من التغيرات التي شملت جميع القطاعات الإقتصادية والسياسية والتجارية والصناعية وغيرها من المجالات والقطاعات, ونتيجة للتطور الهائل في مجال إستخدام التجارة الإلكترونية التي بدورها أثرت على الحواجز الزمنية والمكانية، بحيث أصبحت هذه الأخيرة تستخدم في جميع المعاملات والأنشطة بصفة عامة, ففي ظل بيئة التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات أصبح إجباريا على الشركات مواكبة التطورات المتسارعة في بيئة التجارة الإلكترونية والإقتصاد الرقمي الحديث, وهذا من خلال تغيير نظامها المحاسبي وإجراءات المراجعة الإلكترونية بها, فبعد ظهور العديد والكثير من التقنيات الحديثة في بيئة الأعمال الحديثة, بات على مهنة مراجعة الحسابات مواكبة التحديات الجديدة, حيث أصبحت مهنة مراجعة الحسابات مطالبة بالتكيف مع بيئة التجارة الإلكترونية لضمان جودة خدماتها والمحافظة على الثقة التي تحضى بها لدى مستعملي المعلومة المالية.

تعتبر مهنة مراجعة الحسابات هي الوظيفة التي تهتم بالتأكد عن مدى صحة ومصداقية القوائم المالية التي تعدها الشركة والتي يقوم بها مراجع الحسابات المستقل والمؤهل, وذلك من أجل إبداء رأيه الفني المحايد في شكل تقرير يهدف إيصال نتائج لأصحاب المصالح.

تعتبر المراجعة الإلكترونية عبارة على عملية منظمة وموضوعية للحصول على أدلة الإثبات الورقية والإلكترونية الخاصة بمزاعم الإدارة وتقييمها تقييما موضوعيا كما في تقييم كل من الرقابة الداخلية والبيانات وأمن المعلومات في جميع مراحل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني من مدخلات وتشغيل ومخرجات ثم تتماشى هذه المزاعم مع المعايير المحددة وتوصيل النتائج إلى المستخدمين الذين يهمهم الأمر.

مما سبق فإن مراجع الحسابات أصبح مطالب بالتأهيل العلمي والعملية للتعامل في بيئة التجارة الإلكترونية، بالبحث عن مصادر التأهيل الملائمة والمستمرة مع إستمرار التطورات التكنولوجية المتلاحقة، ولتحقيق هذا الهدف قد يواجه تعقيدات أخرى في حالة إستعمال أدوات المراجعة بمساعدة الحاسوب وفي مقدمتها الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات، برامج المراجعة العامة, الخ..

إشكالية الدراسة

إعتقادا على ما سبق ذكره يمكن لنا تحديد إشكالية الموضوع من خلال طرح التساؤل الجوهرى التالي:

ما أثر الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية؟



من خلال هذه الإشكالية تظهر عدة أسئلة فرعية والتي سنحاول الإجابة عليها.

الأسئلة الفرعية:

- 1- ما مدى إدراك مراجع الحسابات لمتطلبات الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات ؟
- 2- ما مدى إدراك مراجع الحسابات لأهمية الإستقلالية في ظل بيئة التجارة الإلكترونية؟
- 3- هل يواجه مراجع الحسابات معوقات وتحديات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية؟
- 4- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) عند الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية؟
- 5- هل توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) لآراء عينة الدراسة تجاه متغيرات الدراسة تعزى للخصائص الشخصية؟

الفرضيات:

لمعالجة الإشكالية السابقة والإجابة على مختلف الأسئلة المتعلقة بها حددنا الفرضيات التالية:

- 1- يدرك مراجع الحسابات متطلبات الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات.
 - 2- يدرك مراجع الحسابات أهمية الإستقلالية في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.
 - 3- يواجه مراجع الحسابات العديد من المعوقات والتحديات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.
 - 4- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) لمتطلبات الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.
- تتفرع هذه الفرضية الرئيسية إلى مجموعة من الفرضيات الفرعية:
- 4-1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) لتقدير ضرورة الإستعانة بخدمات خبير تكنولوجيا المعلومات على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.
 - 4-2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) لكفاءة وموضوعية خبير تكنولوجيا المعلومات على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.
 - 4-3- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) لتقييم مدى ملائمة أعمال خبير تكنولوجيا المعلومات على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.
 - 5- الفرضية الرئيسية: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) لآراء عينة الدراسة تجاه متغيرات الدراسة تعزى للخصائص الشخصية.

تتفرع هذه الفرضية الرئيسية إلى مجموعة من الفرضيات الفرعية:

1-5- توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \geq 0.05)$ لآراء عينة الدراسة تجاه متغيرات الدراسة تعزى للمؤهل العلمي؛

2-5- توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \geq 0.05)$ لآراء عينة الدراسة تجاه متغيرات الدراسة تعزى للخبرة المهنية؛

3-5- توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \geq 0.05)$ لآراء عينة الدراسة تجاه متغيرات الدراسة تعزى للمسمى الوظيفي.

مبررات إختيار الموضوع:

- رغبة وإهتمام الباحث بدراسة مواضيع مراجعة الحسابات؛
- التقدم التكنولوجي الذي أثر على مختلف المجالات والذي بدوره أثر على مهنة مراجعة الحسابات؛
- التحديات التي تواجه مهنة المراجعة في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة؛

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مايلي:

- الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة المرافقة لها؛
- تسليط الضوء على الأدبيات النظرية للمراجعة والتجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات؛
- التطرق إلى موضوع التجارة الإلكترونية وعلاقتها بمراجعة الحسابات؛
- معرفة المخاطر المصاحبة لمهنة مراجعة الحسابات في ظل بيئة الإلكترونية؛
- الخروج بنتائج وإقتراحات حول مهنة المراجعة بالجزائر في ظل بيئة التجارة الإلكترونية؛
- محاولة لفت أنظار الباحثين لأهمية الدراسة ومحاولة التخصص فيه؛

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال:

- تناولها لأحد الموضوعات الهامة والمعاصرة لواقع المنظمات العالمية والشركات في الوقت الراهن وهي التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات وإبراز الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة؛
- محاولة تحديد متطلبات وتحديات وكذا المعوقات التي تواجه مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية؛
- النتائج التي ستكشف عليها هذه الدراسة والتوصيات التي ستقترح في ضوء النتائج المتوصل لها.

حدود الدراسة

- **الحدود المكانية:** إنحصرت حدود الدراسة من خلال عينة من مكاتب المراجعة بالجزائر.
- **الحدود الزمنية:** تمت الدراسة الميدانية بداية من الأسبوع الأول شهر فيفري 2019 إلى غاية الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر 2019.
- **الحدود البشرية:** شملت الحدود البشرية للدراسة لعينة من الخبراء المحاسبين ومراجعي الحسابات والأساتذة الجامعيين المتخصصين في ميدان المحاسبة والمراجعة في البيئة الجزائرية.

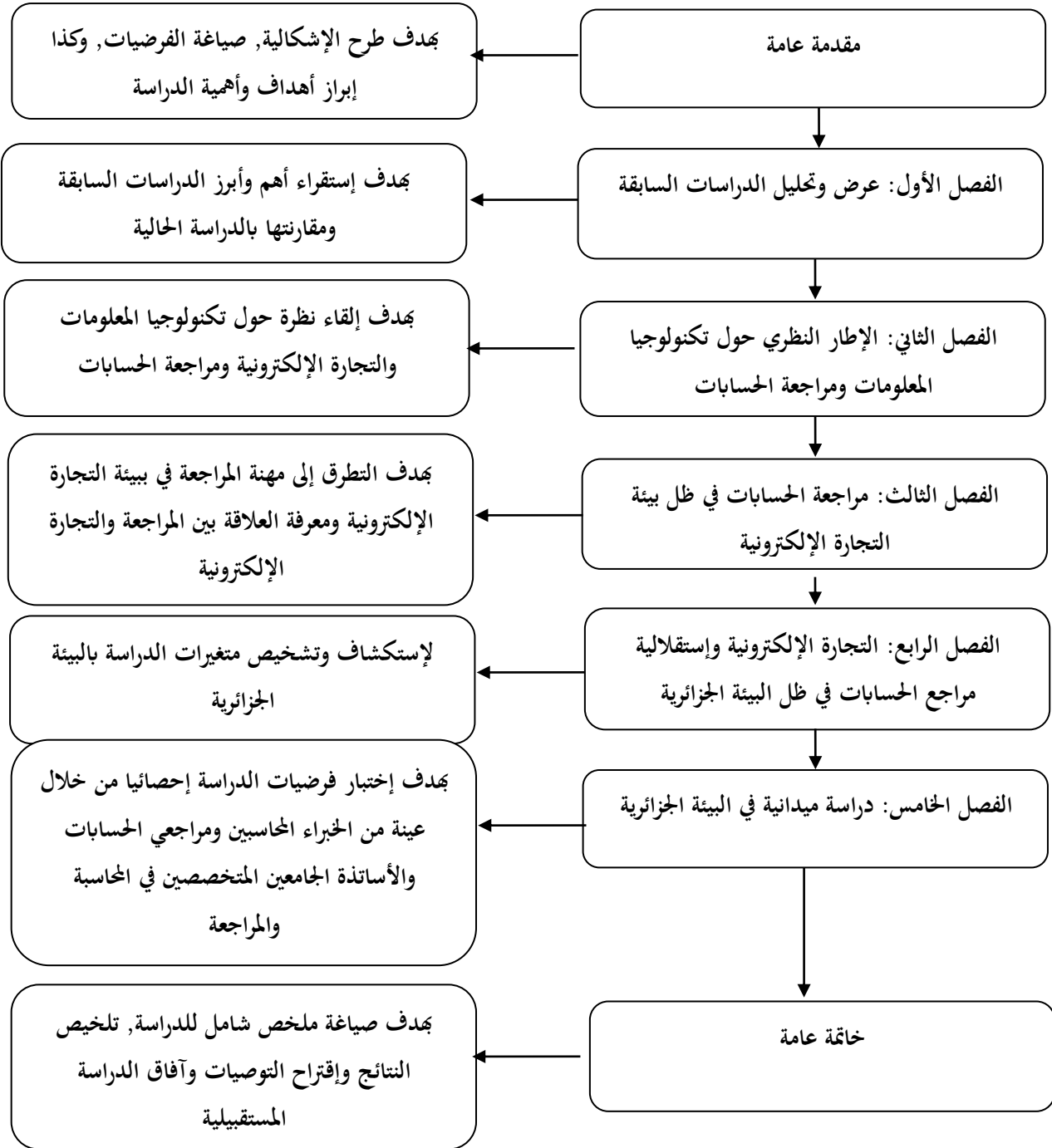
منهج الدراسة:

بغية الوصول لأفضل الأساليب والطرق للإجابة على إشكالية الدراسة، تم الإعتماد على المنهج التاريخي والذي تم إستخدامه من خلال إستعراض الدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوع الدراسة، كما تم إستخدام المنهج الوصفي من أجل تكوين الأساس الفكري والنظري للدراسة، أيضا تم إتباع المنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات المستخرجة من إستمارة الإستبيان، حيث تم إختبار فرضيات الدراسة من خلال إستعمال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS).

صعوبات الدراسة:

- حداثة الموضوع مما خلق صعوبة بالنسبة للأفراد الذين ليس لهم إطلاع جيد عليه؛
- صعوبة التواصل مع ممارسي مهنة المراجعة بالجزائر لعدم إلمامهم بمصطلحات التجارة الإلكترونية؛
- التجاوب السلبي لبعض أفراد عينة الدراسة في ملء الإستبيان مما أدى إلى التقليل من حجم العينة؛

هيكل الدراسة:



نموذج الدراسة:



الفصل الأول

عرض وتحليل الدراسات السابقة

تمهيد:

يناقش الباحث في هذا الفصل مجموعة من الدراسات التي تناولت وتطرق إلى دور وأهمية تكنولوجيا المعلومات وعلاقتها بمهنة مراجعة الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية, فأغلب الدراسات السابقة التي تم الإطلاع عليها قد تناولت وتطرق إلى بيئة التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات وتأثيرها على مهنة مراجعة الحسابات في ظل بيئة حديثة ومتطورة, كما شملت الدراسات العديد من المتغيرات والأبعاد, حيث قسم هذا الفصل على النحو الآتي:

المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة باللغة العربية واللغة الأجنبية؛

المبحث الثاني: علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.

المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة باللغة العربية واللغة الأجنبية

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى مجموعة من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة باللغة العربية واللغة الأجنبية.

المطلب الأول: الأطروحات والرسائل الجامعية

الفرع الأول: الأطروحات

أولاً: ظاهر شاهر يوسف القشي (2003)، مدى فاعلية نظم المعلومات الحاسوبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية¹.

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على المشاكل التي تواجه أنظمة المعلومات الحاسوبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية؛
 - الوصول إلى نموذج لنظام يربط بين نظام المعلومات الحاسبي والتجارة الإلكترونية؛
 - تقديم بعض التوصيات المناسبة والكفيلة بتقوية النظام الحاسبي الذي يتم ربطه بالتجارة الإلكترونية.
- حيث كانت مشكلة الدراسة عبارة على مجموعة من الأسئلة على النحو الآتي:

- ما هي المشاكل التي تواجه أنظمة المعلومات الحاسوبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية؟
- ما هي الإجراءات الواجب إتخاذها لتفادي سلبية الأمان (Security) المفقودة في التجارة الإلكترونية؟
- ما هي الإجراءات الواجب إتخاذها لتفادي سلبية التوكيدية (Assurance) المفقودة في التجارة الإلكترونية؟
- ما هي الإجراءات الواجب إتخاذها لتفادي سلبية الموثوقية (Reliability) المفقودة في التجارة الإلكترونية؟

وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- أن التجارة الإلكترونية تعمل في بيئة فريدة من نوعها بحيث أن جميع العمليات التي تتم من خلالها عمليات غير ملموسة الطابع تفتقد لآلية التوثيق في أغلب مراحلها؛
- أن الطبيعة غير الملموسة للتجارة الإلكترونية وغياب التوثيق لعملياتها ساهما بشكل مباشر في إيجاد مشكلتين رئيسيتين واجهتا مهنتي المحاسبة والمراجعة وهي آلية التحقق والإعتراف بالإيراد المتولد، وآلية تخصيص الضرائب على مبيعات وإيرادات من عمليات التجارة الإلكترونية؛

¹ ظاهر شاهر يوسف القشي، مدى فاعلية نظم المعلومات الحاسوبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2003.

- أن بعض هيئات المحاسبة والمراجعة قد تنبعت لمشاكل التجارة الإلكترونية وضرورة تأهيل منتسبيها بالتقنيات الفنية، لمواجهة البيئة والمشاكل الجديدة المرافقة للتجارة الإلكترونية؛
 - أن نظرية المحاسبة وبشكلها الحالي لم تستطع معالجة آلية التحقق والإعتراف بالإيرادات المتولدة عبر عمليات التجارة الإلكترونية؛
 - أنه يمكن حل الكثير من المشاكل المرافقة للتجارة الإلكترونية بشكل عام، ومشكلتي الإعتراف بالإيراد والتخصيص الضريبي بشكل خاص، إذا تمكنا من توفير سياسات وإجراءات عملية تساهم في تحقيق الأمان والموثوقية والتوكيدية لمخرجات النظام المحاسبي المتعامل بالتجارة الإلكترونية؛
 - أن توفير كل من الأمان والموثوقية والتوكيدية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إنشاء وتطوير نظام ربط بين نظام الشركة المحاسبي وموقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت، وذلك ضمن سياسات وإجراءات تقنية ومحاسبية تعتمد على الشركة ويتم المراجعة عليها من جهة خارجية مؤهلة محاسبيا وتكنولوجيا.
- ثانيا: أحمد عبد الله عمر العمودي (2006)، أثر التجارة الإلكترونية على المراجعة¹.

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- إيضاح التحديات والفرص التي تواجه مهنة مراجعة الحسابات نتيجة تطور التجارة الإلكترونية وموقف مراجع الحسابات منها؛
 - تبيان أثر التجارة الإلكترونية في تقييم مراجع الحسابات للرقابة الداخلية وقدرته على جمع وتقييم دليل الإثبات الإلكتروني لدعم رأيه حول مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية؛
 - إبراز أثر مخاطر التجارة الإلكترونية في تقييم مراجع الحسابات لمخاطر المراجعة، والتعرف على أهم المخاطر الجديدة والمتوقعة التي تواجه مراجع الحسابات أو الشركات نتيجة لممارسة التجارة الإلكترونية؛
 - وضع إشارات لمتطلبات مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية وإجراءاتها.
- ويمكن إيجاز الإشكالية المتعلقة بالدراسة في مجموعة من التساؤلات التالية:
- هل هناك مخاطر جديدة للتجارة الإلكترونية، سواء على مراجع الحسابات أو على عملائه؟ وما مدى التركيز المطلوب من مراجع الحسابات على تقييم مخاطر أعمال التجارة الإلكترونية؟

¹ أحمد عبد الله عمر العمودي، أثر التجارة الإلكترونية على المراجعة، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة دمشق، سوريا، 2006.

- ما مدى اعتماد مراجع الحسابات على أدلة المراجعة، والتي يمكن الحصول عليها من نظام الشركة الإلكتروني، لإتمام عملية مراجعة الحسابات والتأكد من سلامة عمليات التجارة الإلكترونية، ولاسيما أن مسار عملية مراجعة الحسابات أصبح في أغلبه غير ورقي؟

- هل أصبح على مراجع الحسابات التأكد من مدى إلتزام الشركات التي بدأت بممارسة التجارة الإلكترونية، بإجراءات رقابية تمكنها من ضمان الأمن، والسرية، وسلامة الصفقات والخصوصية؟
وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- أن مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية تتطلب من مراجع الحسابات الأخذ بعين الإعتبار مجموعة من المخاطر المرتبطة بنظم الرقابة الداخلية وبطبيعة عمليات التجارة الإلكترونية إلى جانب الحاجة إلى عدد من المهارات العلمية والمهنية التي يجب توفرها في مراجع الحسابات؛

- إن تصميم نظام التجارة الإلكترونية يجب أن يتمكن من حفظ المستندات المتعلقة بعمليات التجارة الإلكترونية إلى إن يقوم مراجع الحسابات بالموافقة عليها من خلال مدة محددة، وبما يمكنه من إسترجاعها عند الحاجة إليها؛
- يجب السماح لمراجع الحسابات الوصول إلى قاعدة البيانات في أي وقت، وعدم إخفاء أي بيانات عنه.

ثالثا: زين يونس (2014)، أثر التجارة الإلكترونية على المراجعة الداخلية في المصارف¹.

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف بشكل عام على أثر التجارة الإلكترونية على المراجعة الداخلية في المصارف بالجزائر، وإيضاح التحديات التي تفرضها على وظيفة المراجعة الداخلية وما تستوجب من إلمام المراجع بتقنيات التجارة الإلكترونية، وبأحدث الإجراءات والأساليب المستخدمة في مجال مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية، ووضع هذه الإجراءات في إطار يعكس متطلبات مراجعة التجارة الإلكترونية؛

- التعرف على ظاهرة التجارة الإلكترونية ومحاولة رصد التجربة العالمية ومعرفة الحدود التي بلغتها؛

- إبراز سبل تفعيل وظيفة المراجعة الداخلية في المصارف بالجزائر في ظل ممارسة عمليات التجارة الإلكترونية.

حيث كانت إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

- ما مدى تأثير التجارة الإلكترونية على وظيفة المراجعة الداخلية في المصارف، وكيف يمكن للمراجع الداخلي مواجهة التحديات التي تفرضها في الجزائر؟

وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

¹ زين يونس، أثر التجارة الإلكترونية على المراجعة الداخلية في المصارف، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014.

- موافقة المراجعين بدرجة كبيرة على أن هناك حاجة ملحة للتدريب وتطوير المهارات الحالية, ليتمكنوا من مراجعة أنشطة التجارة الإلكترونية وإعادة النظر في تدريبهم المهني لمواكبة الظروف الجديدة؛
 - أن المراجع الداخلي حاليا غير قادر على مواجهة مخاطر وتحديات التي تفرضها التجارة الإلكترونية في ظل مهاراته الحالية, إذ أنه وجب عليه تأهيل كبير لمواجهة هذه المخاطر؛
 - الإستعانة بخبير في المعلوماتية لمعرفة التقنيات والتطبيقات الحديثة لتحديد مدى إجراءات المراجعة المطلوبة في بيئة التجارة الإلكترونية, وهذا يتطلب دراية كافية من المراجع عن تكنولوجيا المعلومات والإنترنت.
- رابعا: بروبة إلهام (2015), تأثير إستخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية¹.

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- التنبيه إلى ضرورة الإهتمام بعملية المحاسبة والمراجعة والعمل على تطويرها من خلال توفير الأساليب الحديثة بما فيها تكنولوجيا المعلومات؛
- إبراز الدور الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات في تحسين تسيير المؤسسات الاقتصادية من خلال تحسين أداء المحاسب وتسهيل مهمة المراجعة؛
- محاولة معرفة واقع إستخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وكيفية تأثيرها على المراجعة المحاسبية.

حيث كانت إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

- ما مدى تأثير إستخدام تكنولوجيا المعلومات على المراجعة المحاسبية بالمؤسسة الاقتصادية؟
- وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:
- أن تكنولوجيا المعلومات هي إستخدام الأجهزة والبرمجيات وتكنولوجيا الشبكات لجمع ومعالجة وتخزين ونقل وإسترجاع المعلومات؛
 - توجد علاقة بين تكنولوجيا المعلومات ونظام المعلومات على مستوى المكونات والوظائف والأهداف, حيث أن تكنولوجيا المعلومات هي تقنية يستخدمها نظام المعلومات؛
 - المراجعة المحاسبية هي فحص مهني مستقل للقوائم والبيانات المالية المتعلقة بمؤسسة معينة وصولا إلى إبداء رأي في مستقل ومحاميد حول عدالة القوائم المالية حيث يمكن من إكتشاف الأخطاء والغش؛

¹ بروبة إلهام, تأثير إستخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية, أطروحة دكتوراه, تخصص محاسبة, جامعة محمد خيضر, بسكرة, الجزائر, 2015.

- أثرت تكنولوجيا المعلومات على أساليب وإجراءات المراجعة المحاسبية, أما أدلة الإثبات فلم تتغير بل تمثل التغيير في الشكل حيث أصبحت أدلة إلكترونية؛
 - وجود تكنولوجيا المعلومات مكنت مراجعي الحسابات من تعزيز أدلتهم بأدلة أكثر تفصيلا في شكل أقراص مرنة ومضغوطة وكذا أدلة مطبوعة؛
 - لا بد أن تكون لدى مراجع الحسابات مهارات متخصصة وكفاءة عالية يمكن إكتسابها من خلال المعرفة العلمية والدورات التدريبية للتمكن من التعامل مع هذه التكنولوجيا.
- خامسا: كردودي سهام (2015), دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل إستخدام تكنولوجيا المعلومات¹.

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- إلقاء الضوء على المراجعة التحليلية والتعرف عليها عن قرب وتقديم الإقتراحات اللازمة لتشجيع المراجع سواء المراجع الداخلي أو الخارجي على إستخدام المراجعة التحليلية عند تأدية مهامه؛
- محاولة لإحداث الوعي لأصحاب القرار في الشركات والمسرين لأهمية وجدوى المراجعة التحليلية في ظل تكنولوجيا المعلومات بصفة عامة, وأهميتها في مجال تحسين أداء عملية المراجعة بصفة خاصة؛
- تشخيص واقع الإعتماد على المراجعة التحليلية في ظل تكنولوجيا المعلومات في الشركات الإقتصادية الجزائرية حيث كانت إشكالية الدراسة على النحو الآتي:
- ماهو دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية المراجعة في ظل تكنولوجيا المعلومات؟
- وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:
- المراجعة التحليلية تؤدي إلى الحصول على أدلة أكثر موضوعية, كما تمكن من تحقيق هدف المعقولة بصفة عامة لأرصدة الحسابات, كما تمكن من تقييم الصعوبات المالية التي قد تواجهها الشركة موضع المراجعة في المستقبل؛
- هناك العديد من المشاكل التي تواجه مراجعي الحسابات, منها عدم دقة البيانات المالية وتصنيفها بالشكل الصحيح, بسبب عدم إعتماد الشركات على المعايير الدولية في تبويب البيانات المالية؛
- يعد أسلوب الشبكات العصبية الصناعية واحدا من الأساليب الجيدة والدقيقة للتنبؤ بأرصدة الحسابات أهمها التنبؤ بحجم المبيعات, إلا أن نجاح هذا الأسلوب يعتمد بدرجة كبيرة على مدى النجاح في تحديد المواصفات

¹ كردودي سهام, دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات, أطروحة دكتوراه, دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل تخصص تسيير مؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال, جامعة محمد خيضر, بسكرة, الجزائر, 2015.

المناسبة للشبكة وتدريبها وإختيار حجم بيانات التدريب والمصدقية والإختبار اللازم, وذلك حتى يمكن مراجع الحسابات بأن يستفيد من مميزات هذا الأسلوب في الرفع من كفاءة وفعالية عملية المراجعة. سادسا: إيمان لعماري (2017), دور التدقيق في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات المحاسبية في تفعيل الرقابة الداخلية¹.

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- إثراء المعرفة من الناحية النظرية، من خلال إستعراض ما كتب من أدبيات حول مفهوم مراجعة البيانات المعالجة إلكترونيا وكل ما يتعلق بها؛
- تحديد الإطار النظري لكافة إجراءات وأساليب المراجعة في بيئة البيانات المعالجة إلكترونيا؛
- إبراز دور المراجعة الإلكترونية في تقييم وتفعيل الرقابة الداخلية في المؤسسة الإقتصادية؛
- التعرف على إنعكاس التأهيل العلمي التكنولوجي لمراجع الحسابات على تحقيق فعالية الرقابة الداخلية؛
- بيان مدى تأثير فعالية الرقابة الداخلية بأساليب وإجراءات المراجعة الإلكترونية؛
- بيان مدى تأثير فعالية الرقابة الداخلية بمعايير المراجعة الإلكترونية.

حيث كانت إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

- ماهو دور أساليب ومعايير المراجعة في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية في المؤسسات الإقتصادية في ضوء المعالجة الإلكترونية للبيانات المحاسبية؟

وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- التطور في إستخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات تطلب من مراجع الحسابات أن يكون على دراية بهذه التطبيقات وأن يدرس مختلف أنواعها، وأن يواكب ذلك التطور بالتكوين والتأهيل المستمر؛
- إن التحول من المراجعة التقليدية إلى الإلكترونية لم يغير من مفهوم عملية المراجعة ومبادئها إلا أن التغيير كان في الأساليب والطرق المستخدمة فقط؛
- إن إستخدام مدخل المراجعة باستخدام الحاسبات يؤدي إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية المنشورة من حيث توقيت الحصول عليها، إضافة إلى تحقيق مزايا تنافسية كبيرة للمؤسسات؛
- إن خصائص النظم المحاسبية في المؤسسات التي تستخدم الحاسب الإلكتروني لتشغيل البيانات تؤثر تأثيرا مباشرا في تقييم نظام الرقابة الداخلية وفي الإجراءات الخاصة بتخطيط عملية مراجعة الحسابات؛

¹ إيمان لعماري, دور التدقيق في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات المحاسبية في تفعيل الرقابة الداخلية, أطروحة دكتوراه, تخصص محاسبة مالية وبنوك, جامعة حسبية بن بوعلی, الشلف, الجزائر, 2017.

- إن استخدام الحاسبات الإلكترونية في معالجة البيانات المحاسبية لم يؤثر على خطوات عملية المراجعة بل طور من الأساليب والإجراءات المستخدمة، مما أدى إلى زيادة كفاءة وفعالية مراجع الحسابات في أداء مهامه بالرغم من وجود مشاكل لم تكن قائمة في ظل النظم اليدوية.

سابعاً: بن قطيب علي (2017), دور التدقيق المحاسبي في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية¹.

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- البحث عن الأصل النظري الذي قاد إلى خلق المراجعة في المؤسسات وبلورة مبادئها بين مختلف أصحاب مصالح المؤسسة؛

- إبراز مكانة المراجعة في ظل المعالجة الإلكترونية في المؤسسة وما يمكن الإستفادة منها من أجل تطوير القدرات الإدارية عن طريق إستعمالها في مجال المراجعة المحاسبية؛

- إيجاد العلاقة التي تربط بين عناصر المراجعة في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية.

حيث كانت إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

- ما هو دور المراجعة المحاسبية في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟ وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- أن التطور المتنامي إتجاه أهمية ودور تكنولوجيا المعلومات كقاطرة تقود الإقتصاد جاء نتيجة للإستجابة لعمليات وتدايعات عوامل ومظاهر التطور المرتبط بكل من التسارع المعرفي والعولمة والتغيرات التكنولوجية وزيادة حدة وعمق وكثافة المنافسة العالمية، وعليه فإنه يوجد وعي لدى مراجعي الحسابات في الجزائر حول إستخدام تكنولوجيا المعلومات التي تؤثر إيجاباً على مهنتهم مما يؤدي إلى تحقيق فعالية كبيرة منها؛

- أن الفكر والآليات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات قد أثرت على الممارسات المحاسبية وعملية مراجعة الحسابات مما أدى إلى إحداث تغيرات مهما لأنها تسهل لهم العمل اليومي وتوفر لهم الوقت والجهد، مما يسمح بإرضاء جميع الأطراف ذات العلاقة مع المؤسسة؛

- وجود مخاطر تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والتي تؤثر على عملية المراجعة من أجل تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، فإنه توجد أهمية بالغة لتوفير أمن المعلومات الذي يساهم في التقليل من هذه المخاطر.

¹ بن قطيب علي، دور التدقيق المحاسبي في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، أطروحة دكتوراه، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2017.

ثامنا: صالح حميدانو (2017), تحديات المراجعة الخارجية في ظل بيئة التجارة الإلكترونية في الجزائر¹.

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- توضيح مفهوم التجارة الإلكترونية وأثرها على مراجعة الحسابات؛
- معرفة واقع وآفاق التجارة الإلكترونية بالجزائر؛
- توضيح التحديات التي تواجه مهنة المراجعة في ظل التجارة الإلكترونية إسقاط ذلك على واقع البيئة الجزائرية؛
- التعرف على آليات ومداخل الإستجابة الحتمية لأثر التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات؛

- لفت إنتباه الهيئات المشرفة على المحاسبة والمراجعة لمشاكل التجارة الإلكترونية وضرورة تأهيل منتسبيها بالتقنيات الفنية لمواجهة المشاكل الجديدة المرافقة لبيئة التجارة الإلكترونية.

حيث كانت إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

- ما مدى تأثير التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات في ظل آليات ومداخل الإستجابة الحتمية بهذا الأثر؟ وما مستوى قدرة مراجعي الحسابات في الجزائر على مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية في ظل مهاراتهم الحالية؟

وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- وجود تجارة إلكترونية ناشئة بالجزائر تتطلب إستعداد مهنة المحاسبة والمراجعة للتكيف معها؛
- أن التجارة الإلكترونية سوف تؤثر على بيئة الأعمال وبالتالي على نظم المعلومات المحاسبية, ومن ثم بالضرورة على نموذج مراجعة الحسابات؛
- أن أدلة الإثبات في التجارة الإلكترونية أدلة إلكترونية غير ورقية, تحتاج في جمعها إلى تكنولوجيا المعلومات, و هذا ما يتطلب تدريب وتأهيل المراجعين في مجال تكنولوجيا المعلومات؛
- أن المراجعة المستمرة هي أنسب المداخل الملائمة لممارسة مهنة مراجعة الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية؛
- موافقة المراجعين الخارجيين بدرجة كبيرة على الحاجة الملحة للتدريب المستمر وتطوير مهاراتهم الحالية خاصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال ليتمكنوا من مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية وإعادة النظر في تدريبهم المهني وشروط الحصول على الإعتماد؛
- أن مراجعي الحسابات بالجزائر غير مؤهلين لمراجعة حسابات الشركات العاملة في ظل التجارة الإلكترونية.

¹ صالح حميدانو, تحديات المراجعة الخارجية في ظل بيئة التجارة الإلكترونية في الجزائر, أطروحة دكتوراه, تخصص محاسبة وجباية, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة, الجزائر, 2017.

تاسعا: محمد عبد الماجد بوركايب (2017), معوقات مهنة تدقيق الحسابات بالجزائر في ظل خصائص بيئة المحاسبة الإلكترونية¹.

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- إستكشاف وتحليل المعوقات ومخاطر التي يواجهها مراجع الحسابات بالجزائر عند تعامله مع بيئة المحاسبة الإلكترونية لمراجعة مخرجاتها من المعلومات المالية؛

- إستكشاف وتحليل المعوقات التي يواجهها مراجع الحسابات بالجزائر لدى إستعماله تكنولوجيا المعلومات كأداة لتنفيذ عملية المراجعة لمواكبة التحول من المحاسبة اليدوية للمحاسبة الإلكترونية؛

- تبيان تأثير المعوقات على مهام وممارسة، مسئولية وتأهيل مراجع الحسابات بالجزائر.

حيث كانت إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

- ماهي المعوقات التي تفرزها بيئة المحاسبة الإلكترونية لمراجع الحسابات بالجزائر؟ وما هو أثرها على مهامه، مسؤوليته وتأهيله؟

وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- مازالت مهنة مراجعة الحسابات بالجزائر تستمد أهميتها من إلتزاماتها القانونية الشكلية، فلا وجود لبوادر إقتصادية كافية تضيف عليها أهمية من حيث الجوهر، بحيث لا وجود لطلب إقتصادي حقيقي على خدماتها، وهذا ما يعيق تطورها وتكيفها مع بيئة المحاسبة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات، فلا شيء يحفزها أو يفرض عليها تقديم خدمات ذات جودة مقبولة؛

- يعرف السوق الجزائري أشكال مختلفة لبرمجيات المحاسبة ما يصعب على مراجع الحسابات الإلمام بنقاط ضعف كل واحد منها، خاصة في ظل محدودية التأهيل باستعمالها من طرف المحاسبين والمشاكل الكثيرة التي تواجههم والتي تكون في بعض الحالات بسبب عدم جودة هذه البرمجيات، مادامت المحاسبة كثيرة المشاكل والأخطاء فهذا في حد ذاته معوق لمراجع الحسابات؛

- يواجه مراجع الحسابات عدة معوقات تحول دون تمكنه من إستعمال تكنولوجيا المعلومات كأداة لتنفيذ عملية المراجعة، هذه المعوقات ليست مرتبطة بشخصه ولكن بالبيئة المحيطة به؛

¹ محمد عبد الماجد بوركايب، معوقات مهنة التدقيق الحسابات بالجزائر في ظل خصائص بيئة المحاسبة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم تجارية، جامعة يحي فارس المدينة، الجزائر، 2017.

- أن كل المعوقات نسبية وليست مطلقة، تختلف من مراجع حسابات لآخر وفق كفاءته ومستوى تأهيله بأدبيات تكنولوجيا المعلومات بالإضافة لحجم الشركة المراجعة، فالشركات الكبيرة تتميز بتعدد تقني لنظامها الإلكتروني أكثر من نظيرتها الصغيرة والمتوسطة.

عاشرا: الأخضر عياشي (2018), أثر المراجعة الإلكترونية على كفاءة وفعالية المراجع الخارجي في تحسين جودة المراجعة¹.

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- معرفة مدى تطبيق المراجعة الإلكترونية وإستخدامها من طرف مراجع الحسابات في بيئة المراجعة الحالية؛
- تحديد وحصر المعوقات والصعوبات التي تواجه إستخدام المراجعة الإلكترونية بالجزائر؛
- توضيح دور المراجعة الإلكترونية في تحسين جودة عملية المراجعة.
حيث كانت إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

- إلى أي مدى تؤثر المراجعة الإلكترونية على كفاءة وفعالية مراجع الحسابات لتحسين جودة المراجعة في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات الحالية؟

وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- تشير المراجعة الإلكترونية إلى إستعمال المكونات المادية من أجهزة الحاسوب ومعدات مختلفة وبرامج إعلام آلي والشبكات الأخرى وهي متطلبات أساسية تمكن مراجع الحسابات من القيام بأعماله بكفاءة وفعالية أكبر؛
- إستخدام الحاسوب والبرامج المختلفة يحتاج إلى بيئة تدريبية متخصصة؛
- من المعوقات الأساسية في عملية المراجعة الإلكترونية عدم إلمام مراجع الحسابات بالمعلومات والدراية الكافية لمتطلبات المراجعة الإلكترونية؛

- مخرجات عملية المراجعة الإلكترونية تؤثر بشكل مباشر على جودة عملية المراجعة كونها مرتبطة بالوضعية المالية للشركة محل المراجعة؛

- إستخدام المراجعة الإلكترونية يساعد في تقليل الجهد والوقت المبذول في عملية المراجعة وبالتالي تقليل تكاليف عملية المراجعة للشركة؛

- أن مراجع الحسابات شخص قانوني مستقل يبدى رأيه المحايد فقط حول الحالة المالية للشركة التي محل المراجعة ولا يتدخل في الجانب التسييري والإداري للشركة إلا بعد إستشارته من طرف أعضاء مجلس الإدارة؛

¹ الأخضر عياشي, أثر المراجعة الإلكترونية على كفاءة وفعالية المراجع الخارجي في تحسين جودة المراجعة, أطروحة دكتوراه, تخصص محاسبة وتدقيق, جامعة حمة لخضر الوادي, الجزائر, 2018.

- ضرورة وجود نظام إلكتروني يحتوي على أنظمة رقابية داخلية تتلاءم مع أهداف وأساليب المراجعة الإلكترونية وتساير عملية التطور وتقلل من المخاطر عن المراجعة الإلكترونية، وتؤدي إلى القيام بعمليات المراجعة على أكمل وجه.

إحدى عشر: عيسى زين (2019)، تقييم مهنة المراجعة في ظل نظم المعلومات الإلكترونية¹.

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- تسليط الضوء على الأدبيات النظرية لنظم المعلومات الإلكترونية مع التركيز على المخاطر المصاحبة لها؛
 - التعرف على واقع مهنة المراجعة في الجزائر؛
 - معرفة مدى إلتزام مراجع الحسابات بالجزائر بمتطلبات العلمية للمراجعة في ظل نظم المعلومات الإلكترونية؛
 - محاولة توعية أصحاب القرار والمسيرين لأهمية وجدوى مهنة المراجعة في ظل نظم المعلومات الإلكترونية.
- حيث كانت إشكالية الدراسة على النحو الآتي:
- ما مدى فعالية مهنة المراجعة في ظل نظم المعلومات الإلكترونية بالبيئة الجزائرية؟
- وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:
- بالرغم من العديد من المزايا التي تعطيها نظم المعلومات الإلكترونية للمؤسسات إلا أنه يصاحب استخدامها العديد من المخاطر قد تهدد إستمرارية المؤسسات؛
 - المراجعة المستمرة مدخل لتطوير نموذج مراجعة الحسابات التقليدية الذي يقتضي بتخطيط وأداء أعمال مراجعة الحسابات سنويا من خلال قبول التكليف وتخطيط أعمال المراجعة وأداء هذه الأعمال لجمع الأدلة وأخيرا بلورة النتائج وإعداد التقارير؛
 - جل المؤسسات الإقتصادية في الوقت الراهن تستخدم نظم المعلومات الإلكترونية ولو بصفة جزئية؛
 - أغلب مكاتب المراجعة في الجزائر تمارس مهامها بالمؤسسات المستخدمة لنظم المعلومات الإلكترونية؛
 - مراجعو الحسابات بالجزائر لا يراعون الإجراءات اللازمة قبل قبولهم للتوكيل بالمؤسسات التي تستخدم نظم المعلومات الإلكترونية؛
 - لا يستطيع مراجعو الحسابات بالجزائر تقييم نظام الرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات الإلكترونية.

الفرع الثاني: الرسائل الجامعية

¹ عيسى زين، تقييم مهنة المراجعة في ظل نظم المعلومات الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019.

أولاً: إبراهيم محمد عبد الكريم الطحان (2010)، إطار مقترح لتطوير تقرير مراقب الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية¹.

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- إقتراح نموذج لتقرير مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية؛
 - تحليل المخاطر التي تتعرض لها صفقات التجارة الإلكترونية؛
 - إقتراح مدخل مناسب لمراجع الحسابات في ظل بيئة الإلكترونية؛
 - دراسة وتحليل أثر بيئة التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات؛
 - دراسة وتحليل التطور المطلوب في تقرير مراجع الحسابات بما يتفق مع بيئة التجارة الإلكترونية.
- حيث كانت إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

- كيف أثرت بيئة التجارة الإلكترونية على مدى ملائمة تقرير مراجع الحسابات؟
وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- أن هناك آثار جوهرية لبيئة التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات ومن أهمها أن أدلة الإثبات ستكون أدلة إلكترونية غير ورقية وغير مادية في معظم الأحوال, وبالتالي إمكانية فقد البيانات, حيث أن مسار المراجعة في البيئة الإلكترونية غير مرئي, وبالتالي سوف تحتاج هذه الأدلة إلى إجراءات جديدة لجمعها تعتمد على تكنولوجيا المعلومات؛
- أن مراجع الحسابات يحتاج لمعرفة كافية بفهم بيئة التجارة الإلكترونية والتطبيق السليم لأساليب المراجعة المعتمدة على الحاسب؛
- أن بيئة التجارة الإلكترونية غالباً ما ستؤدي إلى زيادة مستوى هذه المخاطر من ناحية, وتخلق أنواعاً جديدة من مخاطر المراجعة من ناحية أخرى؛
- أن المراجعة المستمرة هي أنسب المداخل الملائمة لممارسة المراجعة الخارجية في ظل بيئة الإلكترونية, حيث تقدم المراجعة المستمرة تأكيدا إيجابيا بشأن تأكيدات ومزاعم إدارية معينة, وما إذا كان هناك إستثناءات جوهرية في هذه التأكيدات المفصح عنها من خلال المعلومات المالية, وذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات خاصة البرامج الجاهزة وشبكة الإنترنت؛
- إقتراح مدخل إجرائي لمراجعة عمليات التجارة الإلكترونية, ويعتمد هذا المدخل على ثلاثة عناصر هي:

¹ إبراهيم محمد عبد الكريم الطحان, إطار مقترح لتطوير تقرير مراقب الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية, رسالة ماجستير, تخصص مراجعة, جامعة طنطا, مصر, 2010.

✓ المتطلبات الحالية لمراجعة عمليات التجارة الإلكترونية ومن أهمها مايلي:

- المعرفة الكافية بطبيعة عمل الشركة؛
- ضرورة توافر مهارات خاصة للمراجعين تمكنهم من مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية؛
- يمكن لمراجع الحسابات الإستعانة بعمل الخبير.

✓ أثر التجارة الإلكترونية على مراحل عملية المراجعة ومن أهمها مايلي:

- لن تؤثر بيئة التجارة الإلكترونية على الجوهر وهدف مرحلة قبول التكلفة, وإنما ستؤثر على كيفية إنجاز مراجع الحسابات لهذه المرحلة, وبما يساعده على تدنئة مستوى خطر التكلفة؛
- سوف تؤثر ممارسات الأعمال في ظل بيئة التجارة الإلكترونية على تخطيط أعمال المراجعة, وأن مدخل الأهمية النسبية وخطر المراجعة سيظل ملائماً لأغراض تخطيط أعمال المراجعة, وأن التجارة الإلكترونية سيكون لها آثار جوهرية على نموذج خطر المراجعة التقليدي.

✓ أثر التجارة الإلكترونية على معايير المراجعة ومن أهمها مايلي:

- ضرورة إعادة النظر في نظام في تأهيل وتدريب مراجع الحسابات الذي يقوم بمراجعة عمليات التجارة الإلكترونية؛
- ضرورة بقاء مراجع الحسابات مستقلاً في الظاهر وفي الواقع, لأن وجود رقابة عينة لمراجع الحسابات على موقع عمله على الإنترنت, وأن إشرافه على تشغيل المعلومات المحاسبية الفورية لدى عمله سوف يؤثر على إستقلاليته؛
- يجب على مراجع الحسابات أن يخطط أعمال المراجعة المستمرة ويخصص مهام العمل على مساعديه بالشكل الذي يعمل على تخفيض مستوى خطر المراجعة المقبول إلى أدنى مستوى له؛
- من الطبيعي أن يبدي مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية رأياً فنياً محايداً بالمعنى المعروف في ظل المراجعة التقليدية, كما أن وسيلة توصيل المنتج النهائي لن تكون في شكل تقرير مكتوب, بل من خلال الإنترنت وختم التصديق المستمر على صفحات موقع العميل.

ثانياً: محمد جمال رويشد (2013)، مدى ملائمة المراجعة المستمرة في التحقق من مصداقية معلومات التقارير المالية المنشورة إلكترونياً وتأثيرها على إستقلال مراجع الحسابات¹.

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- بيان ماهية مدخل المراجعة المستمرة، ومراحل تطبيقها لعناصر النظام المحاسبي الإلكتروني لعمل المراجعة، ودورها في تحسين جودة ومصداقية معلومات تقارير الأعمال المنشورة إلكترونياً؛
- تحديد الصعوبات والمعوقات التي تواجه تطبيق مدخل المراجعة المستمرة وكيفية التغلب عليها؛
- دراسة القضايا والموضوعات التي تؤثر على إستقلالية مراجع الحسابات عند أداء مدخل المراجعة المستمرة. حيث كانت مشكلة الدراسة عبارة على مجموعة من الأسئلة على النحو الآتي:
- لماذا لا تقوم شركات المراجعة الحالية بتطبيق خدمات المراجعة المستمرة؟
- هل سيؤدي تطبيق مدخل المراجعة المستمرة إلى التحقق من سلامة ومصداقية المعلومات الواردة في تقارير الأعمال المنشورة إلكترونياً؟
- إلى أي مدى تؤدي التشريعات الجديدة مثل قانون (Sarbanes Oxley) إلى زيادة طلب أصحاب المصالح على خدمات المراجعة المستمرة؟
- ماهي الآثار المرتبطة لتطبيق مدخل المراجعة المستمرة على إستقلالية مراجع الحسابات؟
- ماهي العوامل التي تحول دون إستعداد مراجعي الحسابات بتطبيق مدخل المراجعة المستمرة، ومدى إنعكاس ذلك على إستقلاليتهم؟

وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- وجود علاقة إرتباطية طردية بين دوافع شركات المحاسبة والمراجعة نحو ممارسة مهمة المراجعة المستمرة من قبل مراجعي الحسابات الخارجين وإعداد تقارير الأعمال المنشورة إلكترونياً باستخدام لغة (XBRL)؛
- إستخدام مدخل المراجعة المستمرة أصبح أمر ضروري لا غنى عنه لمواجهة الآثار المهنية الجوهرية الناتجة عن تكنولوجيا المعلومات والمخاطر التي تواجه مصداقية معلومات تقارير الأعمال المنشورة إلكترونياً؛
- وجود علاقة إرتباطية طردية بين ممارسة مهمة المراجعة المستمرة وتحسين سلامة ومصداقية معلومات تقارير الأعمال المنشورة إلكترونياً؛

¹ محمد جمال رويشد، مدى ملائمة المراجعة المستمرة في التحقق من مصداقية معلومات التقارير المالية المنشورة إلكترونياً وتأثيرها على إستقلال مراجع الحسابات، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2013.

- أن ممارسة مهمة المراجعة المستمرة يساعد في تحسين توقيت إعداد تقارير الأعمال, وإمكانية الإعتماد عليها في إتخاذ القرار, بالإضافة إلى التغلب على مشكلة توحيد أنماط المعلومات باستخدام لغة (XBRL)؛
 - أهمية ممارسة مراجع الحسابات لمهمة المراجعة المستمرة في تحسين سلامة ومصداقية معلومات تقارير الأعمال؛
 - وجود علاقة إرتباطية طردية بين ممارسة مهمة المراجعة المستمرة من خلال التكامل بين نظم تكنولوجيا المعلومات لشركة المراجعة ونظم تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالعميل, وإستقلال مراجع الحسابات؛
 - أن هناك بعض المخاوف بشأن إستقلال مراجع الحسابات عند ممارسة مهمة المراجعة المستمرة في ظل إعتماد على أدوات المراجعة المتكاملة مثل نماذج المراجعة المحكمة (EAMS) في نظم العميل.
- ثالثاً: محمود يحيى زقوت (2016)، مدى فاعلية إستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق وأثره في تحسين جودة خدمة التدقيق في قطاع غزة¹.

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على أهم المفاهيم المرتبطة بالمراجعة وأهدافها وأهميتها ومزاياها، وجودة عملية المراجعة في ظل إستخدام التقنيات الإلكترونية، كذلك أهم المفاهيم المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات؛
- الوقوف على مزايا وأهمية إستخدام تكنولوجيا المعلومات في مراحل عملية المراجعة؛
- التعرف على المخاطر الناتجة عن إستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة؛
- بيان معايير المراجعة في ظل إستخدام تكنولوجيا المعلومات؛
- التعرف على المتطلبات الأساسية للرقابة على جودة عملية المراجعة.

حيث كانت إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

ما مدى فاعلية إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة عملية المراجعة؟

وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- وجود حاجة ملحة لدى مراجعي الحسابات ومكاتب المراجعة لإستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة، وذلك لما تساهمه من تحسين في جودة عملية المراجعة؛
- أهمية إستخدام تكنولوجيا المعلومات في التخطيط لقدرتها على تقييم نتائج أعمال المراجعة بشكل أكثر جودة وأكثر مصداقية، مما يساهم في تحسين جودة عملية المراجعة؛

¹ محمود يحيى زقوت, قياس مدى فاعلية إستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق وأثره في تحسين جودة خدمة التدقيق في قطاع غزة, رسالة ماجستير, تخصص محاسبة والتمويل, الجامعة الاسلامية, غزة, فلسطين, 2016.

- تستخدم مكاتب مراجعة الحسابات تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الإلكترونية وأنظمة الحاسوب في مرحلة تنفيذ إختبارات الرقابة والإختبارات الأساسية للعمليات بدرجة كبيرة؛

- إن إستخدام تكنولوجيا المعلومات يعمل على تحسين جودة أداء أعمال المراجعة وتوثيقها، حيث بلغ المتوسط الحسابي النسبي لإستخدام التقنيات الإلكترونية والبرامج التطبيقية في هذه المرحلة (86%)، وهي تعتبر أعلى درجات الموافقة من بين المجالات التي تم إختبارها.

رابعاً: عدنان هاني عدنان جعفرأوي (2016)، مدى إلتزام مدقيقي الحسابات في قطاع غزة بتطبيق الإطار المفاهيمي للإستقلالية عند تقديم خدمات التأكيد الأخرى وفقاً لقاعدة الأخلاق الدولية 1291.

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على خدمات التأكيد الأخرى التي يقدمها مراجع الحسابات للعميل إضافة إلى أعمال المراجعة المكلف بها؛

- تقييم مدى إلتزام مراجع الحسابات باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد التهديدات على إستقلاليته، عند تقديم خدمات التأكيد الأخرى وفقاً لقاعدة السلوك الأخلاقي (291)؛

- الوقوف على مدى إلتزام مراجع الحسابات باتخاذ الإجراءات اللازمة لتقييم أهمية التهديدات على إستقلاليته، عند تقديم خدمات التأكيد الأخرى؛

- بيان مدى إلتزام مراجع الحسابات بتطبيق الإجراءات الوقائية عند الضرورة، للقضاء على تهديدات الإستقلالية أو تقليصها إلى مستوى مقبول، عند تقديم خدمات التأكيد الأخرى؛

- تقييم مدى إلتزام مراجع الحسابات بتوثيق الإستنتاجات المتعلقة بالإلتزام بمتطلبات الإستقلالية وجوهر أي نقاشات ذات علاقة تدعم تلك الإستنتاجات، عند تقديم خدمات التأكيد الأخرى وفقاً لقاعدة السلوك الأخلاقي (291)؛

حيث كانت إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

ما مدى إلتزام مراجعي الحسابات بتطبيق الإطار المفاهيمي للإستقلالية عند تقديم خدمات التأكيد الأخرى وفقاً لقاعدة السلوك الأخلاقي (291)؟

¹ عدنان هاني عدنان جعفرأوي، مدى إلتزام مدقيقي الحسابات في قطاع غزة بتطبيق الإطار المفاهيمي للإستقلالية عند تقديم خدمات التأكيد الأخرى وفقاً لقاعدة الأخلاق الدولية 291، رسالة ماجستير، تخصص، محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016.

وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- بشكل عام مراجع الحسابات ملتزم بتطبيق الإطار المفاهيمي للإستقلالية عند تقديم خدمات التأكيد الأخرى وفقاً لقاعدة الأخلاق الدولية (291)، ويتفرع عن ذلك الإلتزام العام؛

- إلتزام مراجع الحسابات بمحاور متطلبات تطبيق الإطار المفاهيمي للإستقلالية عند تقديم خدمات التأكيد الأخرى، وذلك على النحو التالي:

✓ مراجع الحسابات ملتزم باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد وإدراك التهديدات على إستقلاليتها، عند تقديم خدمات التأكيد الأخرى؛

✓ مراجع الحسابات ملتزم بتطبيق الإجراءات الوقائية عند الضرورة، للقضاء على تهديدات الإستقلالية أو تقليصها إلى مستوى مقبول، عند تقديم خدمات التأكيد الأخرى وفق القاعدة السلوك الأخلاقي (291)؛

- تقديم خدمات غير متعلقة بعملية التأكيد إلى عميل خدمات التأكيد، تسبب نشوء تهديدات المراجعة الذاتية والمصلحة الشخصية؛

- إذا شكلت الأتعاب من عميل خدمات التأكيد نسبة كبيرة من إجمالي الإيرادات، أو بقيت غير مدفوعة لفترة طويلة، أو كانت مشروطة، فإن أهميتها تعتمد على هيكل مكتب المراجعة، وحدثته، وأهمية عميل خدمات التأكيد.

خامساً: عاصم إحسان عدنان مراد (2016)، مدى قدرة مدقيقي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الإلكترونية¹.

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- الوقوف على مدى قدرة مراجعي الحسابات الخارجيين على مراجعة معاملات التجارة الإلكترونية؛
- تحليل أبعاد ومقومات المشروع الأمريكي الكندي المشترك الخاص بمراجعة تعاملات التجارة الإلكترونية؛
- التعرف على مدى إدراك مراجعي الحسابات لمبادئ ومعايير المشروع الأمريكي الكندي المشترك؛
- التعرف على المعوقات أو العقبات التي تواجه مراجعي الحسابات في مراجعة حسابات الشركات المتعاملة في التجارة الإلكترونية؛

¹ عاصم إحسان عدنان مراد، مدى قدرة مدقيقي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الإلكترونية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016.

حيث كانت إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

- مدى قدرة مراجعي الحسابات الخارجيين على مراجعة حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الإلكترونية؟

وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- تمتلك عينة الدراسة القدرة على مراجعة حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الإلكترونية وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي المشترك بدرجة كبيرة وإحتل مبدأ السرية أعلى مستويات القدرة بينما إحتل مبدأ جاهزية النظام أدنى مستويات القدرة؛

- تمتلك عينة الدراسة القدرة على مراجعة حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الإلكترونية وفقاً للمعايير المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي المشترك بدرجة كبيرة وإحتل معيار المراقبة أعلى مستويات القدرة بينما إحتل معيار الإجراءات أدنى مستويات القدرة؛

- هناك عدد من المعوقات قد تحول دون إدراك عملية مراجعة حسابات الشركات المتعاملة في التجارة الإلكترونية وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك وكان من أهم هذه المعوقات مايلي:

✓ التطور التكنولوجي المتسارع؛

✓ إرتفاع تكاليف إنجاز عملية مراجعة التجارة الإلكترونية؛

✓ قلة وجود الدورات والندوات وبرامج التوعية المخصصة في مجال مراجعة أعمال التجارة الإلكترونية؛

✓ إرتفاع مستوى مخاطر المراجعة لهذا النوع من المراجعة؛

✓ حداثة إستخدام التجارة الإلكترونية في فلسطين؛

✓ عدم الحصول على أتعاب المراجعة الملائمة بشكل عام؛

✓ عدم وجود الخبرة الكافية في مجال التجارة الإلكترونية؛

✓ صعوبة الموازنة بين سياسات الشركة وآليات التطبيق والمراقبة لتلك السياسات؛

✓ غياب التوثيق المستندي الإلكتروني في عمليات التجارة الإلكترونية؛

✓ صعوبة إتمام عمليات التجارة الإلكترونية؛

- رغم أن عينة الدراسة عينة متخصصة، وذات مهنية عالية ويحمل أفرادها الشهادات المهنية، إلا أن أغلبيتهم لا

يبدون أي إهتمام بعمليات التجارة الإلكترونية ولا يتعدى إهتمامهم في هذا المجال، وذلك لإقتصار مجال عمليات

التجارة الإلكترونية على المصارف والشركات؛

- بالنسبة للفئة المهتمة بالتجارة الإلكترونية من عينة الدراسة، فقد أشارت أن معظمهم يتلقون معلوماتهم عن التجارة الإلكترونية من خلال خضوعهم لدورات متخصصة وورشات عمل.

المطلب الثاني: المقالات والمؤتمرات

الفرع الأول: المقالات

أولاً: محمد فواز العميري, إحسان صالح المعتاز (2007)، أثر التجارة الإلكترونية على تخطيط أعمال المراجعة¹.

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- مدى تأثير تخطيط عملية المراجعة بتحول الشركات من النظام التقليدي إلى نظام التجارة الإلكترونية؛
- مدى وجود فروق معنوية بين الآراء حسب الخصائص الشخصية لأفراد العينة.

وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- أن ممارسة التجارة الإلكترونية تلعب دوراً مهماً في دنيا الأعمال من خلال تخطي الحواجز الجغرافية، وبالتالي زيادة عدد العملاء ومما لا شك فيه أن مباشرة التجارة الإلكترونية سوف يلقي آثاراً متعددة على نظام المعلومات الحاسبي للشركة، ويمكن أن تشمل تطويراً للنظام وأغلب مدخلاته ومخرجاته، والرقابة عليها، وتأكيد الثقة في البيانات المالية في النهاية من خلال مكاتب المراجعة؛
- أن التجارة الإلكترونية ظاهرة معاصرة حولت جزءاً من أداء الأعمال من الطرق التقليدية إلى الطرق الآلية، وهذا بدوره أوجد نوعاً من الإجراءات الجديدة التي تحتاج إلى الكثير من البحوث لكي تصبح مألوفة، ويتم التعامل معها بالطرق التي تجعلها أكثر قابلية وأكثر شرعية؛
- أن هناك مجموعة من الأطراف وهي تعاملات بين الشركات الإقتصادية والمستهلكين، تعاملات بين الشركات الإقتصادية مع بعضها البعض، تعاملات بين الشركات الإقتصادية والأجهزة الحكومية، تعاملات بين الأفراد والأجهزة الحكومية؛
- أن التجارة الإلكترونية تؤثر على بيئة الأعمال، وبالتالي على معايير المراجعة نظراً للإرتباط القوي بين العمليات التجارية والحاسبة، حيث يعتقد أن للتجارة الإلكترونية آثاراً على معايير الحاسبة والمراجعة تؤدي إلى تغيير في النظم الحاسبية المستخدمة، بالإضافة إلى قضية أخرى قد تؤدي إلى زيادة أعمال المراجعة في ظل التجارة الإلكترونية،

¹ محمد فواز العميري, إحسان صالح المعتاز, أثر التجارة الإلكترونية على تخطيط أعمال المراجعة, مجلة جامعة الملك عبد العزيز, جامعة أم القرى مكة المكرمة, السعودية, مجلد 21, العدد 2, 2007.

حيث كان الشائع في السابق في ممارسة المراجعة أن مراجع الحسابات يقوم بتنفيذ عملية المراجعة بإتباع أسلوب المراجعة النهائية التي كانت تبدأ عادة عملها الرئيسي بعد إنتهاء السنة المالية للشركات، ولكن في ظل ظروف التجارة الإلكترونية فقد أصبح من الضروري اللجوء إلى المراجعة المستمرة.

ثانيا: طلال حمدون شكر, علام محمد حمدان (2007)، التدقيق الإلكتروني وأثره على جودة الأدلة¹.

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- تعميق المعرفة بالمراجعة الإلكترونية؛

- معرفة مدى إستخدام المراجعة الإلكترونية؛

- تحديد أهم التحديات والصعوبات التي تواجه هذا التطبيق والمشاكل الناجمة عن ذلك؛

- تحديد الأثر المتوقع للمراجعة الإلكترونية على جودة الأدلة.

ويمكن إيجاز الإشكالية المتعلقة بالدراسة في مجموعة من التساؤلات التالية:

- ما مدى إستخدام تكنولوجيا المعلومات من قبل المراجعين في مجالات التخطيط والرقابة والتوثيق؟

- هل هناك أثر للمراجعة الإلكترونية على جودة الأدلة من حيث الملائمة, والأهلية والكفاية والتوقيت الجيد لهذه الأدلة؟

وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- أن مراجعي الحسابات يستخدمون المراجعة الإلكترونية في أنشطة المراجعة المختلفة بشكل يقترب من المتوسط

أحيانا كما في التخطيط والرقابة, ويرتفع عن المستوى أحيانا أخرى ليصل للمرتفع كما في حالة التوثيق؛

- عن أهم المعوقات التي تحول دون تطوير إستخدام المراجعة الإلكترونية فقد إتضح أنه له مجموعة من المعوقات

كان من أبرزها فقدان الثقة بالأعمال الإلكترونية، وإرتفاع كلفة التطبيق، وفقدان الدافعية نحو التطوير لإنخفاض

العائد بالإضافة إلى نقص الخبرات والكفاءات في هذا المجال، وأخيرا عدم وجود تشريعات منظمة ومشجعة

للمهنة.

¹ طلال حمدون شكر, علام محمد حمدان, التدقيق الإلكتروني وأثره على جودة الأدلة, المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية, عمان, الأردن, المجلد 10, العدد 2, 2007.

ثالثاً: طلال حمدونه, علام حمدان (2008)، مدى إستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في فلسطين، وأثر ذلك على الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية¹.

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- توضيح إستخدام التكنولوجيا الإلكترونية في عملية المراجعة؛
 - تحديد الصعوبات التي تحول دون إستخدام تكنولوجيا المعلومات؛
 - تحديد الأثر المتوقع للمراجعة الإلكترونية على جودة الأدلة.
- حيث كانت إشكالية الدراسة على النحو الآتي:
- مدى إستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة؟
- وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:
- تبين أنه يوجد العديد من المشاكل المرتبطة بتطبيق تكنولوجيا المعلومات في المراجعة, من هذه المشاكل صعوبة الحفاظ على سرية المعلومات، والإستغناء عن خدمات بعض العاملين؛
 - فيما يتعلق بقياس أثر المراجعة الإلكترونية على جودة أدلة المراجعة فقد تبين أن إستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة يساعد في بعض الجوانب على تحسين جودة الأدلة؛
 - فيما يتعلق بالأثر العام لإستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة على تحسين جودة الأدلة، فقد تبين أن له أثراً متوسطاً في ذلك، وأن هناك العديد من المتغيرات المؤثرة على جودة أدلة المراجعة بخلاف إستخدام تكنولوجيا المعلومات؛
 - ضرورة تعزيز إدراك مراجع الحسابات بأهمية إستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة, ودورها في الحصول على أدلة ذات جودة عالية؛
 - ضرورة قيام الجهات الحكومية والمشفرة على المهنة بمتابعة مكاتب المراجعة من أجل إدخال التحسينات التكنولوجية على أعمالها؛
 - تشجيع مراجعي الحسابات على الإلتحاق بالدورات المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

¹ طلال حمدونه, علام حمدان, مدى إستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في فلسطين، وأثر ذلك على الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني

المحايد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية, مجلة الجامعة الإسلامية, المجلد 16, العدد 1, 2008.

رابعاً: عصام قريط (2008)، أثر التجارة الإلكترونية على المراجعة¹.

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على الفرص والتحديات الجديدة التي تترتب على عمليات التجارة الإلكترونية؛
 - التعرف على أثر عمليات التجارة الإلكترونية على دور مراجع الحسابات في فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية المختلفة لشركات التجارة الإلكترونية؛
 - تقييم وفحص تأثير التجارة الإلكترونية على تقييم مراجع الحسابات لمخاطر المراجعة؛
 - فحص التحديات المعرفية التي تواجه المراجعين فيما يتعلق بمراجعة عمليات التجارة الإلكترونية؛
 - دراسة متطلبات التجارة الإلكترونية وتأثيرها على دور مراجع الحسابات.
- ويمكن إيجاز الإشكالية المتعلقة بالدراسة في مجموعة من التساؤلات التالية:
- ماهو تأثير التجارة الإلكترونية على عملية مراجعة الحسابات؟
 - ماهو تأثير عمليات التجارة الإلكترونية على دور مراجع الحسابات في فحص تقييم تلك العمليات؟
 - ماهي التحديات المعرفية التي تواجه مراجع الحسابات لقيامه بمراجعة عمليات تجارية إلكترونية؟
 - ماهي المخاطر الخاصة بالمراجعة الجديدة الناجمة عن التجارة الإلكترونية؟
 - هل يستطيع مراجع الحسابات أن يكتفي بالأدلة التقليدية في فحص التجارة الإلكترونية؟
- وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:
- أن هناك حاجة إلى تدريب, وتطوير المهارات الحالية لدى مراجع الحسابات لكي يتمكن من مراجعة البيانات المالية لصفقات التجارة الإلكترونية؛
 - أن أمن المعلومات الإلكترونية يعزز ثقة مراجع الحسابات بأدلة الإثبات الناتجة عن مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية؛
 - إن حماية الدليل الإلكتروني يحظى باهتمام كبير من قبل مراجع الحسابات كونه يبعث الثقة لديه في صحة هذا الدليل؛
 - أن تصميم نظام التجارة الإلكترونية يجب أن يتمكن من حفظ المستندات المتعلقة بعمليات التجارة الإلكترونية إلى أن يقوم مراجع الحسابات بالموافقة عليها من خلال مدة محددة وبما يمكنه من إسترجاعها عند الحاجة إليها.

¹ عصام قريط، أثر التجارة الإلكترونية على المراجعة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سوريا، المجلد 30، العدد 1، 2008.

خامسا: كريمة الجوهر، صالح العقدة، جمال أبو سردانة (2010)، أثر مخاطر استخدام التكنولوجيا في جودة عمل المدقق الخارجي¹.

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- تحديد الأبعاد المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات وأثرها في مهنة مراجعة الحسابات؛
 - تسليط الضوء على أنواع المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا التي يواجهها مراجع الحسابات إستنادا إلى نوع الخدمات التي يقدمها؛
 - قياس أثر هذه المخاطر على عناصر جودة خدمات المراجعة؛
 - تقديم المقترحات أو الإرشادات لإزالة المعوقات المصاحبة لتنفيذ عملية المراجعة في ظل تكنولوجيا المعلومات. ويمكن إيجاز الإشكالية المتعلقة بالدراسة في مجموعة من التساؤلات التالية:
 - ما أنواع المخاطر التي يواجهها مراجع الحسابات في ظل تكنولوجيا المعلومات؟
 - كيف تؤثر مخاطر التكنولوجيا في مقاييس جودة عمل مراجع الحسابات؟
 - ما أثر المخاطر البشرية المصاحبة للتكنولوجيا في جودة عمل مراجع الحسابات؟
 - ما أثر المخاطر المادية المصاحبة للتكنولوجيا في جودة عمل مراجع الحسابات؟
 - ما أثر مخاطر الفيروسات المصاحبة للتكنولوجيا في جودة عمل مراجع الحسابات؟
- وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- تعد معرفة مراجع الحسابات بتكنولوجيا المعلومات إحدى الوسائل الأساسية للنجاح في مزاولته للمهنة، ويتطلب ذلك إعادة النظر في الإطار المنهجي المتعلق بتأهيله؛
- من الخواص الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات التكامل بين رقابة الحاسوب وأنشطة عمليات التشغيل، وإستبدال الرقابة المبرمجة بالإجراءات اليدوية، للقيام بالفحص والمطابقة لكل عملية، بما يمكن من تخفيض الأخطاء البشرية التي تحدث في النظم اليدوية، ولكن في الوقت نفسه ظهرت أنواع جديدة من المخاطر، لابد من تحليلها، ووضع الإجراءات الرقابية المناسبة؛

¹ كريمة الجوهر، صالح العقدة، جمال أبو سردانة، أثر مخاطر استخدام التكنولوجيا في جودة عمل المدقق الخارجي، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، الأردن، المجلد 10،

- صاحب استخدام التكنولوجيا مخاطر كثيرة منها ما يدخل في دائرة القابلية للمراجعة، وحفظ السجلات، والتأكد المرتبط بالبحث، والنقل، وسلامة البيانات، فضلا عن قضايا الأمن وقد تم تصنيف هذه المخاطر إلى أنواع مختلفة؛

- أحدث استخدام التكنولوجيا تغيرات تكاد تكون جذرية في ممارسة المهنة، حيث أثر في أنواع الخدمات التي تقدمها مهنة المراجعة، كخدمات التأكيد أو الخدمات الإستشارية، فظهرت خدمات جديدة كخدمات إضفاء الثقة على الموقع الإلكتروني، أو النظام الإلكتروني بشكل أشمل، أو المراجعة المتكاملة لتقنية المعلومات الخ.
سادسا: ناظم حسن رشيد (2011)، دور مراقب الحسابات في إضفاء الثقة بالبيانات المحاسبية المنشورة على الإنترنت في بيئة التجارة الإلكترونية¹.

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- توضيح مفهوم النشر الإلكتروني للبيانات المحاسبية؛
 - تحديد دور لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) في تطوير النشر الإلكتروني للبيانات المحاسبية؛
 - التعرف على مهام مراجع الحسابات في إضفاء الثقة بالبيانات المحاسبية المنشورة على الإنترنت؛
 - التعرف على أهم خدمات إضفاء الثقة المستحدثة في مجال مهنة مراجعة الحسابات.
- ويمكن إيجاز الإشكالية المتعلقة بالدراسة في مجموعة من التساؤلات التالية:
- ما هو دور مراجع الحسابات في إضفاء الثقة بالبيانات المحاسبية المنشورة على الإنترنت؟
 - هل أن إستحداث خدمات تأكيد مهنية جديدة تساهم في الحد من فجوة الثقة في بيئة التجارة الإلكترونية؟
 - ما هي أهم خدمات إضفاء الثقة الجديدة في ظل التجارة الإلكترونية؟
 - كيف يساهم استخدام الخدمات التأكيدية الجديدة في تحسين جودة المعلومات ومحتواها لأغراض إتخاذ القرارات؟
 - ما تأثير استخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) في تطوير النشر الإلكتروني للبيانات المحاسبية؟
- وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

¹ ناظم حسن رشيد، دور مراقب الحسابات في إضفاء الثقة بالبيانات المحاسبية المنشورة على الانترنت في بيئة التجارة الإلكترونية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، العراق، المجلد 7، العدد 22، 2011.

- أن التجارة الإلكترونية هي نظام متكامل يتعلق بتبادل العمليات بشتى أشكالها بين الأعمال المختلفة، باستخدام الإنترنت والشبكة العنكبوتية العالمية، وما تتطلبه من إعلان وتوصيل للمعلومات وتسديد وإستلام للمبالغ المترتبة عنها بين الشركات والأفراد؛

- إن النشر الإلكتروني للبيانات المحاسبية يمثل أحد أساليب الإفصاح المحاسبي الذي يعتمد على إمكانية الإستفادة من وسائل تقنيات الإتصالات الحديثة في توصيل نتائج الأعمال التي قامت بها الشركة لتلبية حاجات مستخدمي القوائم والتقارير المحاسبية من البيانات والمعلومات المحاسبية؛

- إن نشر المعلومات المحاسبية عبر الإنترنت يحقق الكثير من الفوائد أهمها وسيلة إتصال بعدد لا نهائي من مستخدمي المعلومات المحاسبية وتخفيض تكاليف نشر المعلومات فضلا عن تسهيل عملية تخزين وحفظ وإسترجاع المعلومات، وتحليلها بواسطة متخذي القرارات؛

- إن إستخدام شبكة الإنترنت في نظم المعلومات المحاسبية يمكن أن يؤدي إلى تحقيق مجموعة من الفوائد في مجال الإفصاح المحاسبي، وبصورة خاصة من خلال إمكانية توفير مجموعة من الخصائص النوعية التي يتطلب توافرها في المعلومات المحاسبية؛

- تعد لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) لغة حديثة لتقارير الأعمال مبنية على أساس تصنيف (XML) أو ما يعرف بعلم التصنيف ونظام يعتمد على شبكة الإنترنت في عرض وتصنيف المعلومات الموجودة في ملفات الشركة، بحيث يمكن تجميعها في شرائح بعدة طرق تزيد من فعالية النشر الإلكتروني للمعلومات المحاسبية؛

- تحقق لغة تقارير الأعمال الموسعة على مستوى الشركات تخفيض في تكاليف إعداد ونشر وتبادل وإستخدام التقارير المالية، فضلا أنها تساعدها في إجراء المقارنات للمعلومات المحاسبية، ولمستخدمي المعلومات المحاسبية في الحصول على المعلومات المحاسبية في الوقت المحدد وبتكلفة مناسبة وسهولة إجراء المقارنات والتحليلات مع إنخفاض احتمالات الأخطاء وبالتالي الوصول إلى قرارات رشيدة؛

- تعد الخدمات التأكيدية بمثابة إضافة خدمات جديدة لمراجعي الحسابات تتمثل في تأكيده لضمان المعلومات وجودتها علاوة على ذلك أصبح مراجع الحسابات مسؤولا عن تقديم هذه الخدمة لفئة جديدة بخلاف المساهمين؛

- تم إستحداث خدمات تأكيد مهنية جديدة للحد من فجوة الثقة في بيئة التجارة الإلكترونية وأهم تلك الخدمات ما يعرف بالمراجعة المستمرة وخدمات التأكيد على الثقة في المواقع (Sys Trust) أو النظام (Web

Trust)؛

- يتطلب من الشركة التي تستخدم شبكة المعلومات الدولية أن تعيد تصميم أنظمة الرقابة الداخلية لزيادة القدرة على تضيق نطاق وثغرات الغش المالي، بحيث يصبح نظام الرقابة الداخلية على صفقات التجارة الإلكترونية قادرا على حماية الشركة من الإختراقات الخارجية.

سابعا: بوزاهر صونية (2013)، المراجعة المستمرة لحوكمة المؤسسات في ظل التجارة الإلكترونية¹.
هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- تبيان مدى ضرورة المراجعة المستمرة للمعلومات المنشورة في الواقع الافتراضي لمعرفة مدى تطبيق المؤسسات لحوكمة أعمالها الإلكترونية؛

- التطرق إلى مفهوم المراجعة المستمرة كأداة ضرورية وأسلوب راق يتمشى والواقع الافتراضي وإتمام الأعمال بصفة عامة والأعمال المحاسبية بصفة خاصة؛

حيث كانت إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

- ماهي المراجعة المستمرة لحوكمة الشركات في ظل التجارة الإلكترونية؟
وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- أثرت التطورات في تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير على مهنة المحاسبة والمراجعة؛

- أوجدت التطورات في تكنولوجيا المعلومات مجموعة جديدة من التحديات المفروضة على مهنة المراجعة وظهور أساليب جديدة؛

- ضرورة إنشاء أنظمة إلكترونية لكل مؤسسة بشكل ينسجم مع طبيعة عملها، وذلك من خلال العمل على تحليل تكاليف النظام الإلكتروني الذي تحتاج له المؤسسة وإختيار النظام الأمثل لها وذلك بما يتفق مع مواردها المالية المتاحة؛

- إدخال التحسينات بشكل مستمر على طرق المراجعة وإستغلال المعالجة الآلية وتكنولوجيا المعلومات من أجل تحسين كفاءة وفعالية عملية المراجعة؛

- ضرورة إلمام مراجع الحسابات بمخاطر المراجعة وإمكانية تفاديها ومعالجتها.

¹ بوزاهر صونية، المراجعة المستمرة لحوكمة المؤسسات في ظل التجارة الإلكترونية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 24، 2013.

ثامنا: مسعود صديقي, صالح حميداتو (2014)، أثر التجارة الإلكترونية على المحاسبة والمراجعة¹.

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- توضيح مفهوم التجارة الإلكترونية؛
 - توضيح التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية؛
 - توضيح العلاقة بين كل من التجارة الإلكترونية والمحاسبة والمراجعة؛
 - معرفة المتطلبات العلمية والعملية لمراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية.
- ويمكن إيجاز الإشكالية المتعلقة بالدراسة في مجموعة من التساؤلات التالية:
- ماهو تأثير التجارة الإلكترونية على المحاسبة؟
 - ماهو تأثير التجارة الإلكترونية على مراجعة الحسابات؟
 - ماهي التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية؟
 - ماهي المهارات المطلوبة من المحاسب ومراجع الحسابات لمواجهة عمليات التجارة الإلكترونية؟
- وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:
- إن مكاتب المحاسبة والمراجعة تواجه العديد من الخدمات والتحديات الخاصة بقضايا التجارة الإلكترونية وقيام كل من المحاسب ومراجع الحسابات بأداء هذه الخدمات يعد مساهمة في تنمية عمليات التجارة؛
 - إن أداء هذه الخدمات يفرض تحديات على المحاسبين ومراجع الحسابات على السواء خاصة في مجال تأهيلهم وإستقلاليتهم, نظرا لضعف مهارات مراجع الحسابات الخاصة في هذا الشأن والحاجة الماسة إلى التأهيل والتدريب؛
 - تأثير مهنة المحاسبة والمراجعة بالتطورات التي تحدث في تقنيات المعلومات التي أصبحت أحد أهم المقومات النظم المحاسبية, هذه التطورات التقنية خلفت تحديات ضخمة أمام ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة تتعلق بتصميم النظم المحاسبية وفعالية تشغيلها؛
 - أحدثت التجارة الإلكترونية تغيرات كبيرة في علم التجارة وفي آلية العمليات التجارية مما جعل من الضروري أن يلم كل محاسب ومراجع الحسابات بتلك التغيرات وأثرها على مهنتيهما.

¹ مسعود صديقي, صالح حميداتو, أثر التجارة الإلكترونية على المحاسبة والمراجعة, مجلة الدراسات المالية والمحاسبية, جامعة الوادي, الجزائر, العدد 05, 2014.

تاسعا: صبيحة برزان (2015)، أثر التدقيق الإلكتروني في رفع الإستقلالية وكفاءة المدقق الداخلي¹.

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على أهمية إستخدام الحاسوب في المراجعة الداخلية؛
 - التأكيد على ضرورة إستخدام نظم التشغيل بواسطة الحاسوب في عمل المراجع الداخلي لما لها من فوائد مثل الإقتصاد في الجهد والوقت والتكلفة, فضلا عن الدقة في عمل المراجع.
 - ويمكن إيجاز الإشكالية المتعلقة بالدراسة في مايلي:
 - هل تؤثر المراجعة الإلكترونية على دعم ورفع إستقلال المراجع الداخلي؛
 - هل تؤثر المراجعة الإلكترونية في رفع كفاءة المراجع الداخلي.
- وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:
- تؤثر المراجعة الإلكترونية في إستقلالية المراجع الداخلي في الوحدات عينة البحث لكونه بعيدا عن المؤثرات الخارجية مثل الضغوطات التي تمارس على المراجعين الخارجين والتي تؤثر سلبا في موضوعيته ومصداقية إعداد التقارير؛
 - إن وجود نظام معلومات إلكتروني سليم لأنشطة وحدات عينة البحث يؤدي إلى سهولة وكفاءة فحص نظام الرقابة الداخلي وبالتالي إكتشاف الأخطاء بأقل وقت وجهد وتكلفة؛
 - تؤدي المراجعة الإلكترونية إلى جعل المراجع أكثر كفاءة وخبرة في مجال عمل الحاسوب ومعالجة البيانات إلكترونيا ومن ثم يمكنه من تنفيذ الإجراءات التي تعتمد عليها وحدات عينة البحث في عملية المراجعة؛
 - زيادة خبرة المراجع في المبادئ التي يقوم عليها الحاسوب وبالتالي فهم النقاط التي تتمركز حولها صور الغش والتلاعب والخداع المحاسبي من خلال مراجعة البيانات إلكترونيا؛
 - التأكد من نتائج المراجعة من خلال المطابقة بين نتائج الحاسوب مع نتائج المراجعة اليدوية وذلك عن طريق أخذ عينات ومطابقتها.

¹ صبيحة برزان, أثر التدقيق الإلكتروني في رفع الإستقلالية وكفاءة المدقق الداخلي, مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية, جامعة بغداد, العراق, المجلد 21, العدد 84, 2015.

عاشرًا: فيان عبد الرحمن ياسين (2016)، خدمات التأكيد والتدقيق المستمر ومتطلبات تجسير فجوة التوقعات في بيئة التجارة الإلكترونية¹.

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- دراسة وتحليل الخدمات الإضافية التي يمكن لمراجع الحسابات تقديمها في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات؛
- دراسة وتحليل مفهوم فجوة التوقعات بصورة عامة وفي بيئة التجارة الإلكترونية بصورة خاصة؛
- تحديد مدى صحة فروض الدراسة والتي تتناول إختبار العلاقة ما بين خدمات التأكيد والمراجعة المستمرة وفجوة التوقعات في بيئة التجارة الإلكترونية ومتطلبات تطبيقها.

ويمكن إيجاز الإشكالية المتعلقة بالدراسة من خلال مايلي:

- إن ما تواجهه مهنة مراجعة الحسابات من تحديات مستمرة لمواكبة التطورات السريعة في إستخدام تكنولوجيا المعلومات ونظم الإتصال والتجارة عبر الإنترنت والتي جعلت العالم نظام مفتوح لا حدود له، وما لهذا التطور من أثر على مهنة المراجعة، وهنا تكمن إشكالية البحث في أن هناك فجوة توقع تواجه مهنة المراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية والأثر السلبي المتزايد لهذه الفجوة والتي أخذت في الإتساع نتيجة إزداد متطلبات المستفيدين من مهنة المراجعة من جهة، وتعاضم الصعوبات والتحديات من جهة أخرى.

وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- إن فجوة التوقعات في بيئة التجارة الإلكترونية أكثر تعقيدا من بيئة المراجعة التقليدية لذا يجب مواجهتها بتقديم خدمات مهنية ملائمة لهذه المتطلبات مثل خدمات التأكيد والثقة في موقع العميل (Web Trust) وخدمات الثقة في نظام العميل (Sys Trust) وكذلك المراجعة المستمرة (Continuous Audit) التي تقدم تأكيدا إضافيا يتعلق بسلامة المعاملات التجارية ومدى وجود إجراءات محددة لحماية زائري مواقع التجارة الإلكترونية؛
- على الرغم من أن تقديم هذه الخدمات والتي هدفها هو تقديم تأكيد إضافي في بيئة التجارة الإلكترونية إلا أن هناك فجوة توقع بين ما يقدمه مراجع الحسابات وما ينتظره زائري هذه المواقع من هذه الخدمات مثل مسؤولية مراجع الحسابات عن جودة السلعة أو الخدمة في تلك المواقع في حين أن هذه الخدمات تغطي عناصر محددة هي إختبار خصوصية والسلامة التجارية والأمن والإتاحة والإفصاح؛

¹ فيان عبد الرحمن ياسين، خدمات التأكيد والتدقيق المستمر ومتطلبات تجسير فجوة التوقعات في بيئة التجارة الإلكترونية، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد

- إن الركن الأساسي في عملية مراجع الحسابات سواء في المراجعة التقليدية أو في بيئة المراجعة الإلكترونية هي إستقلالية مراجع الحسابات وذلك بتمتعه بالنزاهة والموضوعية أثناء أدائه لعمله المهني فضلا عن تطوير كفاءته وخبرته اللازمة لممارسة حكمه المهني على المعلومات التي تخضع لهذه الخدمات والتي هي من الأسباب المهمة التي تؤثر بشكل كبير على حجم فجوة التوقعات؛
- من أسباب وجود فجوة التوقعات في بيئة التجارة الإلكترونية هو عدم حصول مراجع الحسابات على شهادة خاصة تعبر عن تأهيل مهني خاص لتقديم هذه الخدمات؛
- عدم وجود معايير خاصة لجودة الأداء المهني على أداء مراجع الحسابات لخدمات التأكيد والمراجعة المستمرة؛
- يتوقع زائري المواقع الإلكترونية بأن يعطيهم مراجع الحسابات إنذارا مبكرا عن الملائمة المالية للشركة فضلا عن التوقعات بالتنبؤات المستقبلية فيما يتعلق بالمواقع علما بأن ذلك ليس من اختصاصه بل من اختصاص الإدارة.
- إحدى عشر: عيسى زين, أحمد قايد نور الدين (2017)، مدى قدرة محافظ الحسابات الجزائري على المراجعة في ظل نظم المعلومات الإلكترونية¹.

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- تسليط الضوء على الأدبيات النظرية للمراجعة ونظم المعلومات الإلكترونية مع التركيز على المخاطر المصاحبة لإستخدامها؛
 - معرفة مدى إحاطة مراجع الحسابات بالجزائر وفريقه بالمتطلبات العلمية والعملية للمراجعة في ظل نظم المعلومات الإلكترونية.
 - الخروج بنتائج وإقتراحات تساهم في رفع جودة مهنة المراجعة بالجزائر.
- حيث كانت إشكالية الدراسة على النحو الآتي:
- ما مدى قدرة مراجع الحسابات في الجزائر على أداء مهامه في ظل نظم المعلومات الإلكترونية؟
- وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:
- 1- لدى مراجع الحسابات التأهيل العلمي اللازم لتمكينه من ممارسة مهنة المراجعة في ظل نظم المعلومات الإلكترونية, ويمتلك المعرفة الكافية للتعامل مع الأنظمة الإلكترونية والقدرة على تحديد مدى إمتثال الشركة للضريبة والمتطلبات القانونية والتنظيمية للمعاملات الإلكترونية عبر الإنترنت؛

¹ عيسى زين, أحمد قايد نور الدين, مدى قدرة محافظ الحسابات الجزائري على المراجعة في ظل نظم المعلومات الإلكترونية, مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية, جامعة حمه لخضر, الوادي, العدد 11, ديسمبر 2017.

- يأخذ مراجع الحسابات بعين الإعتبار إكمال عوامل الدقة والتوقيت والتصحيح والإفصاح الضروري للبيانات المالية للشركة محل المراجعة، ويستطيع تقييم سياسات أمن المعلومات والضوابط الأمنية المتبعة في الشركات التي تستخدم نظم المعلومات الإلكترونية، ويدرك أيضا الضوابط التي تحكم دمج العمليات التجارية الإلكترونية مع الأنظمة المالية؛

- لا يوجد تدريب كافي لمراجع الحسابات بما يؤهله لمراجعة حسابات الشركات المستخدمة لنظم المعلومات الإلكترونية؛

- يواجه مراجع الحسابات أثناء مراجعة حسابات الشركات المستخدمة لنظم المعلومات الإلكترونية العديد من المعوقات التي قد تقلل من جودة خدماته مثل غياب التوثق المستندي في الشركات التي تستخدم نظم المعلومات الإلكترونية، تعقد نظم المعلومات الإلكترونية وقلة الخبرة في هذا المجال، ندرة الدورات أو ورشات العمل المتخصصة لتكوين مراجعي الحسابات في هذا الموضوع وتدني أجره عملية المراجعة بشكل عام.

إثني عشر: شريط صلاح الدين, لقلبي الأخصر (2017)، إستقلالية مراجع الحسابات بين التشريع الجزائري والمعايير الدولية للمراجعة¹.

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- الإطار العام لعنصر الإستقلالية والعوامل المؤثرة فيه؛

- الإستقلالية من منظور المعايير الدولية للمراجعة؛

- الإستقلالية من ناحية التشريع الجزائري.

حيث كانت إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

- ما مدى توافق إستقلالية مراجع الحسابات بين التشريع الجزائري وما يقابلها من معايير دولية؟

وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- يوجد عوامل عديدة ومتشعبة تؤثر على إستقلالية مراجع الحسابات في أداء مهامه من أجل إضفاء الثقة في القوائم المالية؛

- إستقلالية مراجع الحسابات تعتمد على عدة مقومات كالنزاهة، الأمانة، بالإضافة إلى التحصيل العلمي والعملية المستمر؛

¹ شريط صلاح الدين, لقلبي الأخصر, إستقلالية مراجع الحسابات بين التشريع الجزائري والمعايير الدولية للمراجعة, مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية, جامعة بسكرة, جوان

- إن الإهتمام بمدخل معايير المراجعة الدولية فيما يخص عنصر الإستقلالية بما يلاءم البيئة الجزائرية قد يساهم في تطوير مهنة المراجعة بالجزائر؛
- التشريع الجزائري أولى إهتمام كبير بعنصر الإستقلالية وذلك من خلال وضع مجموعة الأطر التشريعية والتنظيمية لمهنة المراجعة بالجزائر.

الفرع الثاني: المؤتمرات

- أولاً: عمر المشهداني, إبراهيم جويفل العبادي (2011)، التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة في ظل عمليات التجارة الإلكترونية¹.
- هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- توضيح مفهوم التجارة الإلكترونية والتغيرات التي أحدثتها في بيئة الأعمال؛
 - توضيح التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية وإقتراح المعالجات اللازمة لمواجهة هذه التحديات؛
 - التعرف على دور المنظمات المهنية فيما يتعلق بأداء الخدمات المهنية الجديدة في التجارة الإلكترونية.
- حيث كانت إشكالية الدراسة على النحو الآتي:
- ماهي التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة في ظل البيئة التجارية الجديدة المتمثلة بالتجارة الإلكترونية؟ وماهي الحلول اللازمة لحل مواجهة هذه التحديات؟
 - وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:
 - أن التجارة الإلكترونية أثرت على نظام المعلومات المحاسبي للشركة ومعايير المحاسبية والمراجعة, وساهمت في تطوير النظام وأغلب مدخلاته ومخرجاته, والرقابة عليها؛
 - زيادة أعمال المراجعة في ظل التجارة الإلكترونية, لأنه في ظل ظروف التجارة الإلكترونية فقد أصبح من الضروري اللجوء إلى المراجعة المستمرة بدلا من المراجعة النهائية؛
 - برامج المحاسبة على الرغم من أنها تشمل العديد من الأمور المحاسبية, إلا أنها غير مواكبة للتطورات المستمرة في تقنية المعلومات؛

¹ عمر المشهداني, إبراهيم جويفل العبادي, التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة في ظل عمليات التجارة الإلكترونية, الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر, عرض تجارب دولية, المركز الجامعي خميس مليانة, الجزائر يومي, 26, 27 أبريل 2011.

- لم تمنح معظم الدول لأنظمتها المرنة الكافية للتأقلم مع المستجدات العالمية وخصوصا التكنولوجية منها, لذا أثار مسألة فرض الضريبة على التجارة الإلكترونية العديد من التحديات منها عدم وجود آليات محدودة لإخضاع التجارة الإلكترونية للضريبة؛

- في ظل الظروف التكنولوجية العالية وغياب الأمان وإمكانية إختراق الشركة من قبل الغير جعل عملية تحقق الإيراد عملية مشكوك فيها, فالإيرادات المتولدة عبر القنوات التجارة الإلكترونية, لا تتماشى مع بعض من شروط الإعتراف بالإيراد.

ثانيا: سليمان زواري فرحات, فوزي حاج أحمد (2018)، أثر تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية على مهنة المحاسبة¹.

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- مكانة وتطور مهنة المحاسبة؛
- المحاسبة في بيئة تكنولوجيا المعلومات؛
- أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية على المحاسبة؛
- دراسة تطبيقية لحالة الجزائر.

حيث كانت إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

- فيما تتمثل أهم آثار تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية على مهنة المحاسبة؟ وهل هناك أثر لتكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية على مهنة المحاسبة في الجزائر؟

وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- الحاجة إلى تدريب وتطوير المهارات الحالية لدى المحاسب لكي يتمكن من معالجة العمليات المحاسبية الإلكترونية بالكفاءة المطلوبة؛

- يوجد هناك نقص في الخبرة والتأطير لدى المحاسبين في مجال نظم المحاسبة الإلكترونية؛

- الموافقة بدرجة كبيرة على الحاجة الملحة إلى إصدارات خاصة بالمحاسبة الإلكترونية الصادرة عن الهيئات والمنظمات العليا؛

¹ سليمان زواري فرحات, فوزي حاج أحمد, أثر تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية على مهنة المحاسبة, للملتقى العلمي الوطني حول تطور ممارسة المحاسبة والتدقيق في ظل

الإقتصاد الرقمي, المركز الجامعي خميس مليانة, الجزائر, 19 أبريل 2018.

- ضرورة قيام الجزائر على تنظيم تشريعات وقوانين خاصة تنظم عمليات التجارة الإلكترونية عن طريق تكييف مقترح الأمم المتحدة على البيئة الجزائرية، أو الإستعانة ببعض الدول العربية على غرار تونس والإمارات العربية في هذا المجال؛

- إن إدخال عمليات التجارة الإلكترونية في نظام المعلومات المحاسبي يؤدي إلى إنشاء قسم خاص بالحاسبة الإلكترونية؛

- إن العمل في ظل التجارة الإلكترونية سوف يؤثر على المقومات الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية، الأمر الذي يتطلب ضرورة الأخذ بعين الإعتبار هذه التأثيرات وإنعكاساتها على عملية تصميم نظم المعلومات المحاسبية؛
- توجد أهمية بالغة لتكنولوجيا المعلومات في إنتاج المخرجات من البيانات المحاسبية والمتمثلة أساسا في التقارير المالية والقوائم المالية عن تلك الصادرة بالطرق التقليدية.

ثالثا: عيسى زين, أنور عيدة (2018), تحديات التي تواجه مهنة التدقيق والأساليب الأساسية للحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية¹.

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- توضيح مفهوم الإفصاح الإلكتروني لتقارير المالية؛
 - تحديد مخاطر الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية؛
 - تحديد أهم المتطلبات اللازمة لتقليل من مخاطر الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية.
- حيث كانت إشكالية الدراسة على النحو الآتي:
- ماهي مخاطر الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية؟ وماهي سبل التقليل منها؟
- وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- إستخدام شبكة الإنترنت لنشر التقارير والقوائم المالية يمثل ضرورة هامة في الوقت الحاضر نظرا لتعدد إستخدامات وسائل تقنيات المعلومات في مختلف المجالات؛
- يتمثل الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية الإعتماد على إمكانية الإستفادة من وسائل تقنيات الإتصالات الحديثة في توصيل نتائج الأعمال التي قامت بها الوحدة الإقتصادية إلى الجهات ذات العلاقة؛

¹ عيسى زين, أنور عيدة, تحديات التي تواجه مهنة التدقيق والأساليب الأساسية للحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية, الملتقى العلمي الوطني حول تطور ممارسة المحاسبة والتدقيق في ظل الاقتصاد الرقمي, المركز الجامعي خميس مليانة, الجزائر, 19 أفريل 2018.

- يتم الإفصاح الإلكتروني من خلال تقارير مالية إلكترونية مصممة بلغة (XBRL) التي تقدم العديد من المزايا للشركة والأطراف المستعملة للمعلومة؛

- على الرغم من المزايا التي يقدمها الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية إلا أنه يترتب عليه العديد من المخاطر؛

- التأهيل العلمي للقائمين على عمل نظم معلومات المحاسبية الإلكترونية وتدريبهم التدريب المستمر والمتلائم مع تطورات تقنيات المعلومات الحديثة يقلل من مخاطر الإفصاح الإلكتروني؛

- وجود نظام كفاء وفعال للرقابة الداخلية يقلل من مخاطر الإفصاح الإلكتروني.

رابعاً: الحاج أحمد فوزي، زواري فرحات سليمان (2018)، مخاطر التدقيق في ظل التجارة الإلكترونية¹.

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على أهمية نظام الرقابة الداخلية في ظل عمليات التجارة الإلكترونية؛

- التطرق إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل التجارة الإلكترونية؛

- معرفة أثر التجارة الإلكترونية على أدلة الإثبات.

حيث كانت إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

- فيما تتمثل أهم مخاطر المراجعة في ظل التجارة الإلكترونية؟

وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- الحاجة إلى التدريب وتطوير المهارات الحالية لدى مراجع الحسابات لكي يتمكن من معالجة عمليات التجارة الإلكترونية بالكفاءة المطلوبة؛

- بالرغم من المزايا التي حققتها التجارة الإلكترونية إلا أن المخاطر المصاحبة لها كبيرة ويتطلب تكيف مراجع الحسابات مع تلك المخاطر من خلال الرفع من مؤهلاته العلمية والعملية؛

- الاستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات لمعرفة التقنيات والتطبيقات الحديثة لتحديد مدى إجراءات المراجعة المطلوبة في بيئة التجارة الإلكترونية، وهذا يتطلب دراية كافية لدى مراجع الحسابات عن تكنولوجيا المعلومات والإنترنت.

¹ الحاج أحمد فوزي، زواري فرحات سليمان، مخاطر التدقيق في ظل التجارة الإلكترونية، الملتقى العلمي الوطني حول واقع مهنة التدقيق في ظل معايير التدقيق الدولية، جامعة بومرداس، يومي 27، 28، أبريل 2018.

المطلب الثالث: عرض الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

أولاً: دراسة Prepared by the Auditing & Assurance Standards Board of the

Australian Accounting Research Foundation بعنوان¹:

Electronic Commerce -Effect on the Audit of a Financial Report, Issued by the Australian Accounting Research Foundation on behalf of CPA Australia and The Institute of Chartered Accountants in Australia Chartered Accountants in Australia, May, 2002.

بمعنى:

التجارة الإلكترونية - تأثير على مراجعة التقرير المالي -

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- نطاق أنشطة التجارة الإلكترونية للشركة؛

- ترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية للشركة؛

- إستراتيجية الشركة للتجارة الإلكترونية وتأثير السجلات الإلكترونية.

وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- تعتبر معرفة مراجع الحسابات بالأعمال أمراً أساسياً لتقييم أهمية التجارة الإلكترونية بالنسبة لأنشطة أعمال الشركة؛

- ينظر مراجع الحسابات في تغييرات الشركة بيئة أعمال التجارة الإلكترونية؛

- أن مراجع الحسابات يحصل على الكثير من المعلومات من إستفسارات المسؤولين عن التقارير المالية، إلا أن

إجراء إستفسارات مع الموظفين المعنيين مباشرة بأنشطة التجارة الإلكترونية للشركة، مثل كبير موظفي المعلومات في

الشركة، يكون مفيداً عند الحصول على معلومات حول نشاط الشركة؛

- قد لا يكون هناك أي سجلات ورقية لمعاملات التجارة الإلكترونية، وقد يتم إتلاف أو تغيير السجلات

الإلكترونية بسهولة أكبر من السجلات الورقية دون ترك دليل على هذا التدمير أو التغيير، وعليه ينظر مراجع

الحسابات فيما إذا كانت سياسات أمن معلومات الشركة، وضوابطها الأمنية مطبقة، وكافية لمنع إجراء تغييرات

غير مصرح بها على النظام المحاسبي، أو على الأنظمة التي توفر البيانات لنظام المحاسبة.

¹ Prepared by the Auditing & Assurance Standards Board of the Australian Accounting Research Foundation, Electronic Commerce -Effect on the Audit of a Financial Report, Issued by the Australian Accounting Research Foundation on behalf of CPA Australia and The Institute of Chartered Accountants in Australia Chartered Accountants in Australia, May, 2002.

ثانيا: دراسة, Vasarhelyi بعنوان¹:

Feasibility and Economics of Continuous Assurance, A Journal of Practice & Theory, Vol. 21, No. 1 March 2002.

بمعنى:

جدوى واقتصاديات المراجعة المستمرة

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- تقديم مجموعة من المفاهيم المرتبطة بالمراجعة المستمرة؛
- مناقشة القضايا المرتبطة بإستقلالية مراجع الحسابات عند أداء خدمات المراجعة المستمرة, وذلك لتحسين عمليات منظمات الأعمال, وزيادة جودة القرارات المتعلقة بمعلومات تقارير الأعمال المنشورة إلكترونيا.
- وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:
- أن نموذج المراجعة المستمرة سيؤدي إلى تحويل نموذج المراجعة إلى المراجعة بالإستثناء, ويتسم نموذج المراجعة المستمرة بأن جزء من عمل المراجعة يتم أثناء تصميم النظام, وذلك من خلال وضع المعايير, ومقارنتها بالأداء الفعلي والإبلاغ الفوري عن الإستثناءات من خلال الأدوات والأساليب الإلكترونية وبناءا على ذلك يقرر مراجع الحسابات التصرف الملائم؛
- أن مراجع الحسابات في ظل مدخل المراجعة المستمرة قد يكون أكثر تدخلا في تفاصيل عمليات منظمات الأعمال مقارنة بالمراجعة التقليدية للقوائم المالية؛
- يقوم أصحاب المصالح بدفع تكلفة أداء خدمات المراجعة المستمرة لمراجع الحسابات مقابل الإطلاع على تقرير المراجعة المستمرة؛
- تقوم البنوك بدفع تكلفة أداء خدمات المراجعة المستمرة للشركة محل المراجعة مقابل الإطلاع والحصول تقرير المراجعة المستمرة؛
- يقوم الدائنون بدفع تكلفة أداء خدمات المراجعة المستمرة لمراجع الحسابات مقابل تقرير المراجعة المستمرة لبيان الإستقرار المالي للشركة وقدرتها على الإستمرار.

¹Vasarhelyi Feasibility and Economics of Continuous Assurance, A Journal of Practice & Theory, Vol. 21, No. 1 March 2002.

ثالثا: دراسة Alexandru ugui, Laura Diana بعنوان¹:

Particularities of Audit Planning in E-commerce, Communications of the Ibima, Volume 6, 2008.

بمعنى:

خصوصيات تخطيط المراجعة في التجارة الإلكترونية

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- معرفة المفاهيم المتعلقة بالتجارة الإلكترونية؛
- تحديد التغييرات الرئيسية التي تحدث عند تخطيط مهمة المراجعة في حالة إستخدام التجارة الإلكترونية؛
- وضع أسس حول مراجعة التجارة الإلكترونية؛
- الإشارة إلى المهام الرئيسية لمراجع الحسابات، والتعديلات الخاصة في تنفيذ المراجعة في ظل القيام بأنشطة التجارة الإلكترونية.

وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- التوسع في إستخدام التجارة الإلكترونية له تأثير قوي على مهمة المراجعة في مرحلة التخطيط للعمل في وقت مبكر؛
- تطابق المبادئ الرئيسية لمراجعة الشركات التي تستخدم التجارة الإلكترونية مع تلك الشركات التي تؤدي معاملات كلاسيكية، ولكن هناك إختلاف في مستوى الأساليب المستخدمة لإنجاز المهمة؛
- غالبا ما تكون المراجعة وفقا للطرق الكلاسيكية غير كافية في البيئة الافتراضية، وبالتالي يجب على مراجع الحسابات تكييف ممارساته وفقا للطريقة التي يتم بها تنفيذ الأنشطة وغالبا ما يتعين عليه تحسين معرفته من أجل تلبية المتطلبات المفروضة من خلال إستخدام المعلومات وتكنولوجيات الإتصال؛
- تؤدي معاملات التجارة الإلكترونية إلى زيادة كبيرة في حجم العمل في مرحلة التخطيط للمراجعة وتحقق العديد من الخصائص التي يتعين على مراجع الحسابات تحليلها وفهمها؛
- تكون المراجعة المستمرة حلا فعالا مقارنة بعمليات المراجعة وفقا للطرق التقليدية.

¹ Laura Diana, Alexandru ugui, Particularities of Audit Planning in E-commerce, Communications of the IBIMA, Volume 6, 2008.

رابعاً: دراسة Alles بعنوان¹:

Putting Continuous Auditing Theory Into Practice , Journal of Information Systems, Vol 22, No 2, Fall 2008.

بمعنى:

تطبيق نظرية المراجعة المستمرة في الممارسة

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- تناول القضايا البحثية التي يمكن من خلالها تطوير خدمات المراجعة المستمرة, والعوامل التي تحد من تطور تلك الخدمة؛

- مناقشة المخاوف المرتبطة بإستقلالية مراجع الحسابات عند أداء مدخل المراجعة المستمرة؛

- التعرف على الدافع الرئيسي لأصحاب المصالح والمنظمات الأعمال لإستخدام خدمات المراجعة المستمرة, والعوامل الإقتصادية والتكنولوجية المساعدة لتطوير تلك الخدمة.

وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- أن القضايا البحثية التي يمكن من خلالها تطوير خدمة المراجعة المستمرة ترتبط بمدى وجود طلب حقيقي ومستمر على تلك الخدمات, ومدى رغبة أصحاب المصالح والمحللين والمستثمرين في الحصول على قوائم مالية فورية, ومدى إستيعابهم للتدفق المستمر لكمية المعلومات الهائلة التي يمكن أن توفرها,

- يجب على عميل المراجعة أن يقوم بوضع آلية للحصول على تكلفة أداء خدمات المراجعة المستمرة من أصحاب المصالح مقابل الإطلاع على تقرير المراجعة المستمرة, وذلك في حالة تعدد الأطراف المستفيدة من تقارير المراجعة المستمرة,

- إن إستقلالية مراجع الحسابات في بيئة المراجعة المستمرة على الأنظمة الإلكترونية المتكاملة, مثل نظام تخطيط موارد المشروع (ERP) يستوجب من الضروري تواجد مراجع الحسابات أثناء تصميم النظام من خلال تطوير نماذج المراجعة المحكمة, للتأكد من توافر الخصائص التي تسهل من إمكانية مراجعة النظام, وفي حال عدم وجود مراجع الحسابات أثناء تصميم النظام قد يؤدي ذلك إلى تعرض إستقلاليته للخطر, لذا ينبغي عند أداء المراجعة المستمرة السماح له بالتأثير على خيارات تصميم نظام المشروع حتى يسهل مراجعته.

¹Alles, Putting Continuous Auditing Theory into Practice , Journal of Information Systems, Vol 22, No 2, Fall 2008.

خامسا: دراسة Mahd Ali Al jabali, Ehab Nazmy بعنوان¹:

The Impact of E-commerce on the Audit Profession in Jordan, European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, Issue 30 ,2011.

بمعنى:

أثر التجارة الإلكترونية على مهنة المراجعة في الأردن

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- تأثير التجارة الإلكترونية على مهنة المراجعة في الأردن؛
 - التعريف بالتجارة الإلكترونية ومتطلباتها؛
 - معرفة الدور الذي تلعبه المراجعة في إضفاء الثقة للقوائم المالية خاصة في ظل تعقد بيئة الأعمال؛
 - معرفة التطورات التي أحدثتها التجارة الإلكترونية على مهنة المراجعة.
- حيث كانت إشكالية الدراسة على النحو الآتي:
- مدى تأثير التجارة الإلكترونية على مهنة المراجعة في الأردن؟
- وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:
- هناك تأثير للتجارة الإلكترونية على عملية مراجعة التخطيط؛
 - أن الأنشطة الإلكترونية هي نمط جديد، يختلف عن التجارة التقليدية، فتعقيد هذه العمليات يتطلب استخدام إعادة تأهيل مراجعي الحسابات للتكيف مع بيئة الأعمال الحديثة؛
 - هناك تأثير للتجارة الإلكترونية على عملية مراجعة تنفيذ المهمة، هذه العملية تحتاج إلى جهد واسع في عملية المراجعة للحصول أدلة كافية تسمح لمراجع الحسابات لإبداء رأيه الفني المحايد؛
 - لا يوجد تأثير للتجارة الإلكترونية على تقرير مراجع الحسابات؛
 - ضرورة تعليم مراجع الحسابات بمبادئ ومتطلبات مراجعة التجارة الإلكترونية لكي يصبح مراجع الحسابات يتعامل مع أنشطة التجارة الإلكترونية بكفاءة وفعالية؛
 - كيفية التعامل مع مخاطر التجارة الإلكترونية أثناء عمليات المراجعة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.

¹ Mahd Ali Al jabali, Ehab Nazmy, The Impact of E-commerce on the Audit Profession in Jordan, European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, Issue 30 ,2011.

سادسا: دراسة Mohammad Ebrahim Nawaiseh, Suhayb Yunis Sarareh and

Madher Hamdallah بعنوان¹:

How important is the Experience of the External Auditor in the Audit of Electronic Commerce, Journal of Applied Finance & Banking, vol 3, no 5, 2013.

بمعنى:

أهمية تجربة المراجع الخارجي في مراجعة التجارة الإلكترونية

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- معرفة أهمية خبرة مراجع الحسابات في مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية؛
 - التطرق إلى الإطار النظري للتجارة الإلكترونية؛
 - معرفة تأثير بعض خصائص مراجع الحسابات الشخصي على مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية؛
 - توضيح المشاكل التي تواجه مراجع الحسابات عند التعامل مع مراجعة التجارة الإلكترونية؛
 - توضيح المحددات التي تواجه مراجع الحسابات عند التعامل مع مراجعة التجارة الإلكترونية.
- حيث كانت إشكالية الدراسة على النحو الآتي:
- ما مدى أهمية تجربة مراجع الحسابات في مراجعة التجارة الإلكترونية؟
- وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:
- وجود نمو في تقنيات التجارة الإلكترونية؛
 - الحاجة إلى خبرة إضافية لمراجع الحسابات للمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية لتوسيع قاعدة معارفه؛
 - هناك أهمية لمراجعة عمليات التجارة الإلكترونية من منظور المحاسبين القانونيين المعتمدين؛
 - يوجد إدراك حول العقبات والمعوقات التي قد يواجهها مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية؛
 - ضرورة سن تشريعات حديثة للحكم على استخدام تكنولوجيا المعلومات ومراجعة التجارة الإلكترونية؛
 - يجب أن تكون دورات حول مهنة المراجعة موجهة نحو تعليم الطلاب في التجارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي.

¹Mohammad Ebrahim Nawaiseh, Suhayb Yunis Sarareh and Madher Hamdallah, How important is the Experience of the External Auditor in the Audit of Electronic Commerce, Journal of Applied Finance & Banking, vol 3, no 5, 2013.

سابعاً: دراسة **Mohammed Osama Shaat** بعنوان:¹

Impact of E-Commerce on the External Auditor Work, Thesis Submitted in Partial Fulfilment of the Requirements for The Master Degree in Accounting and Finance, The Islamic University of Gaza, 2013.

بمعنى:

أثر التجارة الإلكترونية على عمل المراجع الخارجي

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- تحديد متطلبات وخصائص التجارة الإلكترونية؛
- معرفة العقبات التي تقف في وجه التجارة الإلكترونية؛
- تحديد التأثير المتوقع للتجارة الإلكترونية على معايير المراجعة والمحاسبة والعلاقات بينها؛
- وصف أساليب المراجعة الإلكترونية التي تتناول أنظمة المعلومات؛
- معرفة مدى قدرة مراجع الحسابات على جمع المعلومات الواردة في المواقع الإلكترونية للشركات التي تتعامل مع التجارة الإلكترونية.

حيث كانت إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

- ما هو تأثير التجارة الإلكترونية على عمل مراجع الحسابات؟
- وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:
- التجارة الإلكترونية لها تأثير على المهارات والمعرفة والمؤهلات الحالية لمراجعي الحسابات؛
- التجارة الإلكترونية لها تأثير على تقرير مراجع الحسابات؛
- يتم توثيق أدلة وإجراءات عملية المراجعة من خلال مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية الناتجة عن نظم المعلومات الإلكترونية نظراً لجودة أدلة المراجعة والوثائق؛
- تؤثر التجارة الإلكترونية على مخاطر تنفيذ عملية المراجعة، والتي لا تعتبر هذه العملية عادية، وبالتالي الحاجة إلى بذل جهد واسع في تقييم مخاطر المراجعة المتعلقة بعملية التجارة الإلكترونية والحصول على أكبر قدر ممكن من تأكيد هذه العملية.

¹Mohammed Osama Shaat, Impact of E-Commerce on the External Auditor Work, Thesis Submitted in Partial Fulfilment of the Requirements for The Master Degree in Accounting and Finance, The Islamic University of Gaza, 2013.

ثامننا: دراسة **Soheyla Ashtari Mahini , Baharak Aghamohammadi** بعنوان¹:

Auditing in the E-commerce Era, Advances in Economics and Business Management, Volume 1, Number 3, November, 2014.

بمعنى:

المراجعة في عصر التجارة الإلكترونية

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- التطرق إلى التطور التاريخي للتجارة الإلكترونية؛
- معرفة أهداف مراجعة التجارة الإلكترونية؛
- وصف الإطار المفاهيمي لمهنة مراجعة الحسابات؛
- معرفة مميزات مهنة مراجعة الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية؛
- التهديدات التي تحدثها التجارة الإلكترونية لمراجعي الحسابات؛
- معرفة المخاطر المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات؛
- معرفة أهداف مراجعة التجارة الإلكترونية؛
- تأثير التجارة الإلكترونية على معايير المراجعة.

حيث كانت إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

ماهو التأثير التجارة الإلكترونية على المراجعة وكيف يتمكن مراجع الحسابات التكيف مع هذه التقنية؟

وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- نمو تكنولوجيا المعلومات في الأعمال التجارية التي لها تأثير مباشر في المعلومات المالية للشركات التي تؤثر على الحد من القيمة الجوهرية للبيانات المالية لذلك، تسببت هذه المشكلة في إنخفاض في الدخل من المصادر خدمات اعتماد شركات المراجعة؛
- على مراجع الحسابات التحكم الذاتي في التجارة الإلكترونية من أجل إستخدام تقرير المراجعة وإلا فإن مهنة المراجعة تفقد قيمتها الحقيقية في المجتمع المالي والاجتماعي.

¹ Soheyla Ashtari Mahini , Baharak Aghamohammadi, Auditing in the E-commerce Era, Advances in Economics and Business Management, Volume 1, Number 3, November, 2014.

تاسعا: دراسة Genete, Ţugui بعنوان¹:

Financial auditing in e-business environment, article, University of Iasi, Romania, 2015.

بمعنى:

المراجعة المالية في بيئة الأعمال الإلكترونية

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- تحديد التغييرات الرئيسية التي تحددها الأعمال الإلكترونية في مجال المراجعة المالية؛
 - آثار الأعمال الإلكترونية على مهام المراجعة ومراجعي الحسابات؛
 - تقييم مخاطر المراجعة في الأعمال الإلكترونية؛
 - تقديم حلول لمراجعة مالية فعالة في بيئة الأعمال الإلكترونية.
- ويمكن إيجاز الإشكالية المتعلقة بالدراسة في مجموعة من التساؤلات التالية:
- كيف تؤثر الأعمال الإلكترونية على المراجعة المالية للشركات؛
 - ما هي الجوانب التي يجب إتباعها من قبل المراجعين وما هي المعرفة المطلوبة منهم؛
 - ما هي مخاطر المراجعة في بيئة الأعمال الإلكترونية؛
- وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:
- يؤدي توسيع نطاق الأعمال الإلكترونية إلى نطاق عالمي إلى إحداث تغييرات في جميع مراحل المراجعة المالية؛
 - من أجل الإستجابة لطلبات السوق, أصبحت معرفة مراجعي الحسابات في مجال المحاسبة المالية غير كافية، حيث أصبح من الضروري لمراجع الحسابات التأقلم والتكيف مع تقنيات المعلومات المتعلقة بعمليات الأعمال الإلكترونية؛
 - وظيفة تكنولوجيا المعلومات في عملية الأعمال الإلكترونية أمر أساسي
 - ضرورة تكيف الشركات في البيئة الافتراضية لكي تحقق أهدافها ؛
 - يعتمد فشل أو نجاح مهمة المراجعة في جميع المواقف على إلتزام إدارة الشركة وأرباب العمل بإنجازها وأيضا على مهارات المراجعين ومعرفتهم.

¹Genete, Ţugui, Financial auditing in e-business environment, article, University of Iasi, Romania, 2015.

عاشرا: دراسة **Hasen Mohamed, A Albeksh** بعنوان ¹:

Factors Affecting the Independence of the External Auditor within the Auditing Profession, International Journal of Management and Commerce Innovations ,Vol 4, Issue 2, March 2017.

بمعنى:

العوامل التي تؤثر على إستقلال المراجع الخارجي في مهنة المراجعة

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- التطرق إلى أهمية إستقلالية مراجع الحسابات؛
 - تشخيص أنواع الإستقلالية إلى موضوعية وشخصية؛
 - معرفة العوامل المؤثرة على إستقلالية مراجع الحسابات؛
 - تجنب الآثار السلبية لأنواع وعناصر إستقلالية مراجع الحسابات؛
 - معرفة الخدمات التي يقدمها مراجع الحسابات من غير مهمة المراجعة.
- ويمكن إيجاز الإشكالية المتعلقة بالدراسة في مجموعة من التساؤلات التالية:
- ما هي العوامل التي تؤثر على إستقلالية مراجع الحسابات في مهنة المراجعة؟
 - ما هي أولويات العوامل التي تؤثر على إستقلالية مراجع الحسابات في مهنة المراجعة؟
- وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:
- تعتبر إستقلالية مراجع الحسابات هي إحدى الخصائص الأساسية التي يتمتع بها ليكون قادر على القيام بعمله بنزاهة وموضوعية, ويحصل على ثقة الجمهور وهذا من أجل الحفاظ على إستقلاليته؛
 - توفير مراجع الحسابات للخدمات الأخرى للعميل الذي يعزز علاقته ويجعله يدافع عن العميل؛
 - ضرورة إتزام الشركات بالمعايير المهنية؛
 - التأهيل المهني لمراجع الحسابات يؤثر على جودة المراجعة؛
 - التدريب المستمر لمراجع الحسابات يؤثر على جودة المراجعة؛
 - ضرورة إتزام مراجع الحسابات بمعايير الجودة في المراجعة.

¹Hasen Mohamed, A Albeksh, Factors Affecting the Independence of the External Auditor within the Auditing Profession, International Journal of Management and Commerce Innovations ,Vol 4, Issue 2, March 2017.

المبحث الثاني: علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

سنحاول في هذا المبحث مناقشة الدراسات السابقة وذلك بالتركيز على أهم النتائج المتوصل إليها ثم عرض ما يميز دراستنا عنها.

المطلب الأول: خلاصة الدراسات السابقة

بعد إستعراض الدراسات السابقة يمكن تلخيصها حسب معالجة موضوع المراجعة، فنجد دراسات عاجلت موضوع المراجعة من ناحية التجارة الإلكترونية بصفة خاصة وتكنولوجيا المعلومات بصفة عامة والتطورات التي طرأت مؤخرا في مجال التقدم التكنولوجي، ومنها دراسات عاجلت أثر التجارة الإلكترونية على مهنة مراجعة الحسابات، فخلصت الدراسات السابقة إلى أن إستخدام التجارة الإلكترونية من طرف الشركة محل المراجعة يؤثر على عملية مراجعة الحسابات، بحيث تغيرت طبيعة المعالجة من النظام العادي والتقليدي إلى النظام الإلكتروني المتطور.

إن مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية تتطلب من مراجع الحسابات الأخذ بعين الإعتبار مجموعة من المخاطر المرتبطة بنظم الرقابة الداخلية وبطبيعة عمليات التجارة الإلكترونية إلى جانب الحاجة إلى عدد من المهارات العلمية والمهنية التي يجب توافرها في مراجع الحسابات.

توصلت بعض الدراسات فيما يتعلق بأثر التجارة الإلكترونية على معايير المراجعة فقد خلصت أن التجارة الإلكترونية تؤثر على بيئة الأعمال، وبالتالي على معايير المراجعة نظرا للارتباط القوي بين العمليات التجارية والمحاسبة، حيث يعتقد أن للتجارة الإلكترونية أثر على معايير المحاسبة والمراجعة يؤدي إلى تغيير في النظم المحاسبية المستخدمة، بالإضافة إلى قضية أخرى قد تؤدي إلى زيادة أعمال المراجعة في ظل التجارة الإلكترونية، حيث كان الشائع في السابق في ممارسة المراجعة أن مراجع الحسابات يقوم بتنفيذ عملية المراجعة بإتباع أسلوب المراجعة النهائية التي كانت تبدأ عادة عملها الرئيس بعد إنتهاء السنة المالية للشركات، ولكن في ظل ظروف التجارة الإلكترونية فقد أصبح من الضروري اللجوء إلى المراجعة المستمرة.

كما توصلت بعض الدراسات السابقة أيضا إلى أنه يجب إدخال التحسينات بشكل مستمر على طرق مراجعة الحسابات وإستغلال المعالجة الآلية وتكنولوجيا المعلومات من أجل تحسين كفاءة وفعالية عملية مراجعة الحسابات.

كما توصلت بعض الدراسات السابقة إلى ضرورة الإستعانة بخبير في المعلوماتية لمعرفة التقنيات والتطبيقات الحديثة لتحديد مدى إجراءات المراجعة المطلوبة في بيئة التجارة الإلكترونية, وهذا يتطلب دراية كافية لدى مراجع الحسابات عن تكنولوجيا المعلومات والانترنت.

كذلك أيضا توصلت بعض الدراسات السابقة إلى أنه يوجد عوامل عديدة ومتشعبة تؤثر على إستقلالية المراجع الحسابات في أداء مهامه من أجل إضفاء الثقة في القوائم المالية, حيث تؤدي معاملات التجارة الإلكترونية إلى زيادة كبيرة في حجم العمل في مرحلة التخطيط للمراجعة وتحقق العديد من الخصائص التي يتعين على مراجع الحسابات تحليلها وفهمها.

يواجه مراجع الحسابات أثناء مراجعة حسابات الشركات المستخدمة للتجارة الإلكترونية العديد من المعوقات قد تقلل من جودة خدماته مثل غياب التوثق المستندي في الشركات التي تستخدم التجارة الإلكترونية. تعد لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) لغة حديثة لتقارير الأعمال مبنية على أساس تصنيف (XML) أو ما يعرف بعلم التصنيف ونظام يعتمد على شبكة الإنترنت في عرض وتصنيف المعلومات الموجودة في ملفات المنظمة، بحيث يمكن تجميعها في شرائح بعدة طرق تزيد من فعالية النشر الإلكتروني للمعلومات المحاسبية.

ركزت أغلب الدراسات السابقة على بعض الجوانب التي مست موضوع المراجعة، منها ما ركزت على التجارة الإلكترونية وتأثيرها على عملية المراجعة بصفة عامة، ومنها ما ركز على نظام المعلومات المحاسبي، ومنها أيضا ما ركز على تأثير التجارة الإلكترونية في مجال العديد من المجالات وإنعكاسها على مهنة المراجعة بصفة عامة وعلى مراجع الحسابات بصفة خاصة، حيث تنوعت الإجابة عن إشكاليات الدراسة من خلال إستخدام الطرق المختلفة لدراسات الحالة، الإستبيان، المقابلة.

إختلفت نتائج الدراسات حسب نظرة الباحثين ومجال البحث في الموضوع فمنه من توصل إلى أنه يوجد أثر من إستخدام التجارة الإلكترونية على مهنة المراجعة، حيث أن فجوة التوقعات في بيئة التجارة الإلكترونية أكثر تعقيدا من بيئة المراجعة التقليدية لذا يجب مواجهتها بتقديم خدمات مهنية ملائمة لهذه المنظمات مثل خدمات التأكيد والثقة في موقع العميل (Web Trust) وخدمات الثقة في نظام العميل (Sys Trust) وكذلك المراجعة المستمرة (Continuous Audit) التي تقدم تأكيدا إضافيا بتعليق بسلامة المعاملات التجارية ومدى وجود إجراءات محددة لحماية زائري مواقع التجارة الإلكترونية.

المطلب الثاني: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تهدف الدراسة الحالية إلى إبراز الدور الفعال الذي تمثله التجارة الإلكترونية عند إستعمال خبير تكنولوجيا المعلومات وأثر هذا الأخير على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، تناولها أيضا مهنة المراجعة وإبراز الدور الذي تلعبه التحديات التي تواجه مهنة المراجعة في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة، معرفة المخاطر المصاحبة لمهنة مراجعة الحسابات في ظل بيئة الإلكترونية.

تناولت الدراسة أثر استعمال خبير تكنولوجيا المعلومات وأثره على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، وتمثل المشكلة الأساسية للدراسة في مدى حفاظ مراجع الحسابات على إستقلاليته عند الإستعانة وإستعمال خبير تكنولوجيا المعلومات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، لذا يستوجب على مراجع الحسابات الكفاءة والقدرة العالية من الناحية العلمية والعملية في بيئة التجارة الإلكترونية.

لذا فان ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها تتناول الموضوع من ناحية مراجع الحسابات في ظل القدرة والكفاءة الحالية وهذا لتوضيح الأساليب الخاصة بالمراجعة الإلكترونية، ومن جهة تناولها لموضوع مهنة مراجعة الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، ومدى أثر إستخدام وإستعمال خبير أو خبراء تكنولوجيا المعلومات على إستقلالية مراجع الحسابات، ومن جهة أخرى حيث يعرف السوق الجزائري أشكال مختلفة لبرمجيات المراجعة ما يصعب على مراجع الحسابات الإلمام بنقاط ضعف كل واحد منها، خاصة في ظل محدودية التأهيل باستعمالها من طرف المراجعين والمشاكل الكثيرة التي تواجههم والتي تكون في بعض الحالات بسبب عدم جودة هذه البرمجيات، مادامت المراجعة كثيرة المشاكل والأخطاء فهذا في حد ذاتها معوق لمراجع الحسابات، إعتمدت دراستنا على المهتمين بمجال مهنة المراجعة وهم الخبراء المحاسبين ومراجعي الحسابات والأساتذة الجامعيين المتخصصين.

الفصل الأول: عرض وتحليل الدراسات السابقة

الجدول رقم (1-1): يبين الإسهامات المتوقعة من الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة

المجال	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
الأهداف	هدفت إلى التعرف على تأثير التجارة الإلكترونية بصفة عامة على المراجعة الخارجية بصفة عامة، وكذا تأثيرها على مراجع حسابات.	هدف الدراسة الحالية إلى التطرق حول موضوع التجارة الإلكترونية وعلاقتها بمراجعة الحسابات. وكذا معرفة مدى الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات.
الموضوعات	ركزت على دراسة التجارة الإلكترونية وكذا موضوعات المتعلقة بالمراجعة في ظل هذه البيئة الحديثة والمتطورة.	ركزت على دراسة التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات وتأثيرها على مهنة المراجعة ومراجع الحسابات.
مجتمع الدراسة	تكون المجتمع من قطاع واحد أو قطاعين أو ثلاثة قطاعات من القطاعات الاقتصادية، وكذا مراجعي الحسابات والخ... .	مجتمع الدراسة الحالية فإنه يتكون من عينة من خبراء المحاسبين ومراجععي الحسابات والأساتذة الجامعيين المتخصصين في مجال المراجعة والمحاسبة بالجزائر.
المنهجية	إعتمدت المنهج الوصفي والإستكشافي والميداني للتعرف على مدى تطبيق مهنة المراجعة في بيئة ظل بيئة التجارة الإلكترونية ونظم المعلومات الإلكترونية.	تعتبر دراسة وصفية وميدانية بحثت في إستعمال خبير تكنولوجيا المعلومات وأثره على إستقلالية مراجع الحسابات.
بيئة الدراسة	أجريت في بيئات مختلفة شملت دولا أجنبية وعربية وكذا البيئة الجزائرية.	تم إجرائها في الجزائر لبيان تأثير التجارة الإلكترونية على إستقلالية مراجع الحسابات ومهنة مراجعة.

المصدر : من إعداد الباحث بناء على الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري حول تكنولوجيا المعلومات

ومراجعة الحسابات

تمهيد:

شهد الإقتصاد العالمي تغيرات جذرية أسفرت عن ظهور ما يسمى بالإقتصاد الجديد، والذي تتغير فيه الكثير من الممارسات الإقتصادية كالتجارة والإستثمار وإنتقال المعلومات والمعرفة، مما أثر على كافة القطاعات وبشكل خاص على القطاعات الإنتاجية والخدماتية منها، عرف هذا الإقتصاد الجديد بالإقتصاد الرقمي (Digital Economy) يقوم على حقيقتين وهي التجارة الإلكترونية وتقنية المعلومات، حيث تلعب هذه الأخيرة دور القلب النابض للتجارة الإلكترونية باعتبارها تعتمد على الحوسبة والإتصال وكذا مختلف الوسائل التقنية للتنفيذ وإدارة النشاط التجاري.

إن تطور مفهوم وطبيعة عملية مهنة مراجعة الحسابات وكسائر العلوم والمهن الأخرى التي تأثرت بالتطور التكنولوجي والعلمي الذي أصاب كافة مناحي الحياة العلمية والعملية، أكسبها أهمية بالغة نظرا للدور الذي تلعبه خصوصا وأنها تتصف بالحيادية وعلى إبداء الرأي، ثم أن ظهور الشركات الصناعية الكبرى والشركات المساهمة وشركات الأشخاص وتنامي وتعاضم دورها وما صاحبها من تحلي أصحاب الأموال عن إدارة تلك الشركات والبحث عن أشخاص ذو كفاءة عالية في مجال التسيير لإدارة أعمال تلك الشركات نيابة عن الملاك الحقيقيين لهذه الشركات، وكذلك تنوع وتعدد العمليات والأنشطة التي تمارسها، ولكي يبقى أصحاب الشركات مطمئنين على أموالهم، وأن الشركات تسير وفق ما هو مخطط له، وأن الأرباح في تصاعد والموارد تنمو، والأصول محافظ عليها بصورة معقولة، كل ذلك زاد من أهمية مهنة المراجعة ودور مراجع الحسابات في التقرير عن سلامة الأوضاع المالية والإدارية في تلك الشركات.

نستهدف من خلال هذا الفصل إلى تبيان الإطار النظري حول تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية من خلال سرد ماهية هذه الأخيرة، وهذا بتقديم مجموعة من التعريفات والمفاهيم التي تناولت التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات بصفة عامة، كما سنقدم أيضا عرض عام لمهنة مراجعة الحسابات.

ومما سبق يمكننا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي حول تكنولوجيا المعلومات؛

المبحث الثاني: ماهية التجارة الإلكترونية؛

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للمراجعة ومراجع الحسابات.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي حول تكنولوجيا المعلومات

تكنولوجيا المعلومات هذا المفهوم الذي أضحى اليوم مركز إهتمام الإقتصاديين والسياسيين، هو مصطلح جاء نتاج التزاوج بين عدة ميادين منها المعلوماتية، الإتصالات، الإلكترونيك،... الخ.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص تكنولوجيا المعلومات

الفرع الأول: مفهوم تكنولوجيا المعلومات

تعرف تكنولوجيا المعلومات بأنها تلك العمليات التي تستخدم في إنشاء ونقل وتخزين وعرض وإدارة المعلومات باستخدام التقنيات الرقمية الحديثة وأهما الحاسب الآلي وملحقاته كالطباعة والمسح الضوئي والكاميرات الرقمية والوسائط المتعددة والأقراص المضغوطة وشبكة المعلومات العالمية والإنترنت، وما تحويه من خدمات وقواعد بيانات إلكترونية مثل الكتب الإلكترونية، المكتبة الإلكترونية، قواعد البيانات، الموسوعات، الدوريات، المواد الإلكترونية، البريد الإلكتروني¹.

تكنولوجيا المعلومات أيضا حسب البعض هي عملية أو مجموعة من العمليات تسمح من خلال طريقة واضحة للبحث العلمي، بتحسين التقنيات الأساسية وتطبيق معارف العلمية².

يقصد بتكنولوجيا المعلومات بأنها إندماج ثلاثي الأطراف بين الإلكترونيات الدقيقة والحواسيب ووسائط الإتصالات الحديثة وتشمل جميع الأجهزة والنظم والبرمجيات المتعلقة بتداول المعلومات آليا، إستقصاؤها، معالجتها، ترتيبها، تصنيفها، تحليلها، تخزينها، الإنتقاء منها وكذلك بثها عبر مسافات بعيدة أو إستنساخها وعرضها بالشكل المناسب، مرئية أم مطبوعة أم مسموعة.

تكنولوجيا المعلومات هي إستعمال التكنولوجيا الحديثة للقيام بالنقاط ومعالجة وتخزين وإسترجاع، وإيصال المعلومات سواء في شكل معطيات رقمية، نص، صوت أو صورة³.

تعرف أيضا بأنها تقنية المعلومات التي تصف تقنيات وبرامج أجهزة الكمبيوتر والإتصالات السلكية واللاسلكية الخاصة بالشركة التي توفر وسائل تلقائية لمعالجة المعلومات والإتصال بها⁴.

¹ طارق عبد الرؤوف عامر، إيهاب عيسى المصري، تكنولوجيا المعلومات والوسائط المتعددة، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2017، ص: 11.

² باديس مجاني، تكنولوجيا الإعلام والإتصال، الطبعة الأولى، منشورات ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2019، ص: 8.

³ معوج عبد الحكيم، إستخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أثر العوامل غير المادية في نجاح، فشل مشاريع تطبيق نظم المعلومات، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر 3، 2011، 2012، ص: 10، 11.

⁴ Richard Boateng, Definitional Concepts of Information Technology, Southern University and University of Ghana Business School, 2009 p:01.

الفرع الثاني: خصائص تكنولوجيا المعلومات

- تتمثل خصائص تكنولوجيا المعلومات فيما يلي:
- التكنولوجيا علم مستقل له أصوله وأهدافه ونظرياته؛
 - التكنولوجيا علم تطبيقي يسعى لتطبيق المعرفة؛
 - التكنولوجيا عملية تمس حياة الناس؛
 - التكنولوجيا عملية تشمل مدخلات وعمليات ومخرجات؛
 - التكنولوجيا عملية شاملة لجميع العمليات الخاصة بالتصميم والتطوير والإدارة؛
 - التكنولوجيا عملية ديناميكية أي أنها حالة من التفاعل النشط المستمر بين المكونات؛
 - التكنولوجيا هادفة تهدف للوصول إلى حل المشكلات؛
 - التكنولوجيا متطورة ذاتيا تستمر دائما في عمليات المراجعة والتعديل والتحسين¹.

الفرع الثالث: فوائد استخدام تكنولوجيا المعلومات

إن لإستخدامات تكنولوجيا المعلومات مزايا مختلفة وهذا ما جاء في تعريف المفكر الاقتصادي "هاربرت سيمون" إن لتكنولوجيا المعلومات فوائد وهي أن المعلومة سهلة البلوغ كما لم تكن من قبل على شتى أشكالها من شفوية وكتابية، ذاكرات نظم معالجة المعلومات تكون مزودة بقدرات تخزين هائلة، إستعمال تكنولوجيا المعلومات خفض من تكاليف التخزين ونقل المعلومات، وأكد أن الشركة تسعى جاهدة من أجل الزيادة في إنتاجيتها والرفع من كفاءة عمالتها وتطوير منتجاتها للحفاظ على بقائها وتطورها مع المنافسة المتواجدة في السوق المحلي والعالمي، وهكذا إتضح أن إستخدام تكنولوجيا المعلومات يحقق للشركة مزايا متعددة، كما أن لشبكة الإنترنت فوائد مختلفة على النشاط التسويقي للشركة².

المطلب الثاني: مجالات تكنولوجيا المعلومات ودواعي الإهتمام بها

الفرع الأول: مجالات تكنولوجيا المعلومات

تعنى تكنولوجيا المعلومات التي يتم بواسطتها الحصول على المعلومات في كافة أشكالها وتخزينها ومعالجتها وتداولها وإتاحتها للمستخدمين باستخدام أجهزة الكمبيوتر والإتصالات عن بعد والتي تبني أساسا على الإلكترونيات الدقيقة، ولذا فإن تكنولوجيا المعلومات تعتمد على مجالين رئيسيين هما كالتالي:

¹ باديس مجاني، تكنولوجيا الإعلام والاتصال، مرجع سبق ذكره، ص:9.

² أمال يوب، دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين صورة الشركة الصناعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير مؤسسات، جامعة الجزائر3، 2013، 2014، ص: 21.

أولاً: مجال تكنولوجيا الكمبيوتر

يتضمن هذا المجال الجوانب التالية:

- تحليل وتصميم النظم؛
- إنتاج البرامج؛
- إنتاج المعلومات بطريقة واضحة ومفهومة؛
- جمع المعلومات وتشفيرها.

ثانياً: مجال تكنولوجيا الاتصالات عن بعد

يتضمن هذا المجال الجوانب التالية:

- تكنولوجيا الأقمار الصناعية؛
- تكنولوجيا الألياف الضوئية؛
- تكنولوجيا الميكروويف؛
- تكنولوجيا الاتصالات الرقمية؛
- تكنولوجيا اتصال الهاتف وغيرها.

توجد أيضاً مجالات أخرى مرتبطة بالمنظومة التعليمية تمثل أوجه حديثة لتكنولوجيا المعلومات نتيجة التفاعل

بين تكنولوجيا الكمبيوتر وتكنولوجيا الاتصالات تعرف بمستحدثات تكنولوجيا التعليم مثل:

- الوسائط المتعددة؛
- الواقع الافتراضي؛
- الفيديو التفاعلي؛
- مؤتمرات الفيديو؛
- شبكة المعلومات والاتصالات الدولية والإنترنت, وغيرها من المستحدثات التكنولوجية¹.

الفرع الثاني: دواعي الإهتمام بتكنولوجيا المعلومات

هناك ضغوط أجبرت الشركات الاقتصادية على زيادة إهتمامها بتكنولوجيا المعلومات، وفي هذا الصدد

أشار (Turban) وآخرون إلى مجموعة من الضغوطات تتمثل في:

¹ طارق عبد الرؤوف عامر, إيهاب عيسى المصري, تكنولوجيا المعلومات والوسائط المتعددة, مرجع سبق ذكره, ص: 17, 18.

أولاً: تعقد بيئات الأعمال

بالإضافة إلى التغيرات الحاصلة من جملة العوامل السياسية، الاقتصادية، فتكنولوجيا المعلومات بتقدمها أضفت العديد من التغيرات جعلت من بيئة الأعمال أكثر تعقيداً أو تقلباً، وهذا ما يجبرها على تحسين عملياتها في ظل هذه البيئة كالمسح البيئي الجيد، إعادة هندسة الإدارة، دقة عملية التنبؤ.. الخ، من هنا ينظر إلى تكنولوجيا المعلومات على أنها أداة تدعم كل الأنشطة التي تهدف من ورائها إلى حماية الشركات من بيئة غير مستقرة ومعقدة.

ثانياً: المنافسة القوية والاقتصاد العالمي

الضغوط التي تمارسها تكنولوجيا المعلومات عن بعد زاد من حدة المنافسة العالمية، هذه الأخيرة التي تركز على الأسعار، على مستوى الخدمة والجودة وسرعة التسليم كانت نتيجة حتمية لما تمارسه بعض الحكومات من دعم أو حوافز التصدير أو من خلال السياسات الضريبية ومن ثم تستفيد الشركات من تكنولوجيا المعلومات على مزايا العولمة لتحسين الإنتاجية، زيادة الربحية، رفع مستوى الخدمة.

ثالثاً: المسؤولية الاجتماعية

تساهم تكنولوجيا المعلومات في دعم أنشطة المسؤولية الاجتماعية، هذه الأخيرة التي تعني المساهمة في الخدمات الاجتماعية كالرقابة البيئية، الصحة والسلامة المهنية وتكافؤ الفرص، .. الخ، وذلك من جراء التفاعل بين الشركات والمجتمع اعتماداً على نظم دعم القرار (DSS) لمراقبة برامج تكافؤ الفرص، النظم الخبيرة (SE) * لتحسين الرقابة على الجودة.

رابعاً: الطبيعة المتغيرة للقوى العاملة

تغيرت تركيبة القوى العاملة بشكل كبير بزيادة عدد السيدات، الأطفال، فضلاً عن المعاقين فهنا تكنولوجيا المعلومات تسعى إلى تحقيق نوع من التكامل بين مختلف العمال داخل العمل.

* تمثل النظم الخبيرة أهم مجالات الذكاء الصناعي، فالخبرة تعني إكتساب حجم هائل من المعرفة والمهارة الإجرائية التي تؤدي إلى الأداء المتميز للمهام النوعية المحددة التي يقوم بها الخبير في مجال معين، وتعد النظم الخبيرة من فروع الذكاء الصناعي وهي برمجيات تحاول إعادة إنتاج سلوك خبراء بشر، لتحقيق بعض المهمات الفكرية في مجالات خاصة إذ أنها تتعامل مع الفرضيات بشكل متزامن وبدقة وبسرعة عالية، ويتم استخدامها في المسائل التي لا يوجد حوارزمية واضحة لحلها، ومن هنا نرى أن النظم الخبيرة هي التطور الطبيعي لنظم الذكاء الإصطناعي التي حمل ذكاء وخبرة الإنسان إلى النظم والبرامج المستخدمة على الحاسوب، ومما سبق يتضح النظم الخبيرة هي برامج ذكية تحتوي على الكثير من المعلومات التي يملكها خبير إنساني في حقل معين من حقول المعرفة.

خامسا: توقعات المستهلكين

أصبح المستهلكون يطلبون أفضل المنتجات والخدمات من واقع إلمامهم بالسلع والخدمات المتاحة، كما أنهم يسعون لطلب معلومات أكثر تفصيلا، وحتى يتسنى للشركات تحقيق ذلك وقدرتها على توصيل المعلومات بسرعة أكبر ينبغي إعتماها على تكنولوجيا المعلومات.

سادسا: الإختراعات والإبتكارات التكنولوجية

تلعب تكنولوجيا دورا مضاعفا في التصنيع والخدمات وخلق بدائل عديدة للمنتجات والخدمات، وذلك تحت تأثير تكنولوجيا المعلومات.

سابعا: تغير هيكل الموارد

سابقا في وقت مضى كان يعتقد أن الموارد الرئيسية للشركات هي الأفراد، المعدات والأدوات، المواد الخام، الأموال، أما الآن فيوجد عامل رئيسي خامس هو تكنولوجيا المعلومات وإعتبارها كمورد، فوجودها في كل مكان يفرض تحديا.

ثامنا: العولمة

تعتبر العولمة من أهم العوامل التي زادت من أهمية تكنولوجيا المعلومات، حيث أصبحت هذه الأخيرة كمحرك لشركات الأعمال تجاه العولمة باستخدام الحاسبات الآلية وكذلك تكنولوجيا الإتصال وكل ما تحمله الثورة المعلوماتية من تقنيات جديدة كالتجارة الإلكترونية، الطب الإلكتروني... الخ¹.
ومن ما سبق يمكن التوصل إلى أن التحولات التي أتت بها تكنولوجيا المعلومات أعطت بعدا أكثرا إتساعا، حيث أثبتت تكنولوجيا المعلومات بتقنياتها الهائلة أنها محرك التحولات في السياسة والإقتصاد والفكر والفن والثقافة بل هي محورها.

المطلب الثالث: مفهوم خبير تكنولوجيا المعلومات

الفرع الأول: مدخل عام حول الخبير

خبير تعني تمكن الفرد وقدرته وإلمامه بالمكونات المعرفية النظرية منها أو التطبيقية، بمعنى آخر أن من يطلق عليه خبير يفترض إستيعابه النظري، وشمولية معرفته، أو توافر المهارات اللازمة لإنجاز أمر من الأمور التي قد لا يستطيع عليها عموم الناس، أو لا يلمون بها، من الممكن أن يكون فيها خبراء سواء في الإقتصاد، السياسة، الهندسة، الطب، الحاسب الآلي، أو التعليم، كما أن المجالات الكبيرة كالإقتصاد تنفرح حتى نجد أن لكل فرع من

¹ محمد بن جاب الله، أثر تكنولوجيا المعلومات على تفعيل وتنمية الخدمات المالية، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر3، 2012، 2013، ص ص: 24، 26.

فروعها خبيراً، أو أكثر فهذا خبير مالي، وآخر خبير محاسبي، وثالث خبير في الأسهم، ورابع خبير في البنوك الإسلامية وهكذا...، كما أن الصحة ينطبق عليها الشيء نفسه فنجد من هو خبير في الغذاء، ومن هو خبير البشرة، وتقنياتها، وثالث خبير في الشعر، ورابع خبير في الرياضة، أما في مجال التربية فنجد أيضاً من هو خبير مناهج، أو خبير في إدارة التربية والتعليم، وآخر خبير في تقنيات التعليم، وما يقال عن هذه المجالات ينطبق على الزراعة فهذا خبير نبات، وآخر خبير زراعية، وثالث خبير تسويق وما إلى ذلك من الأسماء، تصنيف الخبراء من الممكن أن يأخذ صورة أخرى حيث نقرأ ونسمع من وسائل الإعلام ذكرها خبراء هيئة الطاقة الدولية، وخبراء البنك الدولي، وخبراء صندوق النقد الدولي، وخبراء اليونسكو، وخبراء الصحة العالمية وغيرهم، وهذا التصنيف يحمل معنى الدولية أو العالمية وليس الصفة المحلية بما يعنيه ذلك من مكانة ونفوذ، حتى أن هؤلاء الخبراء أصبحوا محل ضغط على دول بسبب صفتهم الدولية¹.

الفرع الثاني: مفهوم الخبير

أولاً: لغة

الخبير لغة من خبر وقد خبره يخبره خبيراً، وخبرت الأمر أخبره إذا عرفته على حقيقته، والخبرة هي العلم بالشيء، وإسم الفاعل منه خابر وخبير والخبير العالم وهو الذي يختبر الشيء بعلمه، والخابر المجرب العالم بالخير، والخبير من أسماء الله الحسنى وهو العالم بما كان، وما يكون ومعناه العالم ببواطن الأمور الذي لا يخفى عليه شيء، والإنسان لا يكون خبيراً إلا إذا عرف ظاهره وأدرك خفاياها وباطنها.

ثانياً: إصطلاحاً

لقد أوجد الفقه عدة تعريفات للخبير فمنهم من عرفه الخبير شخص له خبرة فنية في إختصاصات مهنية كالمحاسبة أو البناء أو الميكانيك أو الطبوغرافيا... إلى غير ذلك من الإختصاصات التقنية، ويتم تعيينه من طرف القاضي بغرض إجراء مهمة فنية لمسألة معروضة على القضاء².

والخبرة أبلغ من العلم لأنها علم زيادة فالخبير بالشيء من علمه وقام بمعالجته وبيانه، وتجربته وإمتحانه فأحاط بتفاصيله الدقيقة وألم بكيفية وصفه على الحقيقة³.

¹ تاريخ الإطلاع: 2019-01-02 على الساعة 13:18 <http://www.startimes.com/f.aspx?t=35967939>

² حساني صبرينة، الخبير القضائي في الموارد المدنية، رسالة ماجستير، تخصص مسؤولية المدنية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013، ص: 11.

³ تاريخ الإطلاع: 2018-12-29 على الساعة 23:56 <https://www.alukah.net/sharia/0/123004>

الفرع الثالث: أنواع الخبير

يمكن تصنيف الخبراء وفقا للجهة التي قامت بندبهم إلى خبراء منتدبين وخبراء إستثنائيين.

أولا: الخبير المعتمد

الخبير المعتمد هو المسجل في جدول الخبراء أو قائمة الخبراء، ويعين من طرف القاضي للقيام بأعمال فنية من أجل الإستعانة بتقاريرهم للوصول إلى الحقيقة ويختلف الخبراء بالنظر إلى تخصصاتهم، فنجد خبراء البصمات، خبراء الطب الشرعي والفنيون وغيرهم من الخبراء.

ثانيا: الخبير الإستثنائي

هو شخص متخصص في مجال من المجالات الفنية غير مقيد في جدول الخبراء المعتمدين وبالرجوع إلى الشريعة العامة في إجراءات التقاضي، نرى أن قانون الإجراءات المدنية والإدارية أعطى للقاضي صلاحية تعيين خبير من بين المقيدين في قائمة الخبراء المعتمدين، أو الإستعانة بالخبراء الغير مقيدين بشرط أدائهم اليمين أمام القاضي الذي عينهم مع إيداع محضر أداء اليمين بملف القضية طبقا للمادة 131 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ويكون في حالة عدم وجود معتمدين في التخصص المطلوب، فقصد المشرع هو تحقيق العدالة فقط إذ أنه في واقعا نجد خبراء وأساتذة من تخصص معين في الطب مثلا يشهد لهم بالكفاءة والأمانة، لكنهم غير مقيدين في قائمة الخبراء القضائيين لأسباب تخصهم ويجوز للقاضي الذي يريد تحقيق العدالة بكافة معانيها أن يعين هذا الخبير الغير مقيد في الجدول¹.

الفرع الرابع: تعريف خبير تكنولوجيا المعلومات

هو شخص متخصص في مجال تكنولوجيا المعلومات يعتمد على مجموعة من الأدوات والعمليات والمنهجيات، مثل الترميز، والبرمجة، وإتصالات البيانات، وتحويل البيانات، والتخزين، والإسترجاع، وتحليل النظم وتصميمها، ومراقبة النظم، والمعدات المستخدمة لجمع المعلومات ومعالجتها وعرضها، كما يقوم ويعتمد على مهارات تقنية متخصصة مطلوبة في وظائف تكنولوجيا المعلومات بصفة عامة منها الإستعلامات البنوية (SQL) الدعم الفني، طرق التجارة، نظام تشغيل (LINUX)، لغة جافا للبرمجة، تكوين النظام والشبكة، نظام تشغيل (UNIX)، تثبيت البرامج الخ...².

¹ حساني صبرينة، الخبير القضائي في الموارد المدنية، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

² تاريخ الإطلاع: 2019-08-07 على الساعة 19:04 <https://mawdoo3.com>

المبحث الثاني: ماهية التجارة الإلكترونية

لقد شهد العالم في الآونة الأخيرة إهتماما متزايدا بالتجارة الإلكترونية (Electronic Commerce) كنتيجة حتمية وضرورية للتطورات والمستجدات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث لعبت ولا زالت تلعب الشبكة الدولية للمعلومات أو ما يعرف بالإنترنت دورا رئيسا ومهما كوسيط لإستكمال تنفيذ أعمال التجارة بشكلها الحديث والمعاصر فقد حصل تحولا كبيرا من الشكل التقليدي للتجارة إلى الشكل الإلكتروني الحديث, وأصبحت التجارة الإلكترونية واقعا ملموسا في ظل البيئة الحالية, وعليه فانا نهدف من خلال هذا المبحث إلى التطرق إلى الإطار النظري للتجارة الإلكترونية.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الإلكترونية وأشكالها

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى نشأة ومفهوم وخصائص التجارة الإلكترونية, وكذلك أهداف وأشكال هذه الأخيرة.

الفرع الأول: نشأة ومفهوم التجارة الإلكترونية

أولا: الفرق بين الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية

يقصد بالأعمال الإلكترونية إدارة جميع الأعمال المتعلقة بأحد الشركات بطريقة إلكترونية من خلال إستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة, وخاصة شبكة الإنترنت, مما يساعد على كفاءة أعمال الشركة وإستغلال الفرص المتاحة لتوسيع نطاق وحجم أعمالها وحصولها على نصيب أكبر من السوق العالمي, كما تعرف بأنها إستخدام الإنترنت لممارسة الأنشطة المختلفة لشركات الأعمال, ويعتبر مفهوم الأعمال الإلكترونية أكثر المفاهيم شمولا وإتساعا, حيث يشمل كافة أنشطة المؤداة على الإنترنت¹.

وتشمل الأعمال الإلكترونية العديد من المجالات أهمها:

- التبادل الإلكتروني للبيانات؛
- إستخدام ماكينات الصرف الآلي؛
- التحويل الإلكتروني للأموال؛
- بطاقات الإئتمان؛
- التسوق الإلكتروني؛

¹ محمد تفرورت, واقع وآفاق التجارة الإلكترونية في الوطن العربي, رسالة ماجستير, تخصص نقود ومالية, جامعة حسينية بن بوعللي, الشلف, الجزائر, 2004, 2005, ص ص:

- البريد الإلكتروني لتبادل المعلومات وإتمام المعاملات؛

- الحكومة الإلكترونية؛

- التجارة الإلكترونية.

ويعتبر خيار الأعمال الإلكترونية وتبادل المعلومات إلكترونياً لا يمكن التراجع عنه أو الجدل فيه، وإنما أصبح واقعا سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو الدول الساعية إلى النمو، حيث أن الأعمال الإلكترونية وتبادل المعلومات تخفف من تكلفة الأنشطة الاقتصادية وتقديم خدمات بشكل أفضل والجدير بالذكر أن الشبكات الإلكترونية تعد الأساس لممارسة الأعمال الإلكترونية¹.

أما التجارة الإلكترونية فهي الجزء الذي يتعلق بعمليات البيع والشراء، وإجراء الصفقات المالية وإتمام العمليات التجارية التي لم تتم بين الشركة وبين أي شركة أخرى، أو بين عملائها عن طريق الإنترنت، ومن ثم فالتجارة الإلكترونية تعد جزءا من الأعمال الإلكترونية².

ثانيا: نشأة التجارة الإلكترونية

إن مصطلح التجارة الإلكترونية يعتبر من المصطلحات الحديثة في عالم المال والأعمال، ولم يأخذ هذا المصطلح في الانتشار إلا في سنة 1996 كتطور غير متوقع في مسار الثورة المعلوماتية، مماثل التحول الذي أحدثته السكة الحديدية في الثورة الصناعية والذي غير من كل أوجه الإقتصاد، الأسواق، بينما تؤدي التجارة الإلكترونية الآن إلى إلغاء المسافات والأزمات والحواجز والحدود، لتحول أسواق الدول إلى سوق عالمية واحدة سقطت فيه الحواجز والحدود الجغرافية والجمركية، حيث تم بناء النظام العالمي الجديد حول شبكة من الحاسبات وأجهزة الإتصال المفتوحة لمشاركة الجميع.

إن ظهور التجارة الإلكترونية جاء تطورا طبيعيا مرتبطا بتطور الإنترنت وإنتشارها، والإنترنت ليس وليد الأعمار القليلة الماضية وإنما يرجع ظهورها إلى الستينات من القرن الماضي، بعد إطلاق أول قمر صناعي روسي عام 1957، ومنذ عام 1973 إلى أول التسعينات ظهرت العديد من الشبكات التي حاولت الربط بين أكثر من شبكة، في عام 1992 بدأ العمل بنظام الويب (www)، ومع ظهور الويب وإنتشاره توسع إستخدام الإنترنت وبدأ التعامل التجاري يتسع على الشبكة ومن هنا بدأ ظهور التجارة الإلكترونية، ولقد تطورت أجيال الأعمال والتجارة الإلكترونية على النحو التالي:

¹ ناصر نور الدين عبد اللطيف، التجارة والعمال الإلكترونية مدخل محاسبي، درا التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2018، ص: 23.

² هباش فوزية، دور التجارة الإلكترونية في تفعيل مناطق التجارة الحرة، رسالة ماجستير، تخصص مالية وإقتصاد دولي، جامعة حسينية بن بوعلوي، الشلف، الجزائر، 2011، 2012، ص: 16. (بتصرف).

- الجيل الأول: (1996) وقد بدأ هذا الجيل بالإعتماد على إنشاء صفحة موقع على الويب وعرض المنتجات وتقديم بعض العروض؛

- الجيل الثاني: (1998) تم إدخال بعض التعديلات على الجيل الأول مع إجراءات بعض عمليات البيع على الإنترنت؛

- الجيل الثالث: (بداية القرن الحالي) ويركز هذا الجيل بشكل أساسي على تلبية إحتياجات العميل المختلفة. إن أصل نشأة التجارة الإلكترونية من وراء المحيط الأطلنطي تمثلت في الولايات المتحدة الأمريكية وانتشرت بعد ذلك في جميع أنحاء العالم، كما بدأت الإنترنت من أمريكا وانتشرت بعد ذلك في جميع أنحاء المعمورة¹.

ثالثا: مفهوم التجارة الإلكترونية

تعرف التجارة الإلكترونية (E-Commerce (EC على أنها عملية البيع والشراء أو التبادل للمنتجات والخدمات والمعلومات عبر الشبكات الحاسوبية بما فيها الإنترنت وهي عبارة شاملة تستخدم للتعبير عن مجموعة من التقنيات المتاحة لنقل المعلومات إلكترونيا بهدف التجارة².

إن التجارة الإلكترونية هي عبارة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات من أجل إيجاد روابط فعالة بين شركات الأعمال في العمليات التجارية.

إن التجارة الإلكترونية هي عبارة أداء العملية التجارية بين شركاء تجاريين وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متطورة من أجل رفع كفاءة وفعالية الأداء³.

التجارة الإلكترونية هي تنفيذ وإدارة الأنشطة التجارية المتعلقة بالسلع والخدمات بواسطة تحويل المعطيات عبر شبكة الإنترنت أو الأنظمة التقنية المشابهة⁴.

التجارة الإلكترونية عموما هي عبارة عن ممارسة النشاط التجاري من خلال موقع الشركة أو أكثر على شبكة الويب ويتضمن ذلك التصفح لإختيار المنتج والتعرف على خصائصه وإصدار أمر الشراء وتجميع البضاعة

¹ قشام إسماعيل، التجارة الإلكترونية وتطبيقها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم إقتصادية، جامعة عمار تلجي، الأغواط، الجزائر، 2014، 2015، ص: 61، 62.

² محمد خليل أبو زطة، زياد عبد الكريم القاضي، مدخل للتجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 65.

³ خيري مصطفى كنانة، التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص: 51.

⁴ ثناء أبازيد، واقع التجارة الإلكترونية والتحديات التي تواجهها عربيا ومحليا، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 4، 2005، ص: 69.

في عربة المشتريات الإلكترونية وترتيبات الشحن والإخطار والمحاسبة والسداد بوسائل دفع لنقود إلكترونية لتسوية المعاملة¹.

يعتبر تعبير أو إصلاح التجارة الإلكترونية من المصطلحات الجديدة التي إستخدمت لأول مرة في الولايات المتحدة، وكندا، للإشارة إلى جميع الأعمال التجارية وما تتعلق بها عمليات بيع وشراء السلع والخدمات ونقل المعلومات الرقمية، بالصوت والصورة وبالكلمة المكتوبة عبر البريد الإلكتروني (E-mail) أو عبر شاشات الكمبيوتر أو من خلال البرامج الجاهزة (Software) التي تسلم بصورة مادية أو بتحميل (Down Loading) على جهاز المستهلك².

هي مفهوم جديد يشرح عملية البيع والشراء أو تبادل المنتجات والخدمات والمعلومات من خلال شبكات كمبيوترية ومن ضمنها الإنترنت³.

التجارة الإلكترونية النشاط الذي يقوم بموجبه مورد إلكتروني باقتراح أو ضمان توفير سلع وخدمات عن بعد لمستهلك إلكتروني، عن طريق الإتصالات الإلكترونية⁴.

ومما سبق يمكن إستخلاص تعريف عام للتجارة الإلكترونية بأنها ذلك النوع من التجارة الذي يتم باستخدام وسيط إلكتروني سواء داخل الحدود السياسية لدولة ما أو خارجها بغض النظر عن نوعية السلعة والخدمة محل التجارة أو مدى مشروعيتها أو القانون الذي تخضع له، والتي تستخدم فيها وسائل إلكترونية للتعاقد والسداد.

الفرع الثاني: خصائص التجارة الإلكترونية والفرق بينها وبين التجارة التقليدية

أولاً: خصائص التجارة الإلكترونية

- عدم وجود علاقة مباشرة بين طرفي العملية التجارية، حيث يلتقي كلا من البائع والمشتري من خلال شبكة الإنترنت وتتيح لهم هذه الشبكة درجة عالية من التفاعل؛
- عدم الإعتماد على الوثائق الورقية في إجراء وتنفيذ المعاملات، حيث أن معظم عمليات التفاعل بين طرفي التعامل تتم إلكترونياً بدون الإعتماد على المستندات الورقية، وبذلك تصبح الرسالة الإلكترونية المرسله بين الطرفين هي السند القانوني في حالة نشوء أي نزاع بينهما؛

¹ إباد زكي محمد أبو رحمة، أساليب تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية ونظم التسوية المحاسبية عنها، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص: 18.

² عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2014، ص: 17.

³ أحمد سمير أبو الفتوح، أساسيات التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، 2015، ص: 14.

⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 28، المادة 06، بتاريخ 16 ماي 2018.

الفصل الثاني: الإطار النظري حول تكنولوجيا المعلومات ومراجعة الحسابات

- إمكانية التأثير المباشر على أنظمة الحاسبات بالشركة من خلال التبادل الإلكتروني للبيانات والوثائق وهو ما يعد في الحقيقة طفرة هائلة تحقق إنسياب البيانات والمعلومات بين الجهات المشتركة في العملية التجارية بكفاءة وفعالية؛

- إمكانية التفاعل مع أكثر من مصدر في الوقت نفسه، حيث يستطيع البائع عرض السلع والخدمات على عدد كبير من المستقبلين دون الحاجة لإعادة إرسالها في كل مرة كما يمكن أن يحدث التفاعل بين فرد ومجموعة¹.

ثانيا: الفرق بين التجارة التقليدية والتجارة الإلكترونية

يوضح الجدول الآتي أهم الفروق بين التجارة التقليدية والتجارة الإلكترونية².

الجدول رقم (1-2): الفرق بين التجارة التقليدية والتجارة الإلكترونية

التجارة الإلكترونية	التجارة التقليدية	
منتجات غير ملموسة أو غير ملموسة	سلع وخدمات ملموسة	1
نقود رقمية	نقود حقيقية	2
البائع قد لا يلتقي مع المشتري وقد يلتقي	لا بد من التفاعل بين البائع والمشتري	3
عملية التبادل قد تستغرق دقائق	عملية التبادل تأخذ فترة طويلة	4
سوق وهمي وحقيقي	لا بد من وجود سوق فعلي	5

المصدر: هشام رؤوف أبو رجيع، واقع التجارة الإلكترونية في الأردن والية تدقيقها من وجه نظر مدققي الحسابات الخارجيين، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة اليرموك، الأردن، 2012، ص: 19. بتصرف

مما سبق يرى الباحث أن التجارة الإلكترونية تعد من أهم الإختراعات في هذا العصر التي يمكن من خلالها تحقيق أرباح لم يكن من الممكن تحقيقها سابقا بالطرق التقليدية.

الفرع الثالث: أهداف التجارة الإلكترونية

تسعى التجارة الإلكترونية إلى تحقيق عدد من الأهداف التي نستطيع حصرها بمايلي:

- العمل على زيادة نطاق السوق وتجاوز الحدود الجغرافية والإقليمية أمام السلع وهو أهم ما حققته وتحققه وتركز عليه التجارة الإلكترونية؛

- السعي نحو زيادة معدلات الوصول إلى العملاء والتواصل معهم وبناء علاقات أمتن مع الزبائن والعملاء الفاعلين منهم والمحتملين؛

¹ ناظم حسين رشيد، دور مراقب الحسابات في إضفاء الثقة بالبيانات الحاسوبية المنشورة على الإنترنت في بيئة التجارة الإلكترونية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، جامعة تكريت، كلية الإدارة والإقتصاد، المجلد 7، العدد 23، 2011، ص: 177.

² هشام رؤوف أبو رجيع، واقع التجارة الإلكترونية في الأردن والية تدقيقها من وجه نظر مدققي الحسابات الخارجيين، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة اليرموك، الأردن، 2012، ص: 19.

الفصل الثاني: الإطار النظري حول تكنولوجيا المعلومات ومراجعة الحسابات

- التقليل من تكاليف الإنتاج والتسويق والتوزيع مقارنة بالتجارة التقليدية وفي ضوء طبيعة التجارة الإلكترونية؛
- البحث عن عملاء جدد والوصول إليهم وجذبهم للشراء اعتماداً على طبيعة التعامل والمزايا التي تعرض عليهم وتجذب الكثير منهم؛
- القيام بعمليات التفاوض، التسويق والبيع والشراء وإجراءات الدفع والتسديد من خلال شبكة الإنترنت وما تقدمه من تسهيلات في كل هذه العمليات والإجراءات؛
- تقديم وتحسين الخدمات المقدمة للعملاء وتحسين الصورة الذهنية للشركة بالمقارنة مع التجارة التقليدية، والصورة التي رسمتها وترسمها عند الكثير من الزبائن والعملاء¹.

الفرع الرابع: أشكال التجارة الإلكترونية

إن إتساع مفهوم التجارة الإلكترونية ليشمل إنجاز مختلف الأعمال عن طريق الإنترنت حيث يشمل أطراف التعامل ليس فقط على الشركات والمستهلكين بل يضاف إليها الحكومة أيضاً، حيث تستهل على طائفة واسعة من الأعمال التجارة وتبادل المعلومات ويمكن توضيح هذا المفهوم شديد الإتساع، بالإستعمال المصنوفة التي قدمها كوبل².

الجدول رقم (2-2): أشكال التجارة الإلكترونية

مستهلك	شركة	حكومة	
G2C	G2B	G2G	حكومة G
B2C	B2B	B2G	شركة B
C2C	C2B	C2G	مستهلك C

المصدر: صالح حميداتو، مسعود صديقي، أثر التجارة الإلكترونية على المحاسبة والمراجعة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد 05، 2014، ص:36.

- التجارة الإلكترونية بين شركات الأعمال (B2B) يشمل هذا الشكل قيام الشركة باستخدام الشبكة في كافة أطر العمل والتبادل بين الشركات كإعداد الطلبات وإستلام الفواتير وطرق التسديد، وكذلك تحرير العقود التجارية ويعتبر هذا النوع من أكثر أشكال التعامل إنتشاراً وإتساعاً؛

¹ عامر إبراهيم قنديلجي، التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2015، ص: 35.

² صالح حميداتو، مسعود صديقي، أثر التجارة الإلكترونية على المحاسبة والمراجعة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد 05، 2014، ص:36.

- التجارة الإلكترونية بين شركات الأعمال والمستهلكين (B2C) شهد هذا الشكل نمواً وإتساعاً كبيراً مع إنتشار الواسع للإنترنت عبر العالم، من خلال إنتشار مواقع تجارية إلكترونية ومراكز التسوق التي تعرض فيها أنواع السلع والخدمات للمستهلكين¹.

وهو بيع المنتجات من الشركات للمستهلك من خلال بيع التجزئة للمستهلك، وقد توسع هذا الشكل كثيراً فهناك الآن ما سمي بالمراكز التجارية للتسويق (Shopping malls) تقدم خدماتها من خلال عرض السلع والخدمات².

أي التجارة بين مجموعات قطاع الأعمال التجارية والأفراد أي من شركة إلى عميل وتشمل التسوق على الخط³.

- التجارة الإلكترونية بين الحكومة و المواطن (G2C) و يقصد بها عمليات البيع و الشراء التي تتم بين الجهات الحكومية كبائعة للخدمة (خدمات مهنية كتجديد رخص قيادة السيارات، خدمات قضائية، خدمات الضرائب و غيرها) إلى مواطني الدولة كمشتريين للخدمة العامة، وتعرف هذه الظاهرة كذلك بالحكومة الإلكترونية⁴.

- تعامل بين شركة تجارية وحكومة (B2G) وهي تغطي كافة التعاملات بين الشركات والمنظمات الحكومية، حيث تقوم الحكومة بعرض الإجراءات واللوائح والرسوم ونماذج المعاملات على الإنترنت بحيث تستطيع الشركات أن تطلع عليها بطريقة إلكترونية، كما تقوم بإجراء المعاملة إلكترونياً دون التعامل مع مكتب حكومي⁵.

النشاط التجاري للحكومة (B2G) يحدث عندما تبيع الشركة منتجات وخدمات لكيان حكومي، شركة لوكهيد مارتن على سبيل المثال، تحقق ما يقرب من 80 في المائة من إيراداتها من خلال توفير المنتجات والخدمات إلى وزارة الدفاع الأمريكية، تقوم شركة لوكهيد مارتن ببيع الطائرات التكتيكية، ومعدات أبحاث الطيران، والأقمار الصناعية التجارية، والأقمار الصناعية الحكومية، والصواريخ الإستراتيجية، والأنظمة البحرية، ومعدات وخدمات تكنولوجيا المعلومات إلى الحكومة الفيدرالية الأمريكية⁶.

¹ زين بونس، أثر التجارة الإلكترونية على المراجعة الداخلية في المصارف، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة الجزائر 3، 2013، 2014 ص: 93.

² محمد مولود غزبل، معوقات تطبيق التجارة الإلكترونية في الجزائر وسبل معالجتها، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد تنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009، 2010، ص: 141.

³ مجدي أحمد السيد الجعبري، مدى كفاية الإطار النظري للمحاسبة في ظل عمليات التجارة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، كلية الإدارة والإقتصاد بالأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2012، ص: 5.

⁴ قندوز فاطمة الزهراء، التجارة الإلكترونية، تحدياتها وآفاقها في الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2012، 2013، ص: 52.

⁵ ناصر نور الدين عبد اللطيف، التجارة والأعمال الإلكترونية مدخل محاسبي، مرجع سبق ذكره، ص: 27، 28.

⁶ Mohammed Osama Shaat, The Impact of E-Commerce on the External Auditor Work, Thesis Submitted in Partial Fulfilment of the Requirements for The Master Degree in Accounting and Finance, Accounting & Finance Department, Faculty of Commerce, The Islamic University of Gaza, 2013, p: 20.

أيضا تتضمن إستخدام التكنولوجيا الرقمية بين الحكومات المختلفة لتبادل المعلومات والخدمات والتسهيلات في إطار الإتفاقيات التبادل والمواثيق الدولية وعلاقات الدول الثنائية والإقليمية والأهمية¹.

- التجارة الإلكترونية داخل مجال الأعمال, حيث يتم هنا إستخدام نظم التجارة الإلكترونية داخليا من خلال شبكة الإنترنت الخاصة بالعمل من أجل تقديم الخدمات للموظفين كبيع منتجات الشركة؛

- التجارة الإلكترونية في غير مجال الأعمال, حيث تقوم هنا بعض المعاهد والشركات غير الربحية باستخدام نظم وطرق التجارة الإلكترونية بهدف تحسين خدماتها للأعضاء².

المطلب الثاني: مبادئ التجارة الإلكترونية وأهميتها

تعتبر المبادئ والأهمية عنصران أساسيان من العناصر الأساسية للتجارة الإلكترونية, وهذا ما سنبرزه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: مبادئ التجارة الإلكترونية

من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها التجارة الإلكترونية؛

- أن يقود القطاع الخاص تنمية التجارة الإلكترونية؛
- أن تتم المشاركة في التجارة الإلكترونية وفق قواعد السوق الحرة والتنافس العادل؛
- تشجيع آليات مشاركة القطاع الخاص في صياغة سياسات التجارة الإلكترونية محليا ودوليا؛
- أن تحقق المعاملة الضريبية التشجيع للتجارة الإلكترونية, مقارنة بالطرق التقليدية؛
- حماية المستهلك فيما يتعلق بالخصوصية والسرية؛
- أن تحقق التشريعات المرتبطة ببيئة الإتصالات التنافس في سوق عادل؛
- أن توفر الشركات وقطاع الأعمال حرية الإختيار وحماية المستهلك؛
- أن تتوفر الثقة في بيئة المعلومات العالمية³.

¹ محمد عبد الحسين الطائي, التجارة الإلكترونية المستقبل الواعد للأجيال القادمة, الطبعة الثانية, دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2013, ص: 32.

² ثناء أبازيد, واقع التجارة الإلكترونية والتحديات التي تواجهها عربيا ومحليا, مرجع سبق ذكره, ص: 70.

³ رامية أحمد عزت كردية, أثر التجارة الإلكترونية على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية, رسالة ماجستير, تخصص محاسبة, كلية إدارة المال والأعمال, جامعة آل البيت, الأردن, 2007, ص: 72.

الفرع الثاني: أهمية التجارة الإلكترونية

أولاً: إنخفاض التكلفة

كانت عملية التسويق للمنتج مكلفة جدا في السابق حيث كان الإعلان عن المنتج كان يتم بواسطة الوسائل التقليدية عبر التلفاز والجرائد, أما الآن فيمكن تسويقه عبر شبكة الإنترنت وبتكلفة ضئيلة جيدا¹.

ثانياً: تجاوز حدود الدول

كانت الشركة تتعامل مع عملاء محليين فقط, وأن الرغبة في الوصول إلى عملاء دوليين كانت تتكبد مصاريف كبيرة وغير مضمونة العائد, أما الآن فستطيع الشركة أن تضمن إطلاع الجميع على منتجاتها دون أي تكلفة إضافية تذكر, خاصة أن شبكة الإنترنت دخلت جميع الدول².

ثالثاً: التحرر من القيود

سابقا كانت الشركة تحتاج إلى ترخيص معين والخضوع لقوانين عديدة وتكبد تكلفة إنشاء فرع جديد حتى تتمكن من بيع منتجاتها, أما الآن لم يعد أي من تلك الإجراءات ضروري³.

كما تعد التجارة الإلكترونية أحد التطبيقات التكنولوجية التي أفرزتها التطورات التكنولوجية المعاصرة, هذا التطور جعل الإقتصاد العالمي يستفيد من السرعة والفعالية التي توفرها التجارة الإلكترونية, وإقترن ذلك التطور التكنولوجي بظهور محيط إقتصادي عالمي جديد, وأفكار إقتصادية جديدة تعكس هذه التطورات, من هذه الأفكار نجد الإقتصاد الرقمي, وإقتصاد المعرفة, ومجتمع المعلومات, كما إقترن ذلك أيضا بظهور مرتكزات جديدة لقواعد المنافسة الجديدة, سواء على المستوى الدولي أو المحلي, لا تستند فقط إلى خفض التكاليف وحسب, بل أصبحت تستند بشكل أكبر إلى جودة الإنتاج, وسرعة تلبية طلبات العملاء في الوقت المناسب, إعتمادا على التكنولوجيات الجديدة في تحقيق ذلك, وقد إتسع الأثر الإيجابي للتكنولوجيات الجديدة ليشمل العديد من المجالات, وأصبح لها أثر بالغ في تعزيز القدرة التنافسية في الإقتصاديات المختلفة على المستوى الجزئي والكلبي, ويمكن القول بأن التجارة الإلكترونية تعد ثمرة حقيقية من ثمار هذا التقدم التكنولوجي المذهل⁴.

¹ ظاهر شاهر يوسف القشي, مدى فاعلية نظم المعلومات الحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية, أطروحة دكتوراه, تخصص محاسبة, جامعة عمان العربية للدراسات العليا, الأردن, 2003, ص: 58.

² نعيم دهمش, ظاهر يوسف القشي, مدى ملائمة مهنة المحاسبة لبيئة التجارة الإلكترونية, مجلة ابرد للبحوث العلمية, جامعة إبرد الأهلية, المجلد 8, العدد 2, 2004, ص: 07.

³ عصام علي أحمد الجنايدة, أثر التجارة الإلكترونية في زيادة استخدام تقنيات المحاسبة الإبداعية في البنوك التجارية الأردنية, رسالة ماجستير, تخصص المحاسبة, كلية إدارة المال والأعمال, جامعة آل البيت, الأردن, 2008, ص: 20.

⁴ راجع قائد الأسد, إتجاهات ومعوقات التجارة الإلكترونية في البلدان العربية, أطروحة دكتوراه تخصص تحليل إقتصادي, جامعة الجزائر3, 2015, 2016, ص: 11.

الفرع الثالث: الإحتياجات التقنية للتجارة الإلكترونية

يمكن تقسيم إحتياجات البنية التحتية للتجارة الإلكترونية إلى مايلي:

أولاً: الأجهزة وتشمل

- حواسيب آلية؛
- مسير وموجه العمليات؛
- كابلات وتقنيات حديثة للإتصالات.

ثانياً: البرمجيات وتشمل

- برمجيات التشغيل؛
- برمجيات الإبحار بالإنترنت؛
- حزم برمجيات التجارة الإلكترونية.

ثالثاً: الخدمات المخولة

وهي خدمات تتعلق بإتمام الصفقات التجارية، كالإعلان، وطرق الدفع، التسليم، والخ...¹.

الفرع الرابع: مراحل تنفيذ المعاملات في التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت

تتم عملية التجارة الإلكترونية عبر ثلاث مراحل وذلك على النحو التالي:

أولاً: مرحلة المعرفة

يتم خلالها التعرف على البضاعة المطلوب شرائها والتفاعل بين المنتج والمستهلك أو البائع أو المشتري.

ثانياً: مرحلة طلب الشراء والدفع

تأتي بعد الإتفاق على إتمام عملية الشراء

ثالثاً: مرحلة تسليم

ترتبط بنوع البضاعة إذ يمكن تسليم بعض أنواع البضائع إلكترونياً من خلال الإنترنت، بينما تسلم الأخرى

باليد أو عن طريق مندوب المبيعات... الخ².

¹ علي أحمد مساعدة، أثر استخدام التجارة الإلكترونية على نظم المعلومات المحاسبية في شركات الإتصالات الأردنية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2006، ص: 36.

² هبه مصطفى كافي، التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2017، ص: 112، 113.

المطلب الثالث: مزايا ومخاطر التجارة الإلكترونية

للتجارة الإلكترونية العديد من المزايا والمخاطر, حيث سنقوم من خلال هذا المطلب باستعراض أهم المزايا والمخاطر.

الفرع الأول: مزايا التجارة الإلكترونية

توفر التجارة الإلكترونية مزايا عديدة ومتنوعة سواء للشركات أو العملاء أو المنتجين والمستهلكين، ويمكن إبراز أهم المزايا في الآتي:

- النفاذ إلى السوق العالمي بسهولة حيث أن كل مستخدم الإنترنت يمكن أن يشاهدوا المعلومات الموضوعية عن المنتج أو الخدمة في السوق المحلي والخارجي؛
- إتاحة كافة المعلومات عن المنتج أو الخدمة سواء في شكل صور أو رسومات أو كتابات، كما يمكن وصف المنتج أو الخدمة صوتيا مع إتاحة طرح أسئلة من العملاء والرد عليها؛
- تضاءل الوقت والتكلفة في البحث عن السلعة أو الخدمة المناسبة مما يوفر إمكانية البيع والشراء؛
- إمكانية إستطلاع الآراء لإختبار منتج أو خدمة جديدة¹.
- تقصير وقت الشحن؛
- سهولة الإتصال؛
- التوفير في التكاليف؛
- تسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية؛
- زيادة الخيارات للمستهلكين؛
- زيادة الكفاءة والفعالية في خدمة العملاء².

الفرع الثاني: مخاطر التجارة الإلكترونية

تتبع مخاطر التجارة الإلكترونية، وبشكل رئيسي من مخاطر شبكة الإنترنت، فكل تكنولوجيا حديثة ورغم إيجابياتها الكثيرة إلا أن سلبياتها كثيرة كذلك، وفي حالة عدم التمكن من تحجيم تلك السلبيات والسيطرة عليها، ستكون النتائج مخيبة للآمال، وبالتالي تضيق أرباح وفوائد جمة.

¹ نسيلي خديجة، دراسة أثر تطبيق التجارة الإلكترونية على أنظمة المعلومات المحاسبية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، 2014، 2015 ص: 16.

² M. Khodadadi, M.Jouzbarband and F.sameni keivani Conceptual Evaluation E-commerce, objectives and the necessary infrastructure, International Conference on Innovation, Management and Service, vol 14, Singapore 2011, p:158.

للأسف إن مخاطر التجارة الإلكترونية كثيرة ومتعددة، وليس من السهل حصرها، فتكنولوجيا التجارة الإلكترونية تكنولوجيا سريعة التغير والتطور وكل تغير أو تطور يواكبه مخاطر جديدة، ويكمن الخطر الرئيسي في التجارة الإلكترونية في إمكانية إختراق الغير للمعلومات الخاصة لكل من المستهلك والتاجر.

ويذكر (Tom Arnold) والمتخصص بتعقب عمليات الإختراق عبر شبكة الإنترنت بأن عمليات الإختراق عبر التجارة الإلكترونية توقع الضرر الأكبر على التاجر أكثر منه على المستهلك (المشتري)، فتعويض خسارة المشتري ممكنة وخصوصا بأنه في الغالب يستخدم بطاقات الإعتماد للدفع وتكون خسارته محددة بعملية واحدة، والتي قد يمكن تعقبها، ولكن الخسارة الحقيقية تقع على التاجر (الشركات) حيث تتكبد الشركة الخسائر بفقدانها الإيرادات والتي يصعب تعويضها، وذلك نظرا لتعقيدات العمليات الكثيرة في التجارة الإلكترونية. يرى المختص (Tom Arnold) أن مخاطر التجارة الإلكترونية تصنف ضمن نوعين رئيسيين وهما:

أولا: مخاطر يمكن إكتشافها

المقصود هنا بأن الشركة وبوجود خبراء مختصين لديها قد تتمكن من إصطياد بعض الإختراقات في أنظمتها والتعامل معها، ومن أشهر هذه الإختراقات مايلي:

- الفيروسات الرقمية المعروفة، بوجود نظام حماية مناسب يستطيع نظام الشركة إصطياد هذه الفيروسات المعروفة له بشكل مسبق والقضاء عليها؛
- قرصنة الإنترنت الهواة، يعتمد قرصنة الإنترنت في إختراعاتهم لنظام الشركة على معلومات ورموز دخول معينة، وفي حالة وجود أكثر من مستخدم لنظام الشركة قد يستطيع القرصنة تتبع عملية الدخول والحصول من ذاكرة النظام على تلك المعلومات وإستخدامها، ولهذا فإن كانت الشركة تستخدم آلية تغير تلك الرموز بشكل دوري ومسح الذاكرة المعنية بواسطة خبراءها فستتمكن من تحجيم الإختراقات.

ثانيا: مخاطر لا يمكن إكتشافها

يقصد بمخاطر لا يمكن إكتشافها، بأن بعض الإختراقات قد تتم دون سابق دارية بها، إما لحداتها أو جهل الشركة بها، والناعبة من الأسباب التالية:

- فيروسات غير معروفة، رغم وجود أنظمة حماية من الفيروسات على أنظمة الشركة، إلا أنه هنالك فيروسات غير معروفة بعد للنظام، قد تتمكن من دخول نظام الشبكة وإحداث تلف كبير دون الشعور به إلا بعد فوات الأوان، كما حدث في عام 2000 عندما إستطاع أحد الهواة إختراع فيروس (I Love you) والذي تمكن من إيقاع

- خسائر لم يمكن حصرها في ذلك الوقت، ولقد كان الفيروس يعمل كقنبلة موقوتة، حيث يفعل في تاريخ محدد بالسنة، وكان الحل الوحيد لتفاديه بعد أن عرفت آلية عمله إغلاق النظام بالكامل في ذلك التاريخ¹.
- قراصنة إنترنت ذوي خبرة عالية، وهذه تعد من أكبر المشاكل التي تواجهها الشركات، فقراصنة الإنترنت ليسوا دوماً من الهواة، فبعضهم يملك خبرة ومهارة تفوق كثيراً من المتخصصين، تمكنهم وفي كثير من الأحيان من اختراق أنظمة الشركة دون الشعور بهم².
- التسارع التكنولوجي، قد يصعب في كثير من الأحيان مواكبة التسارع التكنولوجي على شبكة الإنترنت بشكل عام وعلى التجارة الإلكترونية بشكل خاص³.
- تعرض الشركات إلى مجموعة من الضغوطات، فالتجارة الإلكترونية أعطت لعدد كبير جداً من الشركات على اختلاف أحجامها، حتى الصغيرة منها إمكانية المنافسة على نطاق عالمي، مما يشكل تهديداً كبيراً للشركة؛
- ضغط التكلفة، إن رغبة الشركات في ضمان الإستمرارية ضمن المجتمع الإلكتروني، يفرض عليها ضرورة تقليل أسعارها وتخفيض تكاليفها وتحسين أداءها؛
- التغيرات المستمرة في السوق العالمي، تواجه الشركات تغيرات مستمرة وسريعة تفرضها الدول لجعل شركاتها أكثر تنافسية⁴.

¹ رشيد علام، عوائق تطور التجارة الإلكترونية بالوطن العربي، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، 2009، 2010 ص ص: 98، 99.

² ساكر ظاهر عمر أمين، الإطار المفاهيمي، للمحاسبة، في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، مجلة كركوك للعلوم الإدارية والإقتصادية، جامعة الموصل، العراق، المجلد 2، العدد 1، 2012، ص: 87.

³ رشيد علام، عوائق تطور التجارة الإلكترونية بالوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص: 100.

⁴ سمية ديمش، التجارة الإلكترونية حتميتها وواقعها في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص تحايل وإستشراف إقتصادي، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010، 2011، ص: 63.

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للمراجعة ومراجع الحسابات

تعتبر مراجعة الحسابات من الميادين الواسعة حيث عرفت تطورات كبيرة متواصلة, صاحبت تعقد النشاطات وتنوعها, ومع كبر حجم الشركات وضخامة الوسائل البشرية والمادية والمالية المستعملة يصعب فيها يوما بعد يوم التسيير, إذ تكثرت العمليات المنجزة والمعلومات المتدفقة والأخطاء والانحرافات بل والتلاعبات أحيانا, حيث سنطرق في هذا المبحث إلى تطور ومفهوم, أهمية وأهداف مراجعة الحسابات, وكذا مفهوم وأهمية إستقلالية مراجع الحسابات.

المطلب الأول: تطور ومفهوم مراجعة الحسابات

من خلال هذا المطلب سيتم إبراز أهم المراحل التي مرت بها مراجعة الحسابات وكذا التطرق إلى مفهوم هذه الأخيرة.

الفرع الأول تطور مهنة مراجعة الحسابات

مرت مراجعة الحسابات منذ ظهورها حتى اليوم بعدة مراحل ساهمت في ترسيخ المفهوم والأهداف والإجراءات العامة للمراجعة يمكن تحديدها كما يأتي :

المرحلة الأولى

ظهرت مهنة مراجعة الحسابات في الفترة قبل عام 1500م، والتي كان يستمع فيها مراجع الحسابات إلى الحالات التي تعرض عليه، حتى أن اسمه (Auditor) إشتق من الكلمة اللاتينية وهي (Audire) بمعنى يستمع، وأنصب الإهتمام الأساسي لمهنة المراجعة في تلك الفترة على منع التزوير من قبل المسؤولين عن حيازة الأشياء المادية والتأكد من أمانتهم.

المرحلة الثانية

تقع هذه المرحلة بين عام 1500م حتى 1850م، ظهر في بدايتها تفسير لإستخدام أسلوب القيد المزدوج من طرف الإيطالي (لوكا باشيولي)، وقد كان هذا الأسلوب مطبقا من قبل، كما أنصب هدف مهنة المراجعة خلال هذه الفترة على حماية الممتلكات وأهمها النقدية والبضاعة، مع توجيه بعض الإهتمام لمنع وإكتشاف الأخطاء والغش.

المرحلة الثالثة

تأتي المرحلة الثالثة التي تقع في الفترة ما بين عام 1850م حتى 1905م، والتي تميزت بظهور الشركات المساهمة كبيرة الحجم التي نتجت عن الثورة الصناعية، وظهرت الحاجة إلى وجود إتحاد لمهنة المراجعة، وأنصب

الهدف الأساسي للمراجعة على إكتشاف الأخطاء والغش والعمل على منعهما، مع توجيه بعض الإهتمام لفحص نظام الرقابة الداخلية، من خلال الطرق المحاسبية المستخدمة، وإستخدام أسلوب الفحص بالعينة على نطاق محدود بعد أن كان الأسلوب السائد في مهنة مراجعة الحسابات هو الفحص التفصيلي لجميع العمليات.

المرحلة الرابعة

كانت المرحلة الرابعة لتطور مراجعة الحسابات في الفترة ما بين عام 1905م حتى 1933م، وأنصب الهدف الأساسي لمهنة المراجعة في هذه الفترة على التأكد من صحة وعدالة المركز المالي، وبدأ الإعتراف بنظام الرقابة الداخلية، وإعداد برنامج لعملية المراجعة مع تغير أسلوب المراجعة بشكل كبير من المراجعة التفصيلية إلى إستخدام أسلوب العينة.

المرحلة الخامسة

جاءت هذه المرحلة في الفترة من 1933م حتى 1940م، م تميزت بالتطور الواضح في أهداف وأساليب مهنة مراجعة الحسابات، وأصبح الإهتمام بنظام الرقابة الداخلية كنظام مستقل عن النظام المحاسبي المطبق بالشركة، وأصبح أسلوب الفحص بالعينة هو القاعدة وليس الإستثناء، كما ظهرت أهمية الربط بين حجم العينة وكيفية إختيارها ومدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية.

المرحلة السادسة

تميزت هذه المرحلة من مراحل تطور مراجعة الحسابات وهي بعد عام 1940م، باعتبار إبداء الرأي الفني المحايد في عدالة القوائم المالية هو الهدف الأول والرئيسي للمراجعة، وإزداد الإهتمام والإعتماد على نظام الرقابة الداخلية بشكل كبير، بالإضافة إلى ظهور ما يسمى بالمراجعة الإجتماعية والبيئية.

من خلال إستعراض مراحل تطور مراجعة الحسابات، يتضح أن التطور فيها أخذ إتجاهين هما:

- الاتجاه الأول وهو الإتجاه الرأسي، وذلك برفع كفاءة مهنة المراجعة دون توسيع لمجالها ومن خلال الإستعانة بالأساليب المتطورة مثل الحاسب، العينة الإحصائية، التحليلات المالية وبحوث العمليات؛
- الاتجاه الثاني وهو الإتجاه الأفقي، من خلال توسيع مجال المراجعة وعدم الإقتصر على شكلها التقليدي القائم على المراجعة الحاسبية والمستندية للدفاتر والسجلات وإبداء الرأي الفني المحايد، إلى أداة لتوفير المعلومات لخدمة أطراف متعددة منها إدارة الشركة، كما ظهرت بما يعرف بالمراجعة الإجتماعية والبيئية¹.

¹ ديلمي عمر، نحو تحسين أداء المراجعة المالية في ظل معايير المراجعة الدولية، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم تسيير، جامعة حسنية بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016، 2017، ص: 2، 3.

الفرع الثاني: مفهوم مراجعة الحسابات

تمثل مراجعة الحسابات أساسا في التحقق من المعلومات والبيانات المالية من قبل شخص محايد مستقل في أي شركة بغض النظر عن الغرض منها أو حجمها أو شكلها القانوني, حددت جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) مهنة المراجعة بأنها تنظيم الإجراءات التي تم الحصول عليها للحصول على أدلة حول التوازنات والأحداث الاقتصادية من خلال تقييمها بشكل موضوعي لتحديد مستوى الإتصال بين الأرصدة ومقياس معين من أجل نقل النتائج إلى المستخدمين¹.

مراجعة الحسابات هي العملية المنظمة لجمع وتقديم أدلة الإثبات عن مدى صحة العمليات والأحداث الاقتصادية للتأكد من درجة التطابق مع المعايير الموضوعية, وكذلك توصيل النتائج إلى الأطراف المعنية².
مراجعة الحسابات بصفة عامة عملية الفحص الدقيق والمتعمق لعناصر العمل بصفة عامة من هيكل إداري ومالي, إستراتيجيات, تخطيط وتنفيذ, ويتم فحص وفق معايير مقننة, بهدف التأكد من دوام الكفاءة, التحسين المستمر, الشفافية³.

مراجعة الحسابات يقصد به الفحص الانتقادي المنظم للبيانات المحاسبية المثبتة في السجلات والدفاتر والقوائم المالية للشركة التي تراجع حساباتها بقصد إبداء رأي فني محايد عن مدى صحة أو دقة هذه البيانات ودرجة الإعتماد عليها, وعن مدى دلالة القوائم المالية والحسابات الختامية التي أعدتها الشركة عن نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة وعن مركزها المالي عن الفترة التي تناولتها عملية الفحص⁴.

مراجعة الحسابات هي مراجعة للبيانات المالية للمنظمة من قبل مراجعين قانونيين مستقلين والهدف الرئيسي من هو إبداء الرأي في البيانات المالية⁵.

ومن خلال ما سبق يمكن إستخلاص تعريف عام لمراجعة الحسابات, هي عملية أو طريقة منظمة لجمع وتقييم أدلة الإثبات حيث يقوم بها شخص مهني مستقل, حيث يقوم هذا الأخير بفحص السجلات والمستندات المحاسبية والقوائم المالية للتأكد من صحة وسلامة العمليات المنجزة للأحداث الاقتصادية, بهدف إعطاء رأي فني محايد حول القوائم المالية, في شكل تقرير.

¹ Benguetib Ali,Gasmi Said ,Auditing in Algeria within the Framework of Implementing Corporate Governance,Academic Journal of Interdisciplinary Studies, Rome-Italy,Vol 5 No 2,July 2016 p:23.

² أحمد عبد المولى الباغ, كمال السيد أحمد العشماوى, عادل عبد الرحمان أحمد, أساسيات المراجعة ومعاييرها, كلية التجارة, القاهرة, مصر, 2008 ص: 7.

³ محمد وليد عبد العزيز, موقف المدقق الخارجي من تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية, مجلة الإدارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية, العدد 104, 2015, ص: 255.

⁴ عبد الرزاق محمد عثمان, أصول التدقيق والرقابة الداخلية, الطبعة الأولى, دار النموذجية للطباعة والنشر, صيدا, بيروت, لبنان, 2011, ص: 11, 12.

⁵ Blagica Jovanova and Dushko Josheski, External Audit and Relation Between Internal Auditors, Supervisory Body and External Auditors of The Banking Sector In The Republic of Macedonia,p:02.

الفرع الثالث: مرتكزات مراجعة الحسابات

ترتكز مراجعة الحسابات على القيام بعمليات أساسية وهي:

- **الفحص:** هو عملية فنية تمكن مراجع الحسابات من التأكد والإطمئنان عن صحة وسلامة العمليات المسجلة في الدفاتر والسجلات المحاسبية, والتأكد من جدية المستندات الداخلية والخارجية التي تم على أساسها التسجيل في الدفاتر المحاسبية.

- **التحقيق:** ويقصد به من وجود الأصول وملكيتهما والقيم المسجلة في القوائم المالية, حتى يتمكن مراجع الحسابات من التأكد والإطمئنان على صلاحية وعدالة القوائم الختامية, من ثم إبداء رأيه الفني المحايد على ثقة وذلك على ضوء مجموعة من أدلة الإثبات والقرائن والمعايير المهنية المتعارف في مهنة مراجعة الحسابات.

- **التقييم:** ويقصد به تقييم الأصول والخصوم التي تتضمنها قائمة المركز المالي, في ظل الأسس والسياسات وأدلة وقرائن الإثبات الموثوق فيها, حتى يطمئن مراجع الحسابات من صحة وسلامة عمليات التقييم.

- **التقرير:** يقصد به بلورة نتائج فحص والتحقيق والتقييم والإفصاح عنهما بطريقة فنية محايدة, لتوضيح مدة دقة وعدالة نتيجة الأعمال والمركز المالي في نهاية فترة مالية معينة للوحدة الإقتصادية محل مراجعة الحسابات¹.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف مراجعة الحسابات

لقد صاحب تطور مراجعة الحسابات تطورا ملحوظا في أهدافها وأهميتها ومدى التحقق والفحص, ومن خلال هذا المطلب سيتم إستعراض أهمية وأهداف مراجعة الحسابات, وكذا التطرق إلى معايير المراجعة المتعارف عليها, وأنواعها.

الفرع الأول: أهمية مراجعة الحسابات

تتبع أهمية مراجعة الحسابات من كونها وسيلة تهدف إلى خدمة فئات سواء كانت داخل أو خارج الشركة, حيث تعتمد هذه الفئات على تقرير النهائي لعملية المراجعة في إتخاذ القرارات ورسم السياسات ووضع الخطط المستقبلية لها وأن هذه الفئات مايلي:

- إدارة المشروع التي تعتمد اعتمادا كبيرا على البيانات المحاسبية المدققة في عملية التخطيط ومراقبة الأداء وتقييمه؛
- المستثمرون الذين يعتمدون على القوائم المالية التي تم مراجعتها في إتخاذ القرارات التي تستخدم لتوجيه مدخراتهم وإستثماراتهم بحيث تحقق لهم أكبر عائد ممكن؛

¹ سارة ميسي, مساهمة مراجع الحسابات في تدقيق أبعاد التنمية المستدامة للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية, أطروحة دكتوراه, تخصص محاسبة وتدقيق, جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي, الجزائر, 2018, 2019, ص ص: 6, 7.

- الجهات الحكومية التي تعتمد على القوائم المالية التي تم مراجعتها في أغراض كثيرة منها التخطيط والرقابة وفرض الضرائب وغير ذلك؛
- المقرضون والبنوك الذين يعتمدون على القوائم المالية التي تم مراجعتها من قبل هيئة فنية محايدة, بحيث تساعدهم على الوضع المالي للشركات التي تقوم بتقديم قروض أو تسهيلات إئتمانية لهم¹.

الفرع الثاني: أهداف مراجعة الحسابات

في البداية كان للمراجعة أهداف تقليدية وهي :

- التأكد من صحة ودقة البيانات المالية المثبتة في دفاتر وسجلات الشركة؛
 - الخروج برأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد بالدفاتر؛
 - إكتشاف ما قد يكون بالدفاتر والسجلات من أخطاء وغش؛
 - تقليل فرص الأخطاء والغش عن طريق زيارات مراجع الحسابات للمشروع.
- إضافة إلى ما ذكر هنالك أهداف أخرى وهي :
- تحسين موثوقية المعلومات المستخدمة في قرارات الإستثمار والإئتمان وتحسين فعالية تكلفة أسواق رأس المال².
 - مراقبة الخطط الموضوعية من قبل أصحاب المشروع ومتابعة تنفيذها؛
 - تقييم نتائج أعمال المشروع بالنسبة للأهداف المرسومة؛
 - تحقيق أكبر قدر من الإنتاجية عن طريق محو التبذير في جميع نواحي نشاط المشروع؛
 - تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع الذي يعمل به المشروع³.
 - الحصول على تأكيد معقول بشأن ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية, سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ, وبالتالي تمكين مراجع الحسابات من التعبير عن رأي بشأن ما إذا كانت البيانات المالية قد تم إعدادها من جميع النواحي المادية, وفق إطار التقارير المالية المعمول بها؛
 - تقديم تقرير عن البيانات المالية, والتواصل حسب ما تقتضيه المعايير الدولية, وفقا لنتائج مراجع الحسابات⁴.

¹ رزق أبو زيد الشحنة, تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفق لمعايير التدقيق الدولية, الطبعة الأولى, دار وائل للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2015, ص: 39.

² Robert K. Elliott and Peter D. Jacobson, Audit independence concepts, p: 01

³ يوسف الاسدي, تدقيق الحسابات الناحية النظرية, الأكاديمية العربية في الدنمارك, 2008, ص: 2.

⁴ International Auditing and Assurance Standards Board International Federation of Accountants, International Standard on Auditing Overall Objectives of the Independent Auditor and the Conduct of an Audit in Accordance with International Standards on Auditing, New York, USA, April 2009 p:5

الفرع الثالث: معايير مراجعة المتعارف عليها

أولاً: مفهوم معايير المراجعة

هي المبادئ المهنية التي وضعها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA), هناك ثلاث أنواع من معايير المراجعة المقبولة قبولاً عاماً (GAAS) معايير عامة, ومعايير العمل الميداني, ومعايير إعداد التقارير, ويجب على مراجع الحسابات الإمتثال لهذه المعايير العامة في أداء عمليات المراجعة¹.

ثانياً: معايير المراجعة المتعارف عليها

1- معايير العامة

وهي مجموعة من المعايير تتعلق بالتكوين الذاتي لمن سيزاولون مهنة مراجعة الحسابات ومن هنا أطلق عليها البعض معايير الشخصية وتشمل ثلاثة معايير وهي:

- أن يقوم بعملية مراجعة الحسابات شخص أو أشخاص لديهم خبرة كافية وتدريب مهني ملائم وهذا بتوفير التأهيل العلمي والعملية مع عامل التطوير والتحديث في مراجعة الحسابات؛
- الإستقلالية والحياد يمثلان حجر أساس مهنة مراجعة الحسابات أي قدرة مراجع الحسابات على العمل بنزاهة وموضوعية؛
- العناية المهنية اللازمة بحيث ترتبط بمراجع الحسابات عدة مسؤوليات ليكن مدركاً لكل حقوقه وواجباته المهنية².

1-1- التأهيل العلمي والعملية لمراجع الحسابات

تتبع أهمية هذا المعيار في وجود أطراف متعددة على رأي مراجع الحسابات عن القوائم المالية الختامية للمشروع, أي ضرورة توفر الثقة لدى هؤلاء الأطراف وينقسم هذا المعيار إلى:

- التأهيل العلمي أو الدراسي, أن يكون مراجع الحسابات درجة من التأهيل الفني في مجال المواد المحاسبية المراقبة³.
- أن يكون مراجع الحسابات مؤهلاً جامعياً في المحاسبة والمراجعة وكذلك الحصول على قدر كاف من جوانب المعرفة المرتبطة بالعلوم الأخرى التي تمكنه من إبداء الرأي وتقديم النصح فيما يعرض عليه خلال عملية مراجعة الحسابات⁴.

¹ محمد وليد عبد العزيز, موقف المدقق الخارجي من تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية, مرجع سابق, ص: 255.

² لباس قلاب ذبيح, مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة والجباية, رسالة ماجستير, تخصص محاسبة, جامعة محمد خيضر, بسكرة, الجزائر, 2010, 2011, ص: 49.

³ أحمد قايد نور النور الدين, التدقيق المحاسبي وفقاً للمعايير الدولية, الطبعة الأولى, دار الجنان للنشر والتوزيع, الخرطوم, السودان, 2010, ص: 22.

⁴ غسان فلاح المطارنة, تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية, الطبعة الثانية, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, عمان, الأردن, 2009, ص: 39.

- التأهيل العملي والخبرة المهنية, تتطلب ممارسة مهنية من أعضائها لفترة زمنية محددة؛
- الربط بين التأهيل العلمي والعملي ومتطلبات الأداء المهني¹.

1-2- الإستقلالية

يسعى مستعملو المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظم المعلومات المحاسبية المولد لها للحصول على معلومات ذات مصداقية للإعتماد عليها في سن قرارات مستقبلية, إذ إن تحديد مدى الإعتماد على هذه المعلومات يكون على أساس مدى إستقلالية مراجع الحسابات, لذا ينبغي توافر النقطتين التاليتين لتحديد مدى إستقلالية مراجع الحسابات وهي:

- عدم وجود مصالح مادية لمراجع الحسابات, ينبغي على مراجع الحسابات أن لا يكون له مصالح مادية مع الشركة التي يقوم بمراجعتها وأن لا تكون لأحد أقربائه مصالح من نفس النوع, لأن وجود ذلك قد يؤثر على إستقلاليته في إبداء الرأي الفني المحايد في القوائم المالية الختامية؛
- إستقلال ذاتي, يفترض في هذه النقطة عدم تدخل العميل أو سلطة عليا في الدور الذي يقوم به مراجع الحسابات بشأن فحص البيانات والسجلات المحاسبية بحيث لا يتعرض لضغوط تحد من تحقيق المبتغى من المراجعة².

1-3- بذل العناية المهنية الملائمة

- يقصد بهذا المعيار بذل العناية المهنية المناسبة والإلتزام بقواعد السلوك المهني في أداء مراجع الحسابات لعملية المراجعة وفي إعداده للتقرير, وهناك من بعض الكتاب والمختصين من يطلق على هذا المعيار بالحذر المهني المعقول, وعلى العموم فمتطلبات هذا المعيار تتمثل فيما يلي:
- يجب على مراجع الحسابات المستقل أن يبذل العناية المهنية المطلوبة منه وبطريقة كافية وملائمة, عند قيامه بفحص وانتقاد أنظمة الرقابة الداخلية والدفاتر والسجلات والقوائم المالية المعروضة عليه من إدارة الشركة محل المراجعة, كما يجب عليه أن يتحقق من جميع بنود الميزانية وحسابات النتائج ومختلف القوائم المالية؛
 - يجب أن يستدل مراجع الحسابات في تحديد مستوى العناية المهنية المناسبة بالدراسة وفهم لمسؤولياته القانونية والمهنية؛

- تتطلب العناية المهنية من مراجع الحسابات وضع خطة وبرنامج ملائمين لتنفيذ عملية المراجعة والإشراف التام على المساعدين, وذلك عن طريق متابعة تقدمهم في أداء المهام المفوضة لهم؛

¹ أحمد قايد نور النور الدين, التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية, مرجع سابق, ص ص: 22.

² طواهر محمد التوهامي, صديقي مسعود, المراجعة وتدقيق الحسابات, الطبعة الثانية, ديوان المطبوعات الجامعية, بن عكنون, الجزائر, 2005, ص ص: 40, 41.

- تعتبر دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية من أحد أهم متطلبات العناية المهنية الملائمة، حيث تعتبر هذه الدراسة والتقييم لنظام الرقابة الداخلية أساسا لتحديد مدى الإختبارات والفحوص التي ستكون مجالا لتطبيق إجراءات المراجعة، كما أن ضعف أو قوة نظام الرقابة الداخلية لا يحدد فقط طبيعة الحصول على الأدلة في المراجعة وإنما يحدد أيضا درجة العمق المطلوب في فحص تلك الأدلة، ويوضح أيضا الوقت الملائم للقيام بالإجراءات المراجعة، كما يحدد درجة التركيز النسبي على مختلف الإجراءات؛

- تتطلب العناية المهنية من مراجع الحسابات الحصول على مختلف أدلة الإثبات الكافية والملائمة من خلال عملية الفحص والملاحظة ومختلف الإجراءات، من أجل توفير أساس ملائم لإبداء الرأي حول مختلف القوائم المالية، ومن الضروري أن تكون تلك الأدلة كافية من حيث الكم والنوع¹.

2- المعايير المتعلقة بالعمل الميداني

إن توفر الكفاءة والإستقلالية لدى مراجع الحسابات غير كاف للقيام بمهمته على أحسن وجه وإعطاء الرأي الصحيح حول شرعية وصدق الحسابات، عليه مراعاة معايير أخرى متعلقة بأعماله، وهي مقاييس يستند إليها من أجل تقييم العمل الذي قام به وبالتالي تحديد مسؤوليته، المعايير نذكر أنه على مراجع الحسابات:

2-1- وضع خطة عمل كافية لأعمال مراجعة ومراقبة الحسابات والإشراف على أعمال مساعديه

عليه تحديد الأشغال الواجب القيام بها، وله أن يساعده في ذلك أعوان على أن يشرف على أعمالهم، إذ ليس له حق تفويض السلطة لهم أو إنجاز المهمة كاملة من طرفهم، وهو مسؤول المسؤولية الكاملة، جمع أدلة وقرائن إثبات تبرر الرأي الفني المحايد وتكوين ملفين يبرر مراجع الحسابات الرأي الذي وصل إليه في نهاية عملية المراجعة بالإعتماد على جملة من الأدلة الأساسية، أو بعضها، مثل المستندات، الجرد المادي، المصادقات، الإستفسارات والبيانات المقدمة من طرف أعضاء الإدارة وغيرهما، وعليه تكوين ملفين، الملف الدائم، الوثائق الأساسية في الشركة الصالحة الإستعمال في الدورات اللاحقة تتعلق بحياة الشركة، عملها ومراحل تطورها هيكلها ونظمها، التعرف على الشركة، محيطها، هيكلها، طرق العمل، المعلومات المحاسبية والمالية الدائمة الإتفاقيات المبرمة... الخ

ينقح سنويا فيما إذا كانت هناك تغييرات (ملف جاري)، يتعلق بالسنة الحالية ويتضمن وثائق الدورة موضوع المراجعة المالية والمحاسبية منها مع أدلة الإثبات التي جمعها، بالإضافة إلى هذين الملفين فإن مراجع

¹ فاتح سردوك، محاضرات في مقياس مراجعة ومحافظ الحسابات، مطبوعة غير منشورة، سنة ثانية ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، كلية العلوم الإقتصادية جامعة الوادي، 2015، 2016، ص: 4.

الحسابات يدون كل ملاحظاته وكل التساؤلات والإستفسارات وما يجب عمله في سجل تمهيدا لكتابة التقرير النهائي¹.

2-2- تقييم نظام الرقابة الداخلية

إن عنصر نظام الرقابة الداخلية مصمم بشكل غير مناسب قد يمثل ضعفا جوهريا للشركة وعلى مراجع الحسابات النظر فيما إذا كان عليه إبلاغ ذلك المكلفين بالرقابة والإدارة².
على مراجع الحسابات الحصول على معرفة عامة حول الشركة، ثم تقييم نظام الرقابة الداخلية في مرحلة ثانية، وفحص الحسابات في مرحلة ثالثة، غير أن أهم هذه المراحل هي تقييمه لنظام الرقابة الداخلية، المتمثل في مجموعة الضمانات التي تساهم في التحكم في الشركة.

2-3- كتابة تقرير

تنتهي مهمة مراجعة الحسابات بكتابة تقرير يتضمن رأي النهائي لمراجع الحسابات حول شرعية وصدق الحسابات³.

3- معايير إبداء الرأي (التقرير)

هذه المعايير ترتبط أو تحدد الخطوط العريضة التي سيرشد بها مراجع الحسابات عند إعدادده للتقرير الذي يتضمن رأي في محايد فيما يتعلق بالقوائم المالية الختامية، ويندرج تحتها أربعة معايير وهي:
- يجب أن ينص تقرير إبداء الرأي عما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما؛
- يجب أن ينص تقرير إبداء الرأي عما إذا كانت المبادئ المحاسبية المقبولة عموما التي تم إستخدامها في إعداد القوائم المالية الخاضعة للمراجعة؛
- يفترض أن القوائم المالية تحتوي على البيانات والإيضاحات كافة التي يجب إعلام القارئ بها؛
- يجب أن يحتوي التقرير على رأي مراجع الحسابات بالقوائم المالية⁴.

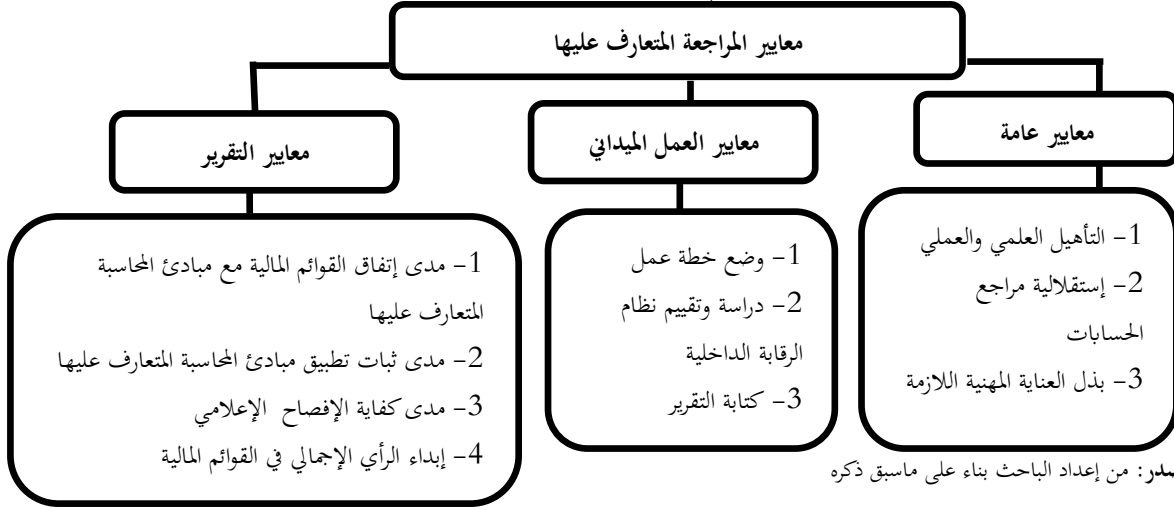
¹ محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008، ص: 39، 40.

² أحمد حلمي جمعة، تطوير معايير التدقيق والتأكد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008، ص: 98.

³ محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، مرجع سابق ص: 40، 41.

⁴ حسين يوسف القاضي، حسين أحمد دحدوح، عصام نعمة قريط، أصول المراجعة، الجزء الأول، جامعة دمشق، سوريا، 2013، 2014، ص: 57.

الشكل رقم (1-2): معايير المراجعة المتعارف عليها



الفرع الرابع: أنواع المراجعة

هناك أنواع متعددة من المراجعة تختلف بالإختلاف الزوايا التي ينظر إلى عملية المراجعة من خلالها, ولكن مستويات الأداء التي تحكم جميع أنواع واحدة, وبوجه عام تصنف المراجعة إلى مايلي:

من حيث نطاق عملية المراجعة

- المراجعة الكاملة (التفصيلية)؛
- المراجعة الجزئية.

من حيث درجة الإلتزام بعملية المراجعة

- مراجعة إلزامية؛
- مراجعة إختيارية.

من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية المراجعة

- مراجعة نهائية؛
- مراجعة مستمرة.

من حيث درجة الشمول ومدى المسؤولية في التنفيذ

- مراجعة عادية؛
- فحص لغرض معين¹.

¹ لقيطي الأخضر, مراجعة الحسابات وواقع الممارسة المهنية في الجزائر, رسالة ماجستير, تخصص محاسبة, جامعة الحاج لخضر, باتنة, 2008, 2009 ص ص: 22, 23.

الفصل الثاني: الإطار النظري حول تكنولوجيا المعلومات ومراجعة الحسابات

جدول رقم (2-3): مقارنة بين أنواع المراجعة

المميزات	مراجعة قانونية	مراجعة تعاقدية	مراجعة داخلية	خبرة قضائية
1- طبيعة الحجم	مؤسسية، ذات طابع عمومي	تعاقدية	وظيفة دائمة في الشركة	تحدد بكل دقة من طرف المحكمة
2- التعيين	من طرف المساهمين	من طرف المديرية العامة أو مجلس الإدارة	من طرف الإدارة العامة	من طرف المحكمة
3- الهدف	المصادقة على شرعية وصدق الحسابات والصورة تدقيق الفوتوغرافية الصادقة معلومات مجلس إ	المصادقة على شرعية وصدق الحسابات	.تحسين الدورة الإدارية اقتراح شروط تحسين التنظيم ومعاملة المعلومات للإدارة	إعلام العدالة وإرشادها حول أوضاع مالية ومحاسبية، تقديم مؤشرات بالأرقام
4- التدخل	مهمة دائمة تغطي مدة التعيين الشرعية	مهمة محددة حسب الاتفاقية	مهمة تحدها المديرية العامة	مهمة ظرفية يحدد القاضي مدتها
5- الاستقلالية	تامة تجاه مجلس الإدارة والمساهمين	تامة من حيث المبدأ	عدم الخضوع سلميا ووظيفيا إلا للإدارة العامة	تامة تجاه الأطراف
6- مبدأ عدم التدخل في التسيير	يجب احترامه تماما	يحترم مبدئيا لكن له تقديم إرشادات في التسيير	تدخل مباشر في التسيير	ينبغي إحترامه
7- إرسال التقارير إلى	مجلس الإدارة، الجمعية (عادية، عادية، غ) العامة	المديرية العامة، مجلس الإدارة	المديرية العامة	إلى القاضي المكلف بالقضية
8- شروط ممارسة المهنة	التسجيل في الجمعية الوطنية لخبراء المحاسبة، .محافظة الحسابات	التسجيل، مبدئيا، في الجمعية الوطنية	أجبر في الشركة	التسجيل في قائمة خبراء المحاسبة لدى مجلس القضاء
9- إخبار وكيل الجمهورية بالأعمال غ.ش.	نعم	لا	لا	م. غ
10- الإلتزام	بحسب الوسائل	بحسب الوسائل أو بحسب النتائج حسب نوع المهمة	بحسب النتائج مبدئيا	بحسب النتائج مبدئيا
11- المسؤولية	مدنية، جنائية، تأديبية	مدنية، جنائية، تأديبية	حسب عقد العمل	مدنية، جنائية، تأديبية
12- التسريح	مهمة تأسيسية، عادة من طرف القضاء بعد طلب الشركة	محددة في العقد	تطبيق عقد العمل	من طرف القاضي المشرف على الخبرات
13- الأتعاب	قانون رسمي	محددة في العقد	أجرة	اقتراح من الخبير يحدد من طرف القاضي
14- طريقة العمل المتبعة	تقييم الإجراءات، تقييم المراقبة الداخلية، مراقبة الحسابات، مراقبة قانونية	تقييم الإجراءات، تقييم المراقبة الداخلية، مراقبة الحسابات	تقييم الإجراءات، تقييم المراقبة الداخلية، مراقبة الحسابات	طريقة تتماشى وحاجة الخبرة القضائية المطلوبة

المصدر: محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008، ص: 28.

المطلب الثالث: مفهوم وأهمية إستقلالية مراجع الحسابات

تعد إستقلالية مراجع الحسابات الدعامة الأساسية التي تقوم عليها مهنة مراجعة الحسابات، والسبيل إلى رفعتها ونخضتها وتطورها، وقد كانت الإستقلالية مرتبطة بالمهنة منذ نشأتها، بل إنها هي التي أوجدت المناخ الملائم لنشأتها، وبدون الإستقلالية تصبح مهنة مراجعة الحسابات بدون مبرر على الإطلاق وتفقد دورها وهذا ما يفسر إهتمام التنظيمات المهنية ومحاولاتها الحثيثة إزالة كل التصرفات التي يمكن أن تثير الشك حول إستقلالية مراجع الحسابات سواء من حيث تأديته لعمله أو من حيث نظرة الأطراف الأخرى له، نظرا لأهمية مهنة مراجعة الحسابات، وبالأخص في إضفاء المزيد من المصداقية، والموثوقية في البيانات، والمعلومات التي تلزم متخذ القرار. إن وجود أطراف كثيرة مهتمة بتقرير مراجع الحسابات يجعله يعمل في بيئة تتسم بتضارب المصالح مما يهدد إستقلاليته، وفي ظل هذا التضارب من المصالح فإن مسؤولية مراجع الحسابات ينبغي أن تكون في السعي الجاد لإصدار التقرير حسب الأسس التي تستند إلى معايير المهنة وخاصة الإستقلالية، وأن إدراك مراجع الحسابات للعلاقة بين الأطراف المختلفة هو شيء أساسي ليفهم متطلبات الإستقلالية¹.

الفرع الأول: مفهوم إستقلالية مراجع الحسابات

تعتبر الإستقلالية من المفاهيم التي تميز مهنة مراجعة الحسابات عن غيرها من المهن الحرة الأخرى، فالمحامي مثلا يكون دائما في موقع المدافع عن عملية ما، ولا يخفي الجهود الذي يبذله في سبيل الدفاع عنه وإثبات صحة قضيته، أما مراجع الحسابات فانه مطالب بتقديم تقرير يعبر فيه عن رأيه في مدى ما تعطيه حسابات الشركة من صدق عن حقيقة نتائج أعمالها، وعند تقديم مراجع الحسابات لهذا التقرير يقوم بذلك ليس بغرض إرضاء زبونه، ولكن بهدف تقديم معلومات يمكن الإعتماد عليها بواسطة أطراف أخرى مثل المستثمرين، الجهات الحكومية الشركات المالية، المحللين الماليين، والتي قد تتعارض مصالحها مع مصلحة الشركة، ومن ثم يجب على مراجع الحسابات أن يكون مستقلا حتى لا يفقد ثقة هذه الأطراف ودرجة إعتمادها على الرأي الذي يقدمه.

إختلفت المصطلحات المستخدمة للإستقلالية، فيوجد من يستخدم مصطلح الإستقلالية، والبعض الآخر يستخدم مصطلح الحياد، ويعود سبب الإختلاف إلى مدى تأثير بالمدرستين المفسرة لمصطلح الإستقلالية، فالمدرسة الأمريكية تغلب النظرة الشخصية (الذاتية) وتعتبر إستقلالية في التفكير، في حين المدرسة الإنجليزية ترى الإستقلالية بأنها تتمثل في مجموعة من الضمانات القانونية أو ما يسمى بالنظرة الموضوعية، وحاليا يؤخذ بكلا المدرسيين في تحديد مفهوم الإستقلالية.

¹ عدنان هاني عدنان جغراوي، مدى التزام مدقيقي الحسابات في قطاع غزة بتطبيق الإطار المفاهيمي للإستقلالية عند تقديم خدمات التأكيد الأخرى وفقا لقاعدة الأخلاق الدولية 291، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016، ص: 14.

يمكن التمييز بين مفهومين للإستقلالية في مهنة مراجعة الحسابات من خلال ما قامت به هيئة الأوراق المالية الأمريكية فيمايلي:

- **الإستقلالية الذهنية:** تعني الإستقلالية الذهنية أن يتجرد مراجع الحسابات من أي دوافع أو ضغوط أو مصالح خاصة عند إبداء رأيه الفني المحايد, حيث أن ذلك ينسجم مع النظرية الذاتية الشخصية التي ترى أن الإستقلالية حالة ذهنية لا يمكن وضع معايير واضحة لها أو مقاييس محددة لأن هذه المعايير قد تتغير ولكن الإستقلالية الذهنية لا يتغير مفهومها حيث أنه يجب على مراجع الحسابات أن يكون أميناً ونزيهاً يلتزم الصدق في شهادته ويكشف الحقيقة في تقريره.

- **الإستقلالية الظاهرية:** معنى الإستقلالية الظاهرية أن تكون هناك أعراف وقواعد مهنية تضمن عدم السيطرة من قبل إدارة الشركة على مراجع الحسابات, وعدم وجود أي إرتباط لمصلحه مع إدارة الشركة, وهذا ما تنظر إليه النظرية الموضوعية على أنه مسألة موضوعية بعيدة عن شخصية مراجع الحسابات وتفكيره ولا يجب أن تنظر إلى إستقلالية مراجع الحسابات نفسه على أنها مسألة ذهنية يترك الحكم فيها للمراجع نفسه, وإنما يجب النظر لها على أنها مسألة موضوعية تحكمها قواعد ومعايير محددة .

مما سبق يمكن إعتبار مفهوم الإستقلالية أنه يتكون من مايلي:

- أن الإلتزام بإتباع معايير وقواعد موضوعية تمنع مراجع الحسابات من الجمع بين عمله والإشتراك في تأسيس الشركة أو عضوية مجلس الإدارة أو أن يكون موظفاً فيها, أو أن يكون له أو لأحد أقربائه مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الشركة التي يقوم بمراجعة حساباتها;

- أن الإستقلالية مسألة ذهنية مرتبطة بشخصية مراجع الحسابات, وأن يكون نزيهاً وموضوعياً, بمعنى القدرة على إتخاذ القرارات الأخلاقية الصعبة حول الخطأ أو الصواب عن طريق تطبيق قواعد السلوك المهني وأخلاقيات المهنة على الحالات المختلفة, كذلك القدرة على وزن الأمور بدون تحيز من وجهة نظر جميع الأطراف التي تتأثر بهذه القرارات¹.

- إستقلال العقل أي الحالة الذهنية التي تسمح بإبداء الرأي دون أن تتأثر بالتأثيرات التي تهدد الحكم المهني, وتسمح للفرد بالتصرف بنزاهة, وممارسة الموضوعية.

¹ براق محمد, ديلمي عمر, العوامل المؤثرة على إستقلال مراجع الحسابات, مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية, قسم العلوم الإقتصادية و القانونية, العدد17, جانفي 2017, ص:19, 20.

- الإستقلالية في المظهر, تجنب الوقائع والظروف ذات الأهمية الكبيرة لدرجة أن الطرف الثالث المعقول والمستنير، الذي لديه معرفة بجميع المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك الضمانات المطبقة، من شأنه أن يبرم بشكل معقول شركة أو أحد أعضاء فريق الضمان أو نزاهته أو موضوعيته أو الشكوك المهنية قد تعرضت للخطر¹.

كما تعددت مفاهيم إستقلالية مراجع الحسابات في الأدبيات المهنية وتوافق ذلك مع تطور مسؤوليات المراجعة والخدمات التي يمكن أن تقدمها بالإضافة إلى تطور نظرة المجتمع المهنية, ينبغي على مراجع الحسابات أن يكون مستقلاً إستقلالا ظاهريا وحقيقيا في جميع الأمور التي تتعلق بأعمال المراجعة، ويجب عليه الإلتزام بالحياد والموضوعية عند تجميع وتقييم أدلة الإثبات في المراجعة والإقتناع بحجيتها، وأن يلتزم الصدق والأمانة في إبداء رأيه حول القوائم المالية.

بالإضافة إلى ذلك ينبغي على مراجع الحسابات أن يعمل على تحقيق ما يلي:

- التأكد من إستقلالية وحياد وموضوعية فريق العمل الفني من المراجعين ومساعدتهم المنوط بهم مراجعة القوائم المالية للشركة موضوع المراجعة؛
 - الإمتناع عن إبداء الرأي في القوائم المالية للشركة محل المراجعة إذا إتضح له عدم إستقلاليته أو عدم إستقلالية فريق المراجعين عن تلك الشركة؛
 - التحرر من أية مصالح مادية أو معنوية مرتبطة بإدارة الشركة أو ملاكها؛
 - العمل على تحديد مفهوم الإستقلالية في فكره تحديدا واضحا.
- الإستقلالية أنها إستقلال مراجع الحسابات بشخصيته وتفكيره المستقل أن يكون بعيدا عن أي مؤثرات أخرى فيما يرتبط بالعمل الموكل إليه، والسبب في ذلك أن الثقة في رأيه في القوائم المالية للشركة محل المراجعة يتوقف أولا وأخرا على إستقلالته وحياده عند إبداء الرأي بها، وهذا ما يقود إلى ضرورة خلق الثقة فيما يخص حياد وإستقلالية مراجع الحسابات من قبل الجمهور المستفيد من خدماته².
- ومما سبق يمكن القول بأن المقومات الشخصية تدعم الإستقلالية الحقيقية لمراجع الحسابات والمقومات الموضوعية هي الأخرى تدعم إستقلاليته من الناحية المظهرية.

¹ David Gwilliam and Oliver Marnet, auditor independence, November 2018 p: 2

² مها رزق نجم, العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب مدققي الحسابات الخارجين في قطاع غزة, رسالة ماجستير, تخصص محاسبة وتمويل, الجامعة الإسلامية, غزة, فلسطين, 2012, ص: 52, 53.

الفرع الثاني: أهمية إستقلالية مراجع الحسابات

تعد مهنة المراجعة في حقيقتها حقاً للأطراف الخارجية من نشاط الوحدة الإقتصادية لتراجع تصرفات الإدارة فيما يتعلق بالحفاظ على الموارد والإلتزام بالقوانين والقواعد الموضوعية, ولاشك أن أهم هذه الأطراف هم المساهمون في رأس الشركة.

ونظراً للقواعد الخاصة بالإدارة الشركة, فإن هؤلاء المساهمين بالشركة لا يمارسون حقهم في الرقابة على الوحدات الإقتصادية التي يسهمون فيها بصورة مباشرة, ولكنهم يمارسون هذا الحق من خلال تقرير معين يعده شخص مهني مستقل ومحاييد يسمى مراجع الحسابات وذلك في نطاق ما يسمى بالمراجعة الخارجية الذي يعد من أهم أدوات الرقابة الخارجية على الإطلاق, ومن هذا المنطلق تأتي أهمية إستقلالية مراجع الحسابات لأنه عندما يمارس عمله يعد حكماً يعتمد على رأيه فيما يكلف به من أعمال, ولا تخلو بيئة المراجعة غالباً من العلاقات والمصالح المختلفة والمتعارضة في كثير من الأحيان, ومن الطبيعي أن تتأثر إستقلالية مراجع بهذه التناقضات.¹

وعليه يمكن القول أن مدى أهمية إستقلالية مراجع الحسابات بصفته يعمل لمصلحتهم وحفظ حقوقهم وهذه العلاقة هي أهم العلاقات بالنسبة لمهنة المراجعة ومصداقية تقرير مراجع الحسابات ومقدار الثقة التي يمكن أن يولها مستخدمو التقارير المالية لهذا التقرير.

الفرع الثالث: التهديدات التي تواجه إستقلالية مراجع الحسابات

تمثل التهديدات التي تواجه الإستقلالية فيما يلي:

- وجود مصلحة شخصية لمراجع الحسابات؛
- القيام بمراجعة ما تم إعداده بمعرفة نفس مراجع الحسابات؛
- الدفاع عن مصالح العميل أما الغير؛
- التآلف غير المهني مع العميل؛
- الضغوط التي قد يفرضها العميل.²

¹ أحمد محمد غنيم الرشيدى, مدى توافر شروط الإستقلالية لمدققي الحسابات الخارجين في الدولة الكويت دراسة مقارنة, رسالة ماجستير, تخصص محاسبة, جامعة الشرق الأوسط, عمان, الأردن, 2011, 2012, ص: 10, 11.

² أمين السيد أحمد لطفي, دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد, الدار الجامعية, الإسكندرية, مصر, 2007, ص: 241.

المطلب الرابع: إستقلالية مراجع الحسابات في ضوء الإصدارات المهنية

أولت التنظيمات المهنية منذ نشأتها أهمية كبيرة لإستقلالية مراجع الحسابات، وحاولت إزالة كل التصرفات التي يمكن أن تثير الشك حول إستقلاليته سواء من حيث تأديته لعمله أو من حيث نظرة الأطراف الأخرى، نظرا لأهمية مهنة المراجعة، وبالأخص في إضفاء المزيد من المصداقية، والموثوقية في البيانات، والمعلومات التي تلزم متخذ القرار.

حيث أكد العديد من المنظمون للمهنة أن الفضاء المالي وفشل المراجعة غالبا ما تحدث نتيجة لغياب إستقلالية للمراجعة ومراجع الحسابات، ومن هذه المنظمات على سبيل المثال المفوضية الأوروبية (EC) والمتندى الدولي لمنظمي مراجعة الحسابات المستقلين (IFIAR)، ومجلس الإشراف على مكاتب المحاسبة العامة (PCAOB)، لذلك إتبعت المنظمات المهنية مثل هيئة الأوراق المالية (SEC) مجموعة متنوعة من السياسات لتشجيع وتعزيز قدرة مراجع الحسابات في الحفاظ على إستقلاليته¹.

1- إستقلالية مراجع الحسابات في ضوء قواعد السلوك الأخلاقي الدولي

تعتبر القواعد بمثابة دستور أخلاقي لممارسة المهنة وعلى مراجعي الحسابات الإلتزام بالقوانين والقواعد الأخلاقية، ولا بد أن يتجنبوا أي أحداث تضر بالمهنة، ولا يتحيزوا أو يتأثروا بمصالح الآخرين عند إصدار أحكام مهنية تتعلق بممارسة المهنة، كما يمكن التمييز بينهما من حيث أن السلوك الأخلاقي* يوصف بأنه مقبول وجيد وعادل ويستحق الثناء والسلوك لا أخلاقي يوصف بأنه غير مقبول وخاطئ ورديء ويستحق صاحبه التوبيخ تهدف قواعد السلوك الأخلاقي إلى تحقيق ما يلي:

- أن العلاقة المميزة للمهنة تكمن في قبول مسؤوليتها إتجاه أفراد المجتمع؛

- مسؤولية مراجع الحسابات لا تقتصر على تلبية إحتياجات الزبون وصاحب العمل ومعايير المحاسبة، وإنما تحددها؛

بصورة كبيرة المصلحة العامة؛

- دور مراجع الحسابات من خلال تقديم النتائج والتوصيات والآراء على العمليات المحاسبية التي تتم في الشركة وتأثير على المجتمع؛

¹ Bryan K. Church, J. Gregory Jenkins, Susan A. McCracken, Pamela B. Roush, and Jonathan D. Stanley, Auditor Independence in Fact: Research, Regulatory, and Practice Implications Drawn from Experimental and Archival Research. American Accounting Association Vol. 29, No. 1, p218.

* السلوك الأخلاقي هو السلوك الذي يتطابق وينسجم مع المعايير والقواعد الإجتماعية المقبولة بشكل عام بينما السلوك لا أخلاقي هو السلوك الذي لا يتطابق مع المعايير الإجتماعية والمرغوبة في المجتمع، وعليه فان السلوك الأخلاقي هو عبارة عن مبادئ التي تحدد الواجبات والمسؤوليات المهنية والأخلاقية التي يجب أن يلتزم بها أعضاء مهنة المحاسبة.

- إستمرارية مراجع الحسابات في تقديم الخدمات المتميزة للجمهور من أجل المحافظة على مركزه الجيد¹.
وقد خصص دليل قواعد السلوك الأخلاقي لمراجعى الحسابات الدولي القسم الثامن منه ليتناول الإستقلالية
وفي 2009 تم إلغاء القسم الثامن ليستبدل بالقاعد 290 والتي ربطت بين الإستقلالية ومهمات التأكيد، وفي
2010 حدث تطور في دليل قواعد السلوك الأخلاقي لمراجعى الحسابات الدولي مقارنة بعام 2009 بتقسيم
القاعدة 290 إلى قسمين هما القاعدة 290 بعنوان "الإستقلالية عمليا التدقيق والمراجعة" والقاعدة 291 بعنوان
"الإستقلالية عمليات التأكيد الأخرى" لتطبق هذه القاعدة اعتبارا 2011، ويشكل هذين القسمين منهج إطار
المفاهيم إستقلالية مراجع الحسابات، ويهدفان إلى مساعدة المكاتب المزاوله لمهنة مراجعة الحسابات، وأعضاء فرق
المراجعة، وأعضاء فرق التأكيد في تطبيق منهج إطار مفاهيم الإستقلالية لتحقيقها والحفاظ عليها، ونظرا لما يتهدد
الإستقلالية من مخاطر عديدة، فقد طور مجلس معايير السلوك الأخلاقي (IESBA) موقفه بشأن تطبيق المنهج
المفاهيمي للإستقلالية على ظروف وعلاقات محددة، معتمدا على تهديدات (المصلحة الشخصية، المراجعة الذاتية،
المضايقة) التي يمكن أن تنشأ بسبب ظروف وعلاقات محددة بالإضافة إلى وضع إرشادات لتستخدم في الحكم
المهني لتحديد الإجراءات الوقائية المناسبة للقضاء على تهديدات الإستقلالية أو تقليصها إلى مستوى مقبول².

2- إستقلالية مراجع الحسابات في ضوء معايير المراجعة الدولية

لقد ظهرت معايير المراجعة* المقبولة في الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل الخمسينيات، حيث شكل
مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي لجنة سميت لجنة إجراءات المراجعة، وذلك بهدف وضع وصياغة تلك المعايير،
وقد نشرت تلك اللجنة تقريرها سنة 1954، حيث فرقت بين معايير المراجعة وإجراءاتها، ذلك لأن الإجراءات
ترتبط بالأعمال التي ينبغي أن يقوم بها مراجع الحسابات، أما المعايير فتتعلق بقياس دقة هذه الأعمال والكيفية التي
تتم بها ممارسة تلك الأعمال والأهداف الواجب تحقيقها باستخدام إجراءات المراجعة، وترتبط معايير المراجعة تمييزا
لها عن إجراءات المراجعة ليس فقط بالصفات المهنية لمراجع الحسابات، ولكن أيضا بكيفية أدائه لفحصه وإعداد
تقريره، وقد أعدت معايير المراجعة الدولية بواسطة لجنة ممارسات المراجعة المنبثقة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين
وذلك بهدف تحقيق الإتساق في ممارسات المراجعة والخدمات المرتبطة بها في مختلف أنحاء العالم، وما يجدر الإشارة

¹ تاريخ الإطلاع: 17-07-2019 على الساعة 17:31 <http://e-biblio.univ-mosta.dz/>

² عدنان هاني عدنان جغراوي، مدى إلزام مديقي الحسابات في قطاع غزة بتطبيق الإطار المفاهيمي للإستقلالية عند تقديم خدمات التأكيد الأخرى وفقا لقاعدة الأخلاق الدولية 291، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

* معايير المراجعة بأنها مقاييس للأداء يتم وضعها بواسطة السلطات المهنية أو عن طريق الإتفاق العام بين أعضاء المهنة لتكون مرشدا عاما يوضح طريقة العمل، بحيث تمثل مقياسا عاما للأداء وتوضح هذه المعايير بالاتفاق وبالإجماع من طرف منظمات مهنية عالمية متخصصة، وبمساهمة مكاتب المراجعة الكبرى.

إليه، أن وجود معايير المراجعة لا يؤدي إلى إلغاء الحاجة إلى ممارسة مراجع الحسابات للتقدير المهني عند تنفيذ واجباته المهنية حيث إن كل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر¹.

لقد تطرق الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) للإستقلالية من خلال عدة فقرات تضمنتها مجموعة من المعايير، وتنحصر الفقرات الواردة في المعايير الدولية والتي تحتوي على متطلبات خاصة فيما يتعلق بالإستقلالية على النحو التالي:

- المعيار الدولي لرقابة الجودة رقم 1 بعنوان "رقابة الجودة للشركات التي تؤدي عمليات تدقيق ومراجعة للبيانات المالية وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة"، حيث إشتمل المعيار على عدة فقرات تناولت الإستقلالية وهي الفقرات (21 وحتى 25) من المعيار؛

- معيار المراجعة الدولي رقم 200 بعنوان "الأهداف العامة للمراجع المستقل وإجراء عملية مراجعة وفقا لمعايير المراجعة الدولية" حيث تم تناول الإستقلالية من خلال الفقرة رقم 14 من المعيار؛

- معيار المراجعة الدولي رقم 220 بعنوان "رقابة الجودة لمراجعة البيانات المالية" حيث تم تناول الإستقلالية من خلال الفقرة رقم 11 من المعيار؛

- معيار المراجعة الدولي رقم 260 بعنوان "الإتصال مع أولئك المكلفين بالحوكمة" حيث تم تناول الإستقلالية من خلال الفقرة رقم 17 من المعيار؛

- الإطار الدولي لعمليات التأكيد حيث تم تناول الإستقلالية من خلال الفقرة رقم 6 من الإطار؛

- المعيار الدولي لعمليات المراجعة رقم 2400 بعنوان "عمليات مراجعة البيانات المالية" حيث تم تناول الإستقلالية من خلال الفقرة رقم 4 من المعيار؛

- المعيار الدولي لعمليات المراجعة رقم 2410 بعنوان "مراجعة المعلومات المالية المرحلية من قبل مراجع الحسابات المستقل للشركة" حيث تم تناول الإستقلالية من خلال الفقرة رقم 4 من المعيار؛

- معيار عمليات التأكيد الدولي رقم 3000 بعنوان "عمليات التأكيد عدا عن عمليات المراجعة أو عمليات المراجعة للمعلومات المالية التاريخية" حيث تم تناول الإستقلالية من خلال الفقرة رقم 5 من المعيار؛

- معيار عمليات التأكيد الدولي رقم 3402 بعنوان "تقرير التأكيد حول أنظمة الرقابة في شركات الخدمات حيث تم تناول الإستقلالية من خلال الفقرة رقم 11 من المعيار؛

¹ براق محمد، لقليطي الأخضر، أهمية تطبيق معايير المراجعة الدولية في الجزائر، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 11، المجلد 2، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2014، ص ص: 46، 47.

أشارت بعض المعايير الدولية الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) "أنه ينبغي أن يحمل التقرير عنوان أن يدل بوضوح على أنه تقرير مستقل"، وأن العنوان الذي يشير إلى أن التقرير عبارة عن تقرير مستقل يؤكد أن مراجع الحسابات قد أوفى بجميع المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالإستقلالية، بحيث يميز ذلك تقرير مراجع الحسابات المستقل عن التقارير التي يصدرها الآخرون وتنحصر الفقرات الواردة في المعايير الدولية والتي نصت على ضرورة الإشارة إلى الإستقلالية في عنوان التقرير على النحو التالي:

- الفقرة رقم (21) من معيار المراجعة الدولي رقم 700 بعنوان "تكوين رأي وإعداد تقارير حول البيانات المالية؛"

- الفقرة رقم (A-19) من معيار عمليات التأكيد الدولي رقم 3000 بعنوان "عمليات التأكيد عدا عن عمليات المراجعة أو عمليات المراجعة للمعلومات المالية التاريخية؛"

- الفقرة رقم (A-53) من معيار عمليات التأكيد الدولي رقم 3402 بعنوان "تقرير التأكيد حول أنظمة الرقابة في شركات الخدمات"¹.

3- إستقلالية مراجع الحسابات في ضوء قواعد السلوك الأخلاقي المهني الأمريكي

نظرا لأهمية الكبيرة التي تحظى بها قواعد السلوك المهني وضرورة إلتزام مراجع الحسابات بهذه القواعد فقد كان لزاما على الشركات المهنية الدولية والإقليمية أن تبدي إهتماما كبيرا، فعلى الصعيد الدولي قامت عدة شركات مهنية دولية بالعديد من الإصدارات بذلك الخاصة بقواعد السلوك لمهنة المحاسبة والمراجعة، حيث قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بإصدار أول دليل لقواعد السلوك المهني الخاصة بمهنة المراجعة والمحاسبة في العام 1917، حيث تطور هذا الدليل وخضع لعدة تعديلات تراعي المستجدات في بيئة المحاسبة والمراجعة².

يشار إلى أن قواعد السلوك الأخلاقي الدولية الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي (IESBA) التابع للإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) ناقشت قضايا محتملة معينة فيما يتعلق باستقلالية مراجع الحسابات، لم يتم تناولها في قواعد السلوك الأخلاقي الصادرة عن المعهد (AICPA) ومن الأمثلة على ذلك الإرتباط طويل الأمد بين كبار الموظفين، بما فيهم إستبدال الشركاء، مع عميل المراجعة" الفقرات من 150 وحتى 155 من القاعدة الدولية 290.

¹ عدنان هاني عدنان جعفر اوي، مدى إلتزام مدققي الحسابات في قطاع غزة بتطبيق الإطار المفاهيمي للإستقلالية عند تقديم خدمات التأكيد الأخرى وفقا لقاعدة الأخلاق الدولية 291، مرجع سبق ذكره، ص: 23، 24.

² تاريخ الإطلاع: 2019-08-25 على الساعة 22:09 <https://library.iugaza.edu.ps>

4- لجان المراجعة وإستقلالية مراجع الحسابات

قبل التطرق إلى أهمية لجان المراجعة كإطار لتفعيل إستقلالية مراجع الحسابات سوف نتطرق إلى مفهوم ووظائف لجان المراجعة.

4-1- مفهوم لجان المراجعة

تم تعريفها من قبل (ميخائيل) أنها لجنة منبثقة من مجلس إدارة تتكون من عدد من الأعضاء غير التنفيذيين, ويحضر إجتماعات هذه اللجنة المراجعون الداخليون والخارجيون الى إقتضى الأمر ذلك, وتفوض هذه اللجنة صلاحيات العمل طبقاً للأحكام التي يقرها مجلس الإدارة, وترفع تقاريرها الدورية إلى رئيس مجلس الإدارة¹.
تم تعريفها من قبل المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (CICA) على أنها لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة, تتمثل مسؤوليتها الأساسية في مراجعة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس إدارة الشركة, كما تعمل كحلقة وصل بين مجلس إدارة الشركة ومراجعة الحسابات, وتتضمن مسؤولياتها أيضاً إستعراض القوائم المالية وتعيين مراجع الحسابات واستعراض نطاق عمليات المراجعة ونتائجها ونظم الرقابة الداخلية والمعلومات المالية الموجهة للنشر.

تم تعريفها من قبل "Treadway Commission" بأنها الوسيلة التي يستخدمها مجلس إدارة الشركة للمساعدة في إتخاذ القرارات المالية والتي لا يكون لديه الوقت أو الخبرة لمعرفة تفاصيلها.

4-2- وظائف لجان المراجعة

لعل من أوائل القوانين التي تحدد مهام لجان المراجعة ووظائفها، القانون رقم 34- 14970 لسنة 1977 والصادر عن هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) الذي نص على ثماني وظائف عرفية للجان المراجعة تتمثل فيمايلي:

- إختيار مراجعي الحسابات المستقلين؛
- إجراء التحقيقات المباشرة والإشراف عليها في المسائل التي تدخل في نطاق واجباتها؛
- النظر في الخدمات المهنية الأخرى التي يقدمها مراجع الحسابات؛
- مراجعة إستقلالية مراجع الحسابات؛
- مراجعة عملية تحديد أتعاب المراجعة التي تعتبر من أعقد العمليات التي تواجه مراجع الحسابات والعميل؛
- مراجعة نتائج عملية المراجعة الخارجية؛
- النظر في نطاق أنشطة المراجعة الداخلية,

¹ أحمد نصير, فاتح سردوك, إطار مقترح لتفعيل دور لجان المراجعة ورقابة الجودة في تحقيق جودة المراجعة, مجلة معارف, جامعة البويرة, العدد 23, ديسمبر 2017, ص: 184.

مراجعة مدى كفاية الضوابط الداخلية المحاسبية للشركة.

عموما، فإن أهم وظائف لجان المراجعة تتمثل فيما يلي:

- مراجعة المحتوى المالي لجميع أجزاء التقرير السنوي للشركة؛

- مراجعة ضوابط نظم الرقابة الداخلية؛

-الإتصال مع المراجعين الداخليين؛

-الإتصال مع مراجعي الحسابات، بما في ذلك إستعراض نتائج المراجعة وإستجابة الإدارة لتصحيح أوجه القصور

بهذا الشأن، كما تقدم توصيات بشأن تعيين مراجعي الحسابات وتحديد أنعابهم؛

-التأكد من إمتثال الشركة للمبادئ والقوانين اللازمة¹.

4-3- أهمية لجان المراجعة كإطار لتفعيل إستقلالية مراجع الحسابات

إن الهدف الأساسي من تكوين لجان المراجعة هو تأكيد وزيادة مصداقية القوائم المالية، ولذلك يجب على هذه اللجنة أن تسعى إلى تدعيم إستقلالية وظيفة مراجعة الحسابات عن إدارة الشركة، وتمكين مراجع الحسابات من أداء عملية مراجعة الحسابات بدون أي ضغوط قد تؤثر سلبا على مصداقية نتائجها أو كفاءتها، وبالتالي التشكيك في صحة التقرير المالي للشركة، وقد أكدت مختلف الهيئات المهنية العالمية، على ضرورة إقامة خطوط إتصال مباشرة ومستمرة بين لجنة المراجعة ومراجع الحسابات، حيث تعمل اللجنة كهزمة وصل بين مجلس الإدارة ومراجع الحسابات وهو الأمر الذي نصت عليه معايير المراجعة الصادرة عن (AICPA) والتي نظمت عملية الإتصال بين لجنة المراجعة ومراجع الحسابات، كما قام (Auditing Standards) Board في الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار مجموعة من المعايير إهتمت بطبيعة العلاقة بين لجان المراجعة ومراجعة الحسابات².

¹ محمد لمن ميرة، لجان المراجعة كآلية لإرساء مبادئ حوكمة الشركات لتحقيق جودة المعلومات المالية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2018، 2019، ص ص: 69-71.

² زين يونس، أهمية تكوين لجان المراجعة في المؤسسات الجزائرية لتعزيز إستقلال مراجع الحسابات، مجلة رؤى إقتصادية، جامعة حمة لخضر، الوادي، العدد 6، جوان 2014، ص:

خلاصة:

أدت التطورات المتسارعة لتكنولوجيا المعلومات لظهور تطبيقات جديدة تعدت إستخداماتها الحدود التقليدية للحاسوب في معالجة وتخزين المعلومات، وإمتدت إلى مجال إستغلال الشبكات والأنظمة المعلوماتية بما فيها الإنترنت، والإكسترنات، وإقتحام عالم الأعمال الإلكترونية بما يتضمنه من تجارة إلكترونية وتبادل إلكتروني للمعلومات من خلال هذه الشبكات، كما كان للتطورات الكبرى التي عرفتها تكنولوجيا المعلومات الأثر البالغ في تقديم حلول معلوماتية تعدت إستخداماتها حدود الشركة الداخلية وإمتدت لتشمل علاقاتها مع عملائها و مورديها وكافة الفاعلين في بيئتها الخارجية.

تعتبر التجارة الإلكترونية هي إحدى أهم المظاهر الحديثة في إقتصاد المعرفة والمحرك الأساسي له، حيث تمثل القطاع الأسرع نمواً في الإقتصاد العالمي وقد أصبحت واقعا ملموسا في ظل البيئة الحالية، ومن المتوقع أن يتعاظم دورها في المستقبل القريب نظرا لتأثيرها الفعال في بيئة الأعمال، وتستخدم التجارة الإلكترونية أنماط مختلفة في عملها مثل الإتصال والتبادل بين الشركات (B2B)، ونمط الإتصال والتبادل بين الشركة والزبائن (B2C)، وأن الصفة العالمية للتجارة الإلكترونية ألغيت الحدود والقيود في الأسواق التجارية، وأن التجارة الإلكترونية حولت العالم إلى سوق مفتوح أمام المستهلك بغض النظر عن الموقع الجغرافي للبائع أو المشتري.

أما بالنسبة لمهنة مراجعة الحسابات فإنها يمكن القول أنها هي الوظيفة التي تهتم بالتأكد عن مدى صحة ومصداقية القوائم المالية التي تعدها الشركة والتي يقوم بها مراجع الحسابات مستقل ومؤهل وذلك من أجل إبداء رأيه الفني المحايد في شكل تقرير بهدف توصيل نتائج لأصحاب المصالح، حيث تمكن أهمية مراجعة الحسابات من الأطراف المستخدمة لهذه التقارير وتلبية إحتياجاتها المختلفة والواسعة، أما بخصوص إستقلالية مراجع الحسابات عند أدائه لعمله المهني فهي تعتبر العمود الفقري لمهنة المراجعة، حيث أن إستقلالية مراجع الحسابات أحد أهم المرتكزات وفروض المراجعة، وتنبع أهمية إستقلالية مراجع الحسابات من طبيعة مهمته التي تضعه في موقع حساس بين الأطراف المستفيدة من خدماته، ولكي تتحقق إستقلالية مراجع الحسابات عليه أن يتصف بمواصفات شخصية وأخلاقية معينة، ولا بد أن تكون الإستقلالية حقيقة وقناعة ذهنية راسخة عند مراجع الحسابات.

الفصل الثالث

مراجعة الحسابات في ظل بيئة التجارة
الإلكترونية

تمهيد:

تعتبر مراجعة الحسابات إحدى العلوم الاجتماعية التي تلعب دورا بارز في الإدارة الاقتصادية للوحدات الاقتصادية والموارد المملوكة للمجتمع، وتساعد مراجعة الحسابات على زيادة ودعم الثقة في القوائم المالية وبالتالي فهي تعتبر عاملا هاما في زيادة الإستثمارات وتوسيع سوق الأوراق المالية، وتساهم مراجعة الحسابات في حماية المستثمرين والمتعاملين في الأوراق المالية من مخاطر سوء عرض القوائم المالية ومخاطر الغش والتلاعب في تلك القوائم، وتتصف بيئة الأعمال المعاصرة باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات وعملة أسواق المال والتوسع في التجارة الإلكترونية واستخدام أنظمة المحاسبة الإلكترونية، حيث نستهدف من خلال هذا الفصل إلى تبيان علاقة التجارة الإلكترونية بمراجعة الحسابات، من خلال مخاطر وتحديات مهنة مراجعة الحسابات وأدلة الإثبات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، كما سيتم أيضا تبيان أثر المراجعة الإلكترونية على كفاءة وفعالية مراجع الحسابات، وكذا التطرق إلى مراجعة الحسابات وخدمات التأكيد على الثقة في ظل التجارة الإلكترونية.

ومما سبق يمكننا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: علاقة التجارة الإلكترونية بمراجعة الحسابات؛

المبحث الثاني: المراجعة الإلكترونية وتأثيرها على كفاءة وفعالية مراجع الحسابات؛

المبحث الثالث: مراجعة الحسابات وخدمات التأكيد على الثقة في ظل التجارة الإلكترونية.

المبحث الأول: علاقة التجارة الإلكترونية بمراجعة الحسابات

تعد التجارة الإلكترونية إحدى الأدوات الحديثة التي أفرزتها شبكة الإنترنت، ورافق ظهورها تغير جوهري في بيئة الأعمال، سنحاول من خلال هذا المبحث معرفة علاقة التجارة الإلكترونية بمراجعة الحسابات.

المطلب الأول: مخاطر مراجعة الحسابات وأدلة الإثبات في ظل التجارة الإلكترونية

تهدف من خلال هذا المطلب إلى التعرف على مخاطر مهنة مراجعة الحسابات، وكذا أدلة الإثبات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.

الفرع الأول: مخاطر مراجعة الحسابات في ظل التجارة الإلكترونية

أولاً: المخاطر الملائمة (Inherited Risk)

تعتبر المخاطر الملائمة من مكونات مخاطر مراجعة الحسابات وعوامل أو مؤشرات هذه المخاطر لا يمكن تجاوزها عند تخطيط عملية المراجعة، وقد عرفت المخاطر الملائمة بأنها قابلية تعرض رصيد حساب معين أو نوع معين من العمليات لحدوث خطأ جوهري ويكون جوهرياً إذا اجتمع مع غيره من الأخطاء في أرصدة الحسابات أو عمليات أخرى وذلك مع عدم وجود إجراءات رقابة داخلية.

يقصد بها أيضاً احتمال وجود أخطاء مادية أو مخالفات، يمكن أن تحدث في نظام معالجة البيانات الخاصة بإعداد القوائم المالية، ومجال هذه المخاطر هو طبيعة نشاط العميل أو الخصائص المميزة لعمليات معينة، أو فاعلية النظام المحاسبي الذي يطبقه العميل وكذلك كفاءة العاملين في الشركة، وفيما يخص العناصر التي تؤثر على المخاطر الملائمة وهي:

- موسمية النشاط؛
- حجم الشركة وحجم نشاطها؛
- طبيعة عمليات الشركة وحجم العناصر؛
- طبيعة الأخطاء المحتملة؛
- الصناعة التي ينتمي إليها العميل؛
- المركز المالي للشركة والضغط التشغيلية التي يتعرض لها والضغط التنظيمية؛
- معدل دوران الإدارة ومجلس الإدارة؛
- تاريخ تعديل الأخطاء لحساب معين؛
- استخدام التقديرات؛

- معدل تغير الإجراءات والأنظمة¹.

ثانيا: مخاطر الرقابة (Control Risk)

وفقا للإصدارات الدولية للمراجعة فان مخاطر الرقابة تتضمن عملية تقييم لفعالية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية للشركة لمنع إعداد معلومات خاطئة، أو إكتشافها وتصحيحها أي أن مخاطر الرقابة تعكس مدى تقدير مراجع الحسابات لمدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في منع حدوث الأخطاء أو إكتشافها وتصحيحها فور وقوعها، وكلما زادت كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية كلما قلت مخاطر الرقابة مما يؤدي إلى إنخفاض إجراءات مراجعة الحسابات المتعلقة بالحصول على الأدلة².

ثالثا: مخاطر الإكتشاف (Detection Risk)

هي مخاطر الناتجة عن عجز إجراءات التحقق التي يطبقها مراجع الحسابات في إكتشاف تحريفات في أرصدة الحسابات أو فئات المعاملات، وهي مخاطر ناتجة عن فشل إجراءات مراجعة الحسابات في توليد أدلة عن أخطاء ملموسة شرط أنها قد دخلت في نظام المحاسبة والتي لم يمنعها أو يكشف عنها أو يصححها جهاز الرقابة الداخلية، فنجد أن مخاطر الإكتشاف عكس المخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة، حيث يكون مراجع الحسابات هو المسؤول عن أداء عملية جمع الأدلة التي تدير عملية الإكتشاف³.

يمكن تلخيص مخاطر مراجعة في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-3): مخاطر المراجعة

المخاطر	الطبيعة	المصدر
المخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة	قد تحتوي البيانات المالية على أخطاء جوهرية	أهداف/عمليات الشركة وتصميم/ تنفيذ الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية
مخاطر الإكتشاف	قد يخفق مراجع الحسابات في كشف الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية	طبيعة ومدى الإجراءات التي قام مراجع الحسابات بتأديتها

المصدر: الحاج أحمد فوزي، زواري فرحات سليمان، مخاطر التدقيق في ظل التجارة الإلكترونية، الملتقى العلمي الوطني الأول حول واقع مهنة التدقيق في ظل معايير التدقيق الدولية، جامعة بومرداس، الجزائر، يومي 28/27 أبريل 2018، ص: 7.

¹ زين يونس، زين عيسى، مخاطر مهنة المراجعة على جودة المراجعة، مجلة رؤى إقتصادية، جامعة حمة لخضر، الوادي، العدد 11، ديسمبر 2016، ص: 365، 366.

² شحاته السيد شحاته، دراسات متقدمة في الرقابة والمراجعة الداخلية وفقا لأحداث المعايير الدولية الأمريكية، دار التعليم الجامعي الإسكندرية، مصر، 2014، ص: 79.

³ الحاج أحمد فوزي، زواري فرحات سليمان، مخاطر التدقيق في ظل التجارة الإلكترونية، الملتقى العلمي الوطني الأول حول واقع مهنة التدقيق في ظل معايير التدقيق الدولية، جامعة بومرداس، الجزائر، يومي 28، 27 أبريل 2018، ص: 6، 7.

الفرع الثاني: أدلة الإثبات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية

أولاً: الأدلة والتجارة الإلكترونية

إن المشكلة الأساسية في مراجعة التجارة الإلكترونية تتمثل في دليل الإثبات، حيث لم يكشف حتى الآن أدلة إثبات مقنعة وثيقة الصلة بعمليات التجارة الإلكترونية يكون لها قوة الإثبات نفسها في الدعاوى القضائية، كما هو الحال في سياق المراجعة، ومن ثم فهناك حاجة لمجموعة من الفروض التي تكون قابلة للتطبيق، لتحليل الأدلة عامة، والأدلة الإلكترونية خاصة.

ويتعين على مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية المشاركة في تصميم نظام التشغيل لأن ذلك يساعد مراجع الحسابات على:

- تجنب وضع نظام يتعذر مراجعته، ويضيف قيمة رقابية لدى الشركة؛
- ضمان إكتشاف الأمور الشاذة وتقليل احتمال التحاليل، أي وضع نظم رقابية محاسبية أفضل؛
- معالجة مشكلات فقدان الدليل المستندي وعدم توافر مسار المراجعة (Audit Trail)؛
- تمكين مراجع الحسابات من استخدام أساليب أفضل لجمع الأدلة والقرائن، وتزويد من احتمال إكتشاف الأخطاء والغش؛
- توفر إعطاء علامات (Tage) لأنواع معينة من العمليات من أجل المتابعة اللاحقة بمعرفة فريق المراجعة، وتزويد مراجع الحسابات بنسخ لكل البرامج المتعلقة بالتطبيقات المحاسبية الهامة والتعديلات فيها.
- وبعد قيام مراجع الحسابات بالمشاركة في تصميم نظم الرقابة الضرورية وإدخالها بالنظام يتعين عليه القيام بزيارات متكررة إلى الشركة محل المراجعة بهدف:
- التأكد من أن هذه النظم تعمل بكفاءة وفعالية، وذلك من خلال ملاحظة عمل هذه الأنظمة؛
- تقييم تأثير طبيعة الأنشطة الرقابية المتعلقة بأحد التأكيدات على نوع أدلة الإثبات المتاحة، لتقييم فعالية التصميم أو التنفيذ لهذه الأنشطة¹.

ثانياً: المواصفات الواجب توافرها في دليل الإثبات

حدد معيار المراجعة الدولي رقم 500 الخاص بأدلة الإثبات صفتين رئيسيتين يجب أن تتسم بهما دليل الإثبات وهما مدى الكفاية (Sufficiency) والملائمة (Relevance) للحكم على جودته، ويقصد بمدى

¹ أحمد عبد الله عمر العمودي، أثر التجارة الإلكترونية على المراجعة، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة جامعة دمشق، 2006، ص: 121، 122.

الكفاية مقدار أدلة الإثبات التي تم الحصول عليها، أما الملائمة تعني أن يتناسب الدليل مع هدف المراجعة الذي يقوم به مراجع الحسابات حتى يتمكن من تحقق الإقناع¹.

ثالثاً: خصائص أدلة الإثبات في ظل بيئة الإلكترونية

فتشمل مايلي الصلاحية والكفاية، والملائمة.

1- خاصية الصلاحية

تعني مدى الاعتماد على الدليل والثقة فيه، ومن ثم فإن مفهوم الصلاحية في أدلة الإثبات لن يختلف في المراجعة التقليدية أو الإلكترونية من مراجع الحسابات، وإنما يكون الاختلاف في تطبيق مفهوم الصلاحية حيث تتطلب المراجعة الإلكترونية من مراجع الحسابات التوسع في تطبيق هذا المفهوم للوصول إلى درجة الإقناع المطلوبة التي تتعرض لها أدلة الإثبات.

2- خاصية الملائمة

تعني إرتباط الدليل بهدف المراجعة، ومن ثم لم يتغير مفهوم الملائمة في المراجعة الإلكترونية عنه في المراجعة التقليدية، يتطلب من مراجع الحسابات التوسع في جمع أدلة الإثبات الملائمة في ظروف إستخدام تكنولوجيا المعلومات أثناء المراجعة الإلكترونية ذات العلاقة بهدف المراجعة الذي يسعى للتحقق من وجوده.

3- خاصية الكفاية

تعني كفاية الأدلة التي يحتاجها مراجع الحسابات لتكوين رأيه الشخصي من حيث العدد أو الحجم، وهو ما يتطلب من مراجع الحسابات مجهوداً ووقتاً ومعرفة أكبر عند القيام بجمع أدلة الإثبات في ظل المراجعة الإلكترونية.

4- خاصية التوقيت المناسب

تعني الحصول على الأدلة التي يقترب حدوثها من حدوث البند ذات العلاقة وكذلك تاريخ إعداد القوائم المالية².

رابعاً: أثر التجارة الإلكترونية على أدلة الإثبات

إن إستخدام التكنولوجيا الحديثة في تشغيل البيانات وتتمام الصفقات بدأ باستخدام الحساب الآلي في تشغيل البيانات ووصولاً إلى إستخدام الإنترنت في المعاملات الإقتصادية "التجارة الإلكترونية" نتج عنها آثار جوهرية على بيئة مراجعة الحسابات والتي من أهمها:

- غياب المدخلات من المستندات الورقية؛

¹ أمّن محمد صبرى شعبان، مراجعة الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010، ص: 122.

² هاني خليل فوج وآخرون، المراجعة الإلكترونية، الآثار، التحديات، التطبيقات، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2018، ص: 306، 307.

الفصل الثالث: مراجعة الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية

- غياب المخرجات الملموسة؛
- إختصار الدورة المحاسبية؛
- الدليل المتاح دليل إلكتروني¹.

الجدول رقم (2-3): مقارنة أدلة الإثبات في ظل طرق التشغيل المختلفة

الدليل	تشغيل يدوي	تشغيل إلكتروني	تجارة إلكترونية
1- حسب مصدر الحصول عليه: مصادر داخلية: المستندات القانونية	جمع التعاقدات القانونية مثل تعاقدات العمالة والمبيعات و الصيانة... الخ وتأخذ شكل ورقي	لن تختلف التعاقدات القانونية أو شكلها في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات	تأخذ التعاقدات الشكل الرقمي أو الإلكتروني وتتم من خلال موقع الشركة على شبكة الإنترنت ويتم اعتماد هذه التعاقدات باستخدام التوقيعات
مستندات الشركة	تشمل فواتير المبيعات، وأوامر الشراء، الشيكات الملغاة... الخ	نفس المستندات وتكون في شكل ورقي، كما يمكن أن تحتفظ الشركة بنسخ إلكترونية على الحساب	تأخذ الشكل الرقمي، حيث يتم إجراء جميع التعاملات من خلال موقع الشركة على الإنترنت، حيث يتم إرسال وإستقبال الفواتير و أوامر الشراء عن طريق الإنترنت
مستندات محاسبية	شمل كل المستندات والدفاتر الخاصة بالدورة المحاسبية	نتيجة التشغيل الإلكتروني فقد إقتصرت الدورة المحاسبية على مجرد إدخال البيانات ثم إنتاج التقارير وبالتالي جميع خطوات التشغيل لا يمكن تتبعها	يتم التشغيل أيضا إلكترونيا ولم مصدر البيانات يكون أيضا في شكل إلكتروني، ولا يكون متاح إلا فترة قصيرة من الزمن، كذلك التقارير التي يتم عرضها من خلال موقع الشركة
المستندات الخاصة بالتخطيط والرقابة	تشمل تقارير الإستلام، المستندات الخاصة بحركة المخزون، بحوث التسويق وتقارير الإنحرافات الخ.. الخ	لا تختلف كثيرا عن التشغيل اليدوي	فالعامل يتم مباشرة و حركة المخزون فقد لا يوجد مخزون أو مخازن والبعض أصبح إلكترونيا مثل تقارير الإنحرافات وبحوث التسويق
مصادر خارجية مستندات خاصة بالشركة	تشمل عقود الشراء والقروض، وفواتير البيع وأوامر العملاء.. الخ	لن تختلف عن التشغيل اليدوي	تصبح كلها عقود رقمية موقعة بالإستخدام التوقيع الرقمي وتتم كلها من خلال موقع الشركة
الشركات التي أنشأها طرف ثالث	مثل الخطابات الموثقة من جهة قانونية، الردود الموثقة من العملاء والقوائم الموثقة من البنوك الخ...	لن تختلف عن التشغيل اليدوي	يمكن أن تكون إلكترونية أو رقية حسب النظام الذي يتبعه الطرف الثالث
المعلومات العامة الخاصة بالشركة	مثل إحصائيات الصناعة، التقارير معدلات الإئتمان	لن تختلف عن التشغيل اليدوي	تكون متاحة عن طريق شبكة الإنترنت

¹ أبن محمد صبري شعبان، مراجعة الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ص: 181.

الفصل الثالث: مراجعة الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية

2- حسب إجراءات الحصول عليها: الفحص المادي	المجرد أو الفحص الذي يقوم به المراجع للأصول الملموسة	نفس الإجراءات المتبعة في التشغيل اليدوي	قد لا يكون موجود، حيث أن الشركة يمكن أن تكون مجرد موقع على شبكة الإنترنت، ولا يوجد لها مقر وبالتالي يوجد لديها أصول ملموسة
المصادقات	رد كتابي أو شفوي من طرف ثالث محايد للتحقق من صحة المعلومات التي يطلبها مراجع الحسابات	لن تختلف عن التشغيل اليدوي	يتم إرسال المصادقات عن طريق البريد الإلكتروني، كما يتم إستقبال الرد بنفس الطريقة، وهذا يوفر الكثير من الوقت والتكلفة بالنسبة لمراجع الحسابات
التوثيق	فحص مستندات ودفاتر العمل التي تدعم المعلومات الموجودة بالقوائم المالية	لا يوجد سوى مستندات أصل القيد أو مصدر البيانات والتقارير النهائي	مستند القيد والتقارير يكون في شكل رقمي ويكون متاح من خلال موقع الشركة لفترة محددة
الملاحظة	تستخدم طوال الفترة المراجعة لتقييم أنشطة معينة	بالإضافة لما هو موجود في التشغيل اليدوي يكون على المراجع ملاحظة تشغيل نظام معلومات الشركة لتحديد أي إنحرافات فيه	على مراجع الحسابات ملاحظة موقع الشركة على الشبكة والتأكد من عدم وجود تغيرات أو إنحرافات غير مرخص بها
الإجراءات التحليلية	إستخدام المقارنات والعلاقات لتحديد مدى منطقية رصيد حساب معين أو بيان ما	يمكن أن تتم من خلال إستخدام برامج خاصة على الحساب الآلي	تتم من خلال نظام المعلومات المراجع والذي يكون على إتصال مباشر بنظام معلومات الشركة وينتج تقارير بالإستثناءات الناتجة عن الأنشطة غير العادية
الإستفسار من العميل	الحصول على المعلومات مكتوبة أو شفوية من العميل	لن تختلف عن التشغيل اليدوي	يمكن أن يتم الإستفسار من خلال موقع الشركة أو باستخدام البريد الإلكتروني
إعادة التشغيل	إعادة تشغيل عينة من العمليات	تتم باستخدام برنامج خاص بمراجع الحسابات	يمكن أن تتم من خلال نظام معلومات مراجع الحسابات
إجراءات أخرى		- المراجعة حول الحاسب - المراجعة مع إستخدام الحاسب - برامج المراجعة العامة بالكمبيوتر، والحسابات الشخصية المعاونة للمراجعة	- نموذج المراجعة الدورية - نموذج المراجعة المستمرة

المصدر: أيمن محمد صبري شعبان، مراجعة الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010، ص: 182-188.

المطلب الثاني: التجارة الإلكترونية وأثرها على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى بيان ممارسة المراجعة الدولي (1013) التأثير على مراجعة البيانات المالية وكذا التطرق إلى تأثير السجلات الإلكترونية على أدلة المراجعة.

الفرع الأول: بيان ممارسة المراجعة الدولي (1013) التأثير على مراجعة البيانات المالية

هدف البيان إلى توفير الإرشاد لمساعدة مراجعي البيانات المالية للشركات التي تمارس التجارة الإلكترونية بحيث يحدد البيان إجراءات تساعد مراجع الحسابات على معاينة أهمية التجارة الإلكترونية بالنسبة لأنشطة الشركة التجارية وتأثير التجارة الإلكترونية على تقديرات مراجعي الحسابات للمخاطر وذلك لأغراض تكوين رأي حول البيانات المالية¹.

وعندما يكون للتجارة الإلكترونية تأثير هام في عمل الشركة، فإن المستوى الملائم لكل من معرفة تقنية المعلومات وعمل الإنترنت قد يتطلب مايلي:

1- التأثير على البيانات المالية

- إستراتيجية التجارة الإلكترونية للشركة ونشاطها؛
- التقنية المستخدمة لتسيير نشاطات الشركة في التجارة الإلكترونية، ومهارات ومعرفة موظفي الشركة بتكنولوجيا المعلومات؛
- الأخطار المتضمنة في ممارسة الشركة للتجارة الإلكترونية، ونظرة الشركة في إدارة تلك الأخطار، ولاسيما كفاية نظام الرقابة الداخلية، بما فيها البنية التحتية للأمن، والإجراءات الرقابية ذات العلاقة، عندما تؤثر في إعداد التقارير المالية.

2- تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة وتقييم دليل المراجعة

3- مراعاة تأثير اعتماد الشركة على نشاطات التجارة الإلكترونية، في قدرتها على الإستمرارية

- قد يقرر مراجع الحسابات إستعمال عمل خبير في بعض الظروف، على سبيل المثال اذا إعتبر أن ذلك ملائم من أجل إختبار الرقابة الداخلية بمحاولة إختراق طبقات أمن نظام الشركة (إختبار، الإختراق أو الضعف)، وبذلك يحصل مراجع الحسابات على دليل المراجعة الملائم والكافي لأغراض المراجعة؛

إذ نخرج من هذا البيان بأن إستراتيجية التجارة الإلكترونية للشركة قد تؤثر في أمن السجلات المالية والإكتمال والإعتمادية على البيانات المالية المنتجة، إضافة إلى أن بيان ممارسة مراجعة الحسابات الدولي (IAPS 1013)

يساعد مراجع الحسابات على قضايا التجارة الإلكترونية بالتركيز على الآتي:

- مستوى المهارات والمعرفة المطلوبة لفهم تأثير التجارة الإلكترونية في المراجعة؛
- مدى المعرفة التي يجب أن تكون لدى مراجع الحسابات حول بيئة عمل الشركة ونشاطها وصناعتها؛
- تأثير السجلات الإلكترونية في دليل المراجعة؛
- مخاطر العمل، وأخطار تنظيمية وقانونية وأخطار أخرى تواجهها الشركات التي تمارس نشاطات التجارة الإلكترونية؛

- الأخذ في الاعتبار الرقابة الداخلية، مثل البنية التحتية لأمن الوحدة وسلامة الصنفقة؛

علما أن الإتحاد الدولي للمحاسبية (IFAC) قد أصدر من قبل برامج دراسية إستشارية في علوم تكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلي، وذكر أنه يجب إعطاء تكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلي الأهمية الفائقة في الدراسة الجامعية وفي تأهيل مراجعي الحسابات، ولا يقتصر ذلك على المستجدين من مراجعين الحسابات بل يجب تشجيع القدامى على تعليم هذه التكنولوجيا من خلال برامج التعليم المهني المستمر¹.

وغالبا ما يتم تصميم الضوابط الرقابية ذات العلاقة بنزاهة العملية التجارية في بيئة التجارة الإلكترونية من

أجل مايلي:

- صلاحية المدخل؛
- منع نسخ أو إلغاء العمليات التجارية؛
- ضمان بنود العملية التجارية التي سبق وأن تمت الموافقة عليها قبل معالجة الطلبية بما في ذلك التسليم وبنود الإعتماد؛

- التمييز بين عميل يستعرض المعلومات فقط على الشبكة وبين الطلبات الفعلية؛

- منع المعالجة غير الوافية للعملية التجارية بالتأكد من إتمام كل الخطوات وتسجيلها (على سبيل المثال لدى وجود صنفقة بين الشركة والعميل، قبول الطلبية، إستلام الدفعات، توصيل البضائع والخدمات وتسجيل العملية في النظام المحاسبي)؛

- التأكد من توزيع تفاصيل العملية التجارية بشكل مناسب بين الأنظمة المتعددة؛

¹ أحمد عبد الله عمر العمودي، أثر التجارة الإلكترونية على المراجعة، مرجع سبق ذكره، ص: 135، 136.

- التأكد من أن السجلات محفوظة جيدا، مدعمة وآمنة¹.
- حيث إن هذا المعيار حدد أهم الأمور التكنولوجية الواجب على مراجع الحسابات فهمها جيدا عند إدراكه لآثرها التقنية على عملية الرقابة والمتمثلة بالأمور التالية:
- المخاطر المحتملة للشركة محل الرقابة، إستخدامها الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) في التجارة الإلكترونية وبيان مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية المعتمد وإمكانية مراقبة هذه المخاطر؛
- التعرف على مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات على إستقلالية الشركة محل الرقابة ومدى إستمراريتها في تأدية أنشطتها؛
- إمكانية التعرف على إجراءات المراجعة في ظل تلك البيئة التكنولوجية وتقييم أدلة الإثبات فيها؛
- بيان ضرورة دراسة مراجع الحسابات لبيئة الرقابة الداخلية؛
- ضرورة إلمام مراجع الحسابات بالأنظمة والقوانين وسياسات إصدار المعلومات والضوابط الأمنية المطلوبة عند تنفيذه لمهامه (التأكد من التسجيل الإلكتروني وإرسال المصادقات، سلامة التوقيع الإلكتروني)².

الفرع الثاني: تأثير السجلات الإلكترونية على أدلة المراجعة

- قد لا يكون هناك أي سجلات ورقية لمعاملات التجارة الإلكترونية، وقد يتم إتلاف أو تغيير السجلات الإلكترونية بسهولة أكبر من السجلات الورقية دون ترك دليل على هذا التدمير أو التغيير؛
- يعتبر مراجع الحسابات ما إذا كانت سياسات أمان المعلومات الخاصة بالشركة، وضوابط الأمان كما هي مطبقة، كافية لمنع التغييرات غير المصرح بها للنظام المحاسبي أو السجلات، أو للأنظمة التي توفر البيانات لنظام المحاسبة؛
- يختبر مراجع الحسابات ضوابط آلية، مثل فحوصات سلامة السجلات، طوابع التاريخ الإلكترونية التوقيعات الرقمية، وضوابط الإصدار عند النظر في سلامة الأدلة الإلكترونية اعتمادا على تقييم مراجع الحسابات هذه الضوابط؛
- ينظر مراجع الحسابات أيضا في الحاجة إلى تنفيذ إجراءات إضافية مثل تأكيد تفاصيل المعاملة أو أرصدة الحسابات مع أطراف ثالثة (SAS 402 "التأكيدات الخارجية")³.

¹ جمانة مصطفى البدينة، تقييم متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل مخاطر التجارة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، تخصص الفلسفة في المحاسبة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، عمان، الأردن، 2010، ص ص: 82، 83.

² منهل مجيد أحمد، إعادة هندسة مهنة مراقب الحسابات في إطار تكنولوجيا المعلومات، أطروحة دكتوراه، تخصص فلسفة محاسبة، العراق، 2011، ص ص: 155، 156.

³ Electronic Commerce – Effect On The Audit Of Financial Statements, December, 2003, P:09.

المطلب الثالث: تحديات مهنة مراجعة الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية

إن التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال والإنترنت الواسع للتجارة الإلكترونية من أهم التحديات التي تواجه مهنة مراجعة الحسابات فمستوى المهارات والمعرفة المطلوبة لفهم التجارة الإلكترونية من أبرز التحديات التي إنعكست على بيئة الأعمال، الأمر الذي دفع العديد من التنظيمات المهنية لإصدار العديد من المعايير والإرشادات التي تهدف إلى تطوير وإصلاح التعليم المحاسبي والتأهيل المهني لمراجع الحسابات، حيث أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بأنه يتوجب على المحاسبين ومراجع الحسابات زيادة تأهيل وتطوير أنفسهم للتعامل مع أنظمة وتقنيات الإنترنت، وخاصة فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية، وأن المناهج المحاسبية غير مواكبة للتطورات المستمرة في تقنية المعلومات وأن برامج المحاسبة على الرغم من أنها تشمل العديد من الأمور المحاسبية إلا أنها بحاجة إلى إدراك تأثيرات التقنية للعولمة باعتبار أن تطوير مناهج التعليم المحاسبي هو المدخل الصحيح لتطوير المهنة.

ويمكن عرض التحديات الناشئة عن التجارة الإلكترونية والتي تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة كمايلي:

أولاً: التأهيل العلمي والعملي

إن قضية تطوير المهارات والمعرفة المرتبطة بالتجارة الإلكترونية من أهم التحديات التي إنعكست على بيئة الأعمال، ونظراً لأن مكاتب المراجعة تمثل جزءاً من المنظمات التي لها دور فاعل في المنظومة الاقتصادية، فإنه ملزم عليها بأن تعمل على تطوير أدائها لكي تواكب التطورات الاقتصادية والتكنولوجيا المتلاحقة من خلال الإقتصاد المعرفي حتى يكون مراجع الحسابات قادر على مواكبة التطورات في أنظمة المعلومات، حيث حرص المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على التوصية بضرورة زيادة تأهيل وتطوير مراجع الحسابات للتعامل مع التطور اللامتناهي لتكنولوجيا المعلومات مع أنظمة الإنترنت.

كما أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين أن المناهج المحاسبية غير مواكبة للتطورات المستمرة في تقنية المعلومات، وقد أوصى كذلك بإعادة هندسة برامج المحاسبة في الجامعات على ضوء المتغيرات البيئية الجديدة¹.

¹ أنور عبدة، سالمي محمد دينوري، تحديات ومتطلبات مهنة مراجع الحسابات في ظل التجارة الإلكترونية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر،

ثانيا: الضرائب

أثارت مسألة فرض الضريبة على التجارة الإلكترونية العديد من التحديات منها عدم وجود آيات محددة لإخضاع التجارة الإلكترونية للضريبة وصعوبة إثبات التعاملات والعقود إلكترونيا، إضافة للبعد المكاني للأنشطة الخاضعة للضريبة وقصور التشريعات عن تنظيم آيات ضريبية وجمركية متعلقة بالتجارة الإلكترونية.

فالتجارة الإلكترونية تلغي فكرة الموقع أو المكان بالنسبة للنشاط التجاري وهذا يعني احتمال الكشف على مصدر النشاط كذلك فإن الأعمال الإلكترونية المتحركة من حيث خوادمها التقنية قد تهاجر نحو الدول ذات النظم الضريبية الأسهل والأقل عبئا والأكثر تشجيعا، هذا ما تنبتهت إليه أمريكا فقررت عدم فرض الضرائب على أنشطة الأعمال والتجارة الإلكترونية كما أن فرض الضرائب على هذا النمط في التعاملات التجارية الجديدة يتطلب إستراتيجيات ضريبية مختلفة في المتابعة والكشف والجمع لما تثيره قواعد محاسبتها والتعرف على حقائق الدخل المتأتي منها من تحديات ومشكلات¹.

هذا إلى جانب حاجة المسائل الضريبية على التجارة الإلكترونية إلى تعاون تنسيق دولي بسبب طبيعة العبارة للحدود لصفات التجارة الإلكترونية².

إذن يمكن تلخيص أهم التحديات بمايلي:

- التجارة الإلكترونية تلغي فكرة الموقع أو المكان بالنسبة للنشاط التجاري وهذا يعني احتمال عدم الكشف عن مصدر النشاط؛
- مشكلة النظام القانوني المتخصص بالعلاقات والالتزامات الضريبية؛
- التجارة الإلكترونية المتحركة من حيث خوادمها التقنية قد تهاجر نحو الدول ذات النظم الضريبية الأسهل والأكثر تشجيعا؛
- فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية يتطلب وجود تعاون وتنسيقا إقليميا ودوليا³.
- صعوبة حصر التعاملات والتعاقدات الإلكترونية وإثباتها وصعوبة التعرف على حجم الأموال المتبادلة في شأنها⁴.

¹ صالح حميدانو، مسعود صديقي، أثر التجارة الإلكترونية على المحاسبة والمراجعة، مرجع سبق ذكره، ص: 49، 50.

² عمر إقبال المشهداني، إبراهيم جويغل العابدي، التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة في ظل عمليات التجارة الإلكترونية، الملتقى الدولي الرابع حول عصنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2011، ص: 17.

³ <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/38455> تاريخ الإطلاع: 2020-08-28 الساعة 23:31

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات التجارة الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ص: 247.

ثالثا: الاعتراف بالإيراد

يتحقق الإيراد بشكل عام عندما يتحقق شرط الإكتساب والتبادل بمعنى أن هناك وعدا بالدفع حالا أو مستقبلا من المشتري مقابل وعد من الشركة بتقديم سلعة أو خدمة، لكن ظهرت العديد من الإستثناءات لهذه القاعدة وفي ظل الظروف التكنولوجية العالية وغياب الأمان والتوكيدية وإمكانية إختراق الشركة من قبل الغير جعل عملية تحقيق الإيراد عملية مشكوك فيها، فالإيراد المتولد عبر القنوات التجارية الإلكترونية لا يتماشى مع بعض من شروط الاعتراف بالإيراد، فالمعيار الأمريكي رقم 48 وضمن الشرط 2 "أن يكون المشتري قد دفع أو ملتزما بالدفع للبائع"، يجعل الاعتراف بالإيراد عند نقطة البيع مستحيلا والسبب أن عملية الدفع ضمن آلية التجارة الإلكترونية، آلية محفوفة بالمخاطر وقد تكون إذا ما تم التلاعب بها عملية وهمية ويقابلها خروج حقيقي للبضائع من عند التاجر، وإستخدم الاعتراف بالإيراد عند وصول النقد بدل نقطة البيع لما أمكن ذلك والسبب بأن النقد وفي حالة التلاعب لن يصل، ولا بد من تذكر أن التلاعب لم ينجم عن إدارة الشركة بل عن جهة خارجية غير معروفة. بالنسبة للشرط رقم 3 وفي نفس المعيار "أن يتحمل المشتري المخاطر الحسائر نتيجة السرقة أو تلف البضاعة، وفي حالة التلاعب"، فمن هو المشتري؟ لا أحد يعرف، والإحتمال الأول والأخير لهذه الخسارة هو الشركة البائعة¹.

لذا تولد إتفاق بين الشركات المهنية منها مجلس معايير المحاسبية المالية الأمريكي ومجلس معايير المحاسبة الدولية على ضرورة تعديل أنموذج الاعتراف بالإيراد في ظل التجارة الإلكترونية، ويعتقد البعض أنه من الضروري تقديم أنموذج جديد لمواجهة الإستثناءات التي تظهر على المبدأ الأساسي، وهذا الأنموذج هو نموذج العقد مع العميل حيث يتم الاعتراف بالإيراد بناء على هذا الأنموذج باعتبار أن الإيراد يمثل الزيادة في أصول التعاقد أو الإنخفاض في خصوم التعامل (أو كلاهما) الناتج من توفر السلعة أو الخدمة للعميل².

¹ <http://alqashi.com>

تاريخ الإطلاع: 2019-06-16 على الساعة 18:47

² <http://www.iefpedia.com/vb>

تاريخ الإطلاع: 2019-06-16 على الساعة 21:50

رابعاً: النشر الإلكتروني

إن أهمية النشر الإلكتروني* لم تأتي إعتباطاً بل بسبب عديد من المزايا التي يتصف بها على النشر التقليدي، ومن أهم هذه المزايا هي:

- **التفاعلية (Interactivity):** حيث يؤثر المشاركون في عملية النشر الإلكتروني على أدوار الآخرين وأفكارهم ويتبادلون معهم المعلومات، وهو ما يطلق عليه الممارسة الإتصالية والمعلوماتية المتبادلة أو التفاعلية، فمن خلال منصات النشر الإلكتروني سيظهر نوع جديد من منتديات الإتصال والحوار الثقافي المتكامل والمتفاعل عن بعد مما سيجعل المتلقي متفاعلاً مع وسائل الإتصال تفاعلاً إيجابياً؛

- **الاجماهيرية (Demassification):** حيث يمكن توجيه النشر الإلكتروني إلى فرد أو إلى مجموعة معينة من الأفراد؛

- **اللاتزامنية (Asynchronization):** حيث يمكن عن طريق النشر الإلكتروني القيام بالنشاط الإتصالي في الوقت المناسب للفرد دون إرتباطه بالأفراد الآخرين أو بالجماعات الأخرى؛

- **الحركية (Mobility):** وتعني إمكان نقل المعلومات عن طريق النشر الإلكتروني من مكان إلى آخر بكل يسر وسهولة؛

- **القابلية للتحويل (Convertibility):** أي القدرة على نقل المعلومات عن طريق النشر الإلكتروني لها من وسيط إلى آخر؛

- **الشيوع والإنتشار (Ubiquity):** بمعنى الإنتشار حول العالم وداخل كل طبقة من طبقات المجتمع؛

- **العالمية أو الكونية (Globalization):** على أساس أن البيئة الأساسية الجديدة للنشر الإلكتروني ولوسائل الإعلام والإتصال أصبحت عالية؛

- **القضاء على مركزية وسائل الإعلام والإتصال¹.**

* النشر الإلكتروني بصفة عامة يقصد به عملية إصدار عمل مكتوب بالوسائل الإلكترونية وخاصة الحاسب سواء مباشرة أو من خلال شبكات الإتصال، أما النشر الإلكتروني للمعلومات يقصد به قياس الوحدات بإنشاء مواقع لذا على الشبكات الدولية للمعلومات بهدف نشر سريع وفوري للمعلومات المالية (التقارير الدالية السنوية، التقارير المالية، تقارير مراجعي الحسابات بيانات مقارنة، معلومات غير مالية الخ...).

¹ محمد عبد الحسين الطائي، التجارة الإلكترونية المستقبل الواعد للأجيال القادمة، مرجع سبق ذكره، ص: 345، 346.

المبحث الثاني: المراجعة الإلكترونية وتأثيرها على كفاءة وفعالية مراجع الحسابات

في هذا المبحث سوف نقدم مفهوم وأساليب المراجعة الإلكترونية في المطلب الأول، أما في الثاني فسندرج الإطار العام لإجراءات جودة المراجعة، في حين خصص المطلب الثالث لإنعكاسات المراجعة الإلكترونية على كفاءة مراجع الحسابات وجودة المراجعة.

المطلب الأول: مفهوم وأساليب المراجعة الإلكترونية

نظرا للتطورات الكبيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات باستخدام الأجهزة الإلكترونية في النظم الإدارية والمحاسبية للشركات الإقتصادية وغيرها، قد أحدث تغييرا جوهريا في منهجية وأساليب ونظم المراجعة والرقابة، كما أثرت بدورها على التكوين الشخصي والتأهيل العلمي والعملي لمراجع الحسابات بالمقارنة عما كان عليه الأمر في ظل التشغيل العادي للبيانات المالية، ولعل ما يميز علم المعلومات هو الإستفادة من التكنولوجيا الحديثة في عملية نقل المعلومات وتوفيرها، والوسائل الرئيسية التي يعتمد عليها علم المعلومات في أنشطته هي:

- جهاز الإعلام الآلي: الذي يقوم بتجهيز المعلومات والإحتفاظ بها واسترجاعها بسرعة ودقة عالية؛
- الإتصالات: التي تستطيع توزيع المعلومات وبثها بسرعة فائقة لأشخاص مختلفين ومتعددين بغض النظر عن الأماكن التي يقيمون فيها.

فمراجعة الحسابات ميدان واسع، صاحبت تعقد النشاطات وتنوعها مع كبر حجم الشركات وضخامة وسائلها البشرية، المادية والمالية المستعملة.

الفرع الأول: مفهوم المراجعة الإلكترونية

وفقا لمفهوم المراجعة هي عملية جمع وتقييم لتحديد ما إذا كان إستخدام الكمبيوتر يساهم في حماية أصول الشركة، ويؤيد سلامة بياناتها، ويحقق أهدافها بفعالية، ويستخدم مواردها بكفاءة، يتضح لنا أن هذا المفهوم يحتوي على عدة عناصر ومفاهيم فرعية أهمها:

- **المراجعة عملية منتظمة:** تتم من خلال مجموعة من الخطوات إبتداء بقبول التكليف وباستكشاف بيئة المراجعة وتنتهي باستخلاص نتائج المراجعة وإعداد التقرير وإبداء الرأي، أما في ظل المراجعة الإلكترونية، وعليه فإن المدخل العشوائي والغير مخطط له في ظل المراجعة الإلكترونية قد ينتج عن عدم فحص عمليات أو مراحل معينة من النظام و الملفات الخاصة بها؛

- **جمع وتقييم الأدلة:** هو أساس عملية مراجعة الحسابات، أما في حالة إستعمال العمل الإلكتروني يهتم مراجع الحسابات بالنتائج المرتبطة بكل من الإعتماد على هيكل الرقابة الداخلية والملفات الناتجة عن كتشغيل جهاز

الإعلام الآلي، لتحديد ما إذا كانت محتويات ملفات جهاز الإعلام الآلي توضح مبادلات وعمليات الشركة محل الدراسة بصورة سليمة وصادقة؛

- تحديد مدى تماشي مزاعم الإدارة مع المعايير القائمة: لا تختلف هذه العمليات في حالة المراجعة في ظل التشغيل العادي عنه في حالة التشغيل الإلكتروني لنظام المعلومات المحاسبي؛

- توصيل النتائج لمستخدميها: في هذه الحالة تكون مسؤولية مراجع الحسابات عن توصيل النتائج المتوصل إليها من عملية المراجعة إلى مستخدميها المعنيين بها¹.

يقصد بالمراجعة الإلكترونية عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة مراجع الحسابات في عملية المراجعة والرقابة وتوثيق أعمال المراجعة².

الفرع الثاني: إجراءات المراجعة في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات

لا توجد إختلافات جوهرية بين المراجعة في حالة وجود حاسوب أو عدم وجوده وذلك من حيث طبيعة المراجعة والغرض من المراجعة، حجم الأدلة، تقرير مراجع الحسابات المستقل أو المحايد، أما الإختلافات الرئيسية فإنها تتعلق بالإجراءات جمع، تبويب وتخزين المعلومات المحاسبية لأن هذه المعلومات بالنسبة للحاسوب موجودة على بطاقات أو أشرطة ممغنطة أو مخزنة داخل الحاسوب أو أية وسيلة أخرى.

يقصد بالإجراءات المراجعة تلك الممارسات أو الخطوات التي يجب على مراجع الحسابات القيام بها لتحقيق أهداف المراجعة حيث يتم توضيح هذه الإجراءات في برنامج المراجعة، ولا توجد إختلافات جوهرية بين إجراءات المراجعة في النظم اليدوية والنظم الحاسوبية سوى أن الأخيرة تمكن من الإستفادة من قدرات الحاسب في أداء معظم مهام مراجع الحسابات لذلك، فإن المراجعة في ظل المعالجة الآلية للمعلومات يجب أن تشمل جميع مكونات نظام المعلومات المحاسبي مثل العاملين، الأجهزة، البرمجيات وقواعد البيانات ولا بد لمراجع الحسابات في بيئة الحاسوب من أن يستخدم إجراءات المراجعة مختلفة عن تلك المطبقة في ظل النظم اليدوية وذلك نظرا للأسباب التالية:

- عدم توافر جميع الأدلة المستندية الورقية الملموسة والتي يمكن قراءتها للتحقق من تنفيذ الإجراءات الرقابية المستخدمة في النظم الحاسوبية مما يضطر مراجع الحسابات إلى إستخدام أساليب بديلة معتمدة على الحاسوب كليا أو جزئيا بحسب مستوى تطور النظام في إجراء إختبارات الإلتزام بالسياسات والإجراءات الرقابية؛

¹ الأخضر عياشي، أثر المراجعة الإلكترونية على كفاءة وفعالية المراجع الخارجي في تحسين جودة المراجعة، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2018، 2019، ص: 63، 64.

² طلال حدونة، علام حمدان، مدى إستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق الإلكتروني في فلسطين، وأثر ذلك على الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحاييد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، المجلد 16، العدد 01، 2008، ص: 926.

- لا يمكن لمراجع الحسابات قراءة الملفات والسجلات الحاسوبية إلا بواسطة الحاسوب مما يتطلب إستخدام جهاز الحاسوب في جمع أدلة المراجعة؛
- هناك إحتمال كبير لوجود تلاعب وإخفائه في ظل المعالجة الآلية للمعلومات لذلك فإنه يجب الإهتمام بجودة أساليب الرقابة على التطبيقات نظرا لأهميتها في الحكم على مدى الإعتماد على أدلة إثبات المراجعة؛
- تتميز معالجة البيانات بالحاسوب بالسرعة والدقة العالية مما يؤدي إلى إنخفاض إحتمال حدوث أخطاء الإهمال¹.

الفرع الثالث: أساليب المراجعة الإلكترونية

نظرا للتطورات الأخيرة في مجال إستخدام تكنولوجيا المعلومات، وما أحدثته هذه التكنولوجيا من تغييرات جوهرية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية، حيث تقدم هذه التكنولوجيا إمكانيات هائلة ومميزات ذات أهمية بالغة، من قدرة على تخزين البيانات والمعلومات المحاسبية، وقدرة على تشغيل البيانات المحاسبية بسرعة فائقة ودقة عالية، بالإضافة إلى التطور في مجال الشبكات الداخلية والخارجية، وفي مجال المراجعة يتطلب من مراجع الحسابات إستخدام أساليب وطرق وبرامج تتماشى مع البرامج والأجهزة الإلكترونية المعمول بها، بالإضافة إلى تطبيق إجراءات ومعايير المراجعة.

في ظل نظام إستخدام الأجهزة الإلكترونية ظهر أسلوبان من أساليب المراجعة:

الأسلوب الأول

هو مراجعة حول الحاسب ويتمثل في المراجعة من خلال الحاسب ويتم فحص المدخلات والمخرجات ومراجعتها من خلال الفحص ومراجعة عمليات التشغيل.

الأسلوب الثاني

يتم فحص عملية التشغيل وإختبارها داخل الحاسب الإلكتروني، ومعرفة الأثر الذي أحدثه إستخدام الحاسب الآلي على النظام المحاسبي، ونظام الرقابة، وأساليب المراجعة². وفيما يلي عرض لمدخل مراجع الحسابات في ظل الأنظمة الإلكترونية

¹ بروية إهام، تأثير إستخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق المحاسبي بالمؤسسة الإقتصادية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص ص: 125، 126.

² إلياس الشاهد الأخضر عياشي، أدلة الإثبات في عملية المراجعة الإلكترونية دراسة مقارنة بين أدلة الإثبات العادية وأدلة الإثبات الإلكترونية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، العدد 8، ديسمبر، 2017، ص: 618.

أولاً: أسلوب المراجعة حول الحاسوب

يعتمد مراجع الحسابات في عمله على أدلة الإثبات المرئية، حيث يقوم بتتبع مسار المراجعة أي تتبع عملية ما من مصدرها إلى الناتج النهائي لها، إلا أن هذا المسار في ظل نظم البيانات المحاسبية المعالجة إلكترونياً أصبح غير مرئي، نتيجة صعوبة الملاحظة المادية للتشغيل داخل هذا النظام، عكس ما هو عليه في النظم اليدوية، ومن خلال هذا الأسلوب يقوم مراجع الحسابات بعمل إختباراته على عينة من المستندات الأصلية وإعادة حساب بعض عناصر القوائم المالية للتأكد من صحة إثبات العمليات المالية بالدفاتر والسجلات المحاسبية.

حيث يمكن هذا الأسلوب من الحكم على سلامة مرحلة التشغيل عن طريق المقارنة بين مرحلتى المدخلات والمخرجات، ويقوم مراجع الحسابات باستخدام هذا الأسلوب لفهم ودراسة نظام الرقابة الداخلية ولأداء جميع إختبارات الرقابة، والإختبارات الجوهرية للعمليات، وإجراءات التحقق من أرصدة الحسابات، بنفس الطريقة التي يستخدمها في المراجعة اليدوية أي كأن الحاسوب غير موجود والقيام بالمراجعة بالطريقة اليدوية ثم يقارن النتائج مع مخرجات الحاسوب، وهنا يجب على مراجع الحسابات الحصول على قدر كاف من أصول المستندات، وقائمة تفصيلية بالمخرجات في شكل ورقي.

ويمكن أن نقول أن المراجعة حول الحاسوب هو ذلك الأسلوب الذي يقوم فيه مراجع الحسابات بمراجعة المستندات والسجلات الأصلية حتى نقطة دخول البيانات في أجهزة الكمبيوتر، ثم ينتظر إتمام دورة تشغيل البيانات في الحاسوب ثم يعيد متابعتها عند نقطة خروجها في شكل تقارير مطبوعة، ثم يقوم بإجراء مقارنة بين نتائج المراجعة اليدوي ومخرجات الحاسوب.

يمكن لمراجع الحسابات أن يستعمل هذا الأسلوب إذا توفر ما يلي:

- وافر المستندات الأصلية في شكل يمكن قراءتها من قبل مراجع الحسابات؛
- يتم حفظ المستندات بشكل يمكن البحث عنها بما يتلاءم مع أغراض المراجعة؛
- يتم إعداد قائمة بالمخرجات بتفصيل كاف ليتمكن مراجع الحسابات من تتبع العمليات المالية من المستندات الأصلية إلى المخرجات وبالعكس؛
- إفتراض وإقتناع مراجع الحسابات بدقة المخرجات وسلامة خطوات معالجتها باعتبارها مؤشراً على صحة أساليب هذه البيانات، فمادامت مخرجات نظام المعلومات المحاسبية الإلكتروني صحيحة ويمكن تتبعها بالعودة إلى مدخلات البيانات المتعلقة بها¹.

¹ إيمان لعماري، دور التدقيق في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات المحاسبية في تفعيل الرقابة الداخلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص محاسبة مالية وبنوك، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016، 2017، ص: 147، 148.

ثانيا: أسلوب المراجعة من خلال الحاسوب

في كثير من الحالات يجد مراجع الحسابات نفسه بأنه لا يمكن الإكتفاء بالمراجعة حول الحساب، وأنه لا بد من الإهتمام بالرقابة الداخلية داخل الأجهزة ولذلك من مراجعة المدخلات والمخرجات بالإضافة لعملية التشغيل، وبشكل عام فإن قيام مراجع الحسابات بالمراجعة من خلال الحاسوب يصبح ضروري بسبب الأمور التالية:

- جزء مهم من الرقابة الداخلية موجود في برنامج الحاسوب؛

- وجود الفجوات ذات الأهمية في مسار المراجعة المرئية؛

- حجم التعامل الكبير وحجم السجلات الكبير الذي يجعل عملية الإختيار بمدخل حول الحاسوب غير عملي.

يقوم مراجع الحسابات في ظل هذا الأسلوب باستخدام جهاز الحاسوب في عملية المراجعة من خلال إختبار مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية وفحص عمليات التشغيل المختلفة، كما يجري إختباره للتأكد من صحة نتائج التشغيل باستخدام جهاز الحاسوب أيضا، طبقا لهذا الأسلوب يعتبر الحاسوب وبرامجه هدفا للمراجعة ولا يقتصر مراجع الحسابات على فحص نتائج التشغيل، الأمر الذي يتطلب ضرورة توفير الخبرة الكافية لدى مراجع الحسابات في مجال أنظمة التشغيل ومختلف التطبيقات الإدارية والمحاسبية المستخدمة.

ويقوم هذا المدخل على مفهوم مفاده أنه إذا كانت بيانات المدخلات صحيحة وكانت عملية معالجتها صحيحة فإن المخرجات ستكون بالضرورة صحيحة، ويعتمد هذا المدخل على ضرورة التأكد من سلامة المدخلات إلى الحاسب، بالإضافة إلى التأكد من سلامة المعالجة التي لا بد من أن تتم إجراءاتها بطريقة صحيحة ودقيقة مما يعني أن المخرجات ستكون صحيحة وسليمة مدخل المراجعة من خلال الحاسوب هو مناسبة بشكل خاص لإختبار عناصر التحكم في أنظمة تكنولوجيا المعلومات المعقدة وأكد المعيار رقم (94 SAS) أن هذا المدخل يشمل عائلة من التقنيات والمثلة في أسلوب البيانات الإختبارية، المحاكاة المتوازنة، شبكة الاختبارات المتكاملة، المراجعة المندمجة مع نظام العميل.

مما سبق ذكره ووفقا لهذا المدخل يقوم مراجع الحسابات بتأكد من سلامة المدخلات إلى الحاسب، ثم التأكد من سلامة التشغيل الداخلي، بهدف التأكد من الحصول على المخرجات المطلوب الحصول عليها، ويحتاج هذا النوع معرفة جيدة لنظام التشغيل، والمعدات المستخدمة وبعض الخبرة الفنية في تطوير الأنظمة، كما أنه يعتمد على مجموعة من التقنيات أو الأساليب والمثلة في:

- أسلوب البيانات الإختبارية؛

- أسلوب المحاكاة المتوازنة؛

- أسلوب شبكة البيانات الإختبارات المتكاملة؛
- المراجعة المندمج مع نظام العمل¹.

ثالثا: أسلوب المراجعة باستخدام الحاسوب

بجانب المراجعة من خلال الكمبيوتر بهدف التحقق من دقة عمليات معالجة البيانات ومن وجود أساليب الرقابة اللازمة لهذه العمليات، يستطيع مراجع الحسابات كذلك إستخدام الكمبيوتر لمساعدته في أداء بعض خطوات مهمة المراجعة وفي واقع الأمر لا يمكن لمراجع الحسابات أداء مهمته في مراجعة نظام المعلومات الحاسوبية الإلكتروني بدون إستخدام الكمبيوتر، نظرا لأن مكونات النظام نفسه والبيانات الحاسوبية التي يراجعها مراجع الحسابات موجودة فقط في النظام الإلكتروني، ولا وسيلة أخرى للحصول عليها إلا من خلال إستخدام الكمبيوتر وبجانب ذلك يوجد هناك عددا من المزايا لإستخدام الكمبيوتر، وبجانب ذلك يوجد هناك عددا من المزايا لإستخدام الكمبيوتر للمساعدة في أداء المراجعة.

ومن أهم أسباب إستخدام الكمبيوتر في المراجعة التطور المستمر في نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية، حيث أصبح إستخدام الكمبيوتر الوسيلة الوحيدة في الوقت الحاضر لمراجعة هذه النظم، ومن أهم الأسباب الأخرى التي تدعو مراجع الحسابات إلى إستخدام الكمبيوتر توفير الوقت المستغرق في أداء وظيفته².

المطلب الثاني: الإطار العام لإجراءات جودة المراجعة

تعتبر جودة المراجعة بحد ذاتها هدفا لمكتب المراجعة، وهي ترتبط بالمراجعة كمنتج وهذا المنتج ينبغي أن يشبع منافع أصحاب الطلب عليه ومن أجل ذلك إهتمت المنظمات المهنية بإنشاء لجان، وإصدار معايير تستهدف الإرتقاء بجودة المراجعة.

الفرع الأول: تعريف جودة المراجعة

رغم الأهمية التي حظيت بها جودة المراجعة إلا أنه لم يرد لها تعريفا واضحا وشاملا ومتفق عليه من قبل الباحثين والمهنيين، ويرجع ذلك لوجود وجهات نظر متعددة ومختلفة لها، ولقد إختارنا مجموعة من التعاريف التي نستعرضها كما يلي:

عرفها (De angele) بأنها مدى قدرة مراجع الحسابات على إكتشاف الثغرات والمخالفات في النظام الحاسبي للعميل والإفصاح عنها.

¹ كرددوي سهام، دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل إستخدام تكنولوجيا المعلومات، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير مؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، 2015، ص: 109، 110.

² أمين السيد أحمد لطفي، دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد، مرجع سبق ذكره، ص: 656.

عرفت أيضا بأنها الخصائص التي يتميز بها الرأي الفني المهني لمراجع الحسابات، والذي يؤدي إلى إشباع حاجات مستخدمي القوائم المالية، وذلك في حدود العملية والإقتصادية لبيئة المراجعة. وكما عرفت أيضا بأنها أداء عملية المراجعة بكفاءة وفعالية وفقا للمعايير المهنية للمراجعة وقواعد وآداب السلوك المهني الصادرة عن المنظمات المهنية وضوابط رقابة الجودة مع الإفصاح عن الأخطاء والمخالفات بما يحقق للأطراف ذات الصلة الأهداف المتوقعة من عملية المراجعة.

ومن خلال التعريفات السابقة نستنتج بأن جودة المراجعة تتمثل في:

- مدى قدرة مراجع الحسابات على إكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية؛
- درجة الثقة التي يقدمها مراجع الحسابات لمستخدمي القوائم المالية من خلال دقة المعلومات المقدمة وخلق القوائم المالية من أية تحريفات جوهرية؛
- مدى إلتزام مراجع الحسابات بالمعايير المهنية وقواعد وآداب السلوك المهني¹.

الفرع الثاني: أهمية جودة المراجعة

وتتمثل أهمية جودة المراجعة لتلك الأطراف في أن إدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية ولكنها حريصة في الحصول على مراجعة ذات مستوى عالي من الجودة لقوائمها المالية وذلك من أجل إضفاء الثقة والمصدقية على هذه القوائم المالية لكافة المستفيدين لتتمكن من معرفة الوضع المالي للشركة، وزيادة حصتها السوقية بين مثيلاتها في السوق، ومعرفة أماكن الضعف وإحتمال الفشل والتعثر من أجل إتخاذ الإجراءات اللازم. هنالك أهداف عديدة لجودة المراجعة يمكن إنجازها بما يلي:

- توفير الإرشادات الخاصة بالإجراءات التي يجب أن يلتزم بها مراجع الحسابات من أجل الإلتزام بالمبادئ الأساسية الخاصة بتفويض السلطة لمساعديه في مهنة المراجعة؛
- توفير الإرشادات حول الإجراءات والسياسات التي يتبناها مكتب المراجعة لتوفير القناعة المعقولة بنوعية المراجعة بصورة عامة وبالإلتزام بتطبيق المعايير المهنية؛
- كسب ثقة العملاء من خلال زيادة الدقة والإنتباه إلى التفاصيل أثناء العمل؛
- تقليل التكاليف التشغيلية المتعلقة بمراجعة العمليات، وتحسين كفاءة وفاعلية أداء المهام، وتقليل الوقت والجهد المبذول في إعادة العمل؛
- تساعد علي معنويات أعضاء مكتب المراجعة وترفع من روحهم المعنوية؛

¹ زين بونس، زين عيسى، مخاطر مهنة المراجعة على جودة المراجعة، مرجع سبق ذكره، ص: 367، 368.

- تساعد علي إيجاد أرضية مشتركة تكون منهجا يمكن من خلاله معرفة المكاتب الأخرى التي لها نفس الأهداف والخصائص لمناقشة المصالح المشتركة؛
- المساهمة في الجهد الوطني من أجل الإرتقاء بمستوي المهنة، تساعد الحد من تعرض مراجع الحسابات للمشاكل والمسائلات القانونية وتجنبيه الإتهام بالتقصير وأداء الواجب المهني¹.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في جودة المراجعة

- العوامل المؤثرة على جودة الأداء فأنها لا يبد أن تتوسع لتشمل نواحي خاصة بمراجع الحسابات ذاته، إذ أنه ومن وجهة النظر السلوكية حيث كان الإهتمام بالأطراف المختلفة التي تشكل بيئة المراجعة والتي تتكون من مراجعي الحسابات أنفسهم، وكذلك معدي ومستخدمي القوائم المالية، إذ أن هناك إختلافا جوهري لتصورات هذه الفئات للعوامل المختلفة بجودة المراجعة، فهناك من يرى بأنها ترتبط بتخطيط وإدارة عملية المراجعة، فضلا عن إجراءات المراجعة والتقييم والنواحي السلوكية، وهناك من يرى بأن مقياس الدعاوى القضائية المرفوعة ضد مكاتب المراجعة تعد عاملا مما في قياس جودة عملية المراجعة، فضلا عن الخبرة العملية والعلمية ونسبة الأتعاب التي يتلقاها وآثر المنافسة بين المكاتب، بالإضافة إلى مراجعة النظير (peer review)، وكذلك حجم الجهد المبذول لا بد لمراجع الحسابات لكي يضمن تحقيق درجة مقبولة من جودة الأداء من الإيفاء ببعض الإلتزامات المطلوبة منه.
- الإلتزام بنزاهة وموضوعية إذا لا يجوز لمراجع الحسابات القيام عمدا بتحريف الحقائق عند ممارسته مهنته؛
 - الإلتزام بالمعايير المهنية العامة وذلك من خلال بذل العناية المهنية الكافية؛
 - الإلتزام بالمسؤوليات تجاه الزبائن وذلك بالحفاظ على سرية العمل وعدم إفشاء أي منها بموافقة الزبون؛
 - الإلتزام بالحياد والإستقلالية وذلك من خلال التعامل بعدالة مع جميع الأطراف المستفيدة من عملية المراجعة ودون التحيز لأي منها؛
 - كسب ثقة مستخدمي القوائم والتي ينعكس أثرها على سمعة مراجع الحسابات وتعد ركنا أساسيا لبقائه وإستمراره في العمل².

¹ منال محمد، العوامل المؤثرة على جودة المراجعة من وجهة نظر المراجع الداخلي، جامعة غرداية، مجلة إضافات إقتصادية، المجلد 2، العدد 3، أبريل 2018، ص ص: 61، 62.

² أحمد خليفة، هلال درهون، جودة المراجعة وآليات حوكمة الشركات، مجلة الإقتصاد والمالية، جامعة حسبية بن بوعللي، الشلف، المجلد 04، عدد 01، 2018، ص: 112.

الفرع الرابع: وسائل قياس الكفاءة والفعالية في عملية المراجعة

هناك العديد من الوسائل التي يمكن إستخدامها لقياس الكفاءة* والفعالية* في عملية المراجعة وهي كما

يلي:

أولاً: وسائل قياس كفاءة عملية المراجعة

تتمثل في مايلي:

- مستوى الأخطاء؛
- توفر المعلومة الكاملة؛
- إستخدام الموارد المتاحة الاستخدام الأمثل.

ثانياً: وسائل قياس فعالية عملية المراجعة

تتمثل في مايلي :

- تحقيق الأهداف؛
- خفض التكاليف دون التأثير على مستوى الجودة أو الوقت؛
- تحقيق الفوائد والمنافع¹.

المطلب الثالث: إنعكاسات المراجعة الإلكترونية على كفاءة مراجع الحسابات وجودة المراجعة

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى الكفاءات الواجب توفرها لمراجع الحسابات لإستخدام المراجعة الإلكترونية وكذا تأثير إستخدام المراجعة الإلكترونية على جودة المراجعة، وأخيراً معرفة عوامل النجاح في عملية المراجعة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.

* الكفاءة هي موهبة وتعتبر جزءاً مهماً من القدرة على إنجاز جزء معين من العمل عند مستوى محدد، وقد تكون الكفاءة بدنية أو عقلية، ولا يمكن التعبير عن الكفاءة بأنها فهم، أو قدرة، أو معرفة يتم تعلمها، أو إكتسابها، أو تحصيلها من الآخرين، أو الحياة اليومية، كما أن الطبيعة الفطرية للكفاءة تتعارض مع التحصيل والذي يمثل المعرفة، أو القدرة المكتسبة. وعليه يمكن تحديد مفهوم للكفاءة على مستوى عملية المراجعة، ويتمثل في قيام المراجع الخارجي بعملية المراجعة للشركة، بطريقة صحيحة وبالتالي تنخفض التكاليف، ويتم إستخدام أقل جهد ووقت ممكن للحصول على أكبر منفعة للشركة، وعليه يمكن القول بأن الكفاءة مرتبطة بالتنظيم للشركة، وبالتالي الكفاءة تركيب من المعرفة، المهارات والسلوكيات التي تظهر من خلال ممارسة معينة.

* الفعالية تلك العلاقة بين النتائج المحققة فعلاً، والنتائج المقدرة وذلك من خلال قياس الإنحراف، وبصفة عامة يمكن القول بأن الفعالية هي إستغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأهداف المحددة، أي تختص ببلوغ النتائج.

¹ هونز محمد محمد أمين، سوران محمد أمين، محمد حازم إسماعيل الغزالي، مدى كفاءة المراجعة الخارجية للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، من وجهة نظر مراجعي الحسابات وأساتذة الجامعيين، المجلة العلمية لجامعة جيهان السليمانية، المجلد 1، العدد 3، ص: 281-283.

الفرع الأول: الكفاءات الواجب توفرها لمراجع الحسابات لإستخدام المراجعة الإلكترونية

للقيام بعملية المراجعة الإلكترونية من طرف مراجع الحسابات يجب أن تتوفر لديه أساليب متطورة وهذا لزيادة كفاءة وفعالية المراجعة، كما أوصى مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي بضرورة تمتع مراجع الحسابات بالكفاءات التالية:

- القدرة على تصميم وعمل خرائط تدفق للنظم المتطورة وتحليلها للتعرف على نقاط القوة والضعف؛
- خبرة ودراية كافية بلغات البرمجة، وكذا الإلمام بأساليب المراجعة الإلكترونية؛
- المهارات والخبرة الكافية لفهم والإلمام بنظام الرقابة الداخلية الشاملة بما فيها الرقابة الداخلية على جهاز الحاسوب؛
- معرفة أساسية بنظم جهاز الحاسوب ومكوناته ووظائفه وإمكانياته التشغيلية¹.

الفرع الثاني: تأثير إستخدام المراجعة الإلكترونية على جودة المراجعة

المراجعة كغيرها من العلوم الأخرى تعتمد على نظام خاص بها، ويوجد به ثلاث عناصر أساسية، وهي المدخلات ثم المعالجة لنصل في الأخير إلى مخرجات للاستفادة منها في مراحل أخرى. يعتبر جهاز الحاسوب والبرامج الملحقة له العنصر الرئيسي في العمل، وقد أصبح من النادر إيجاد نظام يدوي يقوم بعمليات دقيقة مثل جهاز الحاسوب، وهذا مما فرض على مراجع الحسابات أن يتماشى مع ما يتطلبه الوقت الراهن، بحيث توجب عليه تغيير طريقة تفكيره وعمله في مجال المراجعة، وهذا مما أحدث تغييرا جوهريا في منهجية عمل مراجع الحسابات كما يلي:

- يجب على مراجع الحسابات الإلمام التام بأساسيات التشغيل الإلكتروني للبيانات، والدراسة الكاملة بلغات البرمجة ووسائل جهاز الإعلام الآلي ولواحقه المتطورة؛
- إعادة النظر في خطة وبرنامج المراجعة، ولاسيما أن جزءا كبيرا من عناصر النظام المحاسبي الموجود داخل جهاز الكمبيوتر ومبرمج إلكترونيا كي يكون في خدمة مراجع الحسابات؛
- التحكم الذاتي في تقوية نظام الضبط الداخلي للبيانات والمعلومات؛
- إعادة النظر في طرق إعداد وعرض تقارير المراجعة بما يلاءم التطورات الحديثة في فكر ومنهجية الإدارة العليا، وتطبيق مبدأ الرقابة بالإستثناء، وإبراز المسائل الجوهرية².

¹ فيصل ديبان، أهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق ومعوقات إستخدامها من وجهة نظر مدققي الحسابات، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص: 35، (بتصرف).

² تاريخ الإطلاع: 2019-06-16 على الساعة 21:50 https://meu.edu.jo/libraryTheses/586b89f91d375_1.pdf

بناء على التحول من نظام المراجعة العادي إلى نظام مراجعة إلكتروني أصبح من الضروري تطوير مهنة مراجعة الحسابات ومواكبة التطورات التكنولوجية المختلفة، مما يؤدي إلى تغير أساليب وطرق مراجعة الحسابات في تقييم المخاطر وإستخدام الأدوات وإجراءات وبرامج مختلفة ومتطورة للقيام بعملية المراجعة الإلكترونية. تتجلى كذلك قدرة مراجع الحسابات على إكتشاف المخاطر المحتملة، وكذا نقاط القوة والضعف الخاصة بعملية المراجعة لدى الشركة، أي أنها تساعد في تحسين جودة أداء مراجع الحسابات، وذلك من خلال حصول مراجع الحسابات على أدلة أثبات أكثر ملائمة وذات جودة عالية مما يساهم للوصول إلى نتائج موضوعية عن الوضعية المالية للشركة محل المراجعة¹.

الفرع الثالث: عوامل نجاح عملية المراجعة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية

- فهم عملية المراجعة المطلوبة في ظل بيئة الإلكترونية؛
- تدريب مكثف لمراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية؛
- الحاجة لتجارب تراكمية لمراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية؛
- ينبغي أن يتمتع مراجع الحسابات بالمهارات التقنية والتكنولوجية العالية؛
- قدرة مراجع الحسابات على تكيف إجراءات تخطيط المراجعة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية².

¹ الأخصر عياشي، أثر المراجعة الإلكترونية على كفاءة وفعالية المراجع الخارجي في تحسين جودة المراجعة، مرجع سبق ذكره، ص: 84، 85.

² Mahd Ali Al- jabali, Ehab Nazmy, The Impact of E-commerce on the Audit Profession in Jordan, European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, Issue 30, 2011, p: 98.

المبحث الثالث: مراجعة الحسابات وخدمات التأكيد على الثقة في ظل التجارة الإلكترونية

في هذا المبحث الذي قسم إلى ثلاث مطالب، سوف نبين المراجعة المستمرة أنها مدخل مناسب لمراجعة الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية في المطلب الأول، أما المطلب الثاني سوف نتطرق إلى خدمات التأكيد على الثقة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، في حين خصص المطلب الأخير إلى مبادئ ومعايير خدمة إضفاء الثقة.

المطلب الأول: المراجعة المستمرة مدخل مناسب لمراجعة الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية

تعتبر المراجعة المستمرة العنصر الأساسي من العناصر الأساسية لمراجعة الحسابات في ظل التجارة الإلكترونية، وهذا ما سنبرزه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: ماهية المراجعة المستمرة

أولاً: تعريف المراجعة المستمرة

تعرف المراجعة المستمرة بأنها عملية منظمة لتجميع الأدلة الإلكترونية للمراجعة على أساس معقول لإبداء رأي في محاييد بشأن بمدى صدق التقارير والمعلومات المالية المعقدة في ظل نظام محاسبي فوري غير وقي¹. تمثل المراجعة المستمرة مدخلاً لتطوير نموذج مراجع الحسابات التقليدي التي تقتضي بتخطيط وأداء أعمال مراجعة الحسابات سنوياً من خلال قبول التكليف وتخطيط أعمال المراجعة وأداء هذه الأعمال لجمع الأدلة وأخيراً بلورة النتائج وإعداد التقارير².

يعرف مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولي عملية التأكيد بأنها عملية يعبر فيها الممارس عن إستنتاج مصمم لرفع درجة ثقة المستخدمين المقصودين عدا عن طرف المسئول عن نتيجة تقييم أو قياس الموضوع على أساس المقاييس³.

وبالنظر إلى التعاريف السابقة يمكن ملاحظة مايلي:

- إن المراجعة المستمرة يلزم أن تنتهي بأداء رأي في محاييد بجانب ختم بالتصديق المستمر يظهر على موقع الشركة على الإنترنت⁴.

¹ حسين أحمد عبيد، وآخرون، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 334.

² شحاته السيد شحاته، الرقابة والمراجعة في نظم المحاسبة الآلية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2014، ص: 78.

³ أحمد حلمي جمعة، تطوير معايير التدقيق والتأكد الدولي وقواعد أخلاقيات المهنة، الكتاب الأول، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 13.

⁴ عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، المراجعة الإلكترونية في أسواق رأس المال، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2014، ص: 74.

- المراجعة المستمرة خدمة مهنية تصديقية ثلاثية الأطراف، وهي مجرد مدخل جديد للمراجعة التقليدية بمعنى أن الهدف الأولي لمراجعة الحسابات وكذا معايير المراجعة المتعارف عليها لن يتغيران، لكن إجراءات المراجعة هي التي ستتغير بعض الشيء¹.

- إن جمع أدلة الإثبات الإلكترونية في ظل المراجعة المستمرة سوف يتطلب بالضرورة تخطيط أداء إجراءات غير نمطية للمراجعة، والسبب ببساطة أن معظم المعلومات التي سيتم مراجعتها ستكون موجودة في صورة إلكترونية فقط في نظام المحاسبة الفورية* (RAT) والذي يتطلب من مراجع الحسابات تطبيق مدخل المراجعة المستمرة².
أن المعلومات والتقارير المالية مجال هذه المراجعة هي معلومات مالية أنتجها نظام محاسبي مالي فوري وغير وري، مما يعني أنها معلومات وتقارير مالية سيتم نشرها من خلال شبكة المعلومات الدولية من خلال موقع الشركة على الإنترنت³.

ثانياً: أوجه الاختلاف بين المراجعة المستمرة المباشرة والمراجعة التقليدية

أضحى ممارسة مراجعة الحسابات بالشكل التقليدي لا يتماشى مع إقتصاد الوقت الحقيقي (real time economy) الذي فرضته التطورات الحاصلة في مجال نظم المعلومات الحاسوبية مثل ظهور نظم تخطيط الموارد (ERP)، وإن كان مصطلح المراجعة المستمرة ليس من المصطلحات الجديدة على أدبيات المراجعة، إلا أن الاختلاف في أدوات التكنولوجيا المتاحة أمام مراجع الحسابات وتطورات البيئة المعاصرة، إستلزم تطوير أدوات المراجعة باتجاه المراجعة المباشرة المستمرة وفق المفهوم المعاصر.

وفيما يلي الاختلافات الأساسية بين المراجعة التقليدية والمراجعة المستمرة

1- من حيث الكفاءة

في عملية المراجعة التقليدية، يتم مراجعة المعلومات الحاسوبية على أساس سنوي، بالتالي يمكن أن تحدث الأخطاء الجوهرية والتحريفات دون كشفها لعدة شهور قبل أن يتم إكتشافها من قبل مراجع الحسابات أثناء عملية المراجعة على النقيض من ذلك، تتم عملية المراجعة المستمرة على أساس مستمر أو متكرر وباستخدام تقنيات محوسبة، مما يساهم في تجنب مثل تلك الإنحرافات، ففي ظل نظم المعلومات الحاسوبية المعقدة، يمكن

¹ ديابا جهاد الابراهيم، دور مدخل التدقيق المستمر في تعزيز ملائمة التقارير المالية الإلكترونية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2012، ص: 33. (بتصرف).

* نظام المحاسبة الفورية هي عبارة على نظم معلومات حاسوبية يمكنها إنتاج وعرض معلومات فورية.

² سمير كمال، شحاته السيد شحاته، الرقابة والمراجعة في نظم المحاسبة الآلية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2016، ص: 79، 80.

³ شحاته السيد شحاته، الرقابة والمراجعة في نظم المحاسبة الآلية، مرجع سبق ذكره، 2014، ص: 79.

إيقاف العمليات المتضمنة خرقاً للرقابة الداخلية والانحرافات والأخطاء، أو منع إنتقالها من عملية لأخرى، أو تعليقها في ذلك الوقت لحين التحقق منها من قبل مراجع الحسابات.

2- من حيث طبيعة وتوقيت ومدى الاختيار

في المراجعة التقليدية، يتم تقييم الرقابة الداخلية وأداء الإختبارات التفصيلية الجوهرية بشكل دوري لتقييم مزاعم الإدارة، أما في مدخل المراجعة المستمرة فيتم إستخدام تقنيات مراقبة مستمرة من أجل تقييم الرقابة الداخلية للشركة إضافة إلى تقنيات تخص تقديم تأكيدات مستمرة بخلو البيانات من الإنحرافات.

من ناحية أخرى، يتم إختبار الرقابة الداخلية في مرحلة التخطيط من المراجعة التقليدية بينما يتم إجراء الإختبارات الجوهرية التفصيلية في مرحلة العمل الميداني بالمقابل، يتم إختبار الرقابة الداخلية وإختبار بيانات العمليات في الوقت نفسه في بيئة المراجعة المستمرة.

ومن جهة مدى الإختبار، يتم إستخدام أسلوب العينات في المراجعة التقليدية بينما يتم إختبار كامل مجتمع العمليات في المراجعة المستمرة، فباتباع هذا الأسلوب من شأنه تحسين فعالية عملية المراجعة وزيادة نسبة إحتمال إكتشاف الأخطاء الجوهرية والانحرافات وإختراقات الرقابة الداخلية والإحتيال¹.

3- من حيث توقيت عملية المراجعة

تمتاز المراجعة المستمرة بأمرين هامين أولهما إستمرارية القيام بشكل مباشر، وبالتالي هي عملية التقرير من نتائج مباشرة وفي توقيت فوري، أما في المراجعة التقليدية نجد أن تقرير مراجع الحسابات قد يتأخر إلى ما بعد السنة المالية بشهر أو أكثر، أما في المراجعة المستمرة فتقرير مراجع الحسابات قد يكون متاح مباشرة أو يصدر بعد أيام معدودة وعليه يمكننا ملاحظة مدى تأثير المراجعة على خصائص المعلومات والبيانات المحاسبية، وفعاليتها وبشكل عام بأن القيام بالمراجعة التقليدية بعد إنتهاء الفترة المالية، وتأخر صدور تقرير مراجع الحسابات يؤثر على فعالية وملائمة البيانات والمعلومات المحاسبية، في حين القيام بالمراجعة المستمرة في ظل الأساليب التكنولوجية المتاحة يساهم في إضفاء على المعلومات المحاسبية وزيادة قدرتها على التأثير في قرارات مستخدميها.

4- من حيث إجراءات المراجعة

إن التحول من المراجعة التقليدية إلى المراجعة المستمرة يساعد على تحويل تركيز مراجع الحسابات من مراجعة الميزانية إلى مراجعة النظام ونتائج العمليات.

¹ دبالا جهاد الابراهيم، دور مدخل التدقيق المستمر في تعزيز ملائمة التقارير المالية الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 34، 35.

ففي ظل المراجعة التقليدية تستخدم التقنيات الإحصائية الأساسية ومعادلات تحليل الإنحدار في الإجراءات التحليلية، بينما على مستوى المراجعة المستمرة يتم إستخدام كل من نمذجة البيانات (Datamodeling) والمنطق التحليلي للبيانات (Data Analysis) حيث تتألف كل التقنيات من الأساليب الإحصائية وأساليب التنقيب في البيانات (Data mining) وما يسمى بأسلوب التعليم الآلي (machine learning research) بتلك التقنيات يتم إجراء تحليل ثنائي المستوى بالنسبة لبيانات العملية وأرصدة الحسابات المتعلقة بها، وبذلك يساعد هذا الأسلوب على إكتشاف الإحتيال وتواطؤ الإدارة.

5- من حيث تقرير مراجع الحسابات

في ظل المراجعة المستمرة يتم إصدار تقرير نظيف في حال عدم وجود إنحرافات أو تدخلات غير مصرح بها، يمكن أن يكون تقرير مراجع الحسابات بإحدى الصورتين التاليتين:

- صدور تقرير مراجع الحسابات يوميا ومباشر ويطلق عليه التقرير المستمر أو دائم التجدد، ويكون متاح في حال دخول المستخدم إلى الموقع الإلكتروني للشركة؛
- تقديم تقرير مراجع الحسابات عند الطلب وهو متاح للمستخدم الذي يحقق بعض الشروط والمتطلبات¹.

الفرع الثاني: أهداف ومزايا المراجعة المستمرة ودواعي الطلب عليها

أولا: أهداف المراجعة المستمرة

باعتبار أن المراجعة المستمرة مدخلا معاصرا لتطوير مراجعة الحسابات في شكلها التقليدي فإن الهدف من الأساسي من المراجعة المستمرة أن يبدي مراجع الحسابات رأيا فنيا محايدا بشأن مدى صدق المعلومات والتقارير المالية المنتجة في ظل نظام معلومات محاسبي فوري وغير ورقي، وكذا منح الشركة ختم التصديق المستمر. ويشتق من هذا الهدف العام للمراجعة المستمرة للأهداف الفرعية الآتية:

- إضفاء الصدق المستمر على الإفصاح الفوري للشركات عبر الإنترنت؛
- مساعدة أصحاب المصلحة في الشركة خاصة المساهمين وهيئة سوق المال، بل وكافة زوار موقع الشركة في ممارسة الرقابة الفورية المستمرة على الشركة².
- تحديد مدى كفاءة وفعالية نظم المحاسبة الفورية في حماية الأصول والحفاظ على البيانات وإنتاج معلومات مالية صادقة يمكن الإعتماد عليها موثوق فيها؛

¹ صالح حميداتو، تحديات المراجعة الخارجية في ظل بيئة التجارة الإلكترونية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، 2016، 2017، ص ص: 47، 48.

² عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مراجعة أنظمة المحاسبة الإلكترونية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2018، ص: 78.

- تخفيض كمية الوقت والتكاليف التي يتحملها مراجع الحسابات في إجراءات الإختبارات اليدوية للعمليات والتحقق من أرصدة الحسابات؛
- مساعدة مراجع الحسابات على إختبار عينة كبيرة أكثر من 100% من عمليات العميل أي التحول إلى مراجعة شاملة لكل عمليات العميل، مما يؤدي إلى زيادة الثقة والمصدقية في التقارير المالية بقدر كبير عن المراجعة التقليدية التي تقوم على أسلوب العينات¹.

ثانيا: مزايا المراجعة المستمرة

- نظرا للطبيعة المميزة للمراجعة المستمرة ومقارنة بين كل من النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات من ناحية وخدمات مهنية المستحدثة في مواجهة تكنولوجيا المعلومات مثل الخدمات الإستشارية والتأكيد والثقة في موقع الشركة على الإنترنت من ناحية أخرى، فإن المراجعة المستمرة تتميز بمايلي:
- أن المراجعة المستمرة مراجعة فورية مستمرة للنظم غير الورقية والتبادل الإلكتروني للبيانات؛
 - تساعد المراجعة المستمرة على تخفيض تكلفة أداء أعمال المراجعة؛
 - تؤدي المراجعة المستمرة إلى زيادة جودة مراجعة القوائم المالية لأنها تسمح لمراجع الحسابات بأن يولي إهتماما أكبر لكل من طبيعة نشاط وأعمال وصناعة علمية من ناحية، وهيكل الرقابة الداخلية لديه من ناحية أخرى؛
 - المراجعة المستمرة هي أفضل المداخل لتخطيط وتنفيذ برنامج مراجعة مستمرة لمواقع الشركات على الإنترنت، باعتبارها أهم أدوات تكنولوجيا المعلومات إستخداما في توصيل المعلومات المحاسبية الفورية في المستقبل.
 - تساهم في ضمان إكتشاف الأمور الشاذة وتقليل إحتمال التحايل والتلاعب بالحساب الإلكتروني نظرا لإمكانية وضع نظم رقابية محاسبية أفضل؛
 - تساهم في تمكين مراجع الحسابات من إستخدام أساليب أفضل لجمع الأدلة والقرائن وتزيد من إحتمال إكتشاف الأخطاء والغش؛
 - تساهم في معالجة المشكلات المتعلقة بفقدان الدليل المستندي وعدم توافر مسار للمراجعة؛
 - تساهم في تزويد مراجع الحسابات بنسخ لكل البرامج المتعلقة بالتطبيقات المحاسبية الهامة والتعديلات فيها.

¹ ياسر تاج السر محمد سند، وجدي الناجي الطيب عبد الله، أثر المراجعة المستمرة في جودة المعلومات المحاسبية، مجلة الدراسات العليا، كلية التجارة، المجلد 11، العدد 42،

بالتالي فإن استخدام الحاسوب في مجالات المراجعة المختلفة يساعد في تقليل الوقت المبذول على العمليات الكتابية وعلى العمليات الحسابية وتقليل تكاليف عملية المراجعة بشكل عام¹.

ثالثاً: دواعي الطلب على المراجعة المستمرة

1- حاجة متخذ القرار إلى تخفيض خطر المعلومات

في ظل الإفصاح الفوري* عن المعلومات المالية، من المفترض أن هذه المعلومات تستوفي خاصية الوقتية، ويجب أن تكون هذه المعلومات ملائمة لأغراض لإتخاذ القرارات الفورية أو المتسارعة حتى تكون هذه المعلومات موثوق فيها يجب أن تكون قد تم مراجعتها مراجعة مستمرة، حتى يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات بالإختيار من بين البدائل المتاحة والممكنة وبما يعظم صافي منفعة متخذي القرار.

يمكن القول أن شركة ما عن معلومات مالية فورية من شأنها أن تمد المستثمر في أسهم الشركة في البورصة بمعلومات فورية، فإن كانت هذه المعلومات تم مراجعتها مراجعة مستمرة، فإنه سوف يستثمر في أسهم الشركة إذا كان الأمر مربحاً بالنسبة له، أو سوف يبيع أسهم الشركة إذا كان ذلك في صالحه، في الحالتين فإن المعلومات الفورية التي تم مراجعتها مراجعة مستمرة قد ساعدته في إتخاذ القرار السليم أي تجنب خطر عائدات القرار الخاطئ².

2- حاجة الملاك للرقابة المستمرة على الإدارة

إذا كانت رقابة المساهمين على مجالس إدارات الشركات المساهمة حق أصيل لهم باعتبارهم الملاك فإن هذا الحق لن يختلف في ظل المراجعة المستمرة بل بالعكس فإن المراجعة المستمرة ستكون أداة للرقابة الخارجية المستمرة من جانب الملاك على مجالس إدارات الشركات.

إذا سلمنا بأن المعلومات المالية الفورية أداة للرقابة المالية المستمرة من جانب المساهمين على مجلس الإدارة فإن المراجعة المستمرة تدعم هذه الرقابة، لأن المراجعة المستمرة تحقق قيمة مضافة مستمرة لهذه المعلومات.

¹ بوزاهر صونية، المراجعة المستمرة لحكومة المؤسسات في ظل التجارة الإلكترونية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 14، ديسمبر، 2013، ص: 258، 259.

* الإفصاح الفوري يقصد به قيام الشركة بإنشاء موقع أو أكثر لها على الشبكات الدولية للمعلومات كوسيط نقل سريع بمهدف توزيع ونشر فوري للمعلومات المالية أو غير المالية موجهة لعدد كبير من المستخدمين المتصلين بالشبكة سواء كان متخصصين أو غير متخصصين.

² عبد الوهاب نصر علي وآخرون، الإنجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة مع تطبيق بيئة الحاسبات الإلكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 316، 317.

3- الإستجابة للآثار المهنية الجوهرية لتكنولوجيا المعلومات

تتميز المراجعة المستمرة بأنها جاءت كاستجابة مهنية للآثار الختمية لتكنولوجيا المعلومات على المحاسبة والمراجعة، كان هناك طلب على هذه الخدمة المهنية فرضته التطورات المتلاحقة المتسارعة في أدوات تكنولوجيا المعلومات خاصة ماييلي:

- أثرت أدوات تكنولوجيا المعلومات الجديدة، مثل الإنترنت والتبادل الإلكتروني للبيانات وغيرها على ممارسات الأعمال، بحيث أصبح كثير من الشركات تنشر قوائمها المالية المرحلية والسنوية عبر الإنترنت وبصفة مستمرة، الأمر الذي يحتاج إلى مراجعة مستمرة، إذا لم تعد المراجعة التقليدية الورقية السنوية كافة له؛

- أدى الانتشار المتسارع للغة إعداد تقارير الأعمال المرنة (XBRL)* ومساندتها من المنظمات المهنية المحاسبية إلى وجود لغة إلكترونية نمطية تستخدم في إعداد تقارير الأعمال، من شأنها تسهيل عمليات إعداد ونشر وإختبار وإستخلاص المعلومات المالية، حيث يتم إدخال المعلومات مرة واحدة ثم يتم عرضها في أي شكل مطلوب، مثل القوائم المالية المطبوعة، قاعدة البيانات موقع الشركة على الإنترنت وإستيفاء متطلبات ملف هيئة سوق المال، وطالما سيتم تشغيل البيانات والإحتفاظ بالمعلومات في ظل هذه اللغة إلكترونيا فمن المرغوب أن يقوم مراجع الحسابات بمراجعتها من خلال مدخل المراجعة المستمرة؛

- ساعدت تكنولوجيا المعلومات على أن تصبح المعلومات الإلكترونية والرقمية (Digital) أكثر مرونة وأسهل إستحوذاً وأيسر على نقلها من طرف لأخر، وأسهل في تخزينها وتلخيصها وتنظيمها بالمقارنة بالمعلومات الورقية، وبالتالي يجب مراجعتها من خلال مراجعة إلكترونية مستمرة غير ورقية وهي المراجعة المستمرة؛

- ساعدت تكنولوجيا المعلومات الشركات على أداء معاملاتها إلكترونياً، وإعداد قوائمها المالية بصفة فورية إعتقاداً على نظام معلومات محاسبي فوري، من المعروف أنه في ظل نظم المحاسبة الفورية (RTA) ستكون المعلومات المالية، وكذا أدلة المراجعة متاحة في صورة إلكترونية حيث تحل الرسائل الإلكترونية محل المستندات الورقية، والملفات محل البيانات المحاسبية¹.

من أحدث الخدمات المهنية المطلوبة الآن أن يقوم مراجع الحسابات بمراجعة البنك مراجعة مستمرة للمعلومات والعلاقات المالية الجوهرية الخاصة بالبنك، والمتصفح عنها عبر موقع البنك على الإنترنت، ومؤدى هذه

* Extensible Business Reporting Language (XBRL): ويقصد بهذه اللغة هي عبارة عن برنامج حاسب يضيف بطاقة تعريفية لكل جزئية من معلومات القوائم المالية الإلكترونية باستخدام علامة أو شفرة تعريفية.

¹ عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مراجعة أنظمة المحاسبة الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ص: 76، 77.

الخدمة أن يمارس أصحاب المصلحة في البنك التجاري خاصة المساهمون وزوار موقع البنك على الإنترنت، الرقابة والحكومة المستمرة الفورية على المباشر¹.

الفرع الثالث: مجال ونطاق المراجعة المستمرة

وفقا لتوصيف المراجعة المستمرة كمدخل أو آلية جديدة لمراجعة الحسابات فان مجال المراجعة المستمرة لا بد أن يشمل بالضرورة مجال مراجعة الحسابات السنوية مضافا إليه أي معلومات أو جداول أو مؤشرات أو إيضاحات مالية على موقع الشركة على الإنترنت.

أولا: مجال المراجعة المستمرة

حسب المعنى السابق يشمل مجال المراجعة المستمرة على مايلي:

- المعلومات والتقارير الفورية سواء الخاصة بالمركز المالي أو الدخل أو التدفقات النقدية أو التغيير في حقوق الملاك؛
- الإيضاحات المتممة للمعلومات المالية الفورية؛
- كافة المعلومات المالية الجوهرية التي يمكن أن ينتجها نظام الحاسبة الفورية، ويتم نشرها في بصفة مستمرة وفورية من خلال موقع الشركة على الإنترنت مثل المؤشرات المالية والتقلبات غير العادية في مؤشرات الأداء وأسباجها².

ثانيا: نطاق المراجعة المستمرة

يشير نطاق المراجعة إلى مدى إجراءات المراجعة الأساسية سواء التحليلية أو تفصيلية التي يستخدمها مراجع الحسابات لتجميع وتقييم الأدلة الكافية والملائمة التي تمكنه من إبداء رأيه عن صدق القوائم المالية، ونظرا إلى أن المراجعة المستمرة تتم في بيئة التجارة الإلكترونية التي تخفي فيها المستندات الورقية، وتعتمد على الأدلة الإلكترونية* لذلك يستخدم مراجع الحسابات الأدوات والأساليب الإلكترونية لتجميع وتقييم أدلة المراجعة الفورية ومن أمثلة ذلك تلك الأدوات برامج المراجعة العامة والخاصة ووحدات المراجعة المدججة داخل نظام التشغيل وأسلوب الاختيار المتكامل³.

¹ عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، المراجعة الإلكترونية في أسواق المال، مراجعة حسابات شركات السمسرة، مراجعة حسابات صناديق وشركات الإستثمار، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2014، ص: 14.

² عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 21، 22.

* الأدلة الإلكترونية يقصد بها معلومات تم تكوينها أو تم إرسالها، أو إرسالها أو معالجتها أو تسجيلها أو الاحتفاظ بها إلكترونيا ويعتمد عليها مراجع الحسابات للتأكد من صحة العمليات المتعلقة بالصفقات الإلكترونية وتدعيم محتوى تقرير مراجعة، ولا يمكن الوصول إليها إلا من خلال البرامج والأجهزة التي يمكنها تدبير البيانات الإلكترونية.

³ هاني خليل فرج وآخرون، المراجعة الإلكترونية، الآثار، التحديات، التطبيقات، مرجع سبق ذكره، ص: 143، 144.

الفرع الرابع: مخرجات المراجعة المستمرة

بعد أن ينتهي مراجع الحسابات من إختبار تقارير الإستثناء سوف يصل إلى إستنتاج بخصوص ما إذا كانت تقارير الشركة وسجلات عماليتها خالية من تحريفات الجوهرية أم لا، وعلى ضوء إستنتاجه سوف يختلف محتوى عرض مخرجات عملية المراجعة المستمرة كمايلي:

أولاً: حالة عدم وجود تحريف جوهري

إذا لخص مراجع الحسابات إلى عدم وجود تحريفات جوهرية في سجل معاملات الشركة وتقريرها المالية عندئذ فإنه سيصدر حكمه بإضفاء الصدق على المعلومات المالية التي سوف تفصح عنها الشركة للطرف الثالث عبر الإنترنت، وسيتم التعبير عن هذا الصدق أو هذه الثقة بمنح الشركة ختم المراجعة المستمرة للتصديق (Continuous Adit Seal of Attestation) وهو ختم مشابه لختم مراجع الحسابات بالتأكيد على الثقة في الموقع (Web Trust Seal of Assurance).

- من منظور مهني فإن إنتهاء المراجعة المستمرة بمنح الشركة ختما بالشركة ختما بالتصديق على المعلومات المالية وسجلات معاملات عبر الإنترنت يفصح لأصحاب المصلحة في الشركة مايلي:
- أن مراجع الحسابات قد إختبر قيم المعلومات المالية الظاهرة على موقع الشركة وذلك وفقاً لمبادئ المراجعة المستمرة؛
 - أن مراجع الحسابات قد أصدر تقرير مراجعة أشار فيه إلى أن هذه المبادئ قد تم إتباعها وبما يتماشى مع معايير؛
 - أن مراجع الحسابات يقدم ختم المراجعة المستمرة لمن يهمله هذا الختم؛
 - أن الشركة قد حصلت على الختم الظاهر على موقعها¹.

ثانياً: حالة وجود تحريفات جوهرية

وفقاً لطبيعة وأهداف ومجال المراجعة المستمرة، إذا توصل مراجع الحسابات إلى وجود تحريفات جوهرية في المعلومات المالية الأساسية الهامة أو في سجلات المعاملات، ولم يتم تصويبها من خلال خطابه للإدارة أو لجنة المراجعة فإن يتم منح الشركة ختم التصديق على هذه المعلومات، وأيا كان التقرير فسوف يكون معدلاً ولمن يرغب من مستخدمي الموقع الخاص بالشركة يمكن الدخول على تقرير مراجع الحسابات عن طريق الوسيط التكنولوجي (NIT) مثلاً.

¹ عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مراجعة أنظمة المحاسبة الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ص: 94، 95.

ثالثاً: تقرير مراجع الحسابات عن أعمال المراجعة المستمرة

بالرجوع إلى تعريف ومجال وأهداف المراجعة المستمرة يمكننا الآن توقع كيف يظهر تقرير مراجع الحسابات عن أعمال هذه المراجعة ويمكن إيجاز أهم سمات ومحتوى هذا التقرير وبداله على النحو الآتي:

1- بدائل الرأي

- إذا توصل مراجع الحسابات إلى أن المعلومات المالية المفصح عنها، وسجلات المعاملات المالية خالية من التحريفات الجوهرية فسوف يفوض الشركة الخادمة (NIT) بإظهار ختم التصديق على موقع الشركة محل المراجعة على الإنترنت ويدي رأياً نظيفاً؛

- أما إذا وجد تحريفاً جوهرياً في المعلومات المفصح عنها وسجل المعاملات فسوف يعدل رأيه بإبداء رأي متحفظ أو معاكس حسب حكمه المهني وأسباب وجوهية التحريف ولا يمنح الشركة ختم التصديق على موقعها الإنترنت؛
- أما إذا فرضت الإدارة قيوداً على أعماله أو فقد هو إستقلالته فسوف يمتنع عن إبداء الرأي، وبالطبع لن يسمح بوضع ختم التصديق المستمر على موقع الشركة على الإنترنت.

2- النواحي الشكلية ومحتوى التقرير النظيف

إذا ما قرر مراجع الحسابات إعداد تقرير نظيف برأيه على المعلومات المالية المفصح عنها فسوف يستوفي هذا التقرير النواحي الشكلية التالية ويحتوي أيضاً على مايلي:

2-1- النواحي الشكلية للتقرير النظيف

يمكن إيجاز أهم النواحي الشكلية للتقرير النظيف فيمايلي:

- يعنون التقرير بأنه تقرير مراجع الحسابات عن أعمال المراجعة المستمرة؛
- يوجه التقرير إلى مساهمي الشركة ومجلس الإدارة وجهات الرقابة الرسمية كأصحاب مصلحة الشركة؛
- يتكون التقرير من ثلاث فقرات وهي، الفقرة التمهيديّة فقرة النطاق، وفقرة الرأي؛
- يؤرخ التقرير بتاريخ الإنتهاء من أداء أعمال المراجعة وهي غالباً كل أسبوع أو 15 يوم؛
- يوقع التقرير من مراجع الحسابات مصحوباً باسم المكتب وعنوانه¹.

¹ عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، المراجعة الإلكترونية في أسواق المال، مراجعة حسابات شركات السمسرة، مراجعة حسابات صناديق وشركات الإستثمار، مرجع سبق ذكره، ص ص: 109، 110.

2-2-2- محتوى التقرير النظيف

من ناحية الجوهر يجب أن يشير التقرير في كل فقرة من فقراته إلى ما يوافق مع عنوانه والهدف منه:

2-2-1- الفقرة التمهيديّة

يجب على مراجع الحسابات أن يشير التقرير في الفقرة التمهيديّة إلى مايلي:

- أنه راجع المعلومات والتقارير المالية الرئيسية التي أنتجها نظام معلومات المحاسبة الفورية لدى الشركة والمفصّل عنها على موقع الشركة؛

- الفترة التي تغطيها هذه المعلومات وهي غالبا يوما أو أسبوعا؛

- أن المعلومات المالية الرئيسية مسؤولة إدارة الشركة؛

- أن مسؤوليته مراجعة هذه المعلومات والتقارير المالية وإبداء الرأي عليها.

2-2-2- فقرة النطاق

يجب على مراجع الحسابات أن يشير التقرير في فقرة النطاق إلى مايلي:

- أن مراجع الحسابات قام بالمراجعة وفقا لمعايير المراجعة المستمرة المتعارف عليها؛

- أن هذه المعايير تتطلب منه تخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للوصول إلى تأكيد معقول بشأن ما إذا كانت المعلومات والتقارير المالية المفصّل عنها عبر الإنترنت خالية من التحريفات والإستثناءات الجوهرية؛

- أنه قام بالتحقق من التقارير والمعلومات المالية المرفقة؛

- أنه قام بالتحقق من مدى كفاءة نظام معلومات المحاسبة الفورية في إنتاج هذه المعلومات والتقارير؛

- أنه يعتقد أن ما قام به من أعمال المراجعة كاف لإبداء الرأي والتصريح من عدمه بأحقية الشركة في ختم التصديق المستمر.

2-2-3- فقرة الرأي

من الطبيعة أن تختلف فقرة الرأي في هذا التقرير عنها في حالة التقرير عن أعمال المراجعة السنوية وذلك بما

يتماشى مع طبيعة مجال وأهداف ونطاق الخدمة المهنية في كلتا الحالتين ويمكن إيجاز أهم ما تشير إلى فقرة الرأي في

حالة المراجعة المستمرة فيمايلي:

- الإشارة إلى أنه سوف يبدي رأيا؛

- الإشارة إلى التقارير والمعلومات المالية المفصّل عنها على موقع الشركة؛

- الإشارة إلى الفقرة المحاسبية (يوم أو أسبوع)¹.

المطلب الثاني: خدمات التأكيد على الثقة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى نشأة خدمات التأكيد، وكذا خدمة التأكيد على الثقة في الموقع ودواعي الطلب عليها، كما سيتم إبراز مجال خدمة التأكيد المهني على الثقة في الموقع في ظل تكنولوجيا المعلومات، وكذلك خدمات التأكيد على الثقة في الأنظمة الإلكترونية (Sys Trust).

الفرع الأول: نشأة خدمات التأكيد

نشأت خدمات التأكيد كاستجابة لما شهدته بيئة الأعمال المعاصرة من تطورات أدت إلى نشوء طلب متزايد على أنواع جديدة من المعلومات المعتمدة والملائمة لأغراض إتخاذ القرار من قبل متخذي القرارات المختلفة داخل وخارج الشركة حيث لم تتمكن مهنة المراجعة من تلبية ذلك الطلب من خلال المراجعة التقليدية نظرا لما شهدته هذه الخدمات المهنية من الجمود وعدم القدرة على مواكبة التطور والتغيير الذي طرأ على جانب الطلب في سوق المعلومات المواكبة لأغراض وإتخاذ القرار مما أبرز الحاجة إلى قيام مهنة مراجعة الحسابات بمقتضى نموذج جديد في تقديم الخدمات المهنية يتسم بالمرونة والشمول بصورة كافية تكفل قدرة المهنة على الإستمرار في تعزيز إعتمادية وملائمة مختلف أنواع المعلومات التي يحتاجها متخذي القرارات المختلفة وهو ما تم من خلال قيام المنظمات المهنية بتطوير خدمات التأكيد التي تهدف أساسا إلى خدمة متخذ القرار من خلال تحسين جودة ومحتوى المعلومات المقدمة إليه بناء على طلبه وحاجاته من المعلومات وليس بناء على ما ترغب الشركات في عرضه من معلومات أو ما يرغب مراجع الحسابات في تعزيز إعتماديته وفقا لما لديه من معرفة وخبرة سابقة².

الفرع الثاني: مفهوم خدمة التأكيد على الثقة في الموقع ودواعي الطلب عليها

أولا: خدمة التأكيد على الثقة في الموقع الإلكتروني

1- مفهوم خدمة التأكيد على الثقة في الموقع الإلكتروني

تعرف خدمة التأكيد على الثقة في الموقع على الإنترنت بأنها عملية منظمة لتجميع وتقييم الأدلة الخاصة بمزاعم الإدارة بشأن موقع الشركة على الإنترنت، لإختيار مدى تماشي هذه المزاعم مع معايير الثقة في الموقع، وتوصيل نتائج إلى أصحاب المصلحة في الموقع، وبصفة خاصة الإدارة وزائري الموقع نفسه.

¹ عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مراجعة أنظمة المحاسبة الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ص: 98، 99.

² تاريخ الإطلاع: 2019-09-27 الساعة 18:47 www.iasj.net

2- خصائص خدمة التأكيد على الثقة في الموقع الإلكتروني

- أن خدمة التأكيد على الثقة في الموقع خدمة تصديقية ثلاثية الأطراف حيث الإدارة طرف يفصح عن المعلومات على الموقع وعن مزاعم بأنها قد إستوفت معايير الثقة في الموقع خاصة أمن الموقع وسلامة أمن المعاملات التجارية وإجراءاتها وخصوصية الزائرين للموقع؛

- أما الطرف الثاني فهو مراجع الحسابات الذي تكلفه الإدارة لإختيار مدى صدق مزاعمها وإبداء الرأي والختم على الموقع بينما الطرف الثالث هنا سيكون من الشمول بحيث لا يقف فقط عند الملاك والمقرضين والدائنين ونقابات العمال بل سوف يشمل كافة زائري الموقع نفسه؛

- أن خدمة التأكيد عملية منظمة لأنها تتكون من عدة مراحل وخطوات ستبدأ بقبول مراجع الحسابات للتكليف من الإدارة وتنتهي بإعداد تقرير وإبداء الرأي وختم الثقة على الموقع مروراً بعملتي التخطيط والتنفيذ؛

- أن الأدلة التي يجمعها مراجع الحسابات القائم بإختيار مدى صحة مزاعم الإدارة بشأن الثقة في الموقع هي الأساس الذي سوف يبني عليه رأيه الفني من ناحية، ومنح ختم التأكيد على الثقة للموقع من ناحية أخرى؛

- أن التأكيد المهني على الثقة في الموقع يقدم تأكيدا إيجابيا مثل المراجعة، وليس تأكيدا سلبيا مثل الفحص المحدود ولذلك فإن هذه الخدمة تؤكد على الثقة في الموقع، أو تضيف لصدق إفصاح الإدارة عن مزاعمها بشأن الموقع، ولكنها لا تقدم تأكيدات بشأن جودة السلع والخدمات التي يتم بيعها من خلال الموقع؛

- أن مجال الإختبار في هذه الخدمة هو مزاعم الإدارة بشأن الثقة فيما تفصح عنه على موقعها وأن معظم هذه المزاعم سيرتكز بصفة رئيسية على:

✓ سلامة المعاملات التجارية؛

✓ سلامة إجراءات تنفيذ المعاملات التجارية؛

✓ ضمان خصوصية الزائرين للموقع؛

✓ ضمان أمن الموقع.

- أن مقياس صدق مزاعم الإدارة بشأن الموقع تتكون من مبادئ أو المعايير الخاصة بالثقة في الموقع مثل الأمن والإفصاح والخصوصية؛

- أن المنتج النهائي لهذه الخدمة عبارة عن رأي فني محايد يبيده مراجع الحسابات من خلال تقرير يقدمه للإدارة وأصحاب المصلحة في الشركة وزائري الموقع¹.

¹ شحاته السيد شحاته، الرقابة والمراجعة في نظم الحاسبة الآلية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 96، 97.

ثانياً: دواعي الطلب على خدمة التأكيد على الثقة في الموقع

يمكن رد الطلب على الخدمة إلى الأسباب الآتية:

- زيادة المعاملات التجارية عبر الإنترنت، خاصة التجارية بين الشركات والأفراد، يجب دعم ثقة الأفراد في المواقع على الإنترنت ولن يتحقق ذلك إلا بختم التأكيد على الثقة في الموقع؛
- تؤدي هذه الخدمة إلى زيادة عنصر الأمان في المعاملات التجارية وتنشيطها¹.
- إن الكيانات التنظيمية مثل الشركات التجارية والمستشفيات الخاصة وشركات تجارة البرمجيات والكتب وشركات الطيران، وحتى شركات صغيرة الحجم، تحتاج لدعم فرصتها التسويقية الإلكترونية، والسبيل إلى ذلك طلب خدمة التأكيد على الثقة في مواقعها على الإنترنت؛
- حاجة الزائرين للموقع على الإنترنت والمتعاملين تجارياً مع الشركات من خلال مواقعها يرغبون في التأكد من عدم سوء استخدام بياناتهم الخاصة ودعم أمن وسلامة هذه البيانات، والسبيل إلى ذلك هذه الخدمة المهنية للتأكد على الثقة في الموقع².

الفرع الثالث: مجال خدمة التأكيد المهني على الثقة في الموقع

- القاعدة أن مجال خدمة التأكيد على الثقة في الموقع هو مزاعم الإدارة و إفصاحاتها على موقع الشركة عن إستيفاء الموقع لمبادئ الثقة فيه ومن أهم مزاعم الإدارة هذه مايلي:
- الإفصاح الكافي عن نشاط الشركة في مجال التجارة الإلكترونية؛
- أن المعاملات والصفقات التجارية من خلال الموقع متفقة مع ما تم الإفصاح عنه في هذا المجال؛
- أن الشركات صممت ونفذت إجراءات وآليات ونظم رقابية تكفل سلامة وإكتمال إثبات وتشغيل طلبات العملاء وعملاء التجارة الإلكترونية؛
- أن الشركات صممت ونفذت وتعاقدت أن لزم الأمر على وسائل ملائمة وكافية لحماية بيانات العميل من سوء الاستخدام؛
- أن معاملات التجارة الإلكترونية مستوفاة لمقاييس الثقة الصادرة عن المنظمات المهنية³.

¹ حسين أحمد عبيد، وآخرون، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، مرجع سبق ذكره، ص: 353.

² عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مراجعة أنظمة المحاسبة الإلكترونية في بيئة الأعمال المعاصرة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2016، ص: 107.

³ عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات في بيئة التخصص وأسواق المال والتجارة الإلكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص: 133.

الشكل رقم (1-3): يوضح ختم إضفاء الثقة على المواقع الإلكترونية

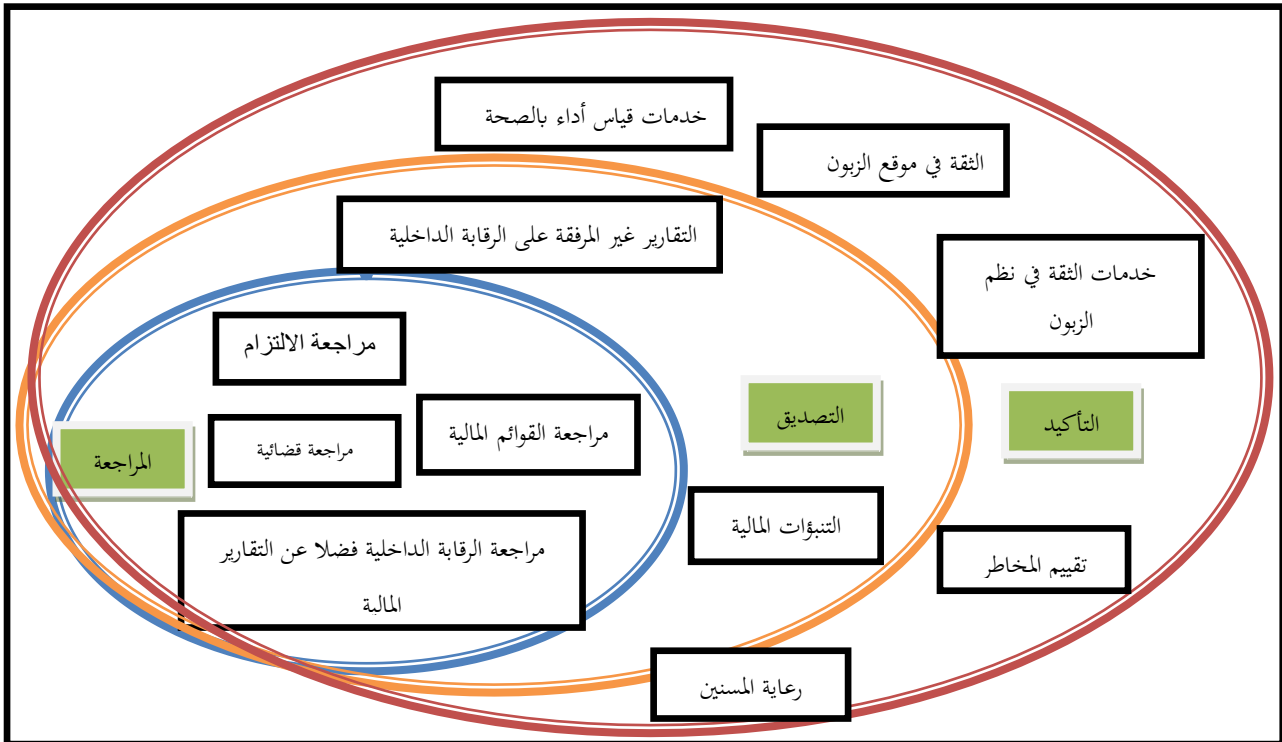


المصدر: عبد الوهاب نصر علي وآخرون، الإتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة مع تطبيق بيئة الحسابات الإلكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 389.

أولاً: خدمات التأكيد والمراجعة المستمرة في ظل التجارة الإلكترونية

لقد تم التوسع في مجال ونطاق الخدمات التي تقدمها شركات المحاسبة والمراجعة القانونية حيث تعد الخدمات التقليدية التي تقدمها أقل ملائمة لمستخدمي القرارات في ظل عصر تكنولوجيا المعلومات فقد تطور مفهوم المراجعة من خلال العقدتين الأخيرين بشكل جوهري للطلب المتزايد من قبل الجمهور على الدور الواسع لخدمات الشركة المحاسبية القانونية، والتي تطورت من المراجعة إلى خدمات التصديق وإلى خدمات التأكيد، حيث يتعين على مراجع الحسابات على وجه الخصوص أن يقوم بشكل متزايد بالتقرير عن مصداقية المعلومات النوعية وأن يوسع من نطاق خدماته لتمتد إلى التأكيد على مصداقية المعلومات في ظل تكنولوجيا المعلومات ومراجعة الأدوات المالية المشتقة وتقييم أصول الشركة في ظل بيئة عالمية متغيرة بالإضافة إلى مراجعة نظم الرقابة غير المالية، حيث تعد خدمة المراجعة بمثابة مجموعة فرعية من خدمات إبداء الرأي أو التصديق والتي تعد بدورها مجموعة فرعية من خدمات التأكيد.

الشكل رقم (2-3): علاقة خدمات التأكيد والمراجعة والتصديق



المصدر: فيان عبد الرحمان ياسين، خدمات التأكيد والتصديق المستمر ومتطلبات تجسير فجوة التوقعات في بيئة التجارة الإلكترونية، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة التاسعة والثلاثون، العدد 170، 2016، بغداد، العراق، ص: 288.

ثانياً: إستعراض لكل من نوع من هذه الأنواع وعلاقتها ببعضها البعض

1- خدمات المراجعة

وضح الشكل رقم (2-3) نظرة عامة ومبسطة عن طبيعة مراجعة القوائم المالية، حيث يقوم مراجع الحسابات بجمع أدلة الشركة، حيث يستخدم مراجع الحسابات تلك الأدلة لمقارنة التأكيدات المتضمنة في القوائم المالية بالمعايير المختارة ويستخدم تقرير مراجع الحسابات في توصيل مدى التوافق بين التأكيدات والمعايير وتتبع مراجعة الإلتزام ومراجعة القوائم المالية فضلاً عن المراجعة القضائية نفس العملية مقارنة دليل الإثبات في مراجعة معايير معينة وإصدار تقرير عن ذلك التطابق وعليه يمكن أن نعرف المراجعة على أنه عملية منهجية لجمع وتقييم موضوعي للأدلة الخاصة بمزاعم الإدارة بشأن نتائج الأحداث والإجراءات الإقتصادية للمشروع لتحديد مدى توافق هذه النتائج مع المعايير المحددة وتوصيل النتائج إلى المستخدمين المهتمين بها.

2- خدمات إبداء الرأي والتصديق

يستعمل مصطلح إبداء الرأي أو التصديق لوصف نفس الأنشطة بما فيها المراجعة وتلك المصطلحات عند المستوى العام تستخدم بشكل متبادل أو مترادف حيث أنها تتضمن تقييم أدلة إثبات موثوق بها للتأكد على درجة التطابق بين تأكيد معين ومعايير قابلة للقياس وإصدار تقرير يشير إلى درجة التطابق. ويمكن تعريف خدمات إبداء الرأي على أنها الخدمة التي يتعهد بها الممارس بإصدار تقرير عن موضوع أو التوكيد حول موضوع ما يكون مسؤولية إعداده من طرف آخر¹.

3- خدمات التأكيد

3-1- مفهوم خدمات التأكيد

هي خدمات التأكيد هي عبارة عن الخدمات المهنية الحيادية التي تحسن من جودة المعلومات أو سياقها لصالح متخذي القرار².

3-2- أسباب الحاجة وطلب على خدمات التأكيد

يتعين تعميم الأسباب المرتبطة بحاجة الأفراد إلى خدمات التأكيد على المعلومات المالية إلى السوق الواسع لخدمات التأكيد، أن الحاجة إلى خدمات التأكيد تنشأ عموماً من وجود النقاط الآتية:
- التحيز المحتمل في توفير المعلومات؛

¹ فيان عبد الرحمان ياسين، خدمات التأكيد والتدقيق المستمر ومتطلبات تجسير فجوة التوقعات في بيئة التجارة الإلكترونية، مجلة الإدارة والإقتصاد، بغداد، العراق، العدد 170، 2016، ص ص: 287، 288.

² أمين السيد أحمد لطفي، مبادئ المراجعة والتأكيد، مركز جامعة بني سويف للطباعة والنشر، 2010، ص: 27.

- التباعد بين المستخدم والشركة؛

- تعقد المعاملات والمعلومات أو نظم التشغيل؛

- الحاجة إلى تدنيه المفاجآت المالية¹.

توسعت مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال عمل لجنة خاصة عن خدمات التأكيد يشار إليها بلجنة اليووت في وظائف المراجعة وإبداء الرأي لتتضمن ما يشار إليه بخدمات التأكيد، الخدمات التوكيدية إحدى الخدمات الجديدة التي إستحدثتها تقنية المعلومات وأنشطة التجارة الإلكترونية وتهدف إلى تحسين جودة المعلومات ومحتواها لأغراض إتخاذ القرارات ومن خلال هذه الخدمات يضمن مراجع الحسابات جودة المعلومات ويساهم في إعداد بدل من أن يصدر تقريره عن معلومات قائمة معده من قبل إدارة الشركة.

لقد واجهت معايير وإجراءات المراجعة تحديات كبيرة في ظل النشاط الإلكتروني لذلك قامت بعض المنظمات بتعديل هيكلها لتحقيق أهدافها ومواكبة التطورات الجديدة لتأخذ على عاتقها إصدار معايير مهنية للخدمات التوكيدية فضلا عن معايير المراجعة وعلى أثر ذلك تعدل مسمى "لجنة معايير المراجعة الدولية" إلى مجلس معايير المراجعة وخدمات التأكيد الدولية.

وباستقرار تعريف خدمات التأكيد يتضح أنه يتضمن عناصر رئيسة الآتية:

- **الإستقلالية:** مراجع الحسابات يريد الحفاظ على شهادة وسمعة المراجعة والميزة التنافسية من خلال الحفاظ على النزاهة والموضوعية عند أداء خدمات التأكيد، حيث يحتاج مراجع الحسابات أن يكون مستقلا فقط بالإرتباط بنوعية المعلومات وصياغتها؛

- **خدمات مهنية:** يطبق مراجع الحسابات حكمه المهني على المعلومات التي تخضع لخدمة التأكيد طالما تنوي على بعض العناصر من الحكم المستند على التعليم والخبرة؛

- **تحسين نوعية المعلومات:** مهمة خدمة التأكيد تمكن مراجع الحسابات من تعزيز الجودة من خلال زيادة موثوقية وملائمة المعلومات وهذه الميزتين ترتبطان إرتباطا وثيقا بإضفاء الثقة على خدمات التأكيد؛

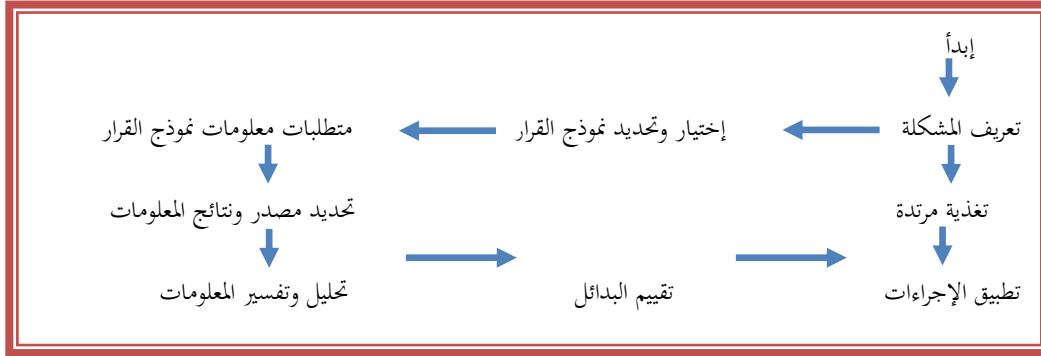
- **تحسين سياق المعلومات:** تحسين سياق المعلومات لضمان تحسين فائدتها عندما تستهدف صانعي القرار لمحيط خاص؛

- **إتخاذ القرار:** حيث يستلزم إتخاذ القرارات الجيدة بوجود معلومات توعية سواء كانت مالية أو غير مالية حيث تشير لجنة اليووت بأن هناك ثلاث أنواع من المعلومات تدخل ضمن مرحلة تعريف المشكلة في نموذج القرار وهي:

¹ أمين السيد أحمد لطفي، دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

المعلومات البيئية، معلومات صيانة تقدم العملية وتشخيصها، معلومات التغذية العكسية للنتائج¹.

الشكل رقم (3-3): نموذج إتخاذ القرار ودور المعلومات



المصدر: <https://www.amazon.co.uk>

الفرع الرابع: خدمات التأكيد على الثقة في الأنظمة الإلكترونية (Sys Trust)

أولاً: مدخل حول خدمات التأكيد على الثقة في الأنظمة الإلكترونية

1- نشأة خدمة التأكيد على الثقة في النظم الإلكترونية

تمثل خدمة الثقة في النظام (Sys Trust) أحد الخدمات التي تم تطويرها عن طريق (CICA)

و(AICPA) والتي جاءت نتيجة لزيادة إهتمام حملة الأسهم والدائنين وغيرهم من أصحاب المصالح بمصدقية النظام وذلك لتطبيق الشركات لنظم لا تقوم فقط بحفظ المعلومات التاريخية وإنما يتم من خلالها أيضا التفاعل مع العملاء والموردين كما يمكن أن تدار الأعمال كلية من خلالها².

2- مفهوم خدمة الثقة في النظام (Sys Trust)

تمثل خدمة الثقة في النظام أحد الخدمات إبداء الرأي التي تتضمن فحص النظام سواء بطريقة بسيطة كما هو الحال مع تطبيقات الأجرور في الكمبيوتر الشخصي أو قد تكون بطريقة معقدة مثل النظم التي تتضمن عدد كبير وقد قررت الإدارة الحدود الخاصة بالنظام التي سوف يتم فحصها وتوصيل ذلك إلى المستخدمين عن طريق عرض وصف للنظام الذي يتم تضمينه مع تقرير مراجع الحسابات³.

يقوم مراجع الحسابات بفحص عناصر النظام المكونة من التسهيلات، وأجهزة الحساب، والبرمجيات والأفراد والإجراءات المبرمجة أو اليدوية المرتبطة بتشغيل النظام وقواعد البيانات والملفات المدعومة⁴.

¹ فيان عبد الرحمان ياسين، خدمات التأكيد والتدقيق المستمر ومتطلبات تجسير فجوة التوقعات في بيئة التجارة الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ص: 289.

² أيمن محمد صبري شعبان، مراجعة الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ص: 214.

³ أمين السيد أحمد لظفي، دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد، مرجع سبق ذكره ص: 66.

⁴ أيمن محمد صبري شعبان، مراجعة الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية، مرجع سابق، ص: 214، 215.

3- خصائص خدمة التأكيد على الثقة في النظم

- مما سبق يمكننا إستنتاج أهم الخصائص خدمة التأكيد على الثقة في النظم كمايلي:
- هي خدمة تصديقة ثلاثية الأطراف الإدارة، ومراجع الحسابات ومستخدمي مخرجات النظام؛
 - هذه الخدمة تقدم تأكيدا إيجابيا بشأن النظام فيما يتعلق بإمكانية الإعتماد عليه من خلال صدقه وأمنه؛
 - أن مجال هذه الخدمة يشمل مزاعم الإدارة فيما يتعلق بإستفتاء النظام لإعتبرات الصدق والأمن؛
 - أن هذه الخدمة يمكن أن تطبق على نظام المعلومات ككل أو أحد مكونات هذا النظام؛
 - أن فترة الخدمة المهنية هما يمكن أن تكون شهر أو ثلاثة أشهر أو ستة أشهر¹.

ثانيا: دواعي طلب على خدمة التأكيد على الثقة في النظم الإلكترونية

- يمكن حصر أهم دواعي طلب على خدمة التأكيد على الثقة في النظم الإلكترونية لتفادي العناصر الآتية:
- فقد الإتصال بالنظام وبالتالي عدم تلبية الحاجيات الضرورية للعملاء أو العاملين بالشركة؛
 - إمكانية وصول المستخدمين غير المرخص لهم إلى برامج وقاعدة البيانات مما يجعل الأنظمة مكشوفة أمام الفيروسات والمخترقين؛
 - إحتمال فقد سرية وتكامل البيانات إذا ما تعطل النظام؛
 - نقص ثقة المستثمرين والعملاء من جراء الدعاية السلبية الناتجة عن تعطيل النظام؛
 - مشاكل الصيانة التي ينتج عنها آثار جانبية كنتيجة للتغيرات التي تحدث بالنظام مثل فقدان إمكانية الحصول على خدمات معينة من النظام، فقدان سرية البيانات أو فقدان تكاملها؛
- قد يزداد طلب الشركة على تلك الخدمة عندما ترغب في التميز على منافسيها بغرض الحصول على مناقصات معينة، أو من أجل إقناع العملاء بقدرتها على تلبية طلباتهم عند الحاجة ودون أي تأخير أو إنقطاع قد ينجم عن خلل وتعطيل النظام، ومثال عندما ترغب الشركة في الفوز بعقد توريد لإحدى الشركات التي تطبق نظام الشراء عن الحاجة، حيث أن وجود ختم تأكيدي من قبل مراجع الحسابات ذو مصداقية يؤكد على دقة نظام الشركة وقدرتها على العمل بصورة مستمرة حتى أثناء إجراء عمليات الصيانة، مما يساعد الشركة كثيرا ويميزها على منافسيها ويقنع الشركة صاحبة العقد بأهلية هذا النظام، ومن ثم فإن خدمة إضفاء الثقة على الأنظمة الإلكترونية تساهم بالدرجة الأولى في ترويج التجارة الإلكترونية بين الشركات وبعضها البعض (B2B) هذا بالإضافة إلى إسهامها في ترويج التجارة الإلكترونية بين الشركة والعملاء (B2C)².

¹ صالح حميدانو، تحديثات المراجعة الخارجية في ظل بيئة التجارة الإلكترونية في الجزائر، مرجع سبق ذكره ص: 60.

² سمير كمال، شحاته السيد شحاته، الرقابة والمراجعة في نظم المحاسبة الآلية، مرجع سبق ذكره، ص: 335.

ثالثاً: مخرجات خدمة التأكيد على الثقة في النظم الإلكترونية

مما لا شك فيه، أن خدمة التأكيد على الثقة في النظم الإلكترونية خدمة مهنية متكاملة، يجب أن تنتهي بمنتهى تام وهو تقرير مراجع الحسابات عن أعمال التأكيد على الثقة في النظام ويفيد هذا التقرير بمد العديد من الأطراف بالمعلومات التي تفيدهم في الثقة في إمكانية الإعتماد على النظم التي يستخدمونها في التجارة الإلكترونية أو التي يدفعون عنها أتعاب للمستخدم، وفي حال مطابقة الأنظمة الإلكترونية لمبادئ ومعايير معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي والكندي، يقوم مراجع الحسابات بإصدار تقرير نظيف يتضمن ختم التأكيد على الثقة في النظام (Sys trust Seal) والزائر لموقع الشركة يمكنه الإطلاع على تقرير مراجع الحسابات والمعلومات المرتبطة به بالضغط على الختم¹.

الشكل رقم (3-4): ختم التأكيد على الثقة في النظام الإلكتروني



المصدر: شحاته السيد شحاته، الرقابة والمراجعة في نظم المحاسبة الآلية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2016، ص: 334

المطلب الثالث: مبادئ ومعايير خدمة إضفاء الثقة

نستهدف من خلال هذا المطلب الأخير معرفة مبادئ تنظيم خدمة التأكيد على الثقة في المواقع الإلكترونية، ومبادئ تنظيم خدمة التأكيد على الثقة في الأنظمة الإلكترونية، وكذلك التطرق إلى المهارات المطلوبة لمراجع الحسابات لأداء خدمات التأكيد على الثقة.

الفرع الأول: مبادئ تنظيم خدمة التأكيد على الثقة في المواقع الإلكترونية

قد قاما معهدي المحاسبين القانونيين الأمريكي والكندي بوضع سبعة مبادئ تنظم خدمة إضفاء الثقة على المعاملات التجارية التي تتم عبر المواقع التجارية على شبكة المعلومات الدولية، وهذه المبادئ السبع هي:
أولاً: الخصوصية

الخصوصية فيها يتحقق مراجع الحسابات من أن المواقع التجارية ملتزمة بالمحافظة على خصوصية البيانات الخاصة بالعملاء وتركز إختبارات الخصوصية على كيفية حصول الموقع على البيانات الخاصة بالعميل، وماهي حدود إستخدام تلك البيانات، وما هي الطرق المتبعة لتصحيح البيانات الغير سليمة في حالات الإدخال غير السليم لها، وماهي الإجراءات المتبعة إذا ما رغب العميل في عدم تنفيذ عملية الشراء، وماهي البرامج التي

¹ صالح حميدانو، تحديات المراجعة الخارجية في ظل بيئة التجارة الإلكترونية في الجزائر، مرجع سبق ذكره ص: 60، 61.

يستخدمها الموقع التجاري كوسيلة للتعرف على الجهاز الخاص بالعميل عند استخدامه للشبكة، وذلك ضمانا لسهولة وسرعة ربط جهاز العميل بالموقع لإعلامه بالعروض وغيرها من المعلومات المتعلقة بالموقع¹.

ثانيا: سلامة إجراءات العمل والمعاملات التجارية

يجب أن الإدارة يتبع الإجراءات الكافية والملائمة التي تتكفل سلامة ودقة معاملاتها، وكذا إتصالها من خلال الإنترنت، فيما يخص سلامة إجراءات العمل، يتحقق مراجع الحسابات من عدة عناصر منها:

- التحقق من قيام الموقع بتقديم وصف لحالة وطبيعة السلع والخدمات المقدمة بدقة؛
- إفصاح الموقع عن المدة اللازمة لتنفيذ العملية بعد تلقي أمر الشراء وسائل السداد الإلكترونية الممكنة؛
- مدى إمكانية رد السلع إذا كانت مخالفة للشروط؛
- إفصاح الموقع عن مراكز بيع قطع الغيار والصيانة والدعم الفني للسلع المباعة، والعنوان بالتفصيل لمقر الشركة مع ضرورة، وجود وسائل أخرى للاتصال بالشركة كأرقام الهاتفية؛

أما فيما يخص سلامة المعاملات التجارية يتحقق مراجع الحسابات من:

- قيام الموقع بفحص طلبات العملاء والتأكد من دقتها وإكتمالها؛
- قيام الموقع بالحصول على بيانات مؤكدة من العميل قبل تنفيذ العملية؛
- قيام الموقع بعرض أسعار البيع والتكاليف الأخرى على العميل قبل تنفيذ العملية؛
- تحقيق من أن الموقع يقوم بتنفيذ الجيد لطلبات الشراء من حيث الشحن، والكمية المحددة والميعاد المحدد وفقا للتعاقد².

ثالثا: الأمن

وفيه يتحقق مراجع الحسابات من عناصر عديدة مثل أن الموقع التجاري لديه خطة محددة للتعامل مع الثغرات الأمنية في حالة وجودها، لديها إجراءات محددة لاستعادة نظامه في حالة توقف الموقع عن العمل وغيرها من الأمور المتعلقة بأمن المواقع التجارية، ومن ثم فإن هذا المبدأ يضمن تأمين نظام الأعمال الإلكترونية للموقع التجاري بعناصره الخمسة البنية التحتية، البرامج، الأفراد، الإجراءات، والبيانات.

¹ عبد الوهاب نصر علي وآخرون، الإتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة مع تطبيق بيئة الحاسبات الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ص: 394، 395.

² تاريخ الإطلاع 2018-12-14 على الساعة 20:14 <https://dspace.univ-ouargla.dz>

رابعاً: الإتاحة

فيها يجب أن يتأكد مراجع الحسابات من أن المواقع متاحة لإستخدام العملاء بصورة دائمة، عن طريق التحقق من أن البرامج والمكونات المادية الخاصة بالموقع يتم إختيارها وتجديدها باستمرارها للمحافظة على إتاحة الموقع.

خامساً: عدم إنكار الإلتزامات

فيها يتحقق مراجع الحسابات من عناصر عديدة مثل إلتزام الموقع بمسؤولية عن التحقق من الأفراد المصرح لهم بدخول وإستخدام الموقع، مسؤولية عن وجود إجراءات لتسجيل موافقة العميل على تنفيذ العملية، ومسؤوليته في تحديد أي من طرفين (الموقع أو العميل) مسؤولاً عن أي خسارة قد تنشأ في مرحلة من مراحل العملية التجارية.

سادساً: السرية

فيها يتحقق مراجع الحسابات من أن الموقع يحافظ على سرية البيانات الخاصة بالعملاء عن طريق تأمين عملية الحصول على تلك البيانات وإستخدامها، تصميم النظم التي تمنع أي طرف خارجي غير مصرح له من الوصول للبيانات الخاصة بالعملاء، عدم الإفصاح بالرقم الخاص بجهاز العميل وذلك لمنع وصول الفيروسات وملفات وبرامج الإختراق إلى جهاز العميل، وتأمين النسخ الإحتياطية لبيانات العملاء بشكل كاف.

سابعاً: الإفصاح المفصل

ويعني هذا أنه إذا رغب الموقع في قيام مراجع الحسابات بالتقرير عن أي مبدأ من المبادئ السابقة، فينبغي عليه أن يقوم بإفصاح كامل عن الإجراءات المتبعة للإلتزام بذلك المبدأ¹.

الفرع الثاني: مبادئ تنظيم خدمة التأكيد على الثقة في الأنظمة الإلكترونية

عند قيام أداء مهام الثقة في النظام يقوم مراجع الحسابات بأداء إجراءات لتحديد أن وصف النظام قد تم تحديده بعدالة بالإضافة إلى الحصول على دليل إثبات بأن الضوابط الرقابة الداخلية على النظام تم تصميمها وتشغيلها بفاعلية للوفاء بمعايير الثقة في النظام المرتبطة بالمبادئ الأربعة للنظام².

أولاً: الإتاحة (Availability)

يدرس ذلك المبدأ ما إذا كان النظام متاحاً للإستخدام عند أزمته محددة في الخدمة سواء على مستوى القوائم أو الإتفاقيات، وهو يركز أيضاً عما إذا كان النظام قابل للوصول إليه لأغراض التشغيل الروتيني، وما إذا

¹ عبد الوهاب نصر علي وآخرون، الإتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة مع تطبيق بيئة الحاسبات الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ص: 396، 397.

² أيمن محمد صبري شعبان، مراجعة الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ص: 215.

كانت المعلومات الناتجة عن النظام قابلة للوصول إليها عند الطلب، وكأمثلة على ضوابط الرقابة الداخلية التي تساعد على تحقيق الإتاحة تتضمن توثيق وتوصيل متطلبات الإتاحة وإدارة مخاطر فشل النظام، وتوثيق المصائب وخطط الطوارئ بالإضافة إلى الإجراءات الخاصة بالمساعدة في التأكد على استخدام العاملين الأكفاء¹.

ثانياً: الأمن (Security)

يدرس هذا المبدأ ما إذا كان النظام تم حمايته في مواجهة الوصول غير المصرح به، وطبقاً لهذا المبدأ يقوم مراجع الحسابات بتقييم:

- الإجراءات التي تسهل الوصول المرخص به للنظام؛
- السياسات المرتبطة بتوصيل أهداف أمن النظام الموثق والسياسات والمعايير؛
- الفصل بين الواجبات داخل النظام؛
- الإجراءات المستخدمة لحماية النظام من الفيروسات والتهديدات الأخرى.

ثالثاً: السلامة (Integrity)

يرتكز هذا المبدأ على ما إذا كان النظام يقوم بتشغيل البيانات المرخص بها بشكل كامل وبدقة وفي توقيت ملائم، حيث يركز مراجع الحسابات على:

- فعالية بيئة الرقابة للشركة ودقة البيانات؛
- ضوابط الرقابة على الشمول والإجراءات الخاصة بمخرجات النظام؛
- سياسة الاحتفاظ بالمستند.

رابعاً: إمكانية الاحتفاظ (القابلية للصيانة) (Maintainability)

يرتكز هذا المبدأ على ما إذا كان النظام يمكن تحديثه عندما يكون ذلك مطلوباً بطريقة معينة من شأنها الإستمرار في توفير إتاحة النظام².

الفرع الثالث: مبادئ ومعايير خدمات الموثوقية

وضع المشروع المشترك بين معهدي المحاسبين الأمريكي الكندي خمسة مبادئ ينبغي على موقع الشركة الإلكتروني تطبيقها والإلتزام بها، ليكون صادقاً، ويمكن الإعتماد عليه وزيادة الثقة فيه كما قاما بوضع أربع مبادئ أساسية وإجراءات فرعية للمساعدة في تطبيق المعايير حيث تعمل هذه المعايير على التأكد من تطبيق المبادئ المقترحة.

¹ أمين السيد أحمد لطفي، دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد، مرجع سبق ذكره، ص: 67.

² أمين محمد صبري شعبان، مراجعة الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ص: 216.

أولاً: مبادئ خدمة تأكيد الثقة

تتمثل مبادئ خدمة تأكيد الثقة فيما يلي:

- 1- الحماية (الأمن): ينص على أن يكون النظام محمياً من الإختراقات غير المصرح بها؛
- 2- جاهزية النظام (الإتاحة): وينص على أن يكون النظام جاهزاً للعمل وفقاً للسياسيات الموضوعة؛
- 3- سلامة وتكامل الإجراءات: ينص على أنه قد تم التأكد من جميع الإجراءات قد تم تجهيزها، وأنها تتوفر معلومات دقيقة ووقئية ومصرح بها؛
- 4- الخصوصية على الشبكة: وتنص على أن الإستخدام والإفصاح عن جميع المعلومات التي تم الحصول عليها عبر التعامل بالتجارة الإلكترونية من خلال شبكة الإنترنت يتماشى مع سياسات الشركة الموضوعة لتأمين الخصوصية للمتعامل معها؛
- 5- السرية: تنص على سرية جميع المعلومات، تتماشى مع سياسات الشركة، وعلى الرغم من أهمية كافة مبادئ خدمات التأكيد على الثقة إلا أن مبدأ الأمن والخصوصية، هما الأكثر أهمية، حيث أشارت الكثير من الدراسات على أن العديد من العملاء يمتنعون عن الممارسة الكاملة للتجارة الإلكترونية بسبب خوفهم من سرقة البيانات أثناء نقلها كسرقة رقم بطاقة الائتمان أو سوء إستخدام البيانات الشخصية.

ثانياً: معايير خدمة تأكيد الثقة

تتمثل المعايير المرتبطة بالمبادئ السابقة الذكر فيما يلي:

- 1- السياسات: ينص على أنه يجب على الشركة أن تعرف وتحدد سياساتها الملائمة لكل مبدأ من مبادئ خدمات التأكيد على الثقة؛
- 2- شبكة الربط: (الاتصالات) ينص على أنه يجب على الشركة أن توصل وبشكل واضح سياستها إلى المستخدمين المرخص لهم؛
- 3- الإجراءات: تنص على أنه يجب على الشركة أن تستخدم الإجراءات الملائمة لتحقيق أهدافها بما يتفق مع السياسات المحددة؛
- 4- المراقبة: وتنص على أنه يجب على الشركة أن تراقب النظام والطريقة التي تنفذ بها الإجراءات ومن ثم تصحيح الخلل بما يتفق مع السياسات المحددة لتحقيق مبدأ من المبادئ السابقة يجب أن تطبق معياره كاملة، كما يمكن

تقديم خدمة يوحى بتحقيق مبدأ ما دون غيره من المبادئ كتقديم ختم للخصوصية فقط، وبالتالي يمكن تقديم هذه المبادئ وفقاً للحاجة إليها، وبشكل مستقل عن بعضها البعض¹.

ثالثاً: الإجراءات الفرعية لمعايير التأكيد على الثقة في الموقع الإلكتروني

يشير إلى أن كلا من المعايير الرئيسية المذكورة أعلاه تحتوي على إجراءات فرعية، وذلك من أجل أن تتماشى مع المبادئ المقترحة وبالشكل التالي:

1- السياسات: (policies) والتي يجب أن يرافقها ثلاثة إجراءات فرعية كالتالي:

- وضع السياسات والمصادقة عليها؛
- ملاءمة السياسات للقوانين المعمول بها؛
- تحديد مسؤوليات واضعي السياسات.

2- شبكات الربط: (Communications) والتي يجب أن يرافقها خمسة إجراءات فرعية كالتالي:

- الإفصاح عن الشبكات؛
- الإفصاح عن السياسات المتبعة في الشبكات وعن المرخص لهم باستخدامها؛
- تحديد الأشخاص المؤهلين للتعامل مع الشبكات؛
- توضيح الآلية التي تمكن المستخدم من طلب المساعدة من الشركة بخصوص أي موضوع يعنيه؛
- توضيح التغييرات التي يمكن أن تحدث لشبكات الربط وبيان أثرها على المستخدم لها.

3- الإجراءات: (Procedures) والتي يجب أن يرافقها سبعة إجراءات حماية فرعية كالتالي:

- وضع إجراءات منطقية للمصرح لهم بدخول النظام وعدم جعل سلطتهم مطلقة؛
- وضع إجراءات ملموسة للمصرح لهم بدخول النظام وعدم جعل سلطتهم مطلقة؛
- وضع أسس حماية منطقية لمنع غير المصرح لهم بدخول النظام؛
- وضع أسس حماية منطقية لمنع البرامج الحوسبة وغير المصرح لها بدخول النظام؛
- وضع أسس حماية منطقية تمنع وصول معلومات العمليات التي تتم عبر التعامل إلى الجهات غير المصرح لها؛
- تعريف وتوضيح الإجراءات التي ستتخذ في حالة محاولة اختراق النظام من قبل الغير؛
- وضع أسس تصحيح سير العمليات التي لم تكتمل.

¹ صالح حميدانو، تحديات المراجعة الخارجية في ظل بيئة التجارة الإلكترونية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 63، 64.

4- المراقبة: (Monitoring) والتي يجب أن يرافقها ثلاثة إجراءات فرعية كالتالي:

- تقييم أداء آلية المراقبة؛

- تعريف وتحديد البدائل للمراقبة إن وجدت؛

- مراقبة التغيرات التي تحدث على التكنولوجيا وبيئتها¹.

الفرع الرابع: المهارات المطلوبة لمراجع الحسابات لأداء خدمات التأكيد على الثقة

تتوافر لدى مراجع الحسابات المبادئ والمعايير الأخلاقية المطلوبة لتقييم إضفاء الثقة على نظم التجارة الإلكترونية، ويمتلك المهارات اللازمة لتقييم أدلة الإثبات، تقييم مدى فعالية إجراءات الرقابة الداخلية، والتقرير للطرف الثالث عن نتائج الأعمال التي تم إنجازها ويحتاج مراجع الحسابات وشركات المراجعة إلى مهارات إضافية بجانب المهارات التقليدية في مجال المحاسبة والمراجعة والضرائب حتى يتمكنوا من تقديم خدمات الثقة، حتى ينبغي أن يكونوا قادرين على إستخدام الأساليب الآلية، تقنية المعلومات الإتصالات الرقمية، الترميز، مبادئ التوقيع الإلكتروني، والقدرة على تخزين وإستدعاء الأحجام الكبيرة من البيانات، هذا بالإضافة إلى ضرورة إقتناء شركات المراجعة للبرامج وغيرها من أدوات المراجعة المبنية على التقنية الحديثة.

وقد أشارت اللجنة المنبثقة عن معهدي المحاسبين الأمريكي والكندي إلى أن التأكيدات المطلوبة لخدمات الثقة يمكن أن يقدمها مراجع الحسابات المستقل والمؤهل من قبل أحد المعهدين، وذلك من خلال ضمان ثقة بالموقع الإلكتروني، وهو ما ينبغي قيام مراجع الحسابات بمايلي:

- تقييم تطبيقات الأعمال لدى الموقع التجاري؛

- تقييم الإجراءات الرقابية لدى الموقع، تحديد ما إذا كانت تتفق مع المبادئ والمعايير الخاصة بتقديم عمليات التجارة الإلكترونية وحماية البيانات الخاصة بالعملاء؛

- إصدار تقرير يتضمن رأي مراجع الحسابات بشأن مدى إلتزام الموقع بهذه المبادئ والمعايير.

ليكون مراجع الحسابات قادرا على أداء خدمات إضفاء الثقة بما يتفق مع المبادئ السابقة، ينبغي أن يكون حاصلا على شهادة الـ (CPA) من معهد المحاسبين القانوني الأمريكي، أو شهادة الـ (CA) من المعهد المحاسبين القانونيين الكندي مع إشتراكه في برامج إضفاء الثقة، أن يخوض إختباراتها المؤهلة للحصول على حق منح ختم الثقة بالمواقع التجارية (Trust Seal) والذي يتضمن لعملاء وزائري المواقع التجارية السرية لبياناتهم الخاصة وجودة وسلامة العمليات التجارية عبر المواقع.

¹ ظاهر شاهر يوسف القشي، مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ص: 111، 112.

ينبغي أن يكون مراجع الحسابات مؤهلاً علمياً وعملياً لفهم المواقع التجارية وما تنطوي عليه من تقنية معلوماتية جديدة وبالتالي فإنه يجب أن يتوافر لديه خاصية التعليم المهني المستمر، مما يمكنه من الإلمام بالتطورات الحديثة في كمجال تقنية المعلومات، وما يرتبط بها من معايير جديدة تصدرها الهيئات المهنية المتخصصة، والتي تتمشى مع خدمات الجديدة المقدمة في مجال المراجعة.

وقد أصدر الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) برامج دراسية إرشادية في مجال تقنية المعلومات والحاسب الآلي وأشار إلى أنه يجب إعطاء تقنية المعلومات والحساب الآلي الأهمية الفائقة في الدراسة الجامعية وفي التأهيل المهني للمحاسبين، ولا ينبغي أن يكون قاصراً على المحاسبين حديثي التخرج فقط بل يجب تشجيع المحاسبين القدامى على تعلم هذه التقنية من خلال برامج التعليم المهني المستمر¹.

¹ عبد الوهاب نصر علي وآخرون، الإتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة مع تطبيق بيئة الحسابات الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ص: 411 - 413.

خلاصة:

من خلال معالجتنا لمختلف جوانب هذا الفصل تبين أن الإشراف على الأجهزة والبرامج الإلكترونية المستخدمة في عملية المراجعة الإلكترونية ومتابعة صيانتها وتحديثها مما يتماشى مع تطور الشركة محل المراجعة، لأن الدقة في تصميم برامج المراجعة تزيد من جودة مخرجات البرنامج المتمثلة في التقارير التي تعكس وضعية الشركة محل المراجعة، كما أنه عن التجارة الإلكترونية نتج عنها آثار جوهرية على بيئة المراجعة والتي من أهمها غياب المدخلات من المستندات الورقية، غياب المخرجات الملموسة وأن الدليل المتاح هو دليل إلكتروني، كما يعتبر موضوع جودة المراجعة من الموضوعات الهامة التي تؤدي إلى تقدم مهنة المراجعة مع زيادة المستوى المهني لمراجع الحسابات، ويساعد الشركات محل المراجعة على التحكم والرقابة أكثر على نظامها وعملياتها، كما تبين من خلال معالجتنا لهذا الفصل أن مراجعة الحسابات واجهت تحديات عديدة ويعود ذلك لوجود التجارة الإلكترونية، حيث أصبحت مهنة المراجعة ملزمة أن تتماشى وتتكيف مع هذا الواقع وتستجيب لتأثير التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات، من خلال آليات للتطور المهني، والمتمثلة في المراجعة المستمرة وخدمات تصديقية متمثلة في خدمة التأكيد على الثقة في الموقع الإلكتروني (Web Trust) حيث تعتبر هذه الأخيرة إحدى أهم الخدمات المهنية التي أضيفت إلى خدمات مراجع الحسابات، وكذا خدمات التأكيد على الثقة في الأنظمة الإلكترونية (Sys Trust) حيث أن هذه الأخيرة أيضا تعتبر واحدة من الخدمات المهنية المرتبطة ببيئة التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات، ولهذا الخدمة متطلبات مهنية تتعلق بالتوصيف المهني لها وبتقرير مراجع الحسابات عند التأكيد على الثقة في نظام المعلومات، كما أنه أيضا يستوجب ضرورة تحقق مراجع الحسابات من النظام الرقابي ذو المستوى العالي المتبع من طرف الشركة محل المراجعة حمايتها من المخاطر الخارجية أو الداخلية، أما بخصوص التأكيدات المطلوبة لخدمات الثقة التي يمكن أن يقدمها مراجع الحسابات المستقل والمؤهل حيث ينبغي قيام مراجع الحسابات بتقييم تطبيقات الأعمال لدى الموقع التجاري، تقييم الإجراءات الرقابية لدى الموقع، تحديد ما إذا كانت تتفق مع المبادئ والمعايير الخاصة بتقديم عمليات التجارة الإلكترونية وحماية البيانات الخاصة بالعملاء، وكذلك إصدار تقرير يتضمن رأي مراجع الحسابات بشأن مدى التزام الموقع بهذه المبادئ والمعايير.

الفصل الرابع

التجارة الإلكترونية وإستقلالية مراجع

الحسابات في البيئة الجزائرية

تمهيد:

تمثل التطورات الحاصلة على المستوى الدولي في جميع مجالات وخاصة المالية والمحاسبية منها، عاملا جوهريا يستدعي تحسين وتطوير مهنة مراجعة الحسابات في جميع دول العالم متقدمة كانت أو نامية، وفي الجزائر على وجه الخصوص، وترجع أهمية تحسين مهنة المراجعة بالموازاة مع هذه التطورات إلى الدور الذي تؤديه المراجعة في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الوظيفة الرقابية على الشركات والمشاريع الاقتصادية، كما تعد التجارة الإلكترونية إحدى الأدوات الحديثة التي أفرزتها شبكة الإنترنت، ورافق ظهورها تغير جوهري في بيئة الأعمال الخاصة بها، سنحاول في هذا الفصل إظهار متطلبات ومعايير المراجعة المتعارف عنها في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، وكيف أن البيئة الحديثة أحدثت وستحدث تغييرات كبيرة على مهنة المراجعة وإستقلالية مراجع الحسابات.

يمثل تطبيق معيار المراجعة المعيار الجزائري 620 الإستفادة من عمل خبير ذو أهمية في الممارسة المهنية للمراجعة في الجزائر، من خلال توفير المعايير والإرشادات التي توضح لمراجع الحسابات كيفية الإستفادة من عمل خبير في مجالات معينة غير المحاسبة والمراجعة أثناء قيامه بعملية المراجعة، مما يساعد مراجع الحسابات في الحصول على أدلة إثبات موضوعية تمكنه من إصدار رأي محايد حول مدى تعبير المعلومات المالية بالقوائم المالية عن الوضعية المالية الحقيقية للشركة ونتائج أعمالها، حيث نستهدف من خلال هذا الفصل إلى قراءة لواقع تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية بالبيئة الجزائرية، كما سيتم أيضا تبيان الإطار التشريعي لمهنة مراجعة الحسابات بالجزائر، وكذا أثر تطبيق مدخل المراجعة المستمرة على إستقلالية مراجع الحسابات، وأيضا التطرق إلى إستقلالية مراجع الحسابات في البيئة الجزائرية وأهمية تطبيق معيار المراجعة الجزائري 620.

ومما سبق يمكننا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية بالبيئة الجزائرية؛

المبحث الثاني: الإطار التشريعي لمهنة مراجعة الحسابات بالجزائر؛

المبحث الثالث: المراجعة المستمرة وإستقلالية مراجع الحسابات؛

المبحث الرابع: إستقلالية مراجع الحسابات بالجزائر وأهمية معيار المراجعة الجزائري 620.

المبحث الأول: تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية بالبيئة الجزائرية

نستهدف من خلال هذا المبحث توضيح واقع تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية بالبيئة الجزائرية وذلك من خلال ثلاث مطالب أولهما خصص واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر، أما الثاني فكان لإبراز الإصلاحات التي تبنتها الجزائر في مجال تكنولوجيا المعلومات، في حين خصص المطلب الثالث والأخير إلى أهم مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية بالجزائر.

المطلب الأول: واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر

من خلال هذا المطلب سنحاول بشكل عام التطرق إلى أهم بؤادر ظهور التجارة الإلكترونية في الجزائر وكذا الإطار القانوني للمعاملات الإلكترونية في الجزائر، وأيضاً التطرق إلى السمات المميزة للتجارة الإلكترونية في الجزائر.

الفرع الأول: بؤادر ظهور التجارة الإلكترونية في الجزائر

قد لا ترد أرقام دقيقة عن حجم ونمو التجارة الإلكترونية في الجزائر، لكن مؤشراتها وملاحظاتها تظهر جلياً في مختلف جوانب هذا النوع من التجارة، فعلى سبيل المثال ظهر العديد من المواقع الإلكترونية على اختلاف إهتماماتها بل ولقيت إهتماماً عميقاً من قبل مستخدمي الإنترنت في الجزائر فكان ظهور العديد منها على الساحة الوطنية نذكر منها:

- موقع واد كنيس (ouedkniss.com) يقدم هذا الموقع خدمات متميزة، تتمثل في تصميم المواقع بأنواعها، حيث يوفر هذا الموقع فرص الإعلان المجاني لكل من يريد عرض أي صنف من السلع والخدمات كما يوفر مساحات إشهارية لمختلف الشركات؛

- موقع شركة الخطوط الجوية الجزائرية (airalgerie.dz) تقوم الشركة بتقديم مجموعة الخدمات المهمة لزبائنها على اختلاف مناطقهم وجنسياتهم عبر هذا الموقع، هذه الشركة الحكومية التي تخصص بالنقل الجوي لجميع أنحاء العالم؛

- موقع شركة قيديني (guiddini.com) تقدم هذه الشركة خدمات للزبائن المتمثلة في البيع والشراء عبر الموقع مع ضمان خدمات توصيل المنتج من خلال هذا الموقع وقد نجح موقع الشركة في دعم التجارة الإلكترونية في الجزائر من خلال إستقطاب العديد من الزبائن على موقعها عبر القيام بعمليات عرض منتجاتها عبر موقعها على النت وإدخال تقنية الدفع الإلكتروني وهذا رغم الصعوبات التي واجهتها سواء في بداية نشاطها أو خلال مراحل نشاطها أو أثناء إعتمادها لتقنية الدفع الإلكتروني، بالإضافة إلى العديد من مواقع أخرى متواجدة عبر شبكة

كموقع (www.dzsoq.dz) الذي يشبه إلى حد كبير موقع إيباي (ebay) وموقع دي زاد ديل (www.dzdeal.dz) وموقع كليو ديلي الذي أنشاء بغرض إتمام عمليات البيع والشراء عبر النت بالنسبة للسيارات (www.cliodiali.dz)¹.

الفرع الثاني: الإطار القانوني للمعاملات الإلكترونية في الجزائر

إن ظهور الإنترنت كان له تأثير مباشر في تعديل القواعد القانونية التي تحكم المعاملات الإلكترونية حتى تتمكن الشركات من ممارسة نشاطها بحرية وثقة في ظل هذه التكنولوجيا، وقد نظم المشرع الجزائري لأول مرة الإنترنت كنشاط إقتصادي مقنن بموجب المرسوم التنفيذي 98-257 المؤرخ في 25 أوت 1998².

تعرف الإنترنت بأنها خدمة تفاعلية للاطلاع أو إحتواء الصفحات متعددة الوسائط (MULTIMEDIA) (نصوص، رسوم بيانية، صوت أو صورة) موصولة بينها عن طريق صلات تسمى نصوص متعددة، البريد الإلكتروني بين المستخدمين، خدمة تبادل رسائل إلكترونية، بروتوكول نقل الملفات، خدمة تعبئة الملفات عن بعد بصيغة نقطة إلى نقطة³.

بالرغم من الجهود التي تبذلها الجزائر في مجال تقنين تقنية المعلومات الحديثة، إلا أن التقرير الصادر عن المنتدى الإقتصادي الدولي فيما يتعلق بتشجيع التشريعات على إستعمال التقنيات الحديثة في المجالات الإقتصادية والإدارية، مثل التجارة والتوقعات الإلكترونية، وحماية المستهلك فقد احتلت الجزائر في المرتبة 140 من أصل 144 بعلامة 2.3 من 7، أي أنها أفضل فقط من كل من اليمن ولبنان وهاييتي وبورندي، فيما سبقتنا في المجال دول مثل تشاد وسورينام، وتقدمت قطر الدول العربية ولوكسمبورغ التصنيف العالمي.

الفرع الثالث: مشروع إستراتيجية الجزائر الإلكترونية شروط ممارستها

أولاً: مشروع إستراتيجية الجزائر الإلكترونية

تمثل الآليات العملية التفصيلية الخاصة بالمحاور التي تتضمنها الجزائر إستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013 في إدخال تكنولوجيات المعلومات والإتصال بالإدارة العمومية وتعزيز إستخدامها ووضع مختلف خدماتها على شبكة الإنترنت وتوفير المعلومات في أي وقت وفي أي مكان، وتم في هذا الإطار وضع أهداف خاصة وأخرى مشتركة لكل دائرة وزارية لإستكمال البنى الأساسية المعلوماتية ونشر تطبيقات قطاعية متميزة، وتنمية الكفاءات

¹ وشان أحمد، متطلبات تكييف النظام الضريبي الجزائري في ظل تحديات التجارة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم إقتصادية، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016، 2017، ص: 110، 111.

² عمر عطا الله، تكنولوجيا شبكة الإنترنت والتجارة الإلكترونية وتأثيرها على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2016، 2017، ص: 123.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 63، المادة 02، سنة 1998.

البشرية، وتطوير الخدمات الإلكترونية لفائدة المواطنين والشركات والعمال والإدارات الأخرى، كذلك دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لإمتلاك تكنولوجيات الإعلام والإتصال وتحسين أداء الشركات وتطوير خدماتها، من خلال تنفيذ عدد من العمليات منها وضع مصارف إلكترونية، وإرساء الإستثمار الإلكتروني، وإدارة الأعمال الإلكترونية، والتمويل الإلكتروني وإستحداث السجل التجاري الإلكتروني.

عموما يرتكز مشروع الجزائر الإلكتروني على 13 محور لكل منها أهداف محددة يجب أن يتم تنفيذها وفقا لمجموعة من الإجراءات¹.

ثانيا: شروط ممارسة التجارة الإلكترونية بالجزائر

- يخضع نشاط التجارة الإلكترونية للتسجيل في السجل التجاري أو سجل الصناعات التقليدية والحرفية، حسب الحالة، ولنشر موقع إلكتروني أو صفحة إلكترونية على الإنترنت مستضاف في الجزائر بامتداد (com.dz)؛
- يجب أن يتوفر الموقع الإلكتروني للمورد الإلكتروني على وسائل تسمح بالتأكد من صحته².
- تنشأ بطاقة وطنية للموردين الإلكترونيين لدى المركز الوطني للسجل التجاري، تضم الموردين الإلكترونيين المسجلين في السجل التجاري، أو في سجل الصناعات التقليدية والحرفية³.

ثالثا: تطبيق التصديق الإلكتروني في الجزائر

كونه يمثل أساس الثقة لكافة الإدارات الإلكترونية، فإن التصديق الإلكتروني يجب أن يسبق كل عملية إخلاء من الوثائق الرسمية والقيام بالإجراءات عن بعد، لهذا الغرض صادق المشرع الجزائري على القانون 04-15 المؤرخ في 1 فيفري 2015، والمحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتصديق الإلكتروني، يخول هذا القانون لوزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال تنفيذ سلطة التصديق الإلكتروني بالفرع الحكومي، تكلف هذه السلطة بتأطير طرف الثقة الآخر (مقدمو خدمات التصديق الإلكتروني لحساب شركات حكومية) وإصدار المصادقات الإلكترونية المستعملة من طرف الفاعلين في الفرع الحكومي في المبادلات من نوع (G2G) و (G2B) و (G2C) .

لتنفيذ هذا النشاط، حيث أعلنت وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال في بداية 2016 عن مناقصة لإقتناء التجهيزات والبرمجيات التي ستستعمل من طرف السلطة الحكومية في ممارسة مهامها⁴.

¹ موسي سهام، مساهمة في بناء نموذج قياس أثر المحاذاة الإستراتيجية لتكنولوجيا الإنترنت على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم تسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، 2014، ص: 132، 133.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 28، المادة 08، بتاريخ 16 ماي 2018.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 28، المادة 09، بتاريخ 16 ماي 2018.

⁴ تاريخ الإطلاع 2019-09-23 الساعة: 19:07 www.mptic.dz

رابعاً: المتطلبات المتعلقة بالمعاملات التجارية عن الإتصال الإلكتروني بالجزائر

يجب أن تكون كل معاملة تجارية إلكترونية مسبقة بعرض تجاري إلكتروني وأن توثق بموجب عقد إلكتروني يصادق عليه المستهلك الإلكتروني¹.

يجب أن يقدم المورد الإلكتروني العرض التجاري الإلكتروني بطريقة مرئية ومقروءة ومفهومة، ويجب أن يتضمن على الأقل، ولكن ليس على سبيل الحصر المعلومات الآتية:

- رقم التعريف الجبائي، والعناوين المادية والإلكترونية، ورقم هاتف المورد الإلكتروني؛
- رقم السجل التجاري أو رقم البطاقة المهنية للحرفي؛
- طبيعة وخصائص وأسعار السلع أو الخدمات المقترحة باحتساب كل الرسوم؛
- حالة توفر السلعة أو الخدمة؛
- كيفيات ومصاريف وآجال التسليم؛
- الشروط العامة للبيع لاسيما البنود المتعلقة بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي؛
- شروط الضمان التجاري وخدمة ما بعد البيع؛
- طريقة حساب سعر عندما لا يمكن تحديده مسبقاً؛
- كيفيات وإجراءات الدفع؛
- شروط فسخ العقد عند الإقتضاء؛
- وصف كامل لمختلف مراحل تنفيذ المعاملة الإلكترونية؛
- مدة صلاحية العرض عند الإقتضاء؛
- شروط وآجال العدول عند الإقتضاء؛
- طريقة تأكيد الطلبية؛
- موعد التسليم وسعر المنتج موضوع الطلبية المسبقة وكيفيات إلغاء الطلبية المسبقة، عند الإقتضاء؛
- طريقة إرجاع المنتج أو إستبداله أو تعويضه؛
- تكلفة إستخدام وسائل الإتصالات الإلكترونية عندما تحسب على أساس آخر غير التعريفات المعمول بها².

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 28، المادة 10، بتاريخ 16 ماي 2018.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 28، المادة 11، بتاريخ 16 ماي 2018.

الفرع الرابع: السمات المميزة للتجارة الإلكترونية في الجزائر

إن التجارة الإلكترونية في الجزائر ما زالت في أولى خطواتها فمن جهة أن هنالك غياب شبه كامل لنموذج تجارة الشركات الحكومية مع الشركات الحكومية (G2G) ومن جهة أخرى نجد أن تجارة قطاع شركات الأعمال مع شركات الأعمال (B2B) ما زال ضعيفا كما أن قطاع تجارة شركات الأعمال مع المستهلكين (B2C) ما زال في بدايته في نهاية سنة 2008 نجد معالم الصور الشاملة لهذا القطاع كما يلي:

- بلغ عدد الشركات التي وضعت لمتاجرها مواقع للتجارة الإلكترونية على شبكة الإنترنت حوالي 60 موقعا لشركات وإدارات وخواص يبيعون منتجاتهم إلكترونيا؛

- من بين هذه المواقع هناك حوالي 15 % فقط باللغة العربية؛

- وفي الواقع لن يكتب للتجارة الإلكترونية في الكثير من الدول العربية النهوض والتطور ما لم تتضافر جهود الحكومة وكذا القطاع الخاص وحتى الأفراد من أجل دعم وإزالة المعوقات التي تعترض هذه التجارة، حيث يري المتخصصون في هذا أن الجزائر بإمكانها أن تحقق ربح يقدر بالملايير في حالة تطويرها لقطاع التجارة الإلكترونية في الوقت الذي يبقى فيه توافر التكنولوجيا الرقمية دون معنى في حال عدم الإهتمام بترقية وتطوير صناعة محتوى برامج شبكة الإنترنت، خاصة تلك المتعلقة بالجوانب الإقتصادية؛

فعلي الجانب الإيجابي نجد أن هناك بعض الظروف الإقتصادية والإجتماعية التي يمكن أن تشجع علي نمو التجارة الإلكترونية، نذكر منها:

- فمن الناحية الإجتماعية نجد أن تقاليد المجتمعات سواء في الدول العربية أو الجزائر تحد من حرية المرأة في الذهاب بمفردها بالذهاب إلى التسوق، وبالتالي فإن إنشاء مواقع لهذه المتاجر علي شبكة الإنترنت يناسب تماما ظروف المرأة في المنطقة عامة حيث يتيح لها التسوق من داخل المنزل، وبالتالي فإن هذه التقاليد تلعب دورا إيجابيا في نمو التجارة الإلكترونية في الجزائر؛

- أما من الناحية الاقتصادية فإن التفاوت الكبير في مستويات التطور الحضري بين المدن في الجزائر، يجعل مواقع التجارة الإلكترونية الجزائرية أداة للوصول للمستهلك في أي مكان سواء في المدن الكبيرة أو الصغيرة على السواء، وبالتالي إن التفاوت يلعب دورا إيجابيا في ازدهار السوق الإلكتروني في الجزائر؛

أما الجانب السلبي نجد أن هناك الكثير من الظروف الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر التي يمكن أن تعيق نمو التجارة الإلكترونية نذكر منها:

- فمن الناحية الإجتماعية نجد أن الكثير من الأفراد في الجزائر تعتبر أن الزيارة الميدانية لمراكز التسوق بمثابة زهدة يحرصون عليها، وأن عاداتهم الشرائية تقوم على ضرورة رؤية البضائع قربها ولمسها للتأكد منها قبل الإقدام على عملية الشراء ولا شك أن هذه العوامل قد يكون لها آثارها السلبية المعاكسة في نمو التجارة الإلكترونية في الجزائر؛
- ومن جهة أخرى، نجد أن ضعف إعتقاد الغالبية من المواطنين في الجزائر على التعامل ببطاقات الإئتمان المختلفة، يمثل عائقا حقيقيا أمام نمو التجارة الإلكترونية في الجزائر¹.

المطلب الثاني: أبرز الإصلاحات التي تبنتها الجزائر في مجال تكنولوجيا المعلومات

- عملت الحكومة الجزائرية على القيام بإصلاحات عميقة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصال، والتي تعكس التوجهات الإستراتيجية الواردة في برنامج رئيس الجمهورية، فبعد التقييم السلبي للوضع الذي يعانيه القطاع، كالتأخر في إستخدام الإنترنت وإنخفاض مستوى البحث والإبتكار، وعلى سبيل المثال وجود قوائم إنتظار كبيرة لخدمات الهاتف (أكثر من 700000 طلب خط هاتف ثابت، وأكثر من مليون طلب لخطوط الهاتف المحمول)، أصبحت هذه الإصلاحات ضرورة حتمية وهي تنص على:
- تحديث البنية التحتية للإتصالات وتجهيز البلاد كلها، وحتى المناطق الريفية؛
 - توسيع نطاق الخدمات وتحسين جودتها؛
 - تعزيز تكنولوجيا المعلومات والإتصالات كعنصر هيكلي من أجل التنمية الرقمية وعاملا رئيسا من عوامل القدرة التنافسية للإقتصاد الوطني.

خصصت الجزائر برامج مختلفة لتطوير تكنولوجيا المعلومات والإتصال مثل برنامج التكميلي، برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، البرنامج النهائي، برنامج بوضع مخطط رئيسي، (FSDRS) الصندوق الخاص بالتنمية المتعلقة بالجنوب 2010-2020 خاص بولايات الهضاب العليا 14 ولاية².

1- برنامج الميزانية التكميلية لسنة 2001 يتضمن مجموعة إجراءات مختلفة رئيسية

يشمل على مايلي:

- تركيب وتشغيل 700.000 من المعدات التكنولوجية الرقمية؛
- ربط 400.000 مشترك جديد؛
- إطلاق عملية إنجاز 500.000 معدات (GSM)؛
- إنجاز 1700 كم من خطوط الألياف البصرية؛

¹ عمر عطا الله، تكنولوجيا شبكة الإنترنت والتجارة الإلكترونية وتأثيرها على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 130، 131.

² على الساعة 21:15 تاريخ الإطلاع 2019-12-15 <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/24850>

2- برنامج الدعم والإنعاش الإقتصادي (PSRE)

يهدف هذا البرنامج في شقه المتعلق بقطاع البريد وتكنولوجيا الإتصالات إلى توفير خدمة شاملة، وإعادة خلق فرص عمل جديدة وتنشيط الشركات بجعلهم يشاركون في تحقيق مشاريع مختلفة، وكان المبلغ الإجمالي المخصص لهذا القطاع يقدر ب 24.5 مليار دينار، ومن بين المشاريع الهامة الناتجة عن هذا البرنامج، إنشاء الحظيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله وقد كلفت 5 مليار دينار.

3- البرنامج النهائي

تقدر ميزانية ب 5.60 مليار دج وهو يهدف إلى فك العزلة عن منطقة الجنوب الكبير أدرار، إليزي، تمنراست، وتندوف، وذلك عن طريق برنامج مهم لتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والإتصال في تلك المناطق.

4- برنامج الصندوق الخاص بالتنمية المتعلقة بالجنوب

يعتبر كبرنامج مكمل للصناديق والبرامج الأخرى لتحسين ظروف المعيشة مع هدف التنمية المستدامة، وهذا الصندوق سيشمل 13 ولاية وهي أدرار، إليزي، تمنراست، تندوف، ورقلة، بشار، الأغواط، بسكرة، غرداية، الوادي، الجلفة، البيض، النعامة.

بالإضافة إلى ذلك وضعت الجزائر مخطط 2010-2020 من أجل تطوير البلاد والتنمية وذلك للتعويض عن العوائق الجغرافية التي تحد من فرص تنمية المناطق الداخلية وهذا المخطط يشمل 14 ولاية باتنة، برج بوعريش، الجلفة، البيض، خنشلة، الأغواط، المسيلة، النعامة، أم البواقي سعيدة سطيف، تبسة، تيارت، تيسمسلت. أيضا التحرر من إحتكار الدولة وفتح سوق تكنولوجيا المعلومات والإتصال لقد أدى الإفتتاح على المنافسة في الأسواق لشركات البريد وتكنولوجيات المعلومات والإتصالات لمنح التصاريح والتراخيص للمشغلين من القطاع الخاص لتشغيل شبكات الهاتف المحمول (GSM)، عبر الساتل إضافة إلى نظم الإتصالات الشخصية المتنقلة العالمية بواسطة الأقمار الصناعية (GMPCS) والاتصالات الهاتفية الثابتة الدولية، وكذلك لتشغيل خدمات الإنترنت، النص الصوتي والبريد السريع الدولي¹.

¹ بن بوزة الصديق، بن زيان إيمان، وواقع تكنولوجيا المعلومات والإتصال في الجزائر خلال 2000-2016، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1، العدد 34، جوان 2016، ص ص: 88، 89.

المطلب الثالث: أهم مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية بالجزائر

سيتم من خلال هذا المطلب التطرق إلى أهم المؤشرات المتعلقة بالمؤشرات شبكة الهاتف النقال وكذا مؤشرات شبكة الإنترنت في مجال تكنولوجيا المعلومات خلال الفترة من الممتدة من 2010 إلى غاية سنة 2017.

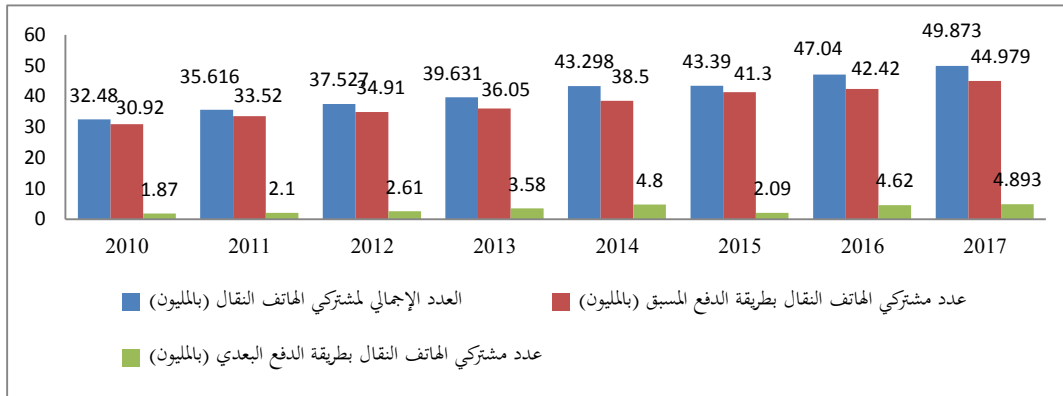
1- مؤشرات شبكة الهاتف النقال

تحتوي مؤشرات شبكة الهاتف النقال على ماييلي تطورات عدد المشتركين في شبكة الهاتف النقال وتطورات عدد الاشتراكات في الجيلين الثالث 3G والرابع 4G.

1-1- تطورات عدد المشتركين في شبكة الهاتف النقال

فيما يلي مؤشرات عدد المشتركين في شبكة الهاتف النقال في الجزائر خلال الفترة 2010-2017، بطريقة الدفع المسبق وطريقة الدفع البعدي (en ligne)

الشكل رقم (1-4): تطورات عدد المشتركين في شبكة الهاتف النقال خلال الفترة 2010-2017



المصدر: أسامة معمري، عمورة جمال، واقع ممارسة التجارة الإلكترونية بين التأطير القانوني وتحديات التطبيق دراسة تحليلية، مجلة الأبحاث الإقتصادية، جامعة البلدة 2، العفرون، الجزائر، المجلد 14، العدد 01، جوان 2019، ص: 122

من خلال الشكل نلاحظ أن خدمات الهاتف النقال في الجزائر تشهد تحسنا ملحوظا، حيث تجاوزت نسبة تغطية السكان للهاتف النقال 98% في 2016 وهذا ما يفسر الإرتفاع المستمر للمشاركين فوصل إلى 49,873 مليون مشترك سنة 2017 مقابل 47,04 مليون مشترك سنة 2016 أي بزيادة قدرها 6,02%، كما تم فتح سوق الهاتف النقال للمنافسة بالجزائر إثر إصدار القانون رقم 03-2000 المؤرخ في 05-08-2000 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات، وينشط حاليا 03 متعاملين للهاتف النقال داخل السوق الجزائرية.

1-2- تطورات عدد الإشتراكات في الجيلين الثالث 3G والرابع 4G

من خلال الجدول الموالي سيتم توضيح تطورات عدد الإشتراكات في الجيلين الثالث 3G والرابع 4G للهاتف النقال خلال الفترة 2012-2017.

الفصل الرابع: التجارة الإلكترونية وإستقلالية مراجع الحسابات في البيئة الجزائرية

الجدول رقم (1-4): تطورات عدد الإشتراكات في الجيلين الثالث 3G والرابع 4G خلال الفترة 2012-2017

2017	2016	2015	2014	2013	2012	إشتراكات 3G و 4G
23701023	25214732	16684561	8509053	308019	-	عدد الإشتراكات في الجيل الثالث للهواتف النقال 3G
10968495	1464811	-	-	-	-	عدد الإشتراكات في الجيل الثالث للهواتف النقال 4G
%121.05	%113.35	%107.40	%109.62	%102.40	%99.28	نسبة ولوج شبكة الهاتف النقال

المصدر: <https://www.mptn.gov.dz/ar/content>

من خلال الجدول نلاحظ أن خدمة الهاتف المحمول الجيل الثالث 3G بدأت في الجزائر في ديسمبر عام 2013، وفي شهر واحد فقط تم تسجيل 308019 مشترك، وتضاعف هذا الرقم 27 مرة في عام 2014، وفي عام 2017 وصل إلى أكثر من 23 مليون مشترك، وفي إطار التحديث ونشر شبكة الإتصالات في البلاد لتوجيه البلاد نحو الإقتصاد الرقمي، أعلنت وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة، يوم 1 أكتوبر 2016 من الإنطلاق الرسمي للجيل الرابع للهواتف النقال في الجزائر حيث تم تسجيل 10.968.495 مشترك سنة 2017 حيث يمثل عدد الإشتراكات المدفوعة مسبقا نسبة 87.95%¹.

2- مؤشرات شبكة الإنترنت

1-2- تطور عدد مستخدمي الإنترنت في الجزائر خلال الفترة 2000-2011

فيما يتعلق بتقديم خدمات الإنترنت، ظل القطاع محتكرا إلى غاية صدور القانون 98-257 في 25 أوت 1998، الذي فتح الباب أمام مزدوي خدمات الإنترنت الخواص والعموميين، مما ساهم بشكل ملحوظ في تطور عدد مستخدمي الإنترنت في الجزائر².

فيما يلي تطور عدد مستخدمي الإنترنت في الجزائر خلال الفترة 2003-2011

الجدول رقم (2-4): تطور عدد مستخدمي الإنترنت في الجزائر خلال الفترة 2003-2011

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد مستخدمي الإنترنت	700.000	150.000	1.500.000	2.460.000	3.500.000	4.100.000	4.700.000	4.649.000	7.768.000

المصدر: صالح حميداتو، تحديات المراجعة الخارجية في ظل بيئة التجارة الإلكترونية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016، 2017، ص: 14. (بتصرف).

¹ أسامة معمري، عمورة جمال، واقع ممارسة التجارة الإلكترونية بين التأطير القانوني وتحديات التطبيق دراسة تحليلية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة 2، العفرون، الجزائر، المجلد 14، العدد 01، جوان 2019، ص: 122، 123.

² صالح حميداتو، تحديات المراجعة الخارجية في ظل بيئة التجارة الإلكترونية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

2-2- عرض نطاق الإنترنت الوطنية والدولية خلال الفترة 2012-2017

فيما يلي أهم المؤشرات شبكة الإنترنت في الجزائر خلال الفترة 2012-2017.

الجدول رقم (3-4): مؤشرات نطاق الإنترنت الوطنية والدولية خلال الفترة 2012-2017

2017	2016	2015	2014	2013	2012	شبكة الإنترنت
81872	76514.5	70700	61556	50800	46231	طول الألياف البصرية (كم)
1541	1477	1321	1229	1081	1000	عدد البلديات الموصولة بالألياف البصرية
801000	-	390000	348000	172021	130000	عرض نطاق الإنترنت الوطنية (ميغابايت/ثانية)
810155	630150	485155	278000	166000	104448	عرض نطاق الإنترنت الدولية (ميغابايت/ثانية)

المصدر: <https://www.mptn.gov.dz/ar/content>

نلاحظ من خلال الجدول (3-4) رقم أنه في إطار عصرنة البنية التحتية والخدمات، تتواصل عمليات الربط بشبكة الألياف البصرية، ففي أواخر سنة 2017 تم ربط كل البلديات بشبكة الألياف البصرية من أجل تلبية حاجيات مستخدمي الإنترنت الجزائريين وكذا تقديم خدمة ذات نوعية، لم يتوقف النطاق الدولي عن التطور بحيث بلغ في أواخر سنة 2017 حوالي 810155 جيجابايت/ثانية.¹

2-3- مؤشر المشتركين في الإنترنت خلال سنة 2014 و2015

لقد بلغت نسبة السكان المتوفرة على الإنترنت 28% خلال السداسي الأول من سنة 2015، أما فيما يخص شبكة الانترنت في الجزائر، فقد تضاعف عدد المشتركين أربع مرات في ظرف سنة واحدة، ليقارب 10 مليون في 30 نوفمبر 2014، من بينهم 8.231.905 مشترك في الهاتف النقال، كما أن نسبة المشتركين في الإنترنت قدرت بـ 84% سنة 2014، وذلك بالنسبة لتكنولوجيا الجيل الثالث للهاتف النقال، فبالرغم من ارتفاع الأسعار نسبيا لتقنية الجيل الثالث، إلا أن المواطن الجزائري يفضل استعمالها لأنها تقدم خدمات الانترنت و سهولة الولوج إليها، هذا فضلا عن وسائل التواصل المتنقلة من هواتف ذكية ولوحات إلكترونية... الخ.²

¹ أسامة معمري، عمورة جمال، واقع ممارسة التجارة الإلكترونية بين التأطير القانوني وتحديات التطبيق دراسة تحليلية، مرجع سبق ذكره، ص: 124-125

² بوجحيش خالدية، البشير عبد الكريم، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير مخرجات الابتكار، مجلة إقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 17، 2017، ص: 172.

المبحث الثاني: الإطار التشريعي لمهنة مراجعة الحسابات بالجزائر

خصص المبحث الثاني لهذا الفصل للإطار التشريعي لمهنة مراجعة الحسابات بالجزائر، والذي إحتوى على ثلاث مطالب في الأول تناول الباحث تطور الإطار التشريعي لمهنة مراجعة الحسابات بالجزائر، أما المطلب الثاني فقد خصص لمعايير الأداء المهني لمراجع الحسابات في الجزائر، أما المطلب الثالث والأخير فقد خصص إلى معوقات ومشاكل المراجعة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية بالجزائر.

المطلب الأول: تطور الإطار التشريعي لمهنة مراجعة الحسابات بالجزائر

بدأ إهتمام الدولة بمراجعة الحسابات سنة 1969 التي تعتبر بداية التاريخ لها بالجزائر المستقلة حتى وإن لم تكن لها صفة المهنة آنذاك، وهذا وفق ما جاء به (قانون المالية 1970)¹.

تنص المادة 38 على أنه يكلف وزير الدولة المكلف بالتخطيط بتعيين مراجعي الحسابات للشركات الوطنية والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، وفي الشركات التي تملك فيها الدولة أو إحدى الهيئات العمومية حصصا من رأسمالها، وذلك بقصد التأكد من سلامة ومصداقية الحسابات وتحليل الوضعية المالية للأصول والخصوم.

كما تناول المرسوم رقم 70-173 تحديد مهام وواجبات المراجع وأعتبر حينها مراجع الحسابات كمراجع دائم على تسيير الشركات العمومية، وحول هذه الوظيفة لموظفي الدولة المواليين².

- مرسوم تنفيذي رقم 88-01- المؤرخ في 12 جانفي 1988 تخصيص قانون مراجعي الحسابات بمهنتين جديدتين هما ممارسة هذه المهنة من طرف مهنيين مستقلين للمراجعة القانونية، وعدم التدخل في التسيير وذلك يجعل إنفصال تام بين المراجعة الخارجية لمشروعية ومصداقية الحسابات؛

- مرسوم تنفيذي رقم 92-02- مؤرخ في 13 يناير 1992 يحدد تشكيل النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ويضبط اختصاصه وقواعد عمله ؛

- قرار مؤرخ في 7 نوفمبر 1994 يتعلق بسلم أتعاب مراجعي الحسابات؛

- قرار يتضمن كيفية نشر معايير تقدير الإجازات والشهادات التي تخول الحق لممارسة مهنة الخبير المحاسبي ومراجع الحسابات والمحاسب المعتمد³.

¹ محمد عبد الماحد بوكايب، معوقات مهنة التدقيق الحسابات بالجزائر في ظل خصائص بيئة المحاسبة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم تجارية، جامعة يحيى فارس المدينة، الجزائر، 2016، 2017، ص: 54.

² ديلمي عمر، نحو تحسين أداء المراجعة المالية في ظل معايير المراجعة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 180.

³ كردودي سهام، دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل إستخدام تكنولوجيا المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص: 80، 81.

- المرسوم التنفيذي رقم 96-136 في 15 أبريل 1996 يتضمن أخلاقيات مهنة الخبير ومراجع الحسابات¹.
- مرسوم تنفيذي رقم 96-318 مؤرخ في 25 سبتمبر 1996 يتضمن إحداث المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه؛
- مرسوم تنفيذي رقم 96-431 مؤرخ في 30 نوفمبر 1996 يتعلق بكيفيات تعيين مراجع الحسابات في الشركات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، مراكز البحث والتنمية وهيئات الضمان الإجتماعي والداويين العمومية ذات الطابع التجاري، وكذا الشركات العمومية غير المستقلة؛
- مرسوم تنفيذي رقم 97-457 مؤرخ في 01 ديسمبر 1997 يتضمن المادة 11 من القانون رقم 91-08 المؤرخ في 27 أبريل 1991 والمتعلق بمهنة الخبير محاسبي، مراجع حسابات والمحاسب المعتمد؛
- مرسوم تنفيذي رقم 97-458 مؤرخ في 01 ديسمبر 1997 الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 92-20 المؤرخ 13 يناير 1992 الذي يحدد تشكيل النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين ومراجع الحسابات والمحاسبين المعتمدين ويضبط إختصاصاته وقواعد عمله؛
- مقرر رقم 103/SPM/94 المؤرخ في 02 فبراير 1994 المتعلق بالإجتهادات المهنية لمراجع الحسابات؛
- مقرر مؤرخ في 24 مارس 1999 يتضمن الموافقة على الإجازات والشهادات وكذا شروط الخبرة المهنية التي تخول الحق لممارسة مهنة الخبير المحاسب، مراجع الحسابات والمحاسب المعتمد؛
- مرسوم تنفيذي رقم 01-351 مؤرخ في 10 نوفمبر 2001 يتضمن تطبيق أحكام المادة 101 من القانون رقم 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 والمتضمن قانون المالية لسنة 2000 والمتعلق بكيفيات إستعمال إعانات الدولة أو الجماعات المحلية للجمعيات أو المنظمات؛
- مرسوم تنفيذي رقم 01-421 مؤرخ في 20 ديسمبر 2001 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 92-20 المؤرخ في 13 يناير المؤرخ في 13 يناير 1992 المعدل والمتمم والذي يحدد تشكيل مجلس النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ويضبط إختصاصاته وقواعد عمله².
- قانون 10-01 المؤرخ في 11 يوليو 2010 حسب ما جاء في هذا الأخير عند المادة 22 مراجع الحسابات هو كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة الحسابات الشركات والهيئات وإنتظامها ومطابقتها للأحكام التشريعية المعمول به³.

¹ ديلمي عمر، نحو تحسين أداء المراجعة المالية في ظل معايير المراجعة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 183.

² كردودي سهام، دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل إستخدام تكنولوجيا المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص: 81، 82.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 10-01-المادة 22، بتاريخ 29 يونيو 2010.

- كما نص قانون 10-01 على المهام التي تسمح وتساعد مراجع الحسابات للقيام بعمله على أكمل وجه أي مراقبة شركة ما وتمثل هذه المهام فيما يلي:
- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات؛
 - يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسكرون للمساهم أو الشركاء أو حاملي الحصص؛
 - يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو لمسير؛
 - يقدر شروط إبرام الإتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والشركات أو الهيئات التابعة لها أو بين الشركات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسكرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛
 - يعلم المسكرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة، بكل نقص قد يكتشفه أو إطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل إستمرار إستغلال الشركة أو الهيئة؛
 - تخص هذه المهام فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها دون التدخل في التسيير¹.

المطلب الثاني: معايير الأداء المهني لمراجع الحسابات في الجزائر

تمثل معايير المراجعة المقاييس التي يجب توفرها عند أداء عملية المراجعة وكذلك في الشخص القائم بها وتتمثل معايير الأداء المهني لمراجع الحسابات في الجزائر من خلال الآتي:

1-1- المعايير العامة المتعلقة بمراجع الحسابات

هناك عدة تشريعات ومراسيم تنفيذية تناولت الجوانب المتعلقة بالمعايير والشروط الواجب توفرها في الشخص القائم بمهمة مراجعة الحسابات، تتمثل هذه الشروط والمعايير في ما يلي:

1-1- مستوى التأهيل العلمي والعملية

- تنص المادة 08 من القانون 10-01 على أنه لممارسة مهنة مراجع الحسابات يجب حيازة الشهادة الجزائرية لمراجع الحسابات أو شهادة معترف بمعادلتها؛

¹ عيسى زين، أحمد قايد نور الدين، مدى قدرة محافظ الحسابات الجزائري على المراجعة في ظل نظم المعلومات الإلكترونية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، الجزء 01، العدد 10، 2017، ص: 67، 68.

- يجب على المترشحين للتكوين للحصول على شهادة مراجع الحسابات التي ينظمها معهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب أو من قبل كل معهد آخر معتمد من الوزير المكلف بالمالية،
- أن يكونوا حائزين شهادة جامعية أو شهادة أجنبية معترف بمعادلتها، قصد قبولهم للمشاركة في مسابقة الإلتحاق بالتكوين؛
- يتعين على مراجع الحسابات الحصول على مستوى معين من التأهيل العملي من خلال الترشح للقيام بالتربص المهني كمراجع حسابات، بعد متابعة التكوين النظري المطلوب والمقبول من طرف لجنة التكوين التابعة للمجلس الوطني للمحاسبة، حيث يجرى هذا التربص لدى مهني أو شركة مهنيين؛
- كما يجب على المتربص ما يأتي :
- إنجاز التربص بانضباط؛
- حضور الاجتماعات الدورية التي يستدعيه إليها مراقب التربص؛
- إحترام السلطة السلمية والإمتثال للقواعد التأديبية والإنضباط والسلوك المهني النموذجي الذي يحدده المشرف على تربصه؛
- الإلتزام بالسلوك الحسن وإرتداء هندام لائق الذي يشرف المهنة، بما يسمح بالتحفظ والقدرة والإندماج المعنوي؛
- الإلتزام بالأحكام التشريعية والتنظيمية التي تسيّر وتنظم المهنة؛
- رفض كل مهمة لدى الزبائن الذين تعامل معهم أثناء فترة التربص، طيلة ثلاثة سنوات على الأقل التي تلي إنتهاء تربصه المهني، ما لم يحظ بموافقة صريحة مسبقة من المشرف على التربص؛
- تحسين معارفه التقنية وتحسينها وإثراء ثقافته العامة؛
- المشاركة في الأيام الدراسية التي ينظمها مراقب التربص؛
- تحرير تقرير سداسي يبين بصدق طبيعة وإمتداد الأشغال المنجزة خلال السداسي المنصرم¹.

1-2- الإستقلالية

من أجل تمكين ممارسي مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر من مزاولة مهامهم بكل إستقلالية والعمل في جو خال من الضغوطات والتأثرات الجانبية، التي من شأنها التأثير على رأي مراجع الحسابات حول القوائم المالية وتوجيه رأيه المتضمن في التقرير، فقد وضع المشرع الجزائري مجموعة من الضوابط التي من شأنها تمكين المهني من ذلك، حيث أكد على ضرورة عدم ممارسة المهنة في ظل موانع تنتج عن حالات الإرتباط بالهيئة محل المراجعة،

¹ ديلمي عمر، نحو تحسين أداء المراجعة المالية في ظل معايير المراجعة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 195، 196.

سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أو حتى الممارسة للمهن تزامنا مع ممارسة مهنة أخرى تشكل مهنة متنافية مع مهنة مراجعة الحسابات¹.

كما لا يمكن تعيين تعيين الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين تحصلوا على أجنور أو أتعاب أو إمتيازات أخرى، لا سيما في شكل قروض أو تسبيقات أو ضمانات من الشركة أو الهيئة خلال ثلاث سنوات الأخيرة كمراجع حسابات لدى نفس الشركة أو الهيئة.

يمثل تعيين مراجع الحسابات حسب دفتر الشروط كما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 11-32 المؤرخ في

27 جانفي 2011 والمتعلق بتعيين مراجع الحسابات، جانبا مدعما للإستقلالية من خلال تحديد الشروط والمعايير التقنية والمالية اللازمة لتعيين مراجع الحسابات في الشركة المراد مراجعة حساباتها.

1-3- بذل العناية المهنية اللازمة

القيام بمهمة مراجعة الحسابات ليس مجرد الإهتمام بملف مراجعة الشركة المعنية والقيام بالإلتزامات القانونية فقط، بل يتطلب ذلك عناية مهنية من خلال الفهم العميق للمشاكل المحيطة بالشركة، والتركيز والإهتمام بالخطوات المنهجية المتبعة والأدوات والتقنيات الكمية العلمية الحديثة الواجب إستخدامها وتطوير المهارات المتعلقة بإستخدامها.

كما تتطلب العناية المهنية اللازمة الإطلاع المستمر خلال المسار المهني بكل المستجدات والتطورات الحاصلة على المستوى المحلي والدولي فيما يتعلق بمهنة المحاسبة المراجعة كإصدارات المعايير الدولية وإرشاتها، بالإضافة إلى القوانين والإتفاقيات والأنظمة الدولية ذات العلاقة بالمهنة.

وقد ورد في المادة 59 من القانون 10-01 أنه على مراجع الحسابات أن يتحمل المسؤولية العامة العناية بمهمته ويلتزم بتوفير الوسائل دون النتائج، وحسب هذه المادة فإن إلتزام مراجع الحسابات ليس مجرد إلتزام بتحقيق نتيجة، فلا تنعقد مسؤوليته بمجرد تحقق الضرر وإنما هو إلتزام ببذل العناية اللازمة².

¹ بن عيسى عبد الرحمان، تحليل أثر الخصائص الشخصية لمراجع الحسابات على جودة عملية المراجعة، جامعة البليدة، مجلة الأبحاث الإقتصادية، العدد 14، جوان 2016، ص: 194.

² ديلمي عمر، نحو تحسين أداء المراجعة المالية في ظل معايير المراجعة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 197.

2- معايير العمل الميداني

يعتبر التخطيط السليم لأي عملية العمود الفقري لها كونه يحدد الأهداف منها ويأخذ الحسبان الإمكانيات المتاحة والوقت المستغرق لتحقيق ذلك إذا يقوم مراجع الحسابات في هذا الإطار بتوزيع الوقت المتاح لعملية المراجعة على الإختبارات المطلوبة¹.

2-1- قبول المهمة وبداية العمل

على مراجع الحسابات في بداية مهمته التأكد من الآتي:

- سلامة تعيينه وأنه لم يقع في الحالات المتعارضة والممنوعة المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات؛
- كما عليه الحصول على قائمة أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء مجالس إدارة الشركات الحليفة، وكذا قائمة شركاء الحصص العينية إن وجدت؛
- إذا كان سيعوض زميلاً معزولاً، عليه التأكد من أن العزل لم يكن مبالغاً فيه؛
- إذا كان سيعوض زميلاً عليه معرفة أسباب ذهابه؛
- إذا كان سيعوض زميلاً رفض تجديد مهامه، عليه الإتصال به ومعرفة الأسباب؛
- عليه التأكد من أن مكتبه لديه الإمكانيات اللازمة لأداء المهمة المسندة إليه على أحسن وجه؛
- التأكد كذلك من أنه سيؤدي مهمته باستقلالية تامة وخاصة تجاه مسؤولي الشركة التي سيراجعها؛
- يعين من طرف الجمعية التأسيسية ويمضي في هذه الحالة، القانون التأسيسي للشركة، وقد يعين من طرف الجمعية العامة العادية للمساهمين ويمضي محضر إجتماعياً مع عبارة "قبول المهمة"، ويعلن عن قبوله كتابياً في حالة حضوره الجمعية؛
- مهما يكن عليه التصريح كتابياً أنه بعيد عن الحالات الممنوعة قانوناً وتنظيمياً؛
- يجنب مجلس أو جمعية خبراء المحاسبة ومراجعي الحسابات والمحاسبين المعتمدين برسالة مسجلة عن تعيينه؛
- يشعر مسؤولي الشركة بالإجراءات الإشهارية الواجب القيام بها من طرفهم؛
- يرسل رسالة إلى مسؤولي الشركة يبين فيها الكيفية التي ستنجز بها المهمة (مسؤوليته، المهمة، المتدخلون، معايير العمل، فترات التدخل والمدد الزمنية القانونية لتقديم التقارير، الأتعاب)؛
- عليه الإتصال بمراجع الحسابات السابق قصد الحصول على معلومات هامة تفيده في إنجاز مهمته؛
- على الزميل السابق تضامناً، أن يسهل مهمة زميله الجديد؛

¹ طواهر محمد التوهامي، صديقي مسعود، المراجعة وتدقيق الحسابات، مرجع سبق ذكره، ص: 44.

- في حالة تعدد مراجعي الحسابات في الشركة المعين فيها، على كل واحد إحترام هذه الشروط وكأنه موجود بمفرده؛
- في حالة عدم قبول المهمة لأسباب قانونية وتنظيمية أو لأسباب أخرى، عليه مراسلة الشركة وإخبارها بأسباب عدم قبوله المهمة وذلك في خلال 15 يوما؛
- إذا كانت الشركة قد قامت بالإجراءات الإشهارية لتعيينه، عليه أن يطلب في رسالة الرفض إشهار رفض المهمة¹.

2-2- ملفات العمل

- بما أن مهمة المراجعة التي يقوم بها مراجع الحسابات في الغالب تكون مستمرة، وجب عليه الإحتفاظ بملفين ضروريين يعتبران أداة لتخزين المعلومات والإشراف على المساعدين ودليل للإثبات وأن مراجع الحسابات قد إتبع معايير الأداء المهني محليا ودوليا، ويتمثل هذين الملفين في الآتي :

2-2-1- الملف الدائم

ويحتوي هذا الملف على العموم ما يلي:

- عموميات وبيانات تاريخية عن الشركة ووحداؤها كالعقد التأسيسي والهيكل التنظيمي؛
- كل ما يتعلق بنظام الرقابة الداخلية المطبق بالشركة؛
- معلومات محاسبية ومالية كالمخططات والدلائل المحاسبية المستعملة بالشركة والحسابات السنوية للسنوات الثلاث الأخيرة وطرق وإجراءات تقديم وتقييم الحسابات، بالإضافة إلى السياسة المالية ووضعية الخزينة وطرق التمويل المستعملة... الخ؛
- معلومات قانونية وجبائية وإجتماعية عن الشركة، مثل قرار تعيين مراجع الحسابات، قائمة بأسماء المساهمين وعدد الأسهم لكل واحد، النظام الجبائي والإجتماعي للشركة، محاضر مداولات الجمعيات العامة، العقود المهمة وتقارير المراجعين السابقين، خصائص إقتصادية وتجارية عن الشركة كقطاع النشاط ووضعية الشركة في السوق وزبائنها وسياستها التجارية؛
- معلومات تخص مصلحة الإعلام الآلي.

¹ محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، مرجع سبق ذكره، ص: 42، 43.

2-2-2- الملف الجاري

- يتضمن الملف الجاري كل العناصر المهمة للدورة الخاضعة للمراجعة ولا تتعدى هذه الدورة، أي عكس ما هو عليه الحال في الملف الدائم، ويتضمن الملف الجاري الوثائق والمعلومات الآتية:
- كل ما يتعلق بتنظيم وتخطيط المهمة، كالبرنامج العام للمراجعة وقائمة المتدخلين وتاريخ ومدة الزيارات أو التدخلات وتاريخ تقديم التقرير النهائي؛
 - كل ما يتعلق بتقييم نظام الرقابة الداخلية، كالأنظمة وخرائط التدفق والإستجابات التي قام بها ونقاط القوة والضعف في النظام المطبق؛
 - برنامج مراجعة الحسابات السنوية وملخص عن كل الأعمال المنجزة والإنحرافات المكتشفة والنتيجة النهائية من أجل إبداء الرأي؛
 - التدقيقات الخاصة أو القانونية، وتشمل فحص الإتفاقيات النظامية، وإظهار الأفعال غير المشروعة إلى وكيل الجمهورية، وفحص الأحداث اللاحقة لتاريخ إقفال الحسابات السنوية؛
 - التوثيق العام لمختلف المراسلات المتبادلة مع الشركة ومذكرات عن إجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العامة، وكل ما يخص القرارات التي لها تأثير على الحسابات السنوية، بالإضافة إلى الإقرارات المحصل عليها من الغير ونسخ من جميع محاضر مداوات الجمعية العامة¹.

المطلب الثالث: مشاكل مراجعة الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية بالجزائر

للمراجعة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية العديد من المعوقات والمشاكل وستتطرق خلال هذا المطلب إلى أهم ثلاثة مشاكل والتي تتمثل فيما يلي:

أولاً: مشاكل خاصة بالتأهيل العلمي والعملي لمراجع التجارة الإلكترونية بالجزائر

تقسم هذه المشاكل إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

1- مشاكل خاصة بالتأهيل العلمي

وتتمثل في:

- تضخم المجتمع الطلابي في الجامعات بشكل يفوق طاقتها؛
- عدم الإهتمام بتدريب الطلاب عملياً بما يمكنهم من مسايرة الحياة العملية وعدم مواكبة تطورات تكنولوجيا المعلومات؛

¹ ديلمي عمر، نحو تحسين أداء المراجعة المالية في ظل معايير المراجعة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 199، 200.

- عدم وجود لجان متخصصة لإعتماد المناهج الدراسية والإشراف على تطويرها باستمرار وربطها بالمشاكل العملية.

2- مشاكل خاصة بالتأهيل العملي

وتتمثل في:

- قيام مراجع الحسابات بمراجعة نظم بيئة التجارة الإلكترونية باستخدام أسلوب المراجعة من حول الحاسب؛
- عدم توافر المعريات المادية؛
- طول الفترة الزمنية اللازمة لإكتساب الخبرة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية؛
- عدم الإهتمام بتدريب وتطوير فريق المراجعة داخل مكتب المراجعة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية؛
- عدم وجود معايير مراجعة يسترشد بها مراجع الحسابات في مراجعته لبيئة التجارة الإلكترونية.

ثانيا: مشاكل نظام الرقابة الداخلية الخاصة ببيئة التجارة الإلكترونية بالجزائر

تقسم هذه المشاكل إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

1- مشاكل متعلقة بالعاملين بالشركة محل المراجعة

وتتمثل في:

- تواطؤ الإدارة؛
- تركيز الوظائف والمعرفة في يد موظفين معينين.

2- مشاكل متعلقة بنظام المعلومات الإلكتروني

وتتمثل في:

- صعوبة التعامل مع البرامج والبيانات الإلكترونية؛
- تعقد فحص نظام الرقابة الداخلية الخاص ببيئة التجارة الإلكترونية؛
- إمكانية الإختراق من قبل برامج أخرى¹.

¹ عيسى زين، أحمد قايد نور الدين، مدى قدرة محافظ الحسابات الجزائري على المراجعة في ظل نظم المعلومات الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ص: 69. (بتصرف).

ثالثا: مشاكل خاصة بجمع أدلة الإثبات الإلكترونية بالجزائر

تقسم هذه المشاكل إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

1- مشاكل متعلقة بنظام المعلومات الإلكتروني

وتتمثل في:

- طبيعة المعالجة داخل نظام المعلومات الإلكتروني؛
- الإحتفاظ بالأدلة الإلكترونية لفترة زمنية قصيرة؛
- غياب أو ضعف نظم الرقابة الداخلية؛
- عدم توافر مستندات ورقية في بعض مراحل النظام الإلكتروني.

2- مشاكل متعلقة بمراجع الحسابات

وتتمثل في:

- ضعف التأهيل العلمي والعملي لمراجع الحسابات؛
- إرتفاع تكلفة إستخدام الأساليب الإلكترونية في المراجعة؛
- الإعتقاد على الحكم الشخصي لمراجع الحسابات.¹

¹ سالمى محمد الدينوري وآخرون، تدقيق المؤسسات في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ملتقى الدولي حول الإتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر 02، 03 ديسمبر 2019، ص: 07.

المبحث الثالث: المراجعة المستمرة وإستقلالية مراجع الحسابات

لعب ظهور التجارة الإلكترونية دورا هاما في تفعيل حركة ونشاط معظم الفعاليات الإقتصادية العالمية، وقد تجاوز دورها حدود المنتجين حتى وصل إلى تحسين مستوى الرفاهية لدى المستهلكين وأصبحت معظم الشركات في العالم تتعامل بالتجارة الإلكترونية نتيجة التطور الكبير لهذه الأخيرة، مما إستلزم تطوير مهنة المراجعة لمواكبة هذه تطورات لذا يواجه مراجع الحسابات عددا من التحديات للتكيف مع التطورات الناتجة عن التجارة الإلكترونية، وتأثيرها على المراحل المتخلفة لأداء مهنة المراجعة.

المطلب الأول: المتطلبات العلمية لمراجعة التجارة الإلكترونية

إن عمل مراجع الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية يتطلب تأهيلا علميا يتناسب وحجم التطورات التقنية وإمكانية التعامل مع الوسائل وتقنيات المعلومات التي يتطلبها العمل في بيئة التجارة الإلكترونية وذلك من خلال مايلي:

أولا: ضرورة التزود بالمعرفة التقنية

لكي يواكب مراجع الحسابات التغيرات الجوهرية في بيئة الأعمال الجديدة في ظل التجارة الإلكترونية أصبح عليه إلتزاما بالإلمام بالمفاهيم الحديثة المترابطة مع التطور السريع في مجال التجارة الإلكترونية وهي:

- التوافق الإلكترونية؛
- إتفاقيات تبادل البيانات؛
- الترخيص الإلكتروني؛
- البنية التحتية لمفاهيم الخصوصية والعمومية¹.
- رموز العمليات؛
- البطاقات الذكية².
- النقد الإلكتروني؛
- نقطة البيع؛
- أية أمور أخرى مستحدثة³.

¹ زياد هشام السقا، ناظم حسين رشيد، متطلبات تدقيق عمليات التجارة الإلكترونية في ضوء معايير التدقيق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، الفصل 3، المجلد 7، العدد 20، 2012، ص: 47. (بتصرف).

² نحال محمود السيد، المحاسبة الإلكترونية والتقييد التكنولوجي، مؤسسة شباب الجامعة، كلية التجارة الخارجية، جامعة القاهرة، 2017، ص: 125.

³ نعيم دهمش، ظاهر يوسف القشي، مدى ملائمة مهنة المحاسبة لبيئة التجارة الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

كما يجب على مراجع الحسابات أن يكون على علم ودراية بالتطورات الحديثة في المجتمع ويواكبها وأن يستفيد من تلك المتغيرات في تطوير آرائه وتحسينها حتى يقدم خدمة ذات جودة عالية، ومن أهم تلك التطورات المعاصرة التي تتعلق بمراجع الحسابات وهي:

- التشغيل الإلكتروني للبيانات وتقنية صناعة المعلومات؛
- إستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية في إختيار وتقوم العينه؛
- الجودة الشاملة لخدمة مراجعة الحسابات؛
- الإستفادة من شبكات المعلومات العالمية والإقليمية في توصيل المعلومات¹.

ثانيا: الدخول في دورات تدريبية متخصصة

يتوجب على مراجع الحسابات الدخول في دورات تدريبية متخصصة في تقنيات المعلومات وذلك من أجل:

- التعرف على مجالات إستخدام تقنيات المعلومات في مراجعة الحسابات؛
- التعرف على كيفية إستخدام البرامج الخاصة بمراجعة الحسابات التي يمكن أن يعدها مراجع الحسابات أو الزبون والبرامج الجاهزة لأغراض المراجعة؛
- التعرف على مجالات تطوير مهنة مراجع الحسابات في بيئة تقنيات المعلومات وما ينتج عنها من ظهور خدمات جديدة يمكن أن يقوم بها مراجع الحسابات.

ثالثا: مواصلة التعليم المستمر

يتوجب على مراجع الحسابات مواصلة التعليم المستمر فيما يتعلق باستخدام تقنيات المعلومات في مجالات المحاسبة والمراجعة في سبيل التعرف على أهم التطورات التي تحصل في هذا المجال، ولكي لا يكون مراجع الحسابات بمعزل عنها، وتعتبر قضية تطوير المهارات والمعرفة بالتجارة الإلكترونية من أهم التحديات التي إنعكست على بيئة الأعمال، الأمر الذي دفع بالكثير من التنظيمات المهنية الدولية والمحلية لإعداد وإصدار عديد من المعايير والإرشادات التي تهدف إلى تطوير وإصلاح التعليم المحاسبي والتأهيل المهني لمراجع الحسابات على غرار جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) التي أصدرت سلسلة التعليم المحاسبي في بيئة تكنولوجيا المعلومات، كما أصدر الإتحاد الدولي للمحاسبين عام 1996 دليل التعليم الدولي (11) بعنوان تحديات الكفاية بتكنولوجيا المعلومات في المقررات والمناهج المحاسبية، وقد أوصى الدليل الدولي (11) كجزء من التأهيل المهني المحاسبي بضرورة توافر

¹ تاريخ الإطلاع: 2020-04-12 على الساعة 19:20 <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/38455>

المعرفة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والتي تدور حول أربع مجالات رئيسية لعمل مراجع الحسابات في مجتمع الأعمال على النحو الآتي:

- مراجع الحسابات كمستخدم لتكنولوجيا المعلومات؛
- دور مراجع الحسابات كمدير لنظم المعلومات؛
- دور مراجع المعلومات كمصمم لنظم المعلومات؛
- دور مراجع الحسابات كمقيم لنظم المعلومات.

أصبحت قضية تأهيل مراجع الحسابات أكثر إلحاح من ذي قبل حيث يوجد رأيان بشأن تأهيله كما يلي:

الرأي الأول: يرى بعدم ضرورة أن يكون مراجع الحسابات ملما بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورها المختلفة وخاصة التداول الإلكتروني للبيانات نظرا لتعدد هذه النظم ويمكنه الإستعانة بالخبراء في هذا المجال.

الرأي الثاني: يرى أهمية التأهيل والتدريب المستمر لمراجع الحسابات خاصة عندما يمتد عمله ليشمل مجالات جديدة لم يسبق أداؤها من قبل، وفي ذات الوقت يمكن لمراجع الحسابات الإستعانة ببعض المتخصصين في تلك المجالات الجديدة كمعاونين له¹.

المطلب الثاني: أثر تطبيق مدخل المراجعة المستمرة على إستقلالية مراجع الحسابات

إن المراجعة المستمرة تكون ذات جدوى إذا تم تنفيذها على عمليات آلية بالكامل ويجب أن تكون هناك شبكة تربط قاعدة بيانات عميل المراجعة بقاعدة بيانات مراجع الحسابات، وقد أصبح ذلك ممكنا في ظل التقدم التكنولوجي كما أن المراجعة المستمرة أصبحت مجدية إقتصاديا لأنها تخفض تكلفة المراجعة بصورة كبيرة عن طريق تخفيض تكلفة الإنتقالات لمراجع الحسابات، وتكلفة تواجده المادي لتجميع الأدلة اليدوية، وكذلك إنخفاض التكلفة المرتبطة بتكنولوجيا المطلوبة لتنفيذ مدخل المراجعة المستمرة مثل تكلفة الأجهزة والبرمجيات والشبكات، وعليه فإن هذه الوفورات تجعل من الممكن تطوير ونشر أساليب ونظم المراجعة الآلية على الشبكة الدولية للمعلومات².

إن الغرض الرئيسي لإستخدام المراجعة المستمرة من منظور المراجعة الخارجية هو الكشف عن المعاملات الشاذة أو الإحتيالية المعدة من قبل نظم العميل وقت حدوثها، والتي قد تؤثر على العرض العادل للقوائم المالية، مما يشير إلى وجود مخالفات أو قصور في نظم عميل المراجعة، لذا فإنه يجب على مراجع الحسابات المشاركة في

¹ صالح حميدانو، تحديات المراجعة الخارجية في ظل بيئة التجارة الإلكترونية في الجزائر، مرجع سبق ذكره ص ص: 24، 25. (بتصرف).

² Alexander Kogan, Ephraim F. Sudit, Miklos A. Vasarhelyi, Continuous, Online Auditing, Journal of Information Systems, Vol, 13 ,1999, p. 88

تصميم نظم المراجعة الخاصة بعميل المراجعة، لتحديد وإكتشاف التلاعب والأخطاء في المعاملات المالية المعدة من قبل نظم تكنولوجيا المعلومات الخاصة بعميل المراجعة¹.

أولاً: أثر تكلفة أداء خدمات المراجعة المستمرة على إستقلالية مراجع الحسابات

إن إعتقاد مراجع الحسابات على المراجعة المستمرة سيؤدي إلى زيادة أتعاب عملية المراجعة مقارنة بالمراجعة التقليدية للقوائم المالية، نظراً لأن أهمية طبيعة ممارسات المراجعة المستمرة ستكون غير محددة لمعظم شركات المراجعة والتي تكون غير قادرة على التنبؤ بتكلفة أداء خدمات المراجعة المستمرة.

في حين يرى البعض أن طبيعة فحص عملية المراجعة في ظل المراجعة المستمرة سوف تتغير مع مرور الوقت، والتي من شأنها أن تؤدي إلى إنخفاض أتعاب مراجع الحسابات لعدة أسباب منها مايلي:

- تساعد المراجعة المستمرة في تخفيض تكلفة إتمام تعاقدت عملية المراجعة من خلال تمكين مراجع الحسابات من إختبار عينة أكبر من بيانات ومعاملات العميل، وبسرعة أكبر وبكفاءة أفضل بالمقارنة بالإختبارات اليدوية للمراجعة حول الكمبيوتر؛

- تساعد المراجعة المستمرة على تخفيض والتكلفة، والتي يبذلها مراجع الحسابات تقليدياً في الفحص اليدوي للمعاملات، والتحقق من أرصدة الحسابات؛

- تمكن المراجعة المستمرة مراجع الحسابات من الإنتهاء من عملية المراجعة، وكتابة التقرير في أقصر وقت ممكن، مما يؤدي إلى تقصير دورة مراجع الحسابات للكشف عن المخاطر التي تواجه تقارير الأعمال في الوقت المناسب.

أوضح أحد الباحثين أن المسؤولية القانونية لمراجع الحسابات قد تنشأ من عدم كفاية فحص عملية المراجعة نظراً لأن كلا من الإدارة وشركات المراجعة تفتقر إلى المعرفة الكافية حول العمليات والممارسات التجارية لعميل المراجعة، وعليه فإنه يجب على مراجع الحسابات أن يكون على دراية كبيرة بالممارسات التجارية لعميل المراجعة، ونظم التشغيل الخاصة به، ونظم الرقابة الداخلية وتحسين نماذج عملية المراجعة الخاصة بالعميل، مما يؤدي إلى إنخفاض أتعاب مراجع الحسابات من خفض الإستثمارات الإدارية².

من جهة أخرى سيقوم بسداد تكلفة أداء خدمات المراجعة المستمرة، والتي قد تنشأ في بعض الحالات مثل حالة المراجعة المستمرة لمدى الإلتزام باتفاقيات القروض (Dept Covenants) يكون الطرف الثالث هو البنك المقرض على إستعداد لتحمل أعباء خدمات التأكيد المستمرة، مثل خدمات التأكيد على الثقة في موقع الشركة

¹ على الساعة 22:03 تاريخ الإطلاع 2019-08-07 <https://www.tandfonline.com/toc/rsar20/23/1?nav=tocList>

² محمد جمال رويشد، مدى ملائمة المراجعة المستمرة في التحقق من مصداقية معلومات التقارير المالية المنشورة إلكترونياً وتأثيرها على إستقلال مراجع الحسابات، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2013، ص: 150.

(Web Trust) والتأكيد على الثقة في نظام الشركة (System Trust) للتأكد من توفير التأكيدات اللازمة التي تضمن صحة القوائم المالية المنشورة إلكترونيا للعميل، ولكن في حالات أخرى قد يكون هناك أطراف متعددة تطلب تقرير المراجعة المستمرة، في هذه الحالة قد يكون من الضروري أن يقوم عميل المراجعة بوضع آلية للحصول على تكلفة أداء خدمات المراجعة المستمرة من أصحاب المصالح مقابل الإطلاع على تقرير المراجعة المستمرة¹. إن نموذج المراجعة المستمرة يمكن تطبيقه على عملاء متعددين مثل البنوك والعملاء والدائنين والمستثمرين، والمحللين الماليين، وليس عميل واحد كما هو الحال في المراجعة التقليدية للقوائم المالية.

توجد إعتبرات إستقلالية مختلفة في مدخل المراجعة المستمرة، تتمثل في أن مراجع الحسابات قد يكون أكثر تدخلا في تفاصيل عمليات منظمات الأعمال من المراجعة التقليدية للقوائم المالية، بالإضافة إلى ذلك قد يقوم أصحاب المصالح بدفع تكلفة أداء خدمات المراجعة المستمرة لمراجع الحسابات مقابل الإطلاع على تقرير المراجعة المستمرة، وقد تقوم البنوك بالدفع للشركة محل المراجعة مقابل الإطلاع على تقرير المراجعة المستمرة عن مدى الإلتزام بالاتفاقيات القروض، وقد يقوم الدائنون بدفع تكلفة أداء خدمات المراجعة المستمرة لمراجع الحسابات مقابل تقرير المراجعة المستمرة لبيان الإستقرار المالي للشركة، وقدرتها على الإستمرار².

يجب على مراجع الحسابات أن يحصل على أتعابه بطريقة مباشرة، وذلك بأن يدفع المستخدم لمراجع الحسابات مبلغ معين عند دخول على تقارير المراجعة المستمرة، أو بطريقة غير مباشرة بالدفع لعميل المراجعة، ولكن في جميع الأحوال يجب على مراجع الحسابات أن يحافظ على إستقلاليته³.

من جهة أخرى يوجد بعض القضايا الأخرى التي ترتبط بمن سيتحمل التكلفة الثابتة المرتبطة بتقديم خدمة المراجعة المستمرة المتمثلة في تكلفة الأجهزة، البرامج، والشبكات وبصفة خاصة تكلفة تطوير البرامج المتخصصة الملائمة لإحتياجات عميل المراجعة، وهنا يثار تساؤل هل يتحمل مراجع الحسابات تكلفة أداء خدمات المراجعة المستمرة أم عميل المراجعة، فإذا تحملها مراجع الحسابات فانه سينقلها إلى عميل المراجعة تدريجيا، وهذا يؤثر تأثيرا سلبيا على إستقلالية مراجع الحسابات، لذا فإنه يجب على عميل المراجعة تحمل التكلفة الثابتة لتقديم خدمات إستشارية إدارية فيما يتعلق بالأجهزة والبرامج التي يستخدمها عميل المراجعة، بشرط أن يتحمل عميل المراجعة تكلفة تلك الخدمة للحفاظ على إستقلاليته⁴.

¹ Michael G. Alles, Alexander Kogan, and Miklos A. Vasarhelyi, Feasibility and Economics of Continuous Assurance, A Journal of Practice & Theory, Vol. 21, Iss. 1, March 2002, p:132.

² Miklos A. Vasarhelyi, Concepts In Continuous Assurance, Chapter 12, 2002, p:6,7.

³ Robert K. Elliott, Twenty-First Century Assurance, Auditing, A Journal of Practice & Theory, Vol. 21, March, 2002, p: 145, 146.

⁴ Michael G. Alles, Alexander Kogan, and Miklos A. Vasarhelyi, Feasibility and Economics of Continuous Assurance, Reference already mentioned, p:132.

مما سبق يمكن إستخلاص أنه عند قبول أداء المراجعة المستمرة بالنسبة لمراجع الحسابات، يعتمد على ما إذا كانت هذه الأخيرة ممكنة وملائمة من ناحية الإقتصادية، ولتوضيح ما سبق يمكن إعطاء مثال على ذلك حيث أنه إذا كان من الممكن تخفيض تكاليف المراجعة المستمرة إلى المستويات التي تحقق تكاليف تطبيقها بكفاءة فنظام المراجعة المستمرة يمكن أن يوفر على مراجع الحسابات تكاليف العمل التي كانت تنفق في المراجعة التقليدية، حيث تمثل تلك الوفورات في التكاليف المادية بدرجة أولى، مثل تكاليف وقت التنقل والسفر، وكذا أدلة الإثبات اليدوية في البيئة التقليدية، أيضا تكلفة المقابلات الشخصية، فيحن أنه في بيئة تكنولوجيا المعلومات هناك إنخفاض في تلك التكاليف لتطبيق المراجعة المستمرة، مثل الأجهزة والبرامج وأدوات الإتصال بالشبكة، وهذه الوفورات في التكلفة تجعل من الممكن إستخدام وتطوير نظام المراجعة المستمرة بدون تحمل عميل المراجعة تكاليف غير تكاليف المسموح بها، مثل تكلفة الأجهزة، والبرامج، والشبكات، وبصفة خاصة تكلفة تطوير البرامج المتخصصة نماذج المراجعة المحكمة (EAM) في نظم عميل المراجعة الملائمة لإحتياجات عميل المراجعة لتنفيذ المراجعة المستمرة بكفاءة وفعالية.

ثانيا: أثر إعتداد مراجع الحسابات على الأنظمة الإلكترونية المتكاملة على إستقلاليته عند أداء خدمات المراجعة المستمرة

أوضح مجموعة من الباحثين على أنه ينبغي على مراجع الحسابات ألا تكون له مصالح مع عميل المراجعة عند أدائه لمدخل المراجعة المستمرة، والتي من شأنها أن تؤدي إلى مخاطر غير مقبولة تتعلق بجودة ومصداقية معلومات تقارير الأعمال، وذلك للحفاظ على إستقلاليته.

كما أن قيام مراجع الحسابات بخدمات الثقة، والمراجعة المالية لنفس شركة العميل يمكن أن يؤدي إلى ضعف إستقلاليته، بسبب المنافسة بين شركات المحاسبة والمراجعة لأداء تلك الخدمات، ووجود المصلحة المادية مع العميل، وإرتفاع درجة المخاطرة لعملية المراجعة¹.

يجب على مراجع الحسابات الحفاظ على إستقلاليته عن العميل وهذا عند أدائه لمدخل المراجعة المستمرة من خلال مراعاة مايلي:

- ألا يؤدي نفس المراجع الخدمات الإستشارية لعميله والخاصة بأمن وسلامة المعلومات وتصميم نظام المحاسبة الفوري المباشر؛

¹ محمد جمال رويشد، مدى ملائمة المراجعة المستمرة في التحقق من مصداقية معلومات التقارير المالية المنشورة إلكترونيا وتأثيرها على إستقلال مراجع الحسابات، مرجع سبق ذكره ص: 152، 153.

- يجوز الجمع بين المراجعة المستمرة وخدمة التأكيد المهني على الثقة في موقع الشركة على الإنترنت¹.
- أن إستقلال مراجع الحسابات في بيئة المراجعة المستمرة ينشأ من خلال إعتماد مدخل المراجعة المستمرة على الأنظمة الإلكترونية المتكاملة، مثل نظام تخطيط موارد المشروع ونماذج المراجعة المحكمة داخل نظام التشغيل الخاصة بعميل المراجعة، ومن ثم قد يكون من الضروري تواجه مراجع الحسابات أثناء تصميم النظام من خلال إدخال نماذج المراجعة المحكمة داخل نظام العميل، للتأكد من توافر الخصائص التي تسهل من إمكانية مراجعة النظام، وقد يؤدي ذلك إلى تعرض إستقلالية مراجع الحسابات للخطر، لذا ينبغي وضع مجموعة القواعد الأساسية للحفاظ على إستقلاليته عند أداء المراجعة المستمرة، وفي نفس الوقت السماح له بالتأثير على خيارات تصميم نظم المعلومات الخاصة بعميل المراجعة حتى يسهل مراجعته².

وفي هذا السياق فإن أداء المراجعة المستمرة عن طرق نماذج المراجعة المحكمة (EAM) داخل برامج التطبيقات الخاصة بعميل المراجعة يمكن مراجع الحسابات من القيام بعملية المراجعة المستمرة لتطبيق محاسبي معين، والوصول إلى المعلومات عند حدوث أي عمليات إختراق لنظام عميل المراجعة بصفة مستمرة، وعلى أساس فوري بالإضافة إلى نماذج المراجعة تساعد على تحديد مدى إستمرارية الضوابط الرقابية والأمنية على العمليات، مما يسمح لمراجع الحسابات بالحصول على التأكيد بعدم وقوع أي إنتهاكات أو تحديد هذه الإنتهاكات في الوقت المناسب في حال وقوعها، في الجهة المقابلة فإن مشكلة إستقلالية مراجع الحسابات قد تمنعه من مساعدة عملاء المراجعة في تطوير وتصميم تطبيقات المراجعة المستمرة، ولكنها لن تمنعهم من إستخدام البيانات التي تتجهها تلك التطبيقات، لذا يجب على شركات المحاسبة والمراجعة، تصميم أدوات آلية جديدة تمكن مراجع الحسابات من إندماج تلك الأدوات في النظم الآلية الخاصة بعميل المراجعة لأداء مدخل المراجعة المستمرة بكفاءة وفعالية³.

إن مخاوف المرتبطة باستقلال مراجع الحسابات وفقا لقواعد الإستقلال الخاصة ببيئة تداول الأوراق المالية (SEC)، تنص على أنه ينبغي على مراجع الحسابات عدم الإشتراك في تطوير وتصميم نظم تكنولوجيا المعلومات الخاصة بعميل المراجعة حتى لا تتعرض إستقلاليته للخطر⁴.

وبموجب قانون (Sarbanes-Oxley) تحظر قواعد الإستقلال في الولايات المتحدة الأمريكية الخاصة بمراجع الحسابات من تنفيذ مدخل المراجعة المستمرة من خلال دمج نماذج المراجعة في نظم تكنولوجيا المعلومات

¹ حسين أحمد عبيد، وآخرون، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، مرجع سبق ذكره، ص: 340.

² Michael G. Alles, Alexander Kogan, and Miklos A. Vasarhelyi, Feasibility and Economics of Continuous Assurance, Reference already mentioned, p:135.

³ محمد جمال رويشد، مدى ملائمة المراجعة المستمرة في التحقق من مصداقية معلومات التقارير المالية المنشورة إلكترونياً وتأثيرها على إستقلال مراجع الحسابات، مرجع سبق ذكره ص ص: 153، 154.

⁴ Michael G. Alles, Alexander Kogan, and Miklos A. Vasarhelyi, Feasibility and Economics of Continuous Assurance, Reference already mentioned, p:135.

الخاصة بعميل المراجعة، والتي يمكن أن ينظر إليها باعتبارها جزء متكامل من عمليات الإدارة لتصحيح المعاملات الشاذة حتى لا تتعرض إستقلالية مراجع الحسابات للخطر عند أداء مدخل المراجعة المستمرة، لذا فقط تم إقتراح عقد مشاورات بين كلا من مراجع الحسابات الداخليين والخارجيين بشأن تطبيق مدخل المراجعة المستمرة بكفاءة وفعالية، إلا أن بعض المديرين التنفيذيين قد يترددون بشأن السماح لمراجع الحسابات بإدماج نماذج المراجعة المحكمة في نظم تكنولوجيا المعلومات الخاصة بشركاتهم باعتبارها جزء من عملية المراجعة المستمرة ومتابعة تطبيقاتها، مما قد يؤثر على إستقلالية مراجع الحسابات¹.

ومما سبق فقد تبين للباحث مجموعة من الإستنتاجات يمكن تلخيصها في مايلي:

- بغرض تنفيذ المراجعة المستمرة بكفاءة وفعالية، فإنه يجب على عميل المراجعة تحمل التكلفة الثابتة المرتبطة بتكلفة الأجهزة، والبرامج، والشبكات، وبصفة خاصة تكلفة تطوير البرامج المتخصصة (نماذج المراجعة المحكمة) في نظم عميل المراجعة؛

- في حالة تعدد المستفيدين من الإطلاع على تقارير المراجعة المستمرة، فإنه يجب أن يحصل مراجع الحسابات على مبلغ ثابت من كل مستفيد من تقارير المراجعة المستمرة؛

- لتعزيز الضمان الذي يقدمه مراجع الحسابات لمستخدمي معلومات تقارير الأعمال المنشورة إلكترونياً، فإنه يجب على شركات المراجعة محاولة تخصيص مراجع الحسابات لأداء خدمات الثقة يكون لديه المعرفة الكافية بالنظم الإلكترونية وتطوراتها، وذلك لضمان إستقلالية مراجع الحسابات عن عملائه من ناحية هذه الخدمات؛

- ينبغي على مراجع الحسابات أن لا يقوم بخدمات إضفاء الثقة، والمراجعة المالية لنفس شركة العميل حتى لا تتعرض إستقلاليته للخطر، مع الإستعانة بخبراء تكنولوجيا المعلومات أو المتخصصين من مراجعي الحسابات في مجال تكنولوجيا المعلومات، لتصميم البرامج والأدوات التكنولوجية في نظم تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالعميل.

المطلب الثالث: معايير المراجعة المتعارف عليها في ظل بيئة التجارة الإلكترونية

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى المعايير الشخصية وكذا المعايير العمل الميداني ومعايير إعداد التقارير في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.

1- المعايير الشخصية

أصدرت لجنة إجراءات المراجعة المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين معايير وقواعد المراجعة نوردها فيما يلي:

¹ J. Donald Warren Jr, and L. Murphy Smith, Continuous Auditing An Effective Tool for Internal Auditors ,Vol 21,2006, p:31 ,34.

1-1- التّأهيل العلمي والكفاءة المهنية

تتطلب هذه القاعدة ثلاثة شروط لنجاحها وهي:

- توفر هيكل من المعلومات المتخصصة المتطورة؛
- توفر عملية تعليمية مستمرة لتوفير وتأمين هذه المعلومات للأعضاء، لضمان إطلاعهم عليها وإستخدامها في الممارسات العملية؛
- توفر مستوى من المؤهلات التي تحكم عملية دخول المهنة.

في ظل عمليات التجارة الإلكترونية وإستخدام التقنيات الحديثة ضرورة إعادة النظر في التّأهيل العلمي والعملية لمراجع الحسابات، حيث إن التعامل مع القرائن الإلكترونية يحتاج إلى دراسات متخصصة، وتدريب مكثف ونقترح إضافة شرط رابع إلى شروط نجاح قاعدة التّأهيل العلمي والعملية، وهو توفر مستوى من التّأهيل العلمي والعملية في تقنية المعلومات يمكن من التعامل مع الوسائل والقرائن الإلكترونية.

1-2- معايير الإستقلال

تتوقف الثقة في رأي مراجع الحسابات على القوائم المالية على إستقلاليتها وحياده في إبداء رأيه، وهناك نوعان من الإستقلال، الأول، خاص بالإستقلال المهني بحيث لا يكون تابعا لعميله بأية صورة من الصور، والثاني خاص بإستقلال مراجع الحسابات، وهو مرتبط بعملية إبداء الرأي في القوائم المالية، ويعني إلتزام مراجع الحسابات الموضوعية وعدم التحيز عند إبداء رأيه، ونرى أنه في ظل عمليات التجارة الإلكترونية، وإستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة في تنفيذ الأنشطة التجارية، بالإضافة إلى إختلاف القوانين والأنظمة من بلد إلى آخر وحاجة مراجع الحسابات إلى الإستعانة بخبير في مجال تقنية المعلومات للتحقق من القرائن الإلكترونية، وفحص نظام الرقابة الداخلية، وفحص مدى أمن وسلامة الموقع الإلكتروني للشركة وكثير من أعمال الشركة، بالإضافة إلى الحاجة لخبير آخر لإختبار مدى إلتزام الشركة بالقوانين والأنظمة الخاصة بنشاطها بالدول التي تمارس نشاطها من خلالها، فإن إبداء رأي مراجع الحسابات يعتمد بدرجة كبيرة على آراء الخبراء، وبالتالي فإن هناك تأثيرا على مدى إستقلالية مراجع الحسابات في إبداء رأيه عند مراجعة حسابات الشركات التي تعمل في مجال التجارة الإلكترونية، وهذا الأمر يتطلب التّأهيل المناسب لمراجع الحسابات، والذي يمكنه من التعامل مع تلك العمليات دون الحاجة لخبير، وبالتالي تمتعه بالإستقلال اللازم¹.

¹ مجدي أحمد السيد الجعبري، مدى كفاية الإطار النظري للمحاسبة في ظل عمليات التجارة الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ص: 99، 100.

1-3- معيار بذل العناية الملائمة

يهدف هذا المعيار إلى تحديد المسؤولية ونطاق المساءلة سواء المهنية أم القانونية لعمل مراجع الحسابات، حيث يتطلب من مراجع الحسابات ضرورة توافر درجة من الخبرة والمعرفة في مجال تشغيل البيانات يتطلب منه أن يكون ذو خبرة في ميدان عمله وأن يبذل أقصى جهد، وتزداد أهمية هذا المعيار والحاجة إليه في بيئة التجارة الإلكترونية إستنادا إلى الإعتماد الأساسي على إستخدام الحواسيب وتعدد أنظمتها وبرامجها واللغات التي تستخدم في عمليات التوزيع والنشر والإفصاح الإلكتروني، الأمر الذي يتطلب من مراجع الحسابات تطوير مهاراته وصولا لإبداء رأيه الفني المحايد، ويتطلب من هذا المعيار أن يقوم مراجع الحسابات ببذل العناية المهنية المناسبة في سبيل الوصول إلى نتيجة المراجعة التي يعبر عنها في تقريره وبما أن مراجع الحسابات يكون مسؤولا أمام الجهة التي تكلفه (توكله) بعملية المراجعة، فإن عليه أن يبذل الجهد المناسب في عملية المراجعة، وبما يتمكن من خلاله أن يثبت لتلك الجهة عدم تقصيره وبالتالي عدم مسؤوليته عن أي ضرر يمكن أن يصيب تلك الجهة وبناء على ما تقدم يلاحظ أن مراجع الحسابات يمكن أن يوضح مقدار بذله العناية المهنية اللازمة في بيئة التجارة الإلكترونية من خلال مايلي:

- ما يمتلكه من معرفة علمية وعملية بممارسات التجارة الإلكترونية وتأثيرها على كل من العمل المحاسبي والمراجعين، والمؤيدة بموجب الشهادات العلمية والعملية من جهات معترف بها (إلى الشهادات الأكاديمية والمهنية الخاصة بمراجعة الحسابات)؛
- شهادات تؤيد خبرة مساعديه وفي العمل ببيئة التجارة الإلكترونية وقيامهم بالعمل المحاسبي أو مراجعي في الشركات التي تمارس عمليات التجارة الإلكترونية؛
- توضيح كيفية الاستفادة من عمل الخبير، وذلك إستنادا إلى المعيار رقم 620 الاستفادة من عمل الخبير، حيث أن عمل مراجع الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية يتطلب منه الإستعانة بالخبراء في مجالات تصميم النظم الحاسوبية الخاصة ببيئة التجارة الإلكترونية (وخاصة نظم المحاسبة الفوري)، ومجالات تحميل النظم الإلكترونية والبرمجة، فضلا عن ضرورة قيام مراجع الحسابات بتقييم مدى كفاءة وموضوعية الخبير والإشارة إليه في تقرير¹.

¹ زياد هشام السقا، ناظم حسين رشيد، متطلبات تدقيق عمليات التجارة الإلكترونية في ضوء معايير التدقيق، مرجع سبق ذكره، ص ص: 49، 50.

2- المعايير العمل الميداني

2-1- معايير التخطيط والإشراف

تتطلب هذه القاعدة ضرورة تنفيذ عملية المراجعة وفقا لخطة ملائمة، فمسؤولية القيام بقدر كاف من التخطيط المسبق تقع على مراجع الحسابات ومساعديه وذلك لتوفير أساس سليم لعملية المراجعة الفعالة، هناك العديد من القضايا ترتبط بطبيعة المحاسبة والمراجعة لشركات التجارة الإلكترونية، منها ضرورة إعادة بحث خصائص الأخطاء في الأنواع المختلفة من الحسابات في شركات التجارة الإلكترونية، وتحديد ماهية الحسابات الأكثر عرضة للأخطاء في هذه الشركات، فقد كان في السابق يسود شبه إتفاق على أن حسابات المخزون والعملاء هي أكثر الحسابات عرضة للأخطاء من بين الأنواع المختلفة من الحسابات، ولكن شركات التجارة الإلكترونية تعمل في ظل مستوى منخفض من المخزون بسبب سرعة إنجاز الصفقات، وعدم الحاجة إلى مخزون كبير، وبالتالي تتضاءل الأهمية النسبية للمخزون من وجهة نظر مراجع الحسابات في هذه الشركات.

في ظل عمليات التجارة الإلكترونية فإن مقاييس الأهمية النسبية سوف يغير لدى مراجع الحسابات، حيث يجب عليه تقويم عوامل أخرى، مثل أمن وسلامة الموقع الإلكتروني وما يحتويه من معلومات، وتأمين وسلامة ومتابعة للنظام مع وجود الإجراءات الرقابية التي تضمن الثقة في النظام الخاص بالشركة، وبالتالي سوف تتغير خطة المراجعة التي يضعها مراجع الحسابات عند مراجعة حسابات تلك الشركات.

كما أن هناك زيادة في أعمال المراجعة في ظل التجارة الإلكترونية، حيث كان الشائع في السابق أن مراجع الحسابات يقوم بتنفيذ عملية المراجعة بإتباع أسلوب المراجعة النهائية التي كانت تبدأ عادة عملها الرئيسي بعد إنتهاء السنة المالية للشركات، ولكن في ظل ظروف التجارة الإلكترونية فقد أصبح من الضروري اللجوء إلى المراجعة المستمرة¹.

2-2- معيار تقييم نظام الرقابة الداخلية

يعتبر نظام الرقابة الداخلية للشركة أهم محددات لنوعية المراجعة المتبنية ولحجم المفردات المراد إختيارها ومدى الفحص لأدلة المراجعة والوقت المناسب لإجراءات المراجعة إعتقادا على درجة أثره على نوعية ومصداقية المعلومات الناتجة عن النظام المولد لها، فاحترام مقوماته والإلتزام بإجراءاته يعطي للمعلومات مصداقية كبيرة لدى الأطراف الطالبة لها، ويمر تقييم نظام الرقابة الداخلية بثلاث خطوات رئيسية تتمثل في مايلي:

- الإمام بالنظام الموضوع عن طريق المتابعة والملاحظة والإطلاع لتحديد الكيفية التي يعمل بها؛

¹ مجدي أحمد السيد الجعبري، مدى كفاية الإطار النظري للمحاسبة في ظل عمليات التجارة الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ص: 100، 101.

- تحديد مدى ملائمة ودقة الإجراءات الموضوعية والمستخدمة بالمقارنة بالنموذج الأمثل لتلك الإجراءات؛
- تحديد الكيفية التي يسير عليها النظام.

أما في ظل التجارة الإلكترونية يقوم مراجع الحسابات بدراسة نظام الرقابة الداخلية لفرض التخطيط وتقدير المخاطر اللازمة لعملية المراجعة وتصميم إجراءات تعمل على تخفيض هذه المخاطر إلى المستوى الأدنى المقبول، الأمر الذي يتطلب من مراجع الحسابات ضرورة فهم خصائص بيئة التجارة الإلكترونية وإختيار الضوابط الداخلية التي يمكن الإعتماد عليها عند القيام بعملية المراجعة.

ففي ظل غياب المستندات الورقية، الأمر الذي يؤدي إلى إرتفاع خطر المعلومات كالإختراقات لغير المرخص لهم والتلاعب بالمعلومات، مما يتحتم على الشركة التي تستخدم شبكة المعلومات أن تعد تصميم أنظمة الرقابة الداخلية، بحيث يكون نظام الرقابة الداخلية على صفقات التجارة الإلكترونية قادرا على حماية الشركة من الإختراقات الخارجية ويكون للشركة نظام متكامل لأمن المعلومات.

تجدر الإشارة إلى أن نظام الرقابة الداخلية تأثر وبشكل جوهري بوجود التجارة الإلكترونية، حيث أصبحت الإجراءات الرقابية التقليدية عديمة الجدوى، وأصبح لا بد من إجراءات رقابية تقنية لمواكبة التغيرات المصاحبة للتجارة الإلكترونية¹.

2-2-1- إنعكاسات بيئة التجارة الإلكترونية على أهداف الرقابة الداخلية

إن أهداف الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات لا تختلف عن أهدافها في ظل التشغيل اليدوي، والتي تتمثل في الآتي:

- الإطمئنان على سلامة ودقة البيانات الداخلة والمعلومات الخارجة؛
- سلامة النظم الحاسوبية والمالية وكفاءتها في تشغيل البيانات؛
- المحافظة على الموجودات بطريقة سليمة والإطمئنان على كفاءتها التشغيلية؛
- التأكيد على سلامة وفاعلية الخطط وبيان مدى الإلتزامات بالسياسات والبرامج لتحقيق إلى أن أهداف الرقابة الداخلية في بيئة التجارة الإلكترونية، تتمثل في التأكد من سلامة المدخلات وعمليات التشغيل والمخرجات، والتأكد من سلامة عمليات التحديث للملفات الأصلية، والتأكد من ضرورة وجود ملفات احتياطية محدثة، فضلا عن التحقق من إعتماد العمليات من الجهات المسؤولة عن عمليات التجارة الإلكترونية داخل الشركة أما لجنه (COSO) وإستنادا إلى تعريفها للرقابة الداخلية فإن أهداف الرقابة الداخلية تتمثل بالتالي:

¹ صالح حميدانو، تحديات المراجعة الخارجية في ظل بيئة التجارة الإلكترونية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 44.

- الإعتداد على البيانات المالية؛

- الإلتزام بالقوانين؛

- التأكد من كفاءة وفاعلية العمليات.

2-2-2- إنعكاسات بيئة التجارة الإلكترونية على مكونات نظام الرقابة الداخلية

للحصول على فهم جيد لبيئة الرقابة يجب على مراجع الحسابات أن يقوم بالتركيز على العوامل التالية:

- فلسفة الإدارة وطريقة تشغيل البيانات؛

- هيكل الشركة فيما يتعلق بمركزية أو لامركزية المعالجة الإلكترونية للبيانات؛

- طرق الرقابة الإدارية؛

- السياسات الإجراءات المتعلقة بالأشخاص والإجراءات الإدارية تجاه مكافآت وتدريب وتقييم الموظفين المتعلقة أعمالهم بالحاسوب.

نظرا لخصوصية المشاكل التي تثيرها التجارة الإلكترونية، فإن بيئة الرقابة الداخلية في الشركات التي تمارس التجارة الإلكترونية تكون مختلفة عن بيئة الرقابة في الشركات التي تمارس الأنشطة التقليدية وأن كانت تستخدم الحاسبات الإلكترونية في عملها، لذا يجب أن يكون إطار بيئة الرقابة في ظل التجارة الإلكترونية أشمل من إطار بيئة الرقابة في ظل الأنشطة التقليدية بحيث تحتوي على مجموعة العناصر الإضافية التي يمكن تصنيفها إلى أساليب تكنولوجيا المعلومات، أساليب إدارة المعلومات وسلوكيات وقيم المعلومات¹.

2-3- معيار كفاية الأدلة

في إطار مسعى مراجع الحسابات الهادف إلى إبداء رأي فني محايد حول مدى صحة المعلومات المحاسبية يقوم هذا الأخير بجمع الأدلة والقرائن للتحقق من صحة الإثبات للعمليات المالية في السجلات، ومدى صدق وعدالة القوائم المالية وأنها تعبر عن حقيقة المركز المالي.

أما في ظل التجارة الإلكترونية التي تتميز بالإستعمال تقنيات الإتصال فان مهنة المراجعة تأثرت بالتطورات التقنية خاصة في معالجة وتشغيل البيانات فأصبحت من إستخدام الحاسوب في هذه المهنة هو إضفاء صفة الدقة في الأداء والسرعة في الإنجاز والعرض الأمثل لتقليل فرص الأخطاء والقدرة على تخزين كم هائل من البيانات وإسترجعها فضلا عن تحقيق الفاعلية والكفاءة وزيادة الثقة بالبيانات المعالجة حاسوبيا، فترتبط آثار إستخدام الحاسوب من منظور المراجعة بالتغيرات التنظيمية ودرجة وضوح المعلومات وإحتمال وجود تحريف، حيث لا يوجد

¹ بتول محمد نوري وآخرون، إنعكاسات عمليات التجارة الإلكترونية على هيكل الرقابة الداخلية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 8، العدد 22، 2013، ص: 84، 85.

مراجع الحسابات المستندات التي تدعم كل عملية محاسبية، فمعيار الحصول على أدلة إثبات كافية في بيئة التجارة الإلكترونية قد يتطلب من مراجع الحسابات ضرورة القيام بتوسيع نطاق البحث عن أدلة الإثبات الإضافية والتي يمكن الحصول عليها جراء إستخدام الحاسوب ومن خلال هذا الأخير يقدم نوعين من أدلة الإثبات لمراجع الحسابات، أدلة إثبات عادية (ملفات عمليات، فحص أنظمة الرقابة الداخلية، مقارنات) وأدلة مستحدثة تتلاءم مع بيئة التشغيل الإلكتروني منها، (التحليل الإحصائي، وسائل الضبط والتحكم الآلي، عينات الإختبار، مراجعة البيانات الإستثنائية) من زاوية أن مراجع الحسابات يودي عمله في مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية، باعتبارها جزءا من البيئة الإلكترونية التي تعمل ضمنها نظام المعلومات المحاسبية¹.

3- معيار إعداد التقرير

إن تكليف مراجع الحسابات بتأكيد الثقة في القوائم المالية المنشورة من خلال مواقع الشركات على شبكة الإنترنت لا يعني قيام مراجع الحسابات بمراجعة محتويات القوائم المالية من أرصدة ومعلومات وتقديم تقرير بالرأي عنه، ولكنه يعني رغبة الشركات في الحصول على تأكيد من مراجع الحسابات بأن القوائم المالية المنشورة إلكترونيا هي نفسها القوائم المالية المتعمقة بنشاط الشركات عن الفترة المحددة، وأن تقرير مراجع الحسابات عن تلك القوائم هو نفس التقرير بالرأي الذي أصدره مراجع الحسابات فعليا عنها، وبلغة أخرى فإن تكليف مراجع الحسابات الخارجي بمراجعة تأكيد الثقة إنما يعني رغبة الشركات في الحصول على خاتم الثقة (Web Trust Seal) عن مواقعها على شبكة الإنترنت لتأكيد مصداقية تلك المواقع لمستخدميها المستفيدين من محتويات القوائم المالية، حيث يمثل ختم الثقة رمزا لتقرير مراجع الحسابات المرخص لو من قبل الهيئات المهنية التابع لها بمنح المواقع التي قام بمراجعتها تقريرا يؤكد الثقة في الموقع، وقد حول المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين والمعهد الكندي للمحاسبين القانونيين لمراجع الحسابات مراجعة مواقع الشركات على شبكة الإنترنت لتأكيد الثقة فيها والحصول على رقم تعريف من الجهة المهنية التابع لها لكي يتصدر تقرير تأكيد الثقة ويتم وضعه بمعرفة ما يطلق عليه مدير ختم الثقة، وعليه فإن تقرير مراجع الحسابات سوف ينحصر برأيه وبما تحتويه القوائم المالية من بيانات محاسبية ولا يتضمن رأيه بما يحتويه الموقع من محتويات أخرى، مع الأخذ بنظر الإعتبار أن حصول منظمة الأعمال على خدمات التأكيد (سواء على خدمة الثقة في نظام الشركة) (Sys Trust) أو على خدمة الثقة في موقع الشركة على الشبكة الدولية (Web Trust) يمكن أن يتم عن طريق موافقة مراجع الحسابات وتأييده بإمكانية ضمان الثقة في أي من تلك الخدمتين والحصول عليها من خلال الشركة المسؤولة عن منح ختم تلك الخدمة².

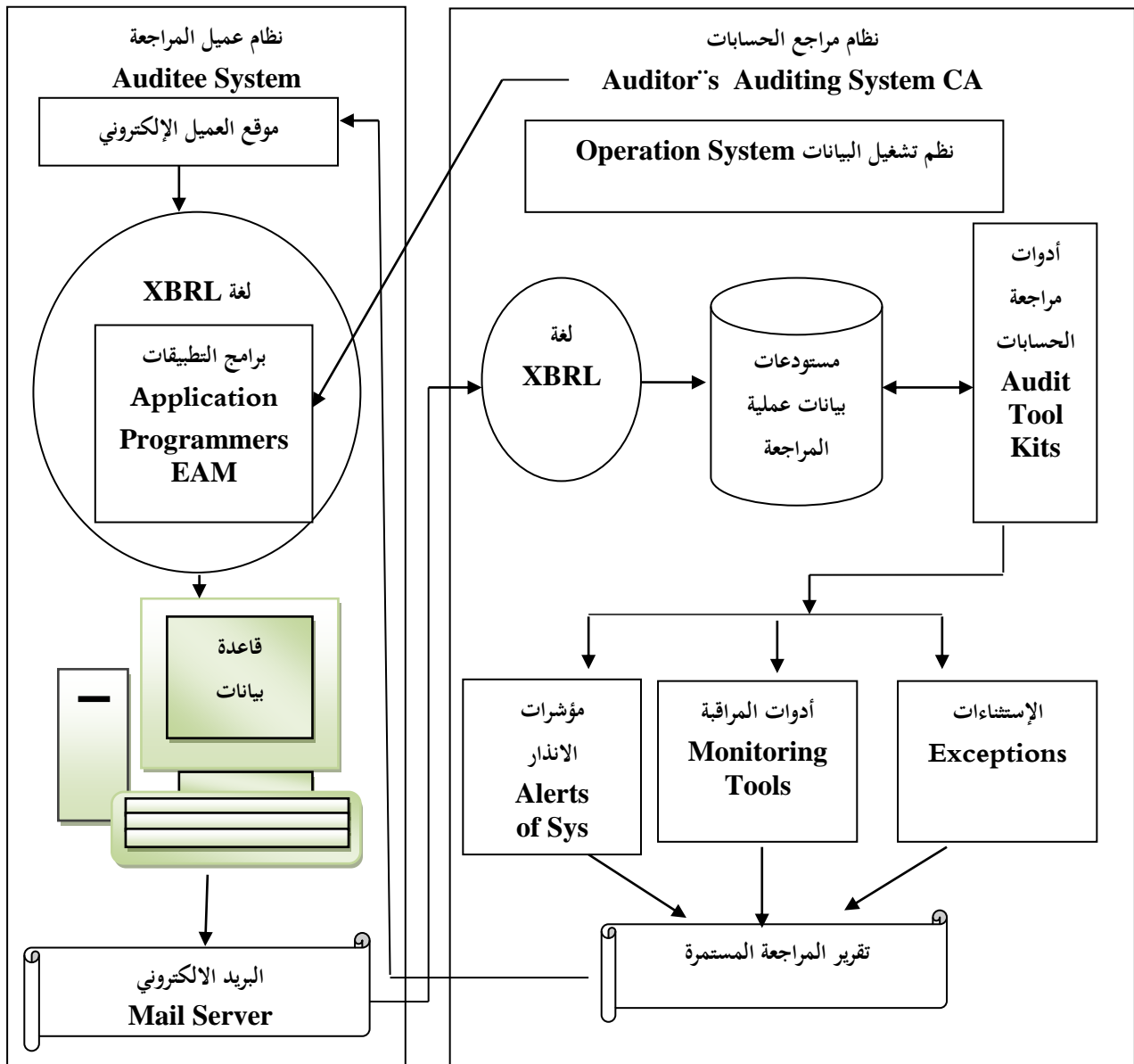
¹ صالح حميدانو، تحديات المراجعة الخارجية في ظل بيئة التجارة الإلكترونية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 44، 45.

² زياد هشام السقا، ناظم حسين رشيد، متطلبات تدقيق عمليات التجارة الإلكترونية في ضوء معايير التدقيق، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

المطلب الرابع: نموذج مقترح لمدخل المراجعة المستمرة باستخدام لغة (XBRL)

قام كل من (Du and Roohani) بتقديم نموذج لمدخل المراجعة المستمرة يوفر الفرصة لمراجع الحسابات بالتواصل مع عملاء المراجعة بغرض مراجعة تقارير الأعمال بصفة مستمرة، وذلك للتأكد من مصداقيتها بما لا يعرض إستقلالية مراجع الحسابات للخطر، وهذا الشكل الآتي يوضح النموذج المقترح لمدخل المراجعة المستمرة، وذلك للارتقاء بجودة ومصداقية تقارير الأعمال المنشورة إلكترونياً.

الشكل رقم (2-4): نموذج مقترح لمدخل المراجعة المستمرة للإرتقاء بجودة ومصداقية تقارير الأعمال المنشورة إلكترونياً



المصدر: محمد جمال رويشد، مدى ملائمة المراجعة المستمرة في التحقق من مصداقية معلومات التقارير المالية المنشورة إلكترونياً وتأثيرها على إستقلال

مراجع الحسابات، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2013، ص: 156.

يتضح من خلال الشكل السابق أن نموذج المراجعة المستمرة يتكون من نظامين كما يلي:

النظام الأول: نظام مراجع الحسابات

يتكون نظام مراجع الحسابات من نظم تشغيل البيانات بغرض معالجة البيانات فور حدوثها وتحديثها باستمرار من خلال نظم المحاسبة الفورية، أدوات برامج المراجعة لإجراء إختبارات عملية المراجعة بصفة مستمرة وتحديد الإستثناءات فور حدوثها في الوقت المناسب وإتخاذ قرار بمعالجتها، ومستودعات بيانات عملية المراجعة لتخزين البيانات المتعلقة بالمعاملات التي يتم الحصول عليها من نظام العميل في مستودعات للبيانات، وفقا لمعايير محددة من قبل مراجع الحسابات ولغة (XBRL) لإعداد تقارير الأعمال المنشورة إلكترونيا في التوقيت المناسب.

النظام الثاني: نظام عميل المراجعة

يتكون نظام عميل المراجعة من لغة (XBRL) بغرض تبادل البيانات والمعلومات عبر الشبكة الدولية للمعلومات، وبرامج التطبيقات (نماذج المراجعة المحكمة) بغرض المتابعة والمراقبة المستمرة لنظام العميل، وقاعدة البيانات لتخزين البيانات المتعلقة بالمعاملات المالية الخاصة بعميل المراجعة والبريد الإلكتروني لإرسال البيانات والمعلومات إلى مراجع الحسابات¹.

نرى ضرورة إستفادة مراجع الحسابات من مزايا لغة (XBRL) لوجود أمور أساسية تحفز من إستخدام هذه اللغة والتي نجملها في مايلي:

- يمكن إستخدام لغة (XBRL) بدقة في مختلف المعايير بضمنها المعايير المحاسبية بمعنى آخر أن إستخدامها لا يتسبب أي تغيير في المعايير المحاسبية، وهذا يشكل حافز لدفع مراجع الحسابات لاستخدامها دون أي تغيير في المعايير المحاسبية؛

- تستطيع هذه اللغة التعامل مع التعامل مع مختلف الأنظمة المحاسبية للشركات وبإختلاف الدليل المحاسبي لنظام كل شركة، حيث تستطيع كل شركة من تطوير دليل حسابها ليتلاءم مع تصنيفات الحسابات بموجب لغة (XBRL) خصوصا الصناعية والتجارية؛

- معالجة الإبلاغ المالي الداخلي والخارجي للشركات؛

- معالجة تقرير الأعمال لمختلف أنواع المنظمات؛

- تقدير المخاطر الإستثمارية، وكذا معالجة البيانات الإحصائية والمالية من ناحية تخزينها وتحليلها².

¹ محمد جمال رويشد، مدى ملائمة المراجعة المستمرة في التحقق من مصداقية معلومات التقارير المالية المنشورة إلكترونيا وتأثيرها على إستقلال مراجع الحسابات، مرجع سبق ذكره ص: 157.

² عامر محمد سلمان، متطلبات تكيف نظام المعلمات المحاسبية مع لغة XBRL، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد 16، 2008، ص: 289.

المبحث الرابع: إستقلالية مراجع الحسابات بالجزائر وأهمية معيار المراجعة الجزائري 620

لقد نال موضوع إستقلالية مراجع الحسابات إهتمام كبير من الباحثين إذ تتمثل مسؤولية مراجع الحسابات في التخطيط والتنفيذ السليم لعملية المراجعة، للحصول على تأكيد منطقي فيما إذا كانت القوائم المالية الختامية خالية من التحريف بسبب الغش أو الخطأ، كما أن على مراجع الحسابات عند قبول الإستمرار في عملية المراجعة أن يأخذ بعين الإعتبار أي عامل قد يؤثر على نزاهته وموضوعيته بصورة سلبية عند تنفيذ المهمة الموكلة إليه، وهو ما يمكن أن يسمى بالإستقلالية المهنية.

حيث أن حياد وإستقلالية مراجع الحسابات هي أهم المبادئ التي قررتها التشريعات الجزائرية وذلك بالنسبة لقانون 10-01 والمؤتمرات الدولية المتوالية التي عقدت خلال العقود الأخيرة، على الرغم من سعي مراجع الحسابات لتحقيق أقصى درجات الإستقلالية في أداء عمله، إلا أنه في أغلب الأحيان لا يمكنه تحقيق ذلك، وذلك لعوامل عدة معظمها خارجة على سيطرته.

المطلب الأول: إستقلالية مراجع الحسابات وفق التشريع الجزائري

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى أبعاد إستقلالية مراجع الحسابات وكذا العوامل التي تؤثر على إستقلالية مراجع الحسابات، والتنظيم التشريعي والمهني لإستقلالية مراجع الحسابات بالجزائر.

أولاً: أبعاد إستقلالية مراجع الحسابات

قد تتأثر علاقة مراجع الحسابات بالشركة محل المراجعة بكثير من العوامل أهمها الضغوط المادية، الإلتزامات الإجتماعية، العلاقات الشخصية، وقد تؤثر مثل هذه العوامل كلها دفعة واحدة أو بصفة مستقلة على إستقلالية مراجع الحسابات، ولكي تحافظ المهنة على دورها وثقتها بالنسبة للأطراف ذات المصلحة في نتائج أعمالها، يجب أن يتحقق الإستقلال الكامل لمراجع الحسابات خلال كل مراحل عملية المراجعة، ونتيجة لذلك يمكن تحديد ثلاثة أبعاد لإستقلال مراجع الحسابات وهي:

1- الإستقلالية في إعداد برنامج المراجعة

يعني ذلك أن يكون لمراجع الحسابات كامل الحرية عند إعداد برنامج المراجعة المتمثل في تحديد خطوات العمل وحجم العمل الواجب أدائه، بمعنى عدم تدخل إدارة الشركة في إستبعاد أو تحديد أو تعديل أي جزء من برنامج المراجعة، وعدم تدخلها في تعديل الإجراءات التي حددها مراجع الحسابات أو التأثير عليه لفحص مجالات لم ترد في البرنامج الذي وضعه¹.

¹ براق محمد، ديلمي عمر، العوامل المؤثرة على إستقلال مراجع الحسابات، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

2- الإستقلالية في مجال الفحص

يعتبر مراجع الحسابات مستقلا وحرًا في إختيار حجم المفردات المراد فحصها من مجموع المفردات، إذ يستطيع مراجع الحسابات في هذا الإطار فحص جميع البيانات والمستندات والسجلات ومسار عملية التجهيز للتقرير بعدها عن صحة ومصداقية المعلومات الناتجة عن النظام المولد لها.

3- الإستقلالية في إعداد التقرير

يعتبر مراجع الحسابات مستقلا في كتابة تقريره الموضح لعملية الفحص والتحقق من عناصر نظام المعلومات المحاسبية، مع إظهار فيه كافة الحقائق التي تم إكتشافها بأن عملية الفحص وإعطاء رأي فني محايد حول القوائم المالية الختامية، إذ ينبغي في هذا الإطار عدم تدخل الغير لتحريف أو تعديل الحقائق في التقرير أو إستبعاد بعض الحقائق ذات الأهمية منه¹.

ثانيا: العوامل التي تؤثر على إستقلالية مراجع الحسابات

تمثل إستقلالية مراجع الحسابات حجر الزاوية بالنسبة لمهنة المراجعة، وبالنسبة لمصداقية تقرير مراجع الحسابات ودرجة الثقة التي يوليها مستخدمو القوائم المالية لهذا التقرير، إلا أن الواقع العملي أظهر عدم كفاية لإستقلالية مراجع الحسابات، ويتضح ذلك من خلال النتائج التي أظهرتها العديد من الدراسات الميدانية، والنشرات والتقارير التي أصدرتها العديد من الهيئات والمنظمات المهنية كهيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، حيث تقرر هذه الدراسات والتقارير بضعف إستقلالية مراجع الحسابات وتعدد العوامل التي قد تؤثر سلبيا على هذه الإستقلالية، ومع تزايد الإعتماد على المعلومات المحاسبية وتعدد الأطراف المهتمة بها، وضعت مهنة المراجعة خطوات إيجابية للتقليل من أي إحتمال متوقع لعدم الإستقلالية، وإتخاذ مثل هذه الخطوات يتطلب دراسة أهم العوامل التي قد تؤثر على إستقلالية مراجع الحسابات، تتمثل أهم العوامل المؤثرة على إستقلالية مراجع الحسابات فيما يأتي:

1- المؤهلات العلمية والخبرة العملية لمراجع الحسابات

يتضمن المعيار الأول من المعايير العامة في المراجعة ضرورة توفر في الشخص المراجع المعرفة الفنية والخبرة العملية والكفاءة المهنية التي تؤهله للعمل كمراجع الحسابات، من خلال ضرورة تدريبه قبل ممارسة المهنة تدريبا كافيا يمكنه من معرفة أكبر قدر من مشاكل ومتطلبات ممارسة المهنة، بالإضافة إلى تأهيله العلمي الذي يتمثل في حصول مراجع الحسابات على الدرجة العلمية المناسبة التي توفر له قدرا من المعرفة، التي يحصل عليها من خلال

¹ محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص ص: 41، 42.

المعاهد والكلليات التي تقدم تكويننا في مجالي المحاسبة والمراجعة، بالإضافة إلى المعرفة بجوانب أخرى كالنواحي السلوكية والإدارية وطرق الإتصال والقوانين المتصلة بعمله والإقتصاد، وكذلك الأساليب الإحصائية وكيفية التعامل مع الحاسوب، حتى أن البعض يرى أن إلمام مراجع الحسابات بالمعارف الأخرى له أهمية كبيرة في إيضاح الأرقام المدرجة في القوائم المالية للغير ليتمكنوا من فهمها غير أن هناك هدفا آخر هو ضمان إستقلالية مراجع الحسابات وما لذلك من علاقة بمستوى التأهيل العلمي والعملي، فإذا كان مراجع الحسابات على قدر كبير من التأهيل العلمي والخبرة العملية اللازمة، فإنه أحرص على سمعته وإستقلاله، وكذا أداء عمله بأمانة وموضوعية.

يمكن القول أن مستوى التأهيل العلمي والخبرة العملية يؤثر على درجة إستقلالية مراجع الحسابات، حيث كلما كان التأهيل العلمي والعملي لمراجع بالشكل اللازم كلما أثر إيجابا على الإستقلالية والعكس، ولذلك يجب على المنظمات والهيئات المشرفة على تنظيم المهنة تحديد الشروط والمعايير الكافية لمستوى التأهيل العلمي والخبرة العملية اللازمين لممارسة مهنة مراجعة الحسابات، وهذا من أجل أداء المهمة بشكل جيد والحفاظة على الإستقلالية.

حدد المشرع الجزائري لأجل ضمان تحقيق إستقلالية مراجع الحسابات مستوى التأهيل العلمي والخبرة العملية اللازمين لمزاولة المهنة من خلال المادة 08 من القانون 10-01، وكذلك المواد 1، 2، 3 من المرسوم التنفيذي رقم 72-11 المؤرخ في 16 فيفري 2011 الذي يحدد الشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الإلتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسبة والمراجعة¹.

2- المنافسة لإجتذاب الزبائن

عندما يقرر مراجع الحسابات الدخول في مجال المنافسة لإجتذاب الزبائن، فإن ذلك يؤدي إلى المنافسة على الأتعاب، وهو ما ينعكس أثره على نوعية عملية المراجعة، كما أن تزايد المنافسة لإجتذاب الزبائن من قبل مكاتب المراجعة يمكن أن يخلق الدافع لدى الزبائن لتغيير مراجع الحسابات سواء بقصد خفض أتعاب عملية المراجعة أو للبحث عن مراجع الحسابات آخر يكون أكثر ولاء للإدارة لتحقيق رغباتها والسير في ركابها، وينعكس أثر ذلك على نوعية عملية المراجعة ويعرض إستقلالية مراجع الحسابات للخطر، وتبعاً لذلك فإن إعتقاد مراجع الحسابات على زبائنه قد يزداد إذا إعتقد هؤلاء الزبائن بأن مكاتب المراجعة الأخرى سوف تسعد بقبول الإرتباط معهم عندما يرغب الزبائن في تغيير مراجع الحسابات².

¹ براق محمد، ديلمي عمر، العوامل المؤثرة على إستقلال مراجع الحسابات، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

² يوسف محمود جبروع، العوامل المؤثرة على إستقلال المراجعين الخارجيين وحيادهم، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، كلية الإدارة والإقتصاد، 2004، ص: 7.

3- الأتعاب

يعتبر تحديد الأتعاب من أخطر العوامل التي يمكن أن تؤثر في إستقلالية مراجع الحسابات، هذا الأخير الذي لن يقبل في الأصل القيام بعملية المراجعة إذا لم تكن أتعابه تتناسب مع ما سوف يبذله من جهد ووقت وتكاليف من أجل إنهاء مهمته وتقديم التقرير النهائي وبالتالي، فإن خلاف ذلك سوف يفقد مراجع الحسابات جزءا من إستقلاليته.

يمكن أن تأخذ الأتعاب أحد الأشكال الآتية:

3-1- الأتعاب الثابتة

تحدد مثل هذه الأتعاب قبل أن يباشر مراجع الحسابات مهمته، فهي محددة مسبقا وغير قابلة للزيادة أو النقصان.

3-2- الأتعاب المتغيرة

تحدد هذه الأتعاب حسب الوقت المستغرق لعملية المراجعة، وبالتالي فهي مرتبطة بذلك.

3-3- الأتعاب الشرطية

هذا النوع من الأتعاب هي التي تكون محسوبة على أساس محدد مسبقا بالإرتباط بحدوث نتيجة معينة أو بعد إنجاز عمل معين، حيث لن يتم إستحقاق أي أتعاب إلا إذا تحققت نتيجة معينة أو كانت معتمدة على نتائج تلك الخدمات فالأتعاب الشرطية تحسب على أساس نسبة مئوية أو أي أساس مماثل يتم إعتباره أتعابا شرطية أيضا.

على أساس ما سبق، على مراجع الحسابات ومن أجل المحافظة على إستقلاليته أن لا يقبل أتعابا شرطية عند القيام بعملية المراجعة أو أي خدمات أخرى يقدم تقريرها بشأنها بصورة عامة، فإن الجهة التي قامت بتعيين مراجع الحسابات تعتبر هي المسؤولة عن تحديد أتعابه، فإذا ترك أمر تحديد الأتعاب بيد إدارة الشركة محل المراجعة مثلا، فإن ذلك سوف يؤثر على وجود نطاق حياد مراجع الحسابات بالكامل، فالإدارات لها وسائل لممارسة الضغوط غير المشروعة على مراجع الحسابات إذا كان لديها صلاحيات تحديد ودفع الأتعاب ويؤثر ذلك على مراجع الحسابات ظاهريا وباطنيا، فعلى مراجع الحسابات أن يحدد الأتعاب بالإعتماد على أساس مدروس، لأن المبالغة تؤدي إلى فقدان العميل، وتحديد الأتعاب دون الحد المعقول تؤدي بمراجع الحسابات إلى خسارة تدفعه لوقت أقل مما يجب في إنجاز عملية المراجعة، وأن إتفاق مراجع الحسابات والشركة محل المراجعة على أسس وضوابط في تحديد ودفع الأتعاب يشكل ركيزة من ركائز إستقرار مهنة المراجعة وإرتقاء خدماتها.

كما يجب أن تذكر أتعاب المراجعة بعقد مكتوب موقع من قبل مراجع الحسابات والعميل، بحيث يحدد فيه الخدمات والمدة الزمنية التي يغطيها العقد لتجنب أي خلافات ممكن أن تحصل، ولمساعدة المراجعين في المحافظة على الإستقلالية خلال أداء مهامهم بين المشرع الجزائري كيفية تحديد أتعاب مراجع الحسابات، ومنع تحديدها وفقا للنتائج المالية التي يحققها الزبون، ففي المادة 21 من القانون 10-01 جاء ما يأتي:

حسب المادة 37 من القانون 01-10، فإنه تحدد الجمعية العامة أو الهيئة المؤهلة المكلفة بالمداولات، أتعاب مراجع الحسابات في بداية مهمته لا يمكن لمراجع الحسابات أن يتلقى أي أجر أو إمتياز مهما يكن شكله، باستثناء الأتعاب والتعويضات المنفقة في إطار مهمته، ولا يمكن إحتساب هذه الأتعاب، بأي حال من الأحوال، على أساس النتائج المالية المحققة من الشركة أو الهيئة المعنية¹.

4- عزل مراجع الحسابات

إن تمتع إدارة الشركة بصلاحيية عزل مراجع الحسابات المستقل يمثل مصدر تهديد لإستقلالية وحياد مراجع الحسابات، بحيث تقوم الإدارة بعزل مراجع الحسابات إذا لم يلي مطالبها ويتبع توجيهاتها، ويوصي في هذا المجال أن يقوم مراجع الحسابات الجديد بالإتصال بالمراجع الحسابات القديم للوقوف على أسباب عزله، وما إذا كانت تتعلق برفضه لضغوط مارسها إدارة الشركة على حياده وإستقلاله قبل تعيينه عوضا عنه، وتلعب الجمعيات والشركات المهنية دورا هاما في التأكيد على هذه الإجراءات².

5- حجم مكتب المراجعة

لغرض دراسة أثر هذا العامل على إستقلالية مراجع الحسابات يتعين التفرقة بين مكاتب المراجعة الكبيرة والمكاتب المراجعة الصغيرة، إذ إن الثانية هي المملوكة لمراجع واحد، وغالبا ما تكون مكاتب المراجعة الكبيرة المملوكة لمجموعة من المراجعين أقل عرضة لفقدان الإستقلال بالمقارنة مع مكاتب المراجعة الصغيرة نظرا لأن مكاتب المراجعة الكبيرة تكون أقل اعتمادا على الزبون معين بسبب أتعاب المراجعة من زبون معين تشكل نسبة إجمالي دخل المكتب، بالإضافة إلى أن هناك خصائص معينة في مكاتب المراجعة الصغيرة وزبائننها، حيث تكون العلاقة الشخصية بين مراجع الحسابات وزبونه هي العنصر الأساسي في الإرتباط مما يؤدي إلى زيادة خطر فقدان الإستقلالية، وفي حالة إرتباط مكاتب المراجعة بتقديم خدمات إدارية وإستشارية لزبائن المراجعة فإن خطر فقدان الإستقلالية في مكاتب المراجعة الصغيرة يكون أعلى منه في مكاتب المراجعة الكبيرة، نظرا لكون في مقدور الأخيرة

¹ براق محمد، ديلمي عمر، العوامل المؤثرة على إستقلال مراجع الحسابات، مرجع سبق ذكره، ص: 22، 23.

² فاتح سردوك، معيار إستقلال مراجع الحسابات الخارجي وحياده في مواجهة إحتياجات العملاء، مجلة البحوث والدراسات، جامعة حمة لخضر الوادي، العدد 1، أبريل 2004، ص: 103.

تخصيص قسم مستقل لتقديم مثل هذه الخدمات مما يقلل من خطر فقدان الإستقلالية، وقد إتضح أن الأدلة المستخلصة من الدراسات العلمية والتطبيقية في هذا المجال والتي تؤيد إن مكاتب المراجعة الصغيرة تكون عرضة لخطر فقدان الإستقلالية ولاسيما إذ إرتبطت خدمات المراجعة بتقديم خدمات إدارية وإستشارية للشركة موضوع المراجعة¹.

6- طول فترة إرتباط مراجع الحسابات مع الشركة محل المراجعة

هناك رأيان بخصوص تأثير فترة إرتباط مراجع الحسابات مع زبونه على إستقلاليته، الرأي الأول ينظر إلى أن طول العلاقة مع العميل يؤدي إلى جودة عملية المراجعة التي تمكن مراجع الحسابات من معرفة دقيقة وعميقة بطبيعة نشاط الزبون والمتغيرات المؤثرة عليه وطول الفترة يحقق ذلك، وهذا ينعكس على كفاءة عملية المراجعة وإختصار وقت تنفيذ المراجعة وقلة تكاليفها، لأن الزبون يعتبر مراجع الحسابات القديم أكثر قيمة بالنسبة له، وعليه سيكون مكتب المراجعة أقل إعتقادا على الزبون وأفضل قدرة على مقاومة ضغوطه وأن عمل مراجع الحسابات لسنوات لدى زبون واحد يدعم إستقلاليته بحيث يشعر بالإستقرار والإستقلال في مواجهة الزبون وفي مقارنة نتائج السنوات المالية، وهذا ما يؤثر على رأيه الموضوعي المستقل في حسابات الشركة، أما الرأي الثاني فيرى أن طول فترة الإرتباط مع الزبون يؤدي إلى تأثير سلبي على إستقلالية مراجع الحسابات حيث إن طول الفترة يؤدي إلى توطيد العلاقة الشخصية مع الزبون الأمر الذي يجعل مراجع الحسابات يتغاضى عن بعض الأمور التي تؤثر على نوعية المراجعة وتهديد إستقلاليته ونزاهته وعليه، لكي يكون مكتب مراجعة الحسابات مستقلا لا يجب أن يكون معتمدا أو مرتبطا بأحد أو بعض الزبائن الذين يراجع حساباتهم، حدد المشرع الجزائري فترة بقاء وإرتباط مراجع الحسابات بالشركة محل المراجعة من خلال المادة 27 من القانون 10-01، حيث إنه تحدد عهدة مراجع الحسابات بثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وإنه لا يمكن تعيين نفس مراجع الحسابات بعد عهديتين متتاليتين إلا بعد مضي ثلاث سنوات².

ثالثا: التنظيم التشريعي والمهني لإستقلال مراجع الحسابات بالجزائر

نص المشرع الجزائري في القانون 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومراجع الحسابات والمحاسب المعتمد على أن مراجع الحسابات يجب أن يكون أمينا ونزيها في عمله، حيث عليه الإلتزام بالأحكام القانونية المعمول بها التي تحكم المحاسبة والسجلات المحاسبية وكذا مراقبتها وممارسة مهنته بكل إستقلالية ونزاهة، وهذا حتى يتسنى لهم

¹ يوسف محمود جربوع، العوامل المؤثرة على إستقلال المراجعين الخارجيين وحيادهم، مرجع سبق ذكره، ص: 9، 10.

² براق محمد، ديلمي عمر، العوامل المؤثرة على إستقلال مراجع الحسابات، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

إصدار حكم أو رأي صادق عن الحالة المالية للشركة، ومما أُلزم بها المشرع الجزائري مراجع الحسابات أن لا يملك عند تنفيذ المراجعة أي مصلحة أو ربح قد يؤثران على إستقلاليته .

حيث في القانون 01-10 نصت المادة 03 أنه يجب على مراجع الحسابات الإلتزام بالأحكام القانونية المعمول بها والتي تحكم المحاسبة والسجلات المحاسبية وكذا مراقبتها وممارسة مهنتهم بكل إستقلالية ونزاهة¹.
تحقيقا لممارسة المهنة بكل إستقلالية فكرية وأخلاقية فقد أوضح القانون 01-10 بعض النشاطات التي يجب على مراجع الحسابات عدم ممارستها، ويمكن تلخيصها في مايلي وذلك طبقا لما هو موجود في المواد من المادة 64 إلى المادة 70 ففي المادة 64 من هذا القانون يمنع:

- كل نشاط تجاري، لاسيما في شكل وسيط أو وكيل مكلف بالمعاملات التجارية والمهنية؛
- كل عمل مأجور يقتضي قيام صلة خضوع قانوني؛
- كل عهدة إدارية أو عضوية في مجلس مراجعة الشركات التجارية المنصوص عليها في القانون التجاري؛
- الجمع بين ممارسة مهنة الخبير المحاسبي ومراجع الحسابات والمحاسب المعتمد لدى نفس الشركة أو الهيئة؛
- كل عهدة برلمانية، وكل عهدة إنتخابية في الهيئة التنفيذية للمجالس المحلية المنتخبة².

حسب المادة 65 من نفس القانون فإنه يمنع على مراجع الحسابات:

- القيام بمهام مراجع الحسابات في الشركات التي يملكون فيها مساهمات بصفة مباشرة أو غير مباشرة؛
- القيام بأعمال تسيير سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة أو بالمساهمة أو الإنابة عن المسيرين؛
- قبول ولو بصفة مؤقتة مهام المراقبة القبلية على أعمال التسيير؛
- قبول مهام التنظيم في محاسبة الشركة أو الهيئة المراقبة أو الإشراف عليها؛
- ممارسة وظيفة مستشار جبائي أو مهمة خبير قضائي لدى شركة أو هيئة يراجع حساباتها؛
- شغل منصب مأجور في الشركة أو الهيئة التي راقبها بعد أقل من ثلاث سنوات من إنتهاء عهده³.

كذلك وحسب المادة 66 من نفس القانون فإنه لا يمكن تعيين الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين تحصلوا على أجور أو أتعاب أو ضمانات من الشركة أو الهيئة خلال الثلاث سنوات الأخيرة كمراجع حسابات لدى نفس الشركة أو الهيئة⁴.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 01-10، العدد 42، المادة 03، بتاريخ 29 يونيو 2010.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 01-10، العدد 42، المادة 64، بتاريخ 29 يونيو 2010.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 01-10، العدد 42، المادة 65، بتاريخ 29 يونيو 2010.

⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 01-10، العدد 42، المادة 66، بتاريخ 29 يونيو 2010.

أشارت المادة 67 من نفس القانون بمنع على الخبير المحاسب ومراجع الحسابات والمحاسب المعتمد، القيام بأية مهمة في الشركات التي تكون لهم فيها مصالح مباشرة أو غير مباشرة¹.

أما المادة 68 تنص على أنه إذا إستقدمت شركة أو هيئة مراجعين للحسابات أو أكثر، فإن هؤلاء يجب أن لا يكونوا تابعين لنفس السلطة وألا تربطهم أية مصلحة وألا يكونوا منتمين إلى نفس شركة مراجعة الحسابات². كذلك نصت المادة 69 من نفس القانون على أنه إذا أراد الخبير المحاسب أو مراجع الحسابات أو المحاسب المعتمد أن يمارس نشاطا منافيا بصفة مؤقتة كما هو منصوص عليه في المواد أعلاه، يتعين عليه طلب إغفاله من الجدول لدى لجنة الإعتماد في أجل أقصاه شهر واحد من تاريخ بداية نشاطه، وتمنح لجنة الإعتماد الموافقة إذا كانت المهمة الجديدة للمهني لا تمس بطبيعتها بالمصالح الأخلاقية للمهنة³.

أخيرا وفي المادة 70 من نفس القانون نصت على منع الخبير المحاسب ومراجع الحسابات والمحاسب المعتمد السعي بصفة مباشرة أو غير مباشرة لدى الزبون لطلب مهمة أو وظيفة تدخل ضمن إختصاصاتهم القانونية⁴.

المطلب الثاني: أهمية تطبيق معيار المراجعة الدولي 620

الفرع الأول: مدخل حول معايير المراجعة الدولي 620 الإستفادة من عمل خبير

يعالج هذا المعيار واجبات مراجع الحسابات عندما يستعين بخبير يختاره للقيام بمراجعة خاصة تتطلب خبرة في ميدان آخر غير المحاسبة والمراجعة، إضافة إلى كفاءات الأخذ بإستنتاجات الخبير⁵.

أولا: معيار المراجعة الدولي 620 الإستفادة من عمل خبير

أصدر مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولي التابع للإتحاد الدولي للمحاسبين معايير يتعين تطبيقها على خدمات المراجعة والتأكيد الدولية، تتضمن هذه المعايير المبادئ الأساسية والإجراءات الجوهرية مع الإرشادات المرتبطة في صورة إيضاحات، حيث أصدر المجلس مجموعة المعايير الآتية:

- المعايير الدولية عن المراجعة وهي معايير يتعين تطبيقها عن طريق المراجعين عند إعداد التقرير عن المعلومات المالية التاريخية؛

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 01-10، العدد 42، المادة 67، بتاريخ 29 يونيو 2010.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 01-10، العدد 42، المادة 68، بتاريخ 29 يونيو 2010.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 01-10، العدد 42، المادة 69، بتاريخ 29 يونيو 2010.

⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 01-10، العدد 42، المادة 70، بتاريخ 29 يونيو 2010.

⁵ يزيد تفرات وآخرون، دراسة مقارنة بين المعيار الجزائري للتدقيق ونظيره الدولي، الملتقى العلمي الوطني حول واقع مهنة التدقيق في الجزائر في ظل معايير التدقيق الدولية جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 11-12 أفريل، 2018، ص: 6.

- معايير دولية عن خدمات التأكيد، وهي معايير يتعين تطبيقها عن طريق المحاسبين المزاويلين لخدمات التأكيد عند التعامل مع معلومات بخلاف المعلومات المالية التاريخية؛
 - معايير دولية عن رقابة جودة معايير يتم تطبيقها على كافة الخدمات التي تخضع إلى معايير مجلس معايير المراجعة والتأكد الدولي؛
 - معايير دولية عن الخدمات ذات الصلة يتم تطبيق هذه المعايير على الخدمات ذات الصلة؛
 - معايير دولية عن مهام الفحص يتم تطبيقها على فحص المعلومات المالية التاريخية¹.
- كما تشمل إصدارات مجلس معايير المراجعة والتأكد الدولي مجموعة من الإيضاحات، أو بيانات ممارسة المراجعة الدولية والتي تتميز:
- لا تعتبر الإيضاحات ذات سلطة كما هو الحال بالنسبة للمعايير؛
 - أن الهدف من الإيضاحات هو مساعدة المراجعين في التطبيق العملي عند تطبيقه لمعايير المراجعة الدولية أو تشجيعهم على الممارسة الجيدة².

ثانيا: تعريف المعيار الدولي للمراجعة 620 إستخدام عمل خبير

عرف مجلس معايير المراجعة والتأكد الدولي الخبير في معيار المراجعة الدولي 620 على أنه أي شخص أو مكتب يمتلك مهارة خاصة ومعرفة وخبرة في مجال معين غير مجال المحاسبة والتدقيق.

حيث نصت الفقرة الثامنة من المعيار الدولي للمراجعة 620 بعنوان "إستخدام عمل خبير" على أنه عند التخطيط لإستخدام عمل خبير، يجب على مراجع الحسابات أن يقوم بتقييم الكفاءة المهنية للخبير وهذا يتضمن دراسة التأهيل المهني للخبير أو الترخيص بمزاولة المهنة، أو عضويته في هيئة مهنية ملائمة، وكذا خبرة وسمعة الخبير في المجال الذي يسعى مراجع الحسابات للحصول على أدلة إثبات فيه³.

ثالثا: هدف مراجع الحسابات من المعيار الدولي 620 إستخدام عمل خبير

هدف مراجع الحسابات وفق هذا المعيار هو تحديد الحالات أين يقدره ضرورة الإستعانة بالخبير الذي سيعينه، وتحديد إذا قرر إستخدام أعمال الخبير الذي عينه، ما إذا كانت هذه الأعمال ملائمة لإحتياجات مراجعة الحسابات⁴.

¹ براق محمد وآخرون، أهمية تطبيق معيار التدقيق الدولي 620، الإستفادة من عمل خبير في الممارسة العلمية لمهنة التدقيق بالجزائر، مداخلة قدمت للملتقى العلمي الوطني الأول حول واقع مهنة التدقيق في الجزائر في ظل معايير التدقيق الدولية، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، الجزائر 11-12-2018، ص: 34، 35.

² سايب فايز، أهمية تبني المعايير المراجعة الدولية في ظل الإصلاح المحاسبي، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم تسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر 2014، 2015 ص: 82.

³ ديلمي عمر، نحو تحسين أداء المراجعة المالية في ظل معايير المراجعة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 171.

⁴ يزيد تفرات وآخرون دراسة مقارنة بين المعيار الجزائري للتدقيق ونظيره الدولي، مرجع سبق ذكره، ص: 6.

الفرع الثاني: إعتبرات الإستفادة من عمل الخبير

عند الإستفادة من عمل منجز بواسطة خبير، على مراجع الحسابات أن يأخذ في الإعتبار ما يلي:

- أن ثقافة وخبرة مراجع الحسابات تساعدانه على أن يكون حسن الإطلاع على أمور العمل بشكل عام، ولكن لا يتوقع من مراجع الحسابات أن يكون لديه الإطلاع الواسع كالشخص المتدرب أو المؤهل لمزاولة مهنة أو حرفة أخرى، كالخبير في شؤون التأمين والهندسة...؛

- عند الإستفادة من عمل خبير موظف لدى مراجع الحسابات، فإن الإستفادة من ذلك العمل يكون باعتماره خبيراً وليس مساعداً لمراجع الحسابات، وقد يعين الخبير ويستخدم من طرف الشركة أو مراجع الحسابات، كما قد يكون موظفاً لدى الشركة أو لدى مراجع الحسابات؛

- عند الحصول على فهم للشركة وأداء إجراءات إضافية إستجابة للمخاطر المقيمة، قد يحتاج مراجع الحسابات للحصول على أدلة المراجعة بالتعاون مع الشركة أو بصورة مستقلة على شكل تقارير أو آراء أو تقييمات أو بيانات من خبير، مثل تقييم لأنواع معينة من الأصول كالمصانع والآلات والأعمال الفنية والأحجار الكريمة، تحديد الكميات في حالة بعض الأصول كالإحتياطات النفطية، الآراء القانونية المتعلقة بتفسير القوانين والإتفاقيات والأنظمة؛

- عند تحديد الحاجة إلى الإستفادة من عمل خبير، يجب مراعاة الأهمية النسبية للبند الذي يتم فحصه بالنسبة للقوائم المالية، مخاطر وجود معلومات خاطئة إستناداً إلى طبيعة وتعقيد الأمر المراد فحصه، وكذلك كمية ونوعية أدلة المراجعة الأخرى المتوفرة.

الفرع الثالث: مسؤولية مراجع الحسابات بشأن الإستفادة من عمل الخبير

حدد المعيار الدولي للمراجعة رقم 620 مسؤولية مراجع الحسابات فيما يخص الإستفادة من عمل الخبير في

الآتي:

- عند التخطيط لغرض الإستفادة من عمل خبير، على مراجع الحسابات تقييم الكفاءة المهنية للخبير، لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار ما لدى الخبير من مايلي:

- الشهادات المهنية أو أي ترخيص لمزاولة المهنة صادرة من جهة مهنية ذات علاقة أو عضو فيها؛
- الخبرة والسمعة؛

- يجب على مراجع الحسابات تقدير موضوعية الخبير، حيث أن مخاطر ظهور ضعف في موضوعية الخبير يمكن أن تزيد في حالة كون الخبير موظفا لدى الشركة موضوع المراجعة تابعا للشركة موضوع المراجعة، كأن تكون له مصلحة مادية أو لديه إستثمارات في الشركة.

أما في حالة الشك في كفاءة وموضوعية الخبير، فإن مراجع الحسابات يحتاج إلى مايلي:

- مناقشة تحفظاته مع الإدارة؛

- دراسة فيما إذا كان من الممكن الحصول على أدلة إثبات كافية ومناسبة تتعلق بعمل الخبير؛

- القيام بإجراءات مراجعة إضافية؛

- السعي إلى الحصول على أدلة إثبات من خبير آخر، مع الأخذ بعين الإعتبار الأهمية النسبية للعنصر محل الفحص، بالنسبة للمعلومات في القوائم المالية، ومخاطر وجود معلومات خاطئة إستنادا إلى طبيعة ومدى تعقد العنصر المراد فحصه، بالإضافة إلى كمية ونوعية أدلة الإثبات الأخرى المتوفرة¹.

الفرع الرابع: تحديد نطاق عمل الخبير

يجب على مراجع الحسابات أن يحصل على أدلة مراجعة كافية ومناسبة، تفيد بأن نطاق عمل خبير كاف لأغراض عملية المراجعة، وقد يتم الحصول على أدلة المراجعة من خلال الإطلاع على صلاحيات الخبير والتي غالبا ما تدرج في التعليمات المكتوبة المرسله من الشركة إلى الخبير، وقد تغطي هذه التعليمات أمورا عديدة مثل:

- أهداف ونطاق عمل الخبير؛

- موجز عام بالأمور الخاصة التي يتوقع مراجع الحسابات بأن تقرير الخبير سيغطيها؛

- الإستفادة المتوقعة لمراجع الحسابات من عمل الخبير بما في ذلك إمكانية إبلاغ أطراف ثالثة بهوية الخبير ومدى علاقته بالعمل؛

- مدى تمكن الخبير من الإطلاع على السجلات والملفات المناسبة؛

- إيضاح علاقة الخبير مع الشركة إن وجدت؛

- سرية معلومات الشركة؛

- معلومات حول الفرضيات والطرق المنوي إستخدامها من قبل الخبير ومدى إنسجامها مع تلك المستخدمة في الفترات السابقة؛

¹ ديلمي عمر، نحو تحسين أداء المراجعة المالية في ظل معايير المراجعة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 171، 172.

- في حالة عدم إدراج الأمور السابقة بشكل واضح في التعليمات المكتوبة المرسلة إلى الخبير فإن مراجع الحسابات قد يحتاج إلى الإتصال المباشر مع الخبير لغرض الحصول على أدلة مراجعة بهذا الصدد، عند الحصول على فهم الشركة على مراجع الحسابات مراعاة ما إذا كان الخبير سيشارك أثناء مناقشة فريق العملية لمقابلة البيانات المالية للشركة لإحتمالية أن يكون فيها أخطاء جوهرية¹.

المطلب الثالث: قراءة مختصرة حول معيار المراجعة الجزائري 620

1- تقدير ضرورة الإستعانة بخدمات الخبير

عندما تكون الخبرة في ميدان غير المحاسبة أين تكون مراجعة الحسابات ضروريا لجمع العناصر المقنعة الكافية والملائمة، على مراجع الحسابات تحديد إذا كان من المناسب الإستعانة بخدمات الخبير الذي يعينه.

قد يكون من المناسب الإستعانة بخبير من أجل:

- الحصول على معرفة أفضل للشركة ومحيطها، بما فيه مراقبته الداخلية، مخاطر الإختلالات المعتبرة وتحديد المنهج العام للرد على هذه المخاطر؛

- تقدير تقييم بعض الأصول والمخزونات الخاصة مثل الأعمال قيد الإنجاز أو الإحتياطات المعدنية، أو بعض الخصوم مثل منح الإحالة على التقاعد أو غيرها من المؤونات؛

- جمع عناصر مقنعة كافية وملائمة أخرى؛

- الفهم الجيد لبعض المشاكل المعقدة.

يمكن أن تتضمن الجوانب التي يجب أخذها بعين الإعتبار للوصول إلى هكذا قرار فيمايلي:

- إن كانت الإدارة قد لجأت لخبير معين من طرفها لإعداد كشوفها المالية؛

- طبيعة وأهمية الموضوع، بما فيه تعقيده؛

- مخاطر الإختلالات المعتبرة المتعلقة بالموضوع المعالج؛

- الطبيعة المنتظرة للإجراءات قصد الرد على المخاطر المحددة، بما في ذلك تجربة مراجع الحسابات ومعرفته لأعمال الخبراء المرتبطة بهذه المواضيع؛

- وفرة مصادر أخرى للعناصر المقنعة.

¹ أحمد حلمي جمعة، تطور معايير التدقيق والتأكد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة، سلسلة الكتب المهنية، الكتاب التاسع، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص

عندما تستخدم الإدارة أعمال خبير عينته لإعداد الكشوف المالية، قد يتأثر قرار مراجع الحسابات فيما يخص إستعانتها بخدمات خبير يعينه¹.

2- كفاءة، مهارات وموضوعية الخبير المعين من طرف مراجع الحسابات

على مراجع الحسابات تقييم ما إذا كان الخبير الذي سيعين يمتلك الكفاءة، المهارات والموضوعية الضرورية بالنظر إلى إحتياجات مراجع الحسابات، ترمي الكفاءة إلى مستوى تأهيل الخبير وتعنى المهارة بقدرته على وضع هذه الكفاءات حيز التنفيذ، فيما يخص الموضوعية، يجب أن يتضمن تقييمه تحقيقات خاصة بالمصالح المالية و علاقات هذا الخبير مع الشركة والتي من شأنها المساس بموضوعيته.

قد تصدر المعلومات المتعلقة بالكفاءة، المهارات والموضوعية للخبير المعين من طرف مراجع الحسابات عن مصادر متنوعة، مثل:

- التجربة الشخصية السابقة لأعمال هذا الخبير؛
- المقابلات مع هذا الخبير، المقابلات مع مراجعين آخرين أو أشخاص آخرين متعودين على أعمال هذا الخبير؛
- معرفة مؤهلات هذا الخبير، إنتمائه إلى هيئة مهنية أو لجمعية تنشط في مجاله، رخصته للممارسة، أو أي شكل آخر من الإعترافات الخارجية؛
- الإصدارات والكتب المؤلفة من طرف هذا الخبير؛
- سياسات وإجراءات مراقبة النوعية لمكتب المراجعة إذا كان الخبير مستخدم لديه.

تتضمن العناصر الدالة لتقييم كفاءة، مهارات وموضوعية الخبير المعين من طرف مراجع الحسابات ما إذا كانت أعمال الخبير خاضعة أو لمعايير تقنية للعمل أو لقواعد مهنية أخرى أو تابعة إلى مجال نشاطه.

3- إكتساب المعرفة من مجال الخبرة التي يتمتع بها الخبير المعين من قبل مراجع الحسابات

على مراجع الحسابات إكتساب معرفة كافية في ميدان خبرة الخبير الذي يعينه تسمح له بـ:

- تحديد طبيعة، إمتداد وأهداف أعمال الخبير مراعاة لإحتياجات المراجعة، وتقييم ملائمة هذه الأعمال لإحتياجات المراجعة.

قد تتضمن الجوانب الدالة في معرفة مراجع الحسابات لمجال خبرة الخبير فيمايلي:

- معرفة ما إذا كان مجال الخبرة يكتسي إختصاصات دالة للمراجعة؛
- معرفة ما إذا كانت تطبق معايير مهنية أو غيرها، كذلك متطلبات تنظيمية أو تشريعية؛

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مقرر رقم 23 بتاريخ 15 مارس 2017، يتضمن معايير الجزائرية للتدقيق 620، ص ص: 3، 4.

- ما هي الفرضيات والطرق، بما فيها النماذج عند الإقتضاء التي يتخذها الخبير، وعموما هل يعترف بها في مجال خبرته وهل تعد ملائمة لإحتياجات إعداد المعلومة المالية؛

- طبيعة المعطيات أو المعلومات الداخلية والخارجية التي يستخدمها الخبير المعين من طرف مراجع الحسابات.

4- الإتفاق المتوصل إليه مع الخبير المعين من طرف مراجع الحسابات

يجب على مراجع الحسابات أن يتفق كتابيا إن لزم الأمر، مع الخبير الذي يعينه على مايلي:

- طبيعة، إمتداد وأهداف أعمال هذا الخبير، وكذا أدوار ومسؤوليات كل من مراجع الحسابات وهذا الخبير؛

- طبيعة، رزامة وإمتداد التواصل بين مراجع الحسابات وهذا الخبير، بما فيه شكل أي تقرير الذي سيقدمه هذا

الأخير، وأيضا ضرورة إلتزام الخبير المعين من طرف مراجع الحسابات بقواعد السرية المهنية¹.

5- تقييم ملائمة أعمال الخبير المعين من طرف مراجع الحسابات

على مراجع الحسابات تقييم ملائمة أعمال الخبير الذي عينه لإحتياجات مراجعة الحسابات، بما في ذلك

فيمايلي:

- دلالة وعقلانية ملاحظات وإستنتاجات هذا الخبير، وترابطها مع عناصر مقنعة أخرى، قد تبدو طلبات

المعلومات حول الخبير وإجراءات تعزيز المعطيات، ضرورة في بعض الحالات؛

- عندما تستدعي أعمال هذا الخبير إستخدام فرضيات وطرق مهمة، يجب على مراجع الحسابات في هذه الحالة

تقدير ما إذا كان إستعراض هذه الفرضيات قد تم على نحو ملائم وأنها مقبولة عموما في مجال الخبرة المعتبرة؛

- إذا إستدعت أعمال هذا الخبير إستخدام معطيات قاعدية ذات أهمية بالنسبة لأعماله، يمكن الوضع حيز

التنفيذ كل من تحديد المصادر والمراجعة بالسير.

6- الإشارة للخبير المعين من طرف مراجع الحسابات في تقرير المراجعة

- لا يجب على مراجع الحسابات الإشارة لأعمال الخبير الذي عينه في تقرير مراجعة الحسابات أين يعبر عن رأي

غير معدل، لكنه قد يعتبر من الضرورة الرجوع إلى الخبير لتبرير تقديره عند إبدائه لرأي معدل وبالتالي قد يحتاج إلى

موافقة الخبير الذي عينه قبل إدراج هذه الملاحظة؛

- إذا أشار مراجع الحسابات في تقريره لأعمال الخبير الذي عينه معتبرا ذلك ذا دلالة في فهم الرأي المعدل الذي

عبر عنه، فعلى مراجع الحسابات التنويه في تقريره أن ذلك لا ينقص من مسؤوليته في شيء فيما يتعلق بالرأي

الذي عبر عنه².

¹ تاريخ الإطلاع 11-05-2019 على الساعة 17:22 <http://www.cnc.dz/reglement.asp>

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مقرر رقم 23 بتاريخ 15 مارس 2017، يتضمن معايير الجزائرية للتدقيق 620، ص: 7، 8.

خلاصة:

عملت الجزائر على القيام بإصلاحات عميقة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والإنصال، حيث أصبحت هذه الإصلاحات ضرورة حتمية حيث تنص هذه الإصلاحات على تحديث البنية التحتية للإتصالات وتجهيز البلاد كلها، بما فيها المناطق الريفية، تعزيز تكنولوجيا المعلومات والإتصالات كعنصر هيكلة من أجل التنمية الرقمية وعاملا رئيسا من عوامل القدرة التنافسية للإقتصاد الوطني.

إن لمهنة مراجعة الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية العديد من المعوقات والمشاكل أهمها مشاكل خاصة بالتأهيل العلمي والعملية لمراجع التجارة الإلكترونية.. الخ، من جهة أخرى يمكن تحسين أداء مهنة المراجعة في الجزائر عن طريق تحسين مستوى التأهيل العلمي والعملية للمراجعين خاصة ما يتعلق بمعايير المراجعة الدولية، من خلال تدريس المناهج الدولية وتجهيز وتفعيل سياسة التبرصت بالخارج، وكذلك دعم إستقلالية مراجع الحسابات من خلال دراسة العوامل المؤثرة في ذلك وربط الدراسات الأكاديمية بالممارسة الميدانية لحل المشاكل المتعلقة بالمهنة، بالإضافة إلى ربط علاقات مكاتب المراجعة المحلية مع مكاتب مراجعة أجنبية للإستفادة من خبراتهم ومعارفهم ومحاولة الإستفادة من تجارب بعض الدول التي نجحت في تطوير مهنة مراجعة الحسابات، ومما سبق أيضا تبين أنه يمتاز نموذج المقترح بالعديد من المزايا تتمثل في نظام مراجع الحسابات يجب أن ينفصل عن نظام العميل، وذلك لكي يتم الحفاظ على إستقلالية مراجع الحسابات، بالإضافة إلى أنه يجب أن تتصل أدوات مراجع الحسابات بأدوات عميل المراجعة بشكل فعال حتى يمكن تبادل وإسترجاع وتخزين البيانات والمعلومات المالية التي يتم الحصول عليها من أنظمة عميل المراجعة بشكل مستمر، ولتحسين عملية التواصل بين النظامين يجب إستخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) حتى تستطيع أدوات مراجع الحسابات إستيعاب ومعالجة البيانات في أشكالها المختلفة، كما تبين لنا من خلال هذا الفصل أنه تكمن أهمية معيار المراجعة الجزائري 620 في توفير المعايير والإرشادات التي توضح لمراجع الحسابات كيفية الإستفادة من عمل خبير أثناء قيامه بعملية المراجعة، وبالتالي فإن تطبيق المعيار رقم 620 يساعد مراجع الحسابات في الحصول على أدلة إثبات موضوعية تمكنه من إصدار رأي محايد حول مدى تعبير المعلومات المالية بالقوائم المالية عن الوضعية المالية الحقيقية للشركة ونتائج أعمالها، تجدر الإشارة إلى أنه عندما يضطر مراجع الحسابات إلى الإستعانة بعمل خبير ما، يتوجب عليه بذل العناية المهنية اللازمة لإنجاز عملية المراجعة بمستوى يرضي كافة الأطراف، وعلى مراجع الحسابات دراسة مسؤوليته القانونية تجاه زبائنه الذين يراجع حساباتهم، وكذلك دراسة مسؤوليته القانونية تجاه مستخدمي القوائم المالية والأطراف التي لديها مصالح مع الشركة المراجعة.

الفصل الخامس

دراسة ميدانية في البيئة الجزائرية

تمهيد:

بعد عرض الفصول النظرية والمتغيرات المتعلقة بالدراسة والعلاقة بينهما، سوف نتناول في هذا الفصل الدراسة الميدانية لموضوع البحث، حيث تم إجراء هذه الدراسة الميدانية بهدف معرفة وجهة نظر أفراد العينة حول إستعمال خبير تكنولوجيا المعلومات وأثره على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، من إستقراء الجوانب الميدانية للموضوع، بتوزيع إستبيان بعد تحكيمه من طرف مجموعة من الأساتذة المتخصصين في مجال وميدان المحاسبة والمراجعة، وكذا خبراء المحاسبين ومراجع الحسابات وللإمام أكثر بالدراسة الميدانية تم تقسيم هذا الفصل إلى مايلي:

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية وأدواتها

المطلب الأول: إختيار وإعداد الإستبيان؛

المطلب الثاني: تصميم وهيكل أداة الدراسة؛

المطلب الثالث: الأدوات والأساليب الإحصائية للدراسة.

المبحث الثاني: تحليل البيانات وإختبار فرضيات الدراسة

المطلب الأول: عرض البيانات الشخصية لعينة الدراسة؛

المطلب الثاني: تحليل نتائج محاور الدراسة؛

المطلب الثالث: إختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية وأدواتها

للإمام بموضوع الدراسة من الجانب التطبيقي تم الإعتماد بشكل أساسي على إستمارة الإستبيان التي تعد من أكثر الأدوات ملائمة لإجراء مثل هذه الدراسات، نظرا لتوافقها مع أهداف وموضوع الدراسة، حيث أصبحت إستمارة الإستبيان الخيار الملائم لقياس درجة تطابق وجهات نظر مجتمع الدراسة، حيث سنتطرق في الجزء إلى عرض مفصل حول طريقة تصميم الإستبيان وطرق توزيعه بطريقتين أولا عن طريق تسليمها باليد مباشرة، ثانيا عن طريق إرساله إلى البريد الإلكتروني وإلى شبكات التواصل الاجتماعي، على تكون جميع الأسئلة المطروحة متسقة ومتفقة مع إشكالية الدراسة، خاصة وأن الإستبيان يعتبر قاعدة الدراسة الإحصائية، حيث سيتم من خلال هذا المبحث التعرض على الظروف التي تمت فيها صياغة وإعداد الأسئلة التي يحتويها الإستبيان، بعد ذلك تمت مراجعة وتحكيم وإختباره، بعد إضافة بعض التوضيحات والملاحظات من طرف المحكمين إلى أن تمت صياغة الإستبيان في شكله النهائي، كما قمنا باختبار الإستبيان على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، وهذا من أجل التأكد من صحة ووضوح عبارات الأسئلة المطروحة وتسلسلها بشكل منطقي، كذلك مدى شمولها للعناصر المراد دراستها وتم تعديل بنود محاور وفقرات الإستبيان بما يتلاءم مع أهداف الدراسة.

المطلب الأول: إختيار وإعداد الإستبيان

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى طريقة إختيار الإستبيان وتوزيعه وأهم الصعوبات والمشاكل أثناء عملية التوزيع، أيضا التطرق إلى كيفية إعداد الإستبيان بما يتماشى مع الإشكالية المطروحة للدراسة.

1- إختيار طريقة الإستبيان

لقد كان في إختيار هذه الطريقة حتمية تفرضها صيغة الإشكالية محل الدراسة، إضافة إلى وجود مميزات في هذه الطريقة ساعدنا وبشكل كبير وهي كالآتي:

- إمكانية تعميم نتائج المتحصل عليها على مجتمع الدراسة وذلك كون عينة الدراسة تعبر على المجتمع؛
- سهولة الحصول على المعلومات من عدد كبير من الأفراد المتباعدين جغرافيا وبأقصر وقت ممكن؛
- طريقة الإستبيان تكون أكثر موضوعية من خلال إجابات المعنيين الذين لا يحمل الإستبيان أي معلومات شخصية عنهم كالاسم مما يحفزهم على إعطاء معلومات موثوقة وصحيحة؛
- أخذ الوقت الكافي للمستجيب في التفكير في الأسئلة مما يقلل الضغط عليه ويدفعه إلى التدقيق في معلوماته.

2- إعداد الاستبيان

لقد مرت عملية إعداد الاستبيان بعدة مراحل وخطوات، بدء بعملية بنائه وتحكيمه وصولاً إلى توزيعه والعينة المستهدفة، ولقد واجهتنا بعض الصعوبات خلال قيامنا بهذه الخطوات التالية:

2-1- بناء الاستبيان

حيث تم من خلال هذه الخطوة وضع محاور للدراسة ويكون كل محور إمتداد لفرضيات الدراسة، ويتم التفصيل في كل فرضية عن طريق فقرات فرعية تكون مرتبطة بالفرضية الأصل.

2-2- تحكيم واختبار الاستبيان

تمثلت هذه العملية في إختيارنا لمجموعة من الأساتذة الأكاديميين وممارسين لمهنة المحاسبة والمراجعة بالجزائر، منهم من إتصلنا به مباشرة ومنهم من تم التواصل معه عن طريق البريد الإلكتروني، وكان هذا من أجل معرفة مدى صحة البيانات الموجودة في الاستبيان ومدى إلمامها وتوافقها مع الإشكالية الرئيسية المطروحة. تم تحكيم الاستبيان من خلال عرضه للأستاذ المشرف ومجموعة من الأساتذة الباحثين المتخصصين في المحاسبة والمراجعة والإحصاء وكذا خبراء المحاسبين ومراجعي الحسابات (أنظر الملحق رقم: 02)

3- المكان والزمان

3-1- المكان

تمثل الإطار المكاني للاستبيان في العديد من الخبراء المحاسبين ومراجعي الحسابات ومجموعة من الأساتذة الباحثين المتخصصين في المحاسبة والمراجعة من جميع ولايات الوطن وذلك من أجل أن تكون دراستنا شاملة تمس بيئة المراجعة الجزائرية بشكل عام.

3-2- الزمان

هي الفترة التي تمت فيها الدراسة الميدانية، حيث كانت البداية من توزيع إستمارات الاستبيان وذلك من الأسبوع الأول شهر فيفري 2019 إلى غاية الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر 2019، حيث خلال هذه الفترة الزمنية كانت تتم عملية التوزيع والجمع بالموازاة.

4- عينة الدراسة

أما بالنسبة لعينة الدراسة فقد تم إختيارنا عشوائياً من مجتمع الدراسة، وقد حدد حجمها 210 عينة بـ210 إستبيان، وإعتمدنا في توزيع الإستبيانات إلى عينة الدراسة عن طريق التسليم المباشر، وذلك عن طريق الإتصال الشخصي بالمهنيين على مستوى مكاتب المحاسبة والمراجعة، أو عن طريق إرسال إستمارة الاستبيان عن طريق

البريد الإلكتروني أو عبر شبكات التواصل الاجتماعي، كما تم الإعتماد على بعض الزملاء وبعض المهنيين في توزيع الاستبيانات في على مستوى مكاتب المحاسبة والمراجعة
تم إسترجاع 182 إستبانة، وبعد عملية الإنتقاء والتصنيف تم إستبعاد 23 إستبانة وذلك لعدة أسباب منها عدم صلاحية التحليل وكذا نقص في بعض الإجابات لأفراد العينة، والجدول الآتي يوضح عدد الإستمارات الموزعة والمسترجعة والملغاة والقابلة للتحليل.

الجدول رقم (5-1): الإحصائية الخاصة بالإستمارات الإستبيان

البيان	التكرار
الإستبيانات الموزعة	210
الإستبيانات المسترجعة	182
الإستبيانات الملغاة	23
الإستبيانات القابلة للتحليل	159

المصدر: من إعداد الباحث إعتماد على بيانات الإستبيان

5- الصعوبات

رغم أهمية الإستبيان كأداة للإستقصاء وجمع آراء وإجابات أفراد العينة، إلا أن عملية التوزيع والجمع لم تسلم من بعض الصعوبات أهمها:

- إنتشار بعض من أفراد العينة في مناطق جغرافية بعيدة عن موقع تواجدنا، الأمر الذي حال دون قيامنا بتقديم التوضيحات اللازمة في حالة عدم فهم بعض النقاط المتعلقة بالإستبيان؛
- عدم الرد في كثير من الأحيان وخاصة الأفراد العينة المتعامل معهم عن طريق الإنترنت.

المطلب الثاني: تصميم وهيكل أداة الدراسة

من خلال هذا المطلب وجد الباحث أن الأداة الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف وأهمية الدراسة هي إستمارة الإستبيان، باعتبارها وسيلة جمع البيانات اللازمة للتحقق من فرضيات الدراسة، وهذا بناء على طبيعة البيانات التي يراد جمعها، وعلى المنهج المتبع في الدراسة والوقت المسموح به وكذا وفق الإمكانيات المتاحة.

1- تصميم أداة الدراسة

لقد تم الإعتماد على الإطار النظري ونتائج الدراسات الأكاديمية والمهنية السابقة التي لها علاقة بالموضوع تم الإعتماد عليها كأساس لتصميم إستمارة الإستبيان مع مراعاة النقاط الآتية:

- إستعمال البساطة في اللغة؛
- إستعمال وإستخدام الأسئلة والعبارات بصفة مباشرة؛

- عند صياغة أسئلة الإستبيان تم مراعاة ظروف المحيط المهني في البيئة الجزائرية؛
- ربط الأسئلة بالأهداف المراد الوصول إليها مع مراعاة تدرجها وتسلسلها؛

2- مراحل الإستبيان

يمكن تقسيم مراحل التي تم فيها الإستبيان إلى ثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى

في هذه المرحلة تم فيها إعداد الإستبيان وهذا تماشيا مع محتوى ومتطلبات الأطروحة وإشكالية الدراسة.

المرحلة الثانية

في المرحلة الثانية تم عرض الإستبيان على الأستاذ المشرف من أجل تعديله حسب ما يراه المشرف يتلاءم ويتناسب.

المرحلة الثالثة

تم في هذه المرحلة الأخيرة عرض الإستبيان على مجموعة من الأكاديميين والمهنيين ذوي الإختصاص، الذين قاموا بتقديم لنا النصح والإرشاد والتوجيهات اللازمة، حيث تم أخذ بعين الإعتبار نصائحهم وتوجيهاتهم وهذا من أجل القيام بالتعديلات والإضافات اللازمة.

3- هيكل الإستبيان

يمكن تقسيم هيكل الإستبيان إلى جزئين رئيسيين وهما كالآتي:

الجزء الأول

يحتوي هذا الجزء على الخصائص الشخصية لعينة الدراسة، ويتكون من ثلاثة أسئلة وهي المؤهل العلمي، الخبرة المهنية، المسمى الوظيفي.

الجزء الثاني

بالنسبة للجزء الثاني تم تقسيمه إلى ثلاث محاور أساسين وهذا تماشيا مع متطلبات الدراسة والإشكالية المطروحة حيث يحتوي كل محور على مجموعة من الأسئلة هذه الأخيرة مقسمة إلى مجموعة من الأبعاد وهي كالآتي:

المحور الأول

يشمل المحور الأول على (17) عبارة الهدف منها معرفة إدراك مراجع الحسابات بمتطلبات الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات وتم تقسيمه إلى (3) أبعاد وهي كمايلي:

◀ البعد الأول: تقدير ضرورة الإستعانة بخدمات خبير تكنولوجيا المعلومات

يتكون هذا البعد من (05) فقرات، والهدف منها معرفة مدى تقدير ضرورة الإستعانة بخدمات خبير تكنولوجيا المعلومات.

◀ البعد الثاني: كفاءة وموضوعية خبير تكنولوجيا المعلومات

يتكون هذا البعد من (07) فقرات، والهدف منها معرفة مدى كفاءة وموضوعية خبير تكنولوجيا المعلومات.

◀ البعد الثالث: تقييم مدى ملائمة أعمال خبير تكنولوجيا المعلومات

يتكون هذا البعد من (05) فقرات، والهدف منها معرفة مدى تقييم عمل خبير تكنولوجيا المعلومات.

المحور الثاني

يشمل المحور الثاني على (15) عبارة الهدف منها معرفة مدى إدراك مراجع الحسابات لأهمية الإستقلالية في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، وتم تقسيمه إلى (3) أبعاد وهي كمايلي:

◀ البعد الأول: عناصر تحقق إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية

يتكون هذا البعد من (05) فقرات، والهدف منها معرفة عناصر تحقق إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.

◀ البعد الثاني: يستوجب من مراجع الحسابات أن يكون مؤهلا علميا وعمليا بتطبيق منهج المراجعة

المستمرة عند مراجعة الشركات التي تستخدم التجارة الإلكترونية

يتكون هذا البعد من (06) فقرات، والهدف منها معرفة العناصر التي يستوجب من مراجع الحسابات أن يكون مؤهلا علميا وعمليا بتطبيق منهج المراجعة المستمرة عند مراجعة الشركات التي تستخدم التجارة الإلكترونية.

◀ البعد الثالث: العوامل المؤثرة على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية عند مدخل

المراجعة المستمرة

يتكون هذا البعد من (04) فقرات، والهدف منها معرفة العوامل المؤثرة على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية عند مدخل المراجعة المستمرة.

المحور الثالث

يشمل المحور الثالث على (07) عبارات الهدف منها معرفة معوقات وتحديات مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.

بما أن الهدف الرئيسي والأساسي للدراسة هو تحليل أثر إستعمال خبير تكنولوجيا المعلومات على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل التجارة الإلكترونية، وعليه لابد من قياس إتجاهات ممارسي المهنة نحو الفقرات التي يتكون منها كل متغير من متغيرات الدراسة، لذا فقد تبنى الباحث في إعداد إستمارة الدراسة الشكل المغلق، الذي حدد الإجابات المحتملة لكل سؤال للتمكن من إجراء المعالجات الإحصائية اللازمة والمناسبة، حيث تم الإعتماد على مقياس ليكارت الخماسي المكون من خمسة درجات، من أجل تحديد الإتجاه الموافق أعطينا الإحتمالات الإجابة الخمسة أوزانا محددة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (5-2): أداة جمع البيانات وفق مقياس ليكارت الخماسي

الإجابات الدرجات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الباحث

تم توزيع المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة على فقرات الإستبيان بالإعتماد على المعايير التالية:

- درجة الموافقة "ضعيفة جدا": وتشمل الفقرات التي تحصلت على متوسطات حسابية أقل من (1.79)؛
- درجة الموافقة "ضعيفة": وتشمل الفقرات التي تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (1.80 – 2.59)؛
- درجة الموافقة "متوسطة": وتشمل الفقرات التي تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (2.60 – 3.39)؛
- درجة الموافقة "عالية": وتشمل الفقرات التي تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (3.40 – 4.19)؛
- درجة الموافقة "عالية جدا": وتشمل الفقرات التي تحصلت على متوسطات حسابية أكبر من (4.20).

تم الإعتماد على خمس مستويات للدرجة باستخدام المعادلة التالية: $0.8 = 5 / (5 - 1)$ ، والجدول التالي يبين

المتوسطات الحسابية لدرجات الإتفاق.

الجدول رقم (5-3): مقياس تحديد الأهمية للوسط الحسابي

درجة الموافقة	المتوسط الحسابي
ضعيفة جدا	1.79 - 1
ضعيفة	2.59 - 1.80
متوسطة	3.39 - 2.60
عالية	4.19 - 3.40
عالية جدا	5.00 - 4.20

المصدر: من إعداد الباحث

المطلب الثالث: الأدوات والأساليب الإحصائية للدراسة

بعدها أتمنا عملية تحصيل إستمارات الإستبيان الصالحة للدراسة، تم الإعتماد على برنامج (Excel 2013) الذي تم إستعماله في إدخال معلومات الإستبيان وهذا بعد عملية التشفير والتمييز، ومن ثم تحويل تلك المعلومات إلى برنامج المستخدم في هذه الدراسة والذي يسمى ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية المعروف باسم (Statistical Package for the Social Sciences)، والذي يرمز له بـ (SPSS) الإصدار رقم (25) وذلك من خلال مجموعة من الإختبارات منها الأساليب الإحصائية الوصفية والأساليب الإحصائية الإستدلالية وهي كالآتي:

1- الأساليب الإحصائية الوصفية

الإحصاء الوصفي هو علم إستنباط الحقائق من الأرقام بطريقة علمية، حيث يتم تنظيم وتلخيص المعلومات لتسهيل فهمها ودراستها، حيث تم دراستنا إستخدام وإستعمال الأساليب الإحصائية الوصفية الآتية:

◀ الوسط الحسابي

هو المقياس الأوسع إستخداما من مقاييس النزعة المركزية ويتم إستخدام الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة عن الإستبانة لأنه يعبر عن مدى أهمية العبارة عند أفراد العينة، إضافة إلى أن الوسط الحسابي يمكن إستخدامه لتحديد مدى موافقة أفراد عينة الدراسة لكل عبارة عن عبارات الإستبانة على ضوء تقسيمات مقياس ليكارت.

◀ الإنحراف المعياري

يعتبر من مقاييس التشتت تم إستخدامه لمعرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي.

2- الأساليب الإحصائية الإستدلالية

الإحصاء الإستدلالي هو مجموعة الطرق للتعرف على خصائص المجتمع من خلال عينة إحصائية عشوائية، يتعامل هذا الإحصاء مع التعميم والتقدير والتنبؤ إلا أنه يتسم في بعض الحالات بعدم التأكد لذا يعالج القياس في هذه الأحوال تحت باب علم الإحتمالات مما يعطي فكرة عن الخطأ المحتمل وقوعه من الباحث حال التعميم على المجتمع محل الدراسة.

◀ معامل الثبات ألفا كرونباخ

يستخدم معامل الثابت ألفا كرونباخ لإجراء إختبار الثبات لعبارات الإستبيان، يأخذ معامل الثبات ألفا كرونباخ قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، والهدف منه هو وذلك للحكم على دقة القياس من خلال

تحديد ثبات أداة القياس المتمثلة في الإستبانة، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تسوي الواحد الصحيح.

◀ إختبار (One-Sample T Test)

تم إستخدام إختبار (One-Sample T Test) لإختبار فرضيات الدراسة، وتحديد ما إذا كان الفرق دلالة إحصائية عند مستوى دلالة sig أقل أو يساوي (0.05)

◀ معامل الارتباط

يقوم إستخدام المعامل الارتباط بيرسون "كمؤشر إحصائي لقياس القوة الارتباطية الخطية بين متغيرين كميّين، حيث أن قيمة هذا المعامل تقع ضمن المجال (-1، +1)، تم إستخدامه في دراستنا لمعرفة درجة الارتباط بين كل فقرة من فقرات الإستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه.

◀ تحليل الإنحدار

هو أسلوب إحصائي لتمثيل العلاقات بين المتغيرات التابعة والمستقلة في صورة معادلات خطية لتحديد مقدار تأثير كل متغير مستقل مدرج في المعادلة على المتغير التابع، كذلك يحدد قيمة المتغير التابع عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة أو المتغير المستقل مساوية للصفر، كما يختبر معنوية تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع باستخدام إختبار (t).

◀ إختبار تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA)

يستعمل تحليل التباين الأحادي للتعرف على ما إذا كانت هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في أراء عينة الدراسة تجاه متغيرات الدراسة تبعا للعوامل الديمغرافية التي تنقسم إلى أكثر من فئتين.

3- صدق الإتساق الداخلي لأداة الدراسة

يقصد بصدق الإتساق الداخلي لعبارات الإستبيان مدى إتساق جميع فقرات الإستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه أي أن العبارة تقيس ما وضعت لقياسه ولا تقيس شيء آخر.

بعد التأكد من الصدق الظاهري للإستبيان عن طريق التحكيم، وقد تم الحصول على النتائج من خلال الجدول الآتية لكل محور من المحاور.

الجدول رقم (4-5): الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول

تقييم مدى ملائمة أعمال خبير تكنولوجيا المعلومات		كفاءة وموضوعية خبير تكنولوجيا المعلومات		تقدير ضرورة الإستعانة بخدمات خبير تكنولوجيا المعلومات	
معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة
0.57**	IT13	0.47**	IT6	0.42**	IT1
0.79**	IT14	0.79**	IT7	0.37**	IT2
0.65**	IT15	0.57**	IT8	0.82**	IT3
0.71**	IT16	0.43**	IT9	0.51**	IT4
0.71**	IT17	0.59**	IT10	0.83**	IT5
		0.60**	IT11		
		0.54**	IT12		

** دال إحصائيا عند مستوى معنوية: (0.01)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول رقم (4-5) نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته، حيث تراوحت بين (0.83) في حدها الأعلى في الفقرة (IT5) في حين كان الحد الأدنى في الفقرة (IT2) بارتباط قدره (0.37) أما مستوى المعنوية يساوي (0.01)، ومنه يمكن القول أن فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (5-5): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني

العوامل المؤثرة على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية عند مدخل المراجعة المستمرة		يستوجب من مراجع الحسابات أن يكون مؤهلا علميا وعمليا بتطبيق منهج المراجعة المستمرة عند مراجعة الشركات التي تستخدم التجارة الإلكترونية		عناصر تحقق إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية	
معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة
0.61**	IN12	0.48**	N6	0.63**	IN1
0.72**	IN13	0.77**	IN7	0.80**	IN2
0.74**	IN14	0.87**	IN8	0.72**	IN3
0.55**	IN15	0.72**	IN9	0.57**	IN4
		0.77**	IN10	0.75**	IN5
		0.63**	IN11		

** دال إحصائيا عند مستوى معنوية: (0.01)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول رقم (5-5) نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته، حيث تراوحت بين (0.87) في حدها الأعلى في الفقرة (IN8) في حين كان الحد الأدنى في الفقرة (IN6) بارتباط قدره (0.48) أما مستوى المعنوية يساوي (0.01)، ومنه يمكن القول أن فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (5-6): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث

معوقات وتحديات مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية	
معامل الارتباط	الفقرة
0.75**	OB1
0.86**	OB2
0.80**	OB3
0.49**	OB4
0.80**	OB5
0.77**	OB6
0.56**	OB7
** دال إحصائيا عند مستوى معنوية: (0.01)	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (5-6) نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته، حيث تراوحت بين (0.86) في حدها الأعلى في الفقرة (OB2) في حين كان الحد الأدنى في الفقرة (OB4) بارتباط قدره (0.49) أما مستوى المعنوية يساوي (0.01)، ومنه يمكن القول أن فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

4- صدق الاتساق البنائي للإستبيان

يعتبر صدق الاتساق البنائي أحد مقاييس صدق أداة الدراسة، حيث يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة الوصول إليها، ويبين صدق الاتساق البنائي مدى ارتباط كل محور من محاور أداة الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الإستبيان مجتمعة.

الجدول رقم (5-7): معامل الارتباط كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي للإستبيان

معامل الارتباط		محاور وأبعاد الإستبيان	
0.91**	0.66**	تقدير ضرورة الإستعانة بخدمات خبير تكنولوجيا المعلومات	إدراك مراجع الحسابات بمتطلبات الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات
	0.80**	كفاءة وموضوعية خبير تكنولوجيا المعلومات	
	0.81**	تقييم مدى ملائمة أعمال خبير تكنولوجيا المعلومات	
0.63**	0.79**	عناصر تحقق إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية	أهمية إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية
	0.69**	يستوجب من مراجع الحسابات أن يكون مؤهلا علميا وعمليا بتطبيق منهج المراجعة المستمرة عند مراجعة الشركات التي تستخدم التجارة الإلكترونية	
	0.63**	العوامل المؤثرة على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية عند مدخل المراجعة المستمرة	
0.22**	معوقات وتحديات مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية		
** دال إحصائيا عند مستوى معنوية: (0.01)			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (5-7) يتبين أن جميع معاملات الارتباط بين كل محاور الدراسة وأبعادها ومعدل الكلي لجميع فقرات الإستبيان دالة إحصائيا عند مستوى دالة (0.01) ومنه يمكن القول أن جميع محاور الإستبيان صادقة لما وضعت لقياسه.

5- إختبار ثبات أداة الدراسة

معامل الثبات هو إستقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة، وقد إستخدمنا معامل ألفا كرونباخ لإختبار ثبات الإستبيان، حيث يأخذ هذا المعامل قيما تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام تكون قيمته تساوي الواحد الصحيح، وكلما إقتربت قيمة معامل الثبات للواحد كان الثبات مرتفعا وكلما إقتربت من الصفر كان الثبات منخفضا، أما معامل الصدق فيقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه ويساوي رياضيا الجذر التربيعي لمعامل الثبات، والجدول التالي يبين معاملات الثبات والصدق لمختلف محاور الدراسة.

الجدول رقم (5-8): نتائج مقياس ألفا كرونباخ

معامل الثبات	عدد الفقرات	الأبعاد	عدد الفقرات	المحور
0.827	0.60	05	17	إدراك مراجع الحسابات بمتطلبات الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات
	0.64	07		
	0.71	05		
0.822	0.73	05	15	إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية
	0.78	06		
	0.57	04		
0.82	07		07	معوقات وتحديات مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية
0.88			39	الإتجاه العام

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول رقم (5-8) يتبين أن جميع محاور الإستبيان وأبعاده جاءت مرتفعة، كما جاء معامل ألفا كرونباخ لجميع المحاور يساوي (0.885)، وهذا ما يعكس ثبات أداة الدراسة.

المبحث الثاني: تحليل البيانات وإختبار فرضيات الدراسة

سيتم في هذا المبحث تحليل البيانات المستخرجة من الإستبيان بالإضافة إلى إختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: عرض البيانات الشخصية لعينة الدراسة

سوف يتم في هذا المطلب عرض النتائج المتعلقة بالمعلومات العامة لأفراد عينة الدراسة وتحليلها.

1- توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

يمثل الجدول الآتي تلخيصا للنتائج المتوصل إليها بخصوص توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

الجدول رقم (9-5): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

النسبة المئوية	التكرار	البيان
62.9%	100	شهادة الليسانس
27.7%	44	دراسات عليا
9.4%	15	أخرى
100%	159	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (9-5) يتضح أن المؤهل العلمي الغالب على أفراد عينة الدراسة هو شهادة الليسانس حيث بلغت نسبة حامليها (62.9%) من مجموع عينة الدراسة، تليه شهادة الدراسات العليا (ماستر، ماجستير، دكتوراه) التي بلغت نسبة حامليها (27.7%) من مجموع العينة، فيما حصلت إجابة أخرى على نسبة (9.4%) ويتضح من خلال توزيع النسب حسب المستوى التعليمي أن أكبر نسبة تخص شهادة الليسانس وهذا يمثل نسبة معقولة للمستوى التعليمي لدى عينة البحث مما يزيد الثقة في الإجابات المحصلة.

2- توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

يمثل الجدول الآتي تلخيصا للنتائج المتوصل إليها بخصوص توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

الجدول رقم (10-5): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

النسبة المئوية	التكرار	البيان
12.6%	20	أقل من 10 سنوات
42.8%	68	من 10 إلى 15 سنة
44.7%	71	أكثر من 15 سنة
100%	159	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (10-5) بأن فئة الخبرة الأكثر إنتشارا بين أفراد عينة الدراسة هي (أكثر من 15 سنة) بنسبة بلغت (44.7%)، تليها فئة (من 10 إلى 15 سنة) بنسبة بلغت (42.8%) أما الفئة الأقل هي

فئة (أقل من 10 سنوات) بنسبة بلغت (12.6%)، وهذا يعتبر مؤشر إيجابي وجيد يشير إلى أن غالبية أفراد العينة من ذوي الخبرات العالية ومؤهلين بشكل كافي لفهم فقرات الإستبانة والإجابة عليها بآراء تعزز من موثوقية الإعتماد عليها عند التحليل.

3- توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

يمثل الجدول الآتي تلخيصا للنتائج المتوصل إليها بخصوص توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

الجدول رقم (5-11): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

النسبة المئوية	التكرار	البيان
13.8%	22	خبير محاسب
62.3%	99	مراجع حسابات
23.9%	38	أستاذ جامعي في التخصص
100%	159	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (5-11) أن المسمى الوظيفي الغالب على أفراد عينة الدراسة هم من مراجعي الحسابات، حيث بلغت نسبتهم (62.3%) من مجموع عينة الدراسة، وبلغت نسبة الأساتذة الجامعيين المتخصصين في مجال وميدان المحاسبة والمراجعة (23.9%)، فيما حصلت إجابات الخبراء المحاسبين (13.8%) من مجموع العينة.

المطلب الثاني: تحليل نتائج محاور الدراسة

نستهدف من خلال هذا المطلب الكشف عن النتائج المتحصل عليها من خلال محاور الإستبيان، والتي تبرز الإجابات المتعلقة بإفراد عينة الدراسة على فقرات محاور وفق مجموعة من المقاييس المستخدمة.

أولاً: التحليل الوصفي لعبارات المحور الأول

يتناول هذا المحور المستقل للدراسة، حيث تم تقسيم هذا المحور إلى ثلاث أبعاد أساسية وهي كمايلي:

- تقدير ضرورة الإستعانة بخدمات خبير تكنولوجيا المعلومات؛

- كفاءة وموضوعية خبير تكنولوجيا المعلومات؛

- تقييم مدى ملائمة أعمال خبير المعين من طرف مراجع الحسابات.

1- البعد الأول: تقدير ضرورة الإستعانة بخدمات خبير تكنولوجيا المعلومات

يحتوي الجدول الآتي على قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأيضا يتضمن درجة الموافقة على

فقرات بعد تقدير ضرورة الإستعانة بخدمات خبير تكنولوجيا المعلومات.

الجدول رقم (5-12): إحصائيات بعد تقدير ضرورة الإستعانة بخدمات خبير تكنولوجيا المعلومات (ITA)

الترتيب	درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
2	عالية	0.84	4.12	IT1 - يلجأ مراجع الحسابات إلى إستعمال خبير تكنولوجيا المعلومات عندما تكون الخبرة في مجال متعلق بالتجارة الإلكترونية بهدف جمع أدلة إثبات المقنعة، الكافية والملائمة.
1	عالية	0.72	4.14	IT2 - يلجأ مراجع الحسابات إلى إستعمال خبير تكنولوجيا المعلومات للحصول على معرفة أفضل للشركات التي تستخدم التجارة الإلكترونية.
4	متوسطة	1.28	3.18	IT3 - يتأكد مراجع الحسابات من أن خبير تكنولوجيا المعلومات يساهم في الفهم الجيد لبعض المشاكل المعقدة في بيئة التجارة الإلكترونية.
3	عالية	0.74	4.06	IT4 - تقييم وتحليل مخاطر الإختلالات المعتبرة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، ووضع منهج عام لرد عنها.
5	متوسطة	1.21	3.03	IT5 - تستخدم الإدارة أعمال خبير تكنولوجيا المعلومات لإعداد الكشوفات المالية في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.
/	عالية	0.61	3.71	ITA- تقدير ضرورة الإستعانة بخدمات خبير تكنولوجيا المعلومات

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج spss

يتضح من خلال الجدول رقم (5-12) أن درجة الموافقة على بعد الإستعانة بخدمات خبير تكنولوجيا المعلومات كانت عالية، إذ بلغ المتوسط الحسابي المرجح له (3.71) بإنحراف معياري مقداره (0.61)، وفيما يلي ترتيب فقراته تنازليا بناء على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة:

- جاءت الفقرة (IT2) في المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (4.14) بإنحراف معياري مقداره (0.72)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفقون بدرجة عالية على محتوى هذه العبارة.

- جاءت الفقرة (IT1) في المرتبة الثانية من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (4.12) بإنحراف معياري مقداره (0.84)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفقون بدرجة عالية على محتوى هذه العبارة.

- جاءت الفقرة (IT4) في المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (4.06) بإنحراف معياري مقداره (0.74)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفقون بدرجة عالية على محتوى هذه العبارة.

- جاءت الفقرة (IT3) في المرتبة الرابعة من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.18) بإنحراف معياري مقداره (1.28)، أي أن أفراد عينة الدراسة متفقون بدرجة متوسطة على هذه العبارة.

- جاءت الفقرة (IT5) في المرتبة الخامسة من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.03) بإنحراف معياري مقداره (1.21)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفقون بدرجة متوسطة على محتوى هذه العبارة.

2- البعد الثاني: كفاءة وموضوعية خبير تكنولوجيا المعلومات

يحتوي الجدول الآتي على قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأيضا يتضمن درجة الموافقة ومستوى الأهمية النسبية لكل فقرة تبعا لقرنها من الإتفاق بشدة لبعء كفاءة وموضوعية خبير تكنولوجيا المعلومات.

الجدول رقم (5-13): إحصائيات بعد كفاءة وموضوعية خبير تكنولوجيا المعلومات (ITB)

الترتيب	درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
1	عالية جدا	0.58	4.46	IT6 - عندما يلجأ مراجع الحسابات إلى إستعمال خبير تكنولوجيا المعلومات يتأكد من أن هذا الأخير لديه الشهادات أو التراخيص المهنية التي تسمح له بمزاولة نشاطه.
4	عالية	0.94	4.00	IT7 - عندما يلجأ مراجع الحسابات إلى إستعمال خبير تكنولوجيا المعلومات يتأكد من أن هذا الأخير لديه الخبرة والسمعة في مجال التجارة الإلكترونية التي يسعى مراجع الحسابات للحصول على دليل إثبات فيها.
7	متوسطة	1.24	3.05	IT8 - عندما يلجأ مراجع الحسابات إلى إستعمال خبير تكنولوجيا المعلومات يقدر موضوعية هذا الأخير.
5	عالية	0.90	3.60	IT9 - تزداد مخاطر ظهور ضعف في موضوعية خبير تكنولوجيا المعلومات كونه ذو مصلحة لدى الشركات العاملة في ظل التجارة الإلكترونية محل المراجعة.
6	عالية	1.08	3.59	IT10 - في حال عدم إطمئنان مراجع الحسابات من كفاءة وموضوعية خبير تكنولوجيا المعلومات يناقش تحفظاته مع الإدارة.
3	عالية	0.75	4.13	IT11 - في حال عدم إطمئنان مراجع الحسابات من كفاءة وموضوعية خبير تكنولوجيا المعلومات يدرس إمكانية الحصول على أدلة إثبات كافية تتعلق بعمل الخبير.
2	عالية جدا	0.77	4.27	IT12 - في حال عدم إطمئنان مراجع الحسابات من كفاءة وموضوعية خبير تكنولوجيا المعلومات يقوم بإجراءات مراجعة إضافية.
/	عالية	0.52	3.87	ITB - كفاءة وموضوعية خبير تكنولوجيا المعلومات

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (5-13) أن درجة الموافقة على بعد كفاءة وموضوعية خبير تكنولوجيا المعلومات كانت عالية، إذ بلغ المتوسط الحسابي المرجح له (3.87) بإنحراف معياري مقداره (0.52)، وفيما يلي ترتيب فقراته تنازليا بناء على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة:

- جاءت الفقرة (IT6) في المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها

(4.46) بإنحراف معياري مقداره (0.58)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفوقون بدرجة عالية جدا على محتوى هذه العبارة.

- جاءت الفقرة (IT12) في المرتبة الثانية من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (4.27) بإنحراف معياري مقداره (0.77)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفوقون بدرجة عالية جدا على محتوى هذه العبارة.

- جاءت الفقرة (IT11) في المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (4.13) بإنحراف معياري مقداره (0.75)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفوقون بدرجة عالية على محتوى هذه العبارة.

- جاءت الفقرة (IT7) في المرتبة الرابعة من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (4.00) بإنحراف معياري مقداره (0.94)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفوقون بدرجة عالية على محتوى هذه العبارة.

- جاءت الفقرة (IT9) في المرتبة الخامسة من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.60) بإنحراف معياري مقداره (0.90)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفوقون بدرجة عالية على محتوى هذه العبارة.

- جاءت الفقرة (IT10) في المرتبة السادسة من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.59) بإنحراف معياري مقداره (1.08)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفوقون بدرجة عالية على محتوى هذه العبارة.

- جاءت الفقرة (IT8) في المرتبة السابعة من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.05) بإنحراف معياري مقداره (1.24)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفوقون بدرجة متوسطة على محتوى هذه العبارة.

3- البعد الثالث: تقييم مدى ملائمة أعمال خبير تكنولوجيا المعلومات

يحتوي الجدول الآتي على قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأيضا يتضمن درجة الموافقة ومستوى الأهمية النسبية لكل فقرة تبعا لقرئها من الإتفاق بشدة لبعث تقييم مدى ملائمة أعمال خبير تكنولوجيا المعلومات.

الجدول رقم (5-14): إحصائيات بعد تقييم مدى ملائمة أعمال خبير تكنولوجيا المعلومات (ITC)

الترتيب	درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
4	عالية	0.88	3.61	IT13 - يجب على مراجع الحسابات تقييم ملائمة أعمال خبير تكنولوجيا المعلومات كدليل إثبات للبيانات المالية رهن المراجعة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.
2	عالية	0.90	3.82	IT14 - يجب على مراجع الحسابات تقييم ملائمة أعمال خبير تكنولوجيا المعلومات وذلك عند مراعاة مصدر المعلومات المستخدمة والفرضيات والطرق المستخدمة ومدى إنسجامها مع الفترات السابقة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.
1	عالية	0.90	3.94	IT15 - يجب على مراجع الحسابات تقييم ملائمة أعمال خبير تكنولوجيا المعلومات ومراعاة نتائج عمله على ضوء معرفة مراجع الحسابات لطبيعة نشاط الشركة.
5	عالية	1.23	3.57	IT16 - يأخذ مراجع الحسابات بعين الاعتبار مجموعة من الإجراءات منها عمل إستفسارات التي قام بها خبير تكنولوجيا المعلومات لتقدير فيما إذا كانت مصادر المعلومات كافية وملائمة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.
3	عالية	1.05	3.68	IT17 - في حالة كون نتائج عمل خبير تكنولوجيا المعلومات لا تتوفر على أدلة إثبات كافية وملائمة، فعلى مراجع الحسابات البت في هذا الأمر ويكون ذلك بمناقشة الأمر مع الشركة والخبير.
/	عالية	0.69	3.72	ITC- تقييم مدى ملائمة أعمال خبير تكنولوجيا المعلومات

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (5-14) أن درجة الموافقة على بعد تقييم مدى ملائمة أعمال خبير تكنولوجيا المعلومات كانت عالية، إذ بلغ المتوسط الحسابي المرجح له (3.72) بإنحراف معياري مقداره (0.69)، وفيما يلي ترتيب فقراته تنازليا بناء على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة:

- جاءت الفقرة (IT15) في المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.94) بإنحراف معياري مقداره (0.90)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفوقون بدرجة عالية على محتوى هذه العبارة.
- جاءت الفقرة (IT14) في المرتبة الثانية من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.82) بإنحراف معياري مقداره (0.90)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفوقون بدرجة عالية على محتوى هذه العبارة.
- جاءت الفقرة (IT17) في المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.68) بإنحراف معياري مقداره (1.05)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفوقون بدرجة عالية على

محتوى هذه العبارة.

- جاءت الفقرة (IT13) في المرتبة الرابعة من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.61) بإخلاف معياري مقداره (0.88)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفوقون بدرجة عالية على محتوى هذه العبارة.

- جاءت الفقرة (IT16) في المرتبة الخامسة من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.57) بإخلاف معياري مقداره (1.23)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفوقون بدرجة عالية على محتوى هذه العبارة.

ثانيا: التحليل الوصفي لعبارات المحور الثاني

سوف نتطرق في هذا الجزء إجابات أفراد العينة حول محور أهمية إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، من أجل قياس المستوى العام لأهمية إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، حيث تم تقسيم هذا المحور إلى مايلي:

- عناصر تحقق إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية؛
- يستوجب من مراجع الحسابات أن يكون مؤهلا علميا وعمليا بتطبيق منهج المراجعة المستمرة عند مراجعة الشركات التي تستخدم التجارة الإلكترونية؛
- العوامل المؤثرة على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية عند مدخل المراجعة المستمرة.

1- البعد الأول: عناصر تحقق إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية

يحتوي الجدول الآتي على قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأيضا يتضمن درجة الموافقة ومستوى الأهمية النسبية لكل فقرة تبعا لقربها من الإتفاق بشدة لبعد عناصر تحقق إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.

الجدول رقم (5-15): إحصائيات بعد عناصر تحقق إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية (INA)

الترتيب	درجة الموافقة	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
3	عالية	0.81	3.66	IN1 - يستطيع مراجع الحسابات القيام بالتخطيط والتصميم والتنفيذ الجيد لعملية المراجعة بالشركات التي تستخدم التجارة الإلكترونية، وهذا ما يحقق إستقلاليته بشكل تام.
2	عالية	0.95	3.83	IN2 - يقوم مراجع الحسابات بالتقييم الفعال للإجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية وبالتالي تزداد القدرة على إستقلاليته في التحكم أكثر في نظام الرقابة الداخلية.
1	عالية	0.91	3.84	IN3 - يتبع مراجع الحسابات أسلوب المراجعة الذي يؤدي إلى تحسين الإتصال بين أعضاء فريق المراجعة وأداء المهام الأكثر تعقيدا بسرعة ودقة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية مما ينعكس إيجابيا على إستقلالية مراجع الحسابات.
5	متوسطة	1.12	3.32	IN4 - مراجع الحسابات له خبرة عامة بلغات البرمجة تسمح له بكتابة برامج بسيطة وملم بأساليب المراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية وهذا ما يجعل إستقلاليته لا تتأثر عند الإستعانة بتجربة تكنولوجيا المعلومات.
4	عالية	1.11	3.50	IN5 - لدى مراجع الحسابات القدرة على التصميم وإنشاء خرائط التدفق وتحليلها للتعرف على مواطن القوة والضعف في هذه النظم مما ينعكس إيجابيا على إستقلاليته.
/	عالية	0.81	3.63	INA عناصر تحقق إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (5-15) أن درجة الموافقة على بعد عناصر تحقق إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية كانت عالية، إذ بلغ المتوسط الحسابي المرجح له (3.63) بإنحراف معياري مقداره (0.81)، وفيما يلي ترتيب فقراته تنازليا بناء على المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لكل فقرة:

- جاءت الفقرة (IN3) في المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.84) بإنحراف معياري مقداره (0.91)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفوقون بدرجة عالية على محتوى هذه العبارة.
- جاءت الفقرة (IN2) في المرتبة الثانية من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.83) بإنحراف معياري مقداره (0.95)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفوقون بدرجة عالية على محتوى هذه العبارة.
- جاءت الفقرة (IN1) في المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.66) بإنحراف معياري مقداره (0.81)، أي أن أفراد عينة الدراسة متفوقون بدرجة عالية على هذه العبارة.

- جاءت الفقرة (IN5) في المرتبة الرابعة من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.50) بإنحراف معياري مقداره (1.11)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفوقون بدرجة عالية على محتوى هذه العبارة.

- جاءت الفقرة (IN4) في المرتبة الخامسة من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.32) بإنحراف معياري مقداره (1.12)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفوقون بدرجة متوسطة على محتوى هذه العبارة.

2- البعد الثاني: يستوجب من مراجع الحسابات أن يكون مؤهلا علميا وعمليا بتطبيق منهج المراجعة

المستمرة عند مراجعة الشركات التي تستخدم التجارة الإلكترونية

يحتوي الجدول الآتي على قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأيضا يتضمن درجة الموافقة ومستوى الأهمية النسبية لكل فقرة تبعا لقرئها من الإتفاق بشدة لبعدها يستوجب من مراجع الحسابات أن يكون مؤهلا علميا وعمليا بتطبيق منهج المراجعة المستمرة عند مراجعة الشركات التي تستخدم التجارة الإلكترونية.

الجدول رقم (5-16): إحصائيات بعد يستوجب من مراجع الحسابات أن يكون مؤهلا علميا وعمليا بتطبيق منهج المراجعة المستمرة عند

مراجعة الشركات التي تستخدم التجارة الإلكترونية (INB)

الترتيب	درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
1	عالية جدا	0.77	4.27	IN6 - المراجعة المستمرة مدخلا مناسباً للمراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية.
5	عالية	0.74	4.08	IN7 - تتم تلبية حاجات متخذي القرار إلا بتطبيق مدخل ومنهج المراجعة المستمرة وهذا بهدف التقليل والتخفيف من خطر المعلومات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.
4	عالية	0.70	4.09	IN8 - أدلة الإثبات في المراجعة المستمرة هي أدلة إلكترونية غير ورقية متسقة مع مجال ونطاق هذه المراجعة، كما تتيح المراجعة المستمرة معلومات ملائمة لمتخذي القرار في الوقت المناسب.
6	متوسطة	1.09	3.02	IN9 - تكون التأكيدات في ما يخص المعلومات المالية وغير مالية في موقع الشركة بوتيرة متواصلة ومستمرة وهذا ما تمهدف إليه المراجعة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.
2	عالية	0.69	4.15	IN10 - يتم توفير المعلومات في الوقت المناسب وتقليل الوقت بين الحصول الأحداث وتقديم خدمة التأكيد وهذا بمساهمة منهج المراجعة المستمرة، كما توفر هذه الأخيرة معلومات أفضل بوقت أقل لتفهم بيئة الرقابة الداخلية لشركة الزبون.
3	عالية	0.85	4.14	IN11 - المراجعة المستمرة هي عملية تنتهي بإبداء رأي في محاييد، مع ختم التصديق المستمر الذي يظهر على موقع الشركة على الإنترنت.
/	عالية	0.57	3.96	INB - يستوجب من مراجع الحسابات أن يكون مؤهلا علميا وعمليا بتطبيق منهج المراجعة المستمرة عند مراجعة الشركات التي تستخدم التجارة الإلكترونية.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (5-16) أن درجة الموافقة على بعد يستوجب من مراجع الحسابات أن يكون مؤهلا علميا وعمليا بتطبيق منهج المراجعة المستمرة عند مراجعة الشركات التي تستخدم التجارة الإلكترونية كانت عالية، إذ بلغ المتوسط الحسابي المرجح له (3.96) بإنحراف معياري مقداره (0.57)، وفيما يلي ترتيب فقراته تنازليا بناء على المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لكل فقرة

- جاءت الفقرة (IN6) في المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (4.27) بإنحراف معياري مقداره (0.77)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفوقون بدرجة عالية جدا على محتوى هذه العبارة.

- جاءت الفقرة (IN10) في المرتبة الثانية من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (4.15) بإنحراف معياري مقداره (0.69)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفوقون بدرجة عالية على محتوى هذه العبارة.

- جاءت الفقرة (IN11) في المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.14) بإنحراف معياري مقداره (0.85)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفوقون بدرجة عالية على محتوى هذه العبارة.

- جاءت الفقرة (IN8) في المرتبة الرابعة من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (4.09) بإنحراف معياري مقداره (0.70)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفوقون بدرجة عالية على محتوى هذه العبارة.

- جاءت الفقرة (IN7) في المرتبة الخامسة من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (4.08) بإنحراف معياري مقداره (0.74)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفوقون بدرجة عالية على محتوى هذه العبارة.

- جاءت الفقرة (IN9) في المرتبة السادسة من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.02) بإنحراف معياري مقداره (1.09)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفوقون بدرجة متوسطة على محتوى هذه العبارة.

3- البعد الثالث: العوامل المؤثرة على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية عند مدخل المراجعة المستمرة.

يحتوي الجدول الآتي على قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأيضا يتضمن درجة الموافقة ومستوى الأهمية النسبية لكل فقرة تبعا لقرئها من الإتفاق بشدة لبعء العوامل المؤثرة على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية عند مدخل المراجعة المستمرة.

الجدول رقم (5-17): إحصائيات بعء العوامل المؤثرة على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية عند مدخل المراجعة

المستمرة (INC)

الترتيب	درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
3	عالية	1.01	3.47	IN12 - حتى لا تتعرض إستقلالية مراجع الحسابات للخطر والتهديد فإنه قد يتحمل عميل المراجعة التكلفة الثابتة بتقدم خدمات المراجعة المستمرة، والمتمثلة في تكلفة الأجهزة والبرامج والأجهزة والشبكات وبصفة خاصة تكلفة تطوير البرامج المتخصصة الملائمة لإحتياجات عميل المراجعة.
2	عالية	0.90	3.59	IN13 - يفضل أن يقوم مراجع الحسابات بتحصيل مبلغ معين من كل مستفيد مثل البنوك، أصحاب المصالح، الدائون... إلخ مقابل الإطلاع على تقارير المراجعة على الشبكة الدولية للمعلومات.
4	عالية	1.02	3.42	IN14 - حتى لا تتعرض إستقلاليته مراجع الحسابات للخطر فإنه يستوجب من هذا الأخير أن لا يكون هناك مصالح مع العميل تؤدي إلى مخاطر غير مقبولة بجودة ومصداقية معلومات تقارير الأعمال.
1	عالية	0.85	4.16	IN15 - تتأثر على إستقلالية مراجع الحسابات بالاشتراك في تطوير وتصميم نظم تكنولوجيا المعلومات الخاصة بعميل وخدمات إضفاء الثقة لنفس العميل.
/	عالية	0.62	3.66	INC العوامل المؤثرة على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية عند مدخل المراجعة المستمرة

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (5-17) أن درجة الموافقة على بعء العوامل المؤثرة على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية عند مدخل المراجعة المستمرة كانت عالية، إذ بلغ المتوسط الحسابي المرجح له (3.66) بإنحراف معياري مقداره (0.62)، وفيما يلي ترتيب فقراته تنازليا بناء على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة حيث جاءت الفقرة (IN15) في المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (4.16) بإنحراف معياري مقداره (0.85)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفقون بدرجة عالية جدا على محتوى هذه العبارة.

- جاءت الفقرة (IN13) في المرتبة الثانية من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها

(3.59) بإنحراف معياري مقداره (0.90)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفوقون بدرجة عالية على محتوى هذه العبارة، في حين جاءت الفقرة (IN12) في المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.47) بإنحراف معياري مقداره (1.01)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفوقون بدرجة عالية على محتوى هذه العبارة، أما الفقرة (IN14) في المرتبة الرابعة من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.42) بإنحراف معياري مقداره (1.02)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفوقون بدرجة عالية على محتوى هذه العبارة.

ثالثا: التحليل الوصفي لعبارات المحور الثالث

سوف نتطرق في هذا الجزء إجابات أفراد العينة حول محور معوقات وتحديات مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، من أجل قياس المستوى العام لمعوقات وتحديات مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، يحتوي الجدول الآتي على قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأيضا يتضمن درجة الموافقة ومستوى الأهمية النسبية لكل فقرة تبعا لقربها من الإتفاق بشدة لمحور معوقات وتحديات مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.

الجدول رقم (5-18): إحصائيات المحور الثالث معوقات وتحديات مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية (OB)

الترتيب	درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
1	عالية جدا	0.54	4.57	OB1- في ظل بيئة التجارة الإلكترونية فإن ارتفاع المخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة الداخلية يزيد من احتمال وجود تحريفات جوهرية بالقوائم المالية.
2	عالية جدا	0.73	4.46	OB2- تعقد مكونات نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.
4	عالية جدا	0.77	4.28	OB3- ما يزيد من مخاطر الإكتشاف هو عدم كفاية تأهيل مراجع الحسابات ببيئة التجارة الإلكترونية مما يعكس على زيادة درجة مسؤولية هذا الأخير.
7	متوسطة	0.99	3.25	OB4- عدم وجود إطار تشريعي واضح لمراجعة الشركات التي تستخدم وتنشط في مجال التجارة الإلكترونية، يعيق عملية المراجعة وما ينعكس على إستقلاله مراجع الحسابات.
5	عالية	0.60	4.12	OB5- ندرة برمجيات المراجعة في البيئة الجزائرية، يحول دون توسع مراجع الحسابات في إستخدامها وكذا التحكم ومواكبة تطورات تكنولوجيا المعلومات.
3	عالية جدا	0.67	4.31	OB6- سهولة تلف وسائط التخزين يرفع احتمال تحريف وفقدان البيانات مما يشكل خطر على أمن المعلومات.
6	عالية	0.47	4.11	OB7- عدم إدراك الشركات لأهمية بناء نظام رقابي يتناسب مع تحديات التجارة الإلكترونية.
/	عالية	0.49	4.16	OB- معوقات وتحديات مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (5-18) أن درجة الموافقة على محور معوقات وتحديات مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية كانت عالية، إذ بلغ المتوسط الحسابي المرجح له (4.16) بإنحراف معياري مقداره (0.49)، وفيما يلي ترتيب فقراته تنازليا بناء على المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لكل فقرة:

- جاءت الفقرة (OB1) في المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (4.57) بإنحراف معياري مقداره (0.54)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفقون بدرجة عالية جدا على محتوى هذه العبارة.

- جاءت الفقرة (OB2) في المرتبة الثانية من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (4.46) بإنحراف معياري مقداره (0.73)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفقون بدرجة عالية جدا على محتوى هذه العبارة.

- جاءت الفقرة (OB6) في المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (4.31) بإنحراف معياري مقداره (0.67)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفقون بدرجة عالية جدا على محتوى هذه العبارة.

- جاءت الفقرة (OB3) في المرتبة الرابعة من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (4.28) بإنحراف معياري مقداره (0.77)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفقون بدرجة عالية جدا على محتوى هذه العبارة.

- جاءت الفقرة (OB5) في المرتبة الخامسة من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (4.12) بإنحراف معياري مقداره (0.60)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفقون بدرجة عالية على محتوى هذه العبارة.

- جاءت الفقرة (OB7) في المرتبة السادسة من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (4.11) بإنحراف معياري مقداره (0.47)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفقون بدرجة عالية على محتوى هذه العبارة.

- جاءت الفقرة (OB4) في المرتبة السابعة من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.25) بإنحراف معياري مقداره (0.99)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفقون بدرجة متوسطة على محتوى هذه العبارة.

المطلب الثالث: إختبار فرضيات الدراسة

سيتم في هذا المطلب إختبار فرضيات الدراسة وذلك من خلال الأساليب الإحصائية المناسبة لكل فرضية، حيث سيتم التأكد من مدى موافقة عينة الدراسة على محاور الدراسة، ثم دراسة العلاقة الإرتباطية بين محاور الدراسة وأبعادها وبعد ذلك دراسة مستوى تأثير محور إدراك مراجع الحسابات بمتطلبات الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات وأبعاده على محور إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، وفي الأخير سيتم دراسة وتحليل مدى التباين في إجابات عينة الدراسة حول أبعاد ومتغيرات الدراسة، تبع الإختلاف الخصائص الشخصية للعينة.

1- إختبار الفرضيات الأولى والثانية والثالثة

لأغراض إختبار الفرضيات الثلاثة الأولى من فرضيات الدراسة وبيان قبولهما أو رفضهما، فقد إستخدم إختبار (t-test) للعينة الواحدة، والذي يختبر فيما إذا كان متوسط الإجابات يختلف عن قيمة ثابتة، وقد تم إختيار القيمة "3" في هذه الدراسة باعتبارها تمثل نقطة الحياد ما بين الموافقة وعدم الموافقة في المقياس الذي أعتد عليه لقياس المتغيرات في هذه الدراسة، وبناء عليه تم إختبار الفرضيات إعتقادا على قاعدة القرار التالية عند مستوى ثقة (95%) وبمستوى دلالة (0.05) وبدرجات حرية (158)، تقبل الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أقل من قيمة (t) الجدولية (1.97)، وبغير ذلك ترفض الفرضية الصفرية.

1-1- إختبار الفرضية الأولى

تنص هذه الفرضية على أنه "يدرك مراجع الحسابات متطلبات الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات"، ولإختبار هذه الفرضية فقد تمت صياغتها في شكل فرضية صفرية وبديلة على النحو التالي:

- الفرضية الصفرية H_0 : لا يدرك مراجع الحسابات متطلبات الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات.
- الفرضية البديلة H_1 : يدرك مراجع الحسابات متطلبات الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات.

أي:

- $H_0: \text{mean} < 3$
- $H_1: \text{mean} \geq 3$

الجدول رقم (5-19): نتائج إختبار T للفرضية الأولى

مستوى الدلالة	قيمة T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البيان
0.000	14.50	0.61	3.71	IT-A تقدير ضرورة الإستعانة بخدمات خبير تكنولوجيا المعلومات
0.000	21.11	0.52	3.87	IT-B كفاءة وموضوعية خبير تكنولوجيا المعلومات
0.000	13.29	0.69	3.72	IT-C تقييم مدى ملائمة أعمال خبير تكنولوجيا المعلومات
0.000	19.94	0.49	3.78	IT-T مجموع الأبعاد الثلاثة

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (5-19) يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول يساوي (3.78)، وكانت قيمة t المحسوبة تساوي (19.94)، وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.98)، ومستوى الدلالة يساوي (0.00) وهو أقل من $(\alpha \geq 0.05)$.

أما على المستوى التفصيلي، نلاحظ مايلي:

- المتوسط الحسابي لبعد تقدير ضرورة الاستعانة بخدمات خبير تكنولوجيا المعلومات يساوي (3.71)، وكانت قيمة t المحسوبة تساوي (14.50) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.98)، ومستوى الدلالة يساوي (0.00) وهو أقل من $(\alpha \geq 0.05)$.

- المتوسط الحسابي لبعد كفاءة وموضوعية خبير تكنولوجيا المعلومات يساوي (3.87)، وكانت قيمة t المحسوبة تساوي (21.11) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.98)، ومستوى الدلالة يساوي (0.00) وهو أقل من $(\alpha \geq 0.05)$.

- المتوسط الحسابي لبعد تقييم مدى ملائمة أعمال خبير المعين من طرف مراجع الحسابات يساوي (3.72)، وكانت قيمة t المحسوبة تساوي (13.29) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.98)، ومستوى الدلالة يساوي (0.00) وهو أقل من $(\alpha \geq 0.05)$.

وبناء على ما سبق ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يدرك مراجع الحسابات متطلبات الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات".

1-2- إختبار الفرضية الثانية

تنص هذه الفرضية على أنه "يدرك مراجع الحسابات أهمية الإستقلالية في ظل بيئة التجارة الإلكترونية"، ولإختبار هذه الفرضية فقد تمت صياغتها في شكل فرضيات صفرية وبديلة على النحو التالي:

- الفرضية الصفرية H_0 : لا يدرك مراجع الحسابات أهمية الإستقلالية في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.

- الفرضية البديلة H_1 : يدرك مراجع الحسابات أهمية الإستقلالية في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.

أي:

- H0: mean < 3
- H1: mean ≥ 3

الجدول رقم (20-5): نتائج اختبار T للفرضية الثانية

مستوى الدلالة	قيمة T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البيان
0.000	11.61	0.68	3.63	IN-A عناصر تحقق إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية
0.000	21.12	0.57	3.96	IN-B يستوجب من مراجع الحسابات أن يكون مؤهلا علميا وعمليا بتطبيق منهج المراجعة المستمرة عند مراجعة الشركات التي تستخدم التجارة الإلكترونية
0.000	13.33	0.62	3.66	IN-C العوامل المؤثرة على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية عند مدخل المراجعة المستمرة
0.000	13.33	0.62	3.66	IN-T مجموع الأبعاد الثلاثة

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول رقم (20-5) يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني يساوي (3.66)، وكانت قيمة t المحسوبة تساوي (13.33) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.98)، ومستوى الدلالة يساوي (0.00) وهو أقل من $(\alpha \geq 0.05)$.

أما على المستوى التفصيلي، نلاحظ مايلي:

- المتوسط الحسابي لبعدها عناصر تحقق إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية يساوي (3.63)، وكانت قيمة t المحسوبة تساوي (13.61) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.98)، ومستوى الدلالة يساوي (0.00) وهو أقل من $(\alpha \geq 0.05)$.

- المتوسط الحسابي لبعدها عناصر تحقق إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية يساوي (3.96)، وكانت قيمة t المحسوبة تساوي (21.12) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.98)، ومستوى الدلالة يساوي (0.00) وهو أقل من $(\alpha \geq 0.05)$.

- المتوسط الحسابي لبعدها العوامل المؤثرة على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية عند مدخل المراجعة المستمرة يساوي (3.66)، وكانت قيمة t المحسوبة تساوي (13.33) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.98)، ومستوى الدلالة يساوي (0.00) وهو أقل من $(\alpha \geq 0.05)$.

وبناء على ما سبق ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يدرك مراجع الحسابات أهمية الإستقلالية في ظل بيئة التجارة الإلكترونية".

1-3- إختبار الفرضية الثانية

تنص هذه الفرضية على أنه "يواجه مراجع الحسابات العديد من المعوقات والتحديات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية"، ولإختبار هذه الفرضية فقد تمت صياغتها في شكل فرضيات صفرية وبديلة على النحو التالي:

- الفرضية الصفرية H_0 : لا يواجه مراجع الحسابات العديد من المعوقات والتحديات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.

- الفرضية البديلة H_1 : يواجه مراجع الحسابات العديد من المعوقات والتحديات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.

أي:

- $H_0: \text{mean} < 3$
- $H_1: \text{mean} \geq 3$

الجدول رقم (21-5): نتائج إختبار T للفرضية الثالثة

مستوى الدلالة	قيمة T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البيان
0.000	29.80	0.49	4.16	OB-T معوقات وتحديات مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (21-5) يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي (4.16)، وكانت قيمة (t) المحسوبة تساوي (29.80) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية والتي يساوي (1.98)، ومستوى الدلالة يساوي (0.00) وهو أقل من $(0.05 \geq \alpha)$.

وبناء على ما سبق ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يواجه مراجع الحسابات العديد من المعوقات والتحديات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية".

2- إختبار الفرضية الرابعة

من خلال الفرضية الرابعة سيتم تحديد علاقة تأثير محور إدراك مراجع الحسابات بمتطلبات الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات على محور إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، ومن أجل تحقيق ذلك فقد تم وضع فرضية رئيسية بين المحورين، وتتفرع منها مجموعة من فرضيات فرعية لأبعاد هذين المحورين.

الفرضية الرابعة الرئيسية

إن الفرضية الرابعة بين المحورين إدراك مراجع الحسابات بمتطلبات الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات (IT) ومحور إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية (IN) تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(0.05 \geq \alpha)$ عند الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات على إستقلالية مراجع

الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية"، وبغية إختبار هذه الفرضية تمت صياغتها في شكل فرضية صفرية (عدمية) وبديلة على النحو التالي:

- الفرضية الصفرية H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \geq 0.05)$ عند الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.

- الفرضية البديلة H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \geq 0.05)$ عند الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، وإختبار هذه الفرضية قمنا باستعمال الإنحدار الخطي، والذي يقيس أثر الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات كوحدة واحدة كمتغير مستقل وإستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية كمتغير تابع، ويمكن تمثيلها بمعادلة خطية كمايلي:

$$Y = b_0 + b_1 X$$

حيث:

Y : يمثل المتغير التابع (إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية)

X : يمثل المتغير المستقل (الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات)

b_0, b_1 : يمثلان معلمات النموذج.

الهدف من هذه العلاقة معرفة ما إذا كانت للإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات كوحدة واحدة يؤثر على

إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.

الجدول رقم (5-22): مختصر نموذج الإنحدار للفرضية الرئيسة الرابعة

معامل التحديد المعدل	معامل التحديد	معامل الارتباط	النموذج
0.272	0.276	0.526	1

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (5-22) نلاحظ أن معامل الارتباط بين محور إدراك مراجع الحسابات بمتطلبات الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات ومحور إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية كان إرتباطا طرديا حيث بلغت قيمته (0.526)، وبلغت قيمة معامل التحديد (0.276)، ونستنتج منها أن (28%) من التغير الذي حدث في المتغير التابع إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية كان بسبب المتغير المستقل للإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات، والنسبة المكتملة للتغير الذي حدث للمتغير التابع والتي تعادل (72%) كانت بسبب عوامل أخرى لم تدرج في النموذج.

الجدول رقم (5-23): تحليل التباين للفرضية الرئيسية الرابعة

Sig	F المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصادر التباين
0.000	59.93	17.26	1	17.26	الإنحدار
		0.28	157	45.21	الأخطاء
		/	158	62.47	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (5-23) يوضح تحليل التباين للفرضية الرئيسية للمتغير المستقل والمتغير التابع والذي من خلاله يمكن معرفة المعنوية الكلية للنموذج، والقوة التفسيرية للمتغيرات وذلك بمقارنة قيمة (sig) مع مستوى المعنوية (0.05)، وبما أن قيمة sig كانت (0.00) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) بالتالي نستنتج معنوية النموذج.

الجدول رقم (5-24): معالم الإنحدار للفرضية الرئيسية الرابعة

Sig	قيمة إختبار t	قيم معالم الإنحدار	معالم الإنحدار
0.001	3.476	1.142	B0
0.000	7.742	0.667	B1

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (5-24) معالم إنحدار للمتغيرات وقيمة إختبار (t) وقيمة المعنوية لكل معلمة، بحيث تصبح معادلة الإنحدار المقدرة كما يلي:

$$X = 1.142 + 0.667$$

حيث نجد أن قيمة الثابت (B0) بلغت (1.142) وهي تمثل قيمة المتغير التابع (إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية) عندما تكون قيمة المتغير المستقل (الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات) مساوي للصفر، كما نجد أن معلمة الميل للمتغير المستقل كانت (0.667) وهذا يفسر أن التغير في محور الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات كوحدة واحدة (المتغير المستقل) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير محور إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية بمعدل (0.667)، كذلك كانت قيمة (sig) أقل من مستوي المعنوية (0.05)، ومنه نستنتج معنوية تأثير للإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.

وبناء على ما سبق ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \geq 0.05)$ للإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية".

2-1- الفرضية الفرعية الأولى

إن الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الرابعة بين البعد تقدير ضرورة الإستعانة بخدمات خبير تكنولوجيا المعلومات (IT_A) ومحور إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية (IN_T) تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) لتقدير ضرورة للإستعانة بخدمات خبير تكنولوجيا المعلومات على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية"، وبغية إختبار هذه الفرضية تمت صياغتها في شكل فرضية صفرية (عدمية) وبديلة على النحو التالي:

- الفرضية الصفرية H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) لتقدير ضرورة

للإستعانة بخدمات خبير تكنولوجيا المعلومات على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية

- الفرضية البديلة H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) لتقدير ضرورة للإستعانة

بخدمات خبير تكنولوجيا المعلومات على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، وإختبار

هذه الفرضية الفرعية قمنا باستعمال الإنحدار الخطي، والذي يقيس أثر تقدير ضرورة الإستعانة بخدمات خبير

تكنولوجيا المعلومات كمتغير مستقل وإستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية كمتغير تابع،

ويمكن تمثيلها بمعادلة خطية كمايلي: $Y=b_0+b_1X$ حيث:

Y : يمثل المتغير التابع (إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية)

X : يمثل المتغير المستقل (تقدير ضرورة الإستعانة بخدمات خبير تكنولوجيا المعلومات)

b_0, b_1 : يمثلان معلمات النموذج.

الهدف من هذه العلاقة معرفة ما إذا كانت تقدير ضرورة الإستعانة بخدمات خبير تكنولوجيا المعلومات من

مراجع الحسابات تؤثر على إستقلاليتها في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.

الجدول رقم (5-25): مختصر نموذج الإنحدار للفرضية الفرعية الأولى

معامل التحديد المعدل	معامل التحديد	معامل الارتباط	النموذج
0.065	0.071	0.266	1

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (5-25) نلاحظ أن معاملا الارتباط بين بعد تقدير ضرورة الإستعانة بخدمات

خبير تكنولوجيا المعلومات محور وإستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية كان إرتباطا طرديا

حيث بلغت قيمته (0.266)، وبلغت قيمة معاملا لتحديد بلغت (0.071)، ونستنتج منها أن (7%) من التغير

الذي حدث في المتغير التابع إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية كان بسبب المتغير

المستقل تقدير ضرورة الإستعانة بخدمات خبير تكنولوجيا المعلومات، والنسبة المكتملة للتغير الذي حدث للمتغير التابع والتي تعادل (93%) كانت بسبب عوامل أخرى لم تدرج في النموذج.

الجدول رقم (5-26): تحليل التباين للفرضية الفرعية الأولى

Sig	F المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصادر التباين
0.001	11.984	4.431	1	4.431	الإنحدار
		0.370	157	58.048	الأخطاء
		/	158	62.479	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (5-26) يوضح تحليل التباين للفرضية الفرعية الأولى للمتغير المستقل والمتغير التابع والذي من خلاله يمكن معرفة المعنوية الكلية للنموذج، والقوة التفسيرية للمتغيرات وذلك بمقارنة قيمة (sig) مع مستوى المعنوية (0.05)، وبما أن قيمة (sig) كانت (0.001) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) بالتالي نستنتج معنوية النموذج.

الجدول رقم (5-27): معالم الإنحدار للفرضية الفرعية الأولى

Sig	قيمة إختبار t	قيم معالم الإنحدار	معالم الإنحدار
0.000	9.028	2.659	B0
0.001	3.462	0.271	B1

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (5-27) معالم الإنحدار للمتغيرات وقيمة إختبار (t) وقيمة المعنوية لكل معلمة، بحيث تصبح معادلة الأنحدار المقدرة كما يلي:

$$= 2.659 + 0.271X$$

إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.

حيث نجد أن قيمة الثابت (B0) بلغت (2.659) وهي تمثل قيمة المتغير التابع (إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية) عندما تكون قيمة المتغير المستقل (تقدير ضرورة الإستعانة بخدمات خبير تكنولوجيا المعلومات) مساوي للصفر، كما نجد أن معلمة الميل للمتغير المستقل كانت (0.271) وهذا يفسر أن التغير في بعد تقدير ضرورة الإستعانة بخدمات خبير تكنولوجيا المعلومات (المتغير المستقل) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير محور إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية بمعدل (0.271)، كذلك كانت قيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05)، ومنه ونستنتج معنوية تأثير تقدير ضرورة الإستعانة بخدمات خبير تكنولوجيا المعلومات على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.

وبناء على ما سبق ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) لتقدير ضرورة للإستعانة بخدمات خبير تكنولوجيا المعلومات على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية".

2-2- الفرضية الفرعية الثانية

إن الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الرابعة بين بعد كفاءة وموضوعية خبير تكنولوجيا المعلومات (IT_B) ومحور إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية (IN_T) تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) لكفاءة وموضوعية خبير تكنولوجيا المعلومات على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية"، وبغية إختبار هذه الفرضية تمت صياغتها في شكل فرضية صفرية (عدمية) وبديلة على النحو التالي:

- الفرضية الصفرية H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) لكفاءة وموضوعية خبير تكنولوجيا المعلومات على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية .

- الفرضية البديلة H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) لكفاءة وموضوعية خبير تكنولوجيا المعلومات على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، وإختبار هذه الفرضية الفرعية قمنا باستعمال الإنحدار الخطي، والذي يقيس كفاءة وموضوعية خبير تكنولوجيا المعلومات كمتغير مستقل وإستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية كمتغير تابع، ويمكن تمثيلها بمعادلة خطية كمايلي:

$$Y = b_0 + b_1 X$$

حيث:

Y : يمثل المتغير التابع (إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية)

X : يمثل المتغير المستقل (كفاءة وموضوعية خبير تكنولوجيا المعلومات)

b_0, b_1 : يمثلان معاملات النموذج.

الهدف من هذه العلاقة معرفة ما إذا كانت كفاءة وموضوعية خبير تكنولوجيا المعلومات تؤثر على إستقلاليته في مراجع الحسابات ظل بيئة التجارة الإلكترونية.

الجدول رقم (5-28): مختصر نموذج الإنحدار للفرضية الفرعية الثانية

معامل التحديد المعدل	معامل التحديد	معامل الإرتباط	النموذج
0.398	0.402	0.634	1

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (5-28) أعلاه نلاحظ أن معاملا الإرتباط بين بعد كفاءة وموضوعية خبير تكنولوجيا المعلومات ومحور إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية كان إرتباطا طرديا حيث

بلغت قيمته (0.634)، وبلغت قيمة معاملًا لتحديد بلغت (0.402)، ونستنتج منها أن (40%) من التغير الذي حدث في المتغير التابع إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية كان بسبب المتغير المستقل كفاءة وموضوعية خبير تكنولوجيا المعلومات، والنسبة المكتملة للتغير الذي حدث للمتغير التابع والتي تعادل (60%) كانت بسبب عوامل أخرى لمتدرج في النموذج.

الجدول رقم (5-29): تحليل التباين للفرضية الفرعية الثانية

Sig	F المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصادر التباين
0.000	105.336	25.087	1	25.087	الإنحدار
		0.238	157	37.392	الأخطاء
		/	158	62.479	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (5-29) يوضح تحليلاً لتباين للفرضية الفرعية الأولى للمتغير المستقل والمتغير التابع والذي من خلاله يمكن معرفة المعنوية الكلية للنموذج، والقوة التفسيرية للمتغيرات وذلك بمقارنة قيمة (sig) مع مستوى المعنوية (0.05)، وبما أن قيمة (sig) كانت (0.00) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) بالتالي نستنتج معنوية النموذج.

الجدول رقم (5-30): معالم الإنحدار للفرضية الفرعية الثانية

Sig	قيمة إختبار t	قيم معالم الإنحدار	معالم الإنحدار
0.016	2.438	0.709	B0
0.000	10.263	0.763	B1

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (5-30) معالم الانحدار للمتغيرات وقيمة إختبار (t) وقيمة المعنوية لكل معلمة، بحيث تصبح معادلة الانحدار المقدر كما يلي:

$$0.709 + 0.763X = \text{إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.}$$

حيث نجد أن قيمة الثابت (B0) بلغت (0.709) وهي تمثل قيمة المتغير التابع (إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية) عندما تكون قيمة المتغير المستقل (كفاءة وموضوعية خبير تكنولوجيا المعلومات) مساوي للصفر، كما نجد أن معلمة الميل للمتغير المستقل كانت (0.763) وهذا يفسر أن التغير في بعد كفاءة وموضوعية خبير تكنولوجيا المعلومات (المتغير المستقل) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير محور إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية بمعدل (0.763)، كذلك كانت قيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05)، ومنه نستنتج معنوية تأثير كفاءة وموضوعية خبير تكنولوجيا المعلومات على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.

وبناء على ما سبق ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) كفاءة وموضوعية خبير تكنولوجيا المعلومات على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية".

2-3- الفرضية الفرعية الثالثة

إن الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسية الرابعة بين البعد تقييم مدى ملائمة أعمال خبير تكنولوجيا المعلومات (IT_C) ومحور إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية (IN_T) تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) لتقييم مدى ملائمة أعمال خبير تكنولوجيا المعلومات على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية"، وبغية إختبار هذه الفرضية تمت صياغتها في شكل فرضية صفرية (عدمية) وبديلة على النحو التالي:

- الفرضية الصفرية H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) لتقييم مدى ملائمة أعمال خبير تكنولوجيا المعلومات على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.

- الفرضية البديلة H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) لتقييم مدى ملائمة أعمال خبير تكنولوجيا المعلومات على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، وإختبار هذه الفرضية الفرعية قمنا باستعمال الانحدار الخطي، والذي يقيس مدى ملائمة أعمال خبير تكنولوجيا المعلومات كمتغير مستقل وإستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية كمتغير تابع، ويمكن تمثيلها بمعادلة خطية كمايلي:

$$Y = b_0 + b_1X$$

Y : يمثل المتغير التابع (إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية)

X : يمثل المتغير المستقل (ملائمة أعمال خبير تكنولوجيا المعلومات)

b_0, b_1 : يمثلان معاملات النموذج.

الهدف من هذه العلاقة معرفة ما إذا كانت ملائمة أعمال خبير تكنولوجيا المعلومات تؤثر على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.

الجدول رقم (5-31): مختصر نموذج الإنحدار للفرضية الفرعية الثالثة

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل
1	0.382	0.146	0.140

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (5-31) أعلاه نلاحظ أن معاملا لإرتباط بين بعد ملائمة أعمال خبير تكنولوجيا المعلومات محور وإستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية كان إرتباطا طرديا حيث بلغت قيمته (0.382)، وبلغت قيمة معاملا لتحديد بلغت (0.146)، ونستنتج منها أن (14.6%) من التغير الذي حدث في المتغير التابع إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية كان بسبب المتغير المستقل ملائمة أعمال خبير تكنولوجيا المعلومات، والنسبة المكتملة للتغير الذي حدث للمتغير التابع والتي تعادل (85.4%) كانت بسبب عوامل أخرى لم تدرج في النموذج.

الجدول رقم (5-32): تحليل التباين للفرضية الفرعية الثالثة

Sig	F المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصادر التباين
0.000	26.743	9.094	1	9.094	الإنحدار
		0.340	157	53.385	الأخطاء
		/	158	62.479	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (5-32) يوضح تحليلا لتباين للفرضية الفرعية الثالثة للمتغير المستقل والمتغير التابع والذي من خلاله يمكن معرفة المعنوية الكلية للنموذج، والقوة التفسيرية للمتغيرات وذلك بمقارنة قيمة (sig) مع مستوى المعنوية (0.05)، وبما أن قيمة (sig) كانت (0.00) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) بالتالي نستنتج معنوية النموذج.

الجدول رقم (5-33): معالم الإنحدار للفرضية الفرعية الثالثة

Sig	قيمة إختبار t	قيم معالم الإنحدار	معالم الإنحدار
0.000	9.308	2.370	B0
00.00	5.171	0.347	B1

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (5-33) معالم الإنحدار للمتغيرات وقيمة إختبار (t) وقيمة المعنوية لكل معلمة، بحيث تصبح معادلة الإنحدار المقدر كما يلي:

$$= 2.370 + 0.347X$$

حيث نجد أن قيمة الثابت (B0) بلغت (2.370) وهي تمثل قيمة المتغير التابع (إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية) عندما تكون قيمة المتغير المستقل (ملائمة أعمال الخبير) مساوي للصفر، كما نجد أن معلمة الميل للمتغير المستقل كانت (0.347) وهذا يفسر أن التغير في بعد ملائمة أعمال الخبير (المتغير المستقل) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير محور إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة

الإلكترونية بمعدل (0.347)، كذلك كانت قيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05)، ومنه ونستنتج معنوية تأثير ملائمة أعمال خبير تكنولوجيا المعلومات على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.

وبناء على ما سبق ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) لتقييم مدى ملائمة أعمال خبير تكنولوجيا المعلومات على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية".

3- إختبار الفرضية الخامسة

بغيت تحليل ومعرفة إن كان هناك فروقات معنوية لإجابات العينة تعزى للخصائص الشخصية، تم وضع فرضية رئيسية، وتتفرع منها مجموعة من الفرضيات الفرعية.

إن الفرضية الرئيسية الخامسة تنص على أنه "توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) لآراء عينة الدراسة تجاه متغيرات الدراسة تعزى للخصائص الشخصية".

- توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) لآراء عينة الدراسة تجاه متغيرات الدراسة تعزى للمؤهل العلمي.

- توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) لآراء عينة الدراسة تجاه متغيرات الدراسة تعزى للخبرة المهنية.

- توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) لآراء عينة الدراسة تجاه متغيرات الدراسة تعزى للمسمى الوظيفي.

3-1- الفرضية الفرعية الأولى

إن الفرضية الفرعية الأولى تنص على أنه "توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) لآراء عينة الدراسة تجاه متغيرات الدراسة تعزى للمؤهل العلمي"، وبغية إختبار هذه الفرضية تمت صياغتها في شكل فرضية صفرية (عدمية) وبديلة على النحو التالي:

- الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) لآراء عينة الدراسة تجاه متغيرات الدراسة تعزى للمؤهل العلمي.

- الفرضية البديلة H_1 : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) لآراء عينة الدراسة تجاه متغيرات الدراسة تعزى للمؤهل العلمي، ومن أجل إختبار هذه الفرضية سيتم الإعتماد على تحليل التباين

الأحادي (ONE WAY ANOVA) لأن عامل المؤهل العلمي يحتوي على ثلاث فئات، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (5-34): نتائج تحليل التباين بين إجابات العينة تبعا للمؤهل العلمي

قيمة "sig"	قيمة "F"	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	إجابات عينة الدراسة حول المتغيرات المدروسة تبعا للمؤهل العلمي
0.327	1.125	0.40	3.88	شهادة الليسانس
		0.34	3.79	دراسات عليا
		0.39	3.75	أخرى
قيمة f الجدولة عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 2، 156 تساوي 3.05				

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (5-34) يتبين أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية معنوية بين إجابات عينة الدراسة تبعا للمؤهل العلمي، بسبب أن قيمة (F) المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي (1.125) أقل من قيمة (F) الجدولية و التي تساوي (3.05)، وقيمة sig = (0.327) وهي أكبر (0.05)، وهذه النتيجة تبرز أن عينة الدراسة لا تختلف آرائهم باختلاف المؤهل العلمي، أي أن لهم نفس التصورات والإتجاهات حول محاور وأبعاد الدراسة.

وبناء على ما سبق تقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه "لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) لآراء عينة الدراسة تجاه متغيرات الدراسة تعزى للمؤهل العلمي".

3-2- الفرضية الفرعية الثانية

إن الفرضية الفرعية الثانية تنص على أنه "توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) لآراء عينة الدراسة تجاه متغيرات الدراسة تعزى للخبرة المهنية"، وبغية إختبار هذه الفرضية تمت صياغتها في شكل فرضية صفرية (عدمية) وبديلة على النحو التالي:

- الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) لآراء عينة الدراسة تجاه متغيرات الدراسة تعزى للخبرة المهنية.

- الفرضية البديلة H_1 : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) لآراء عينة الدراسة تجاه متغيرات الدراسة تعزى للخبرة المهنية، من أجل إختبار هذه الفرضية سيتم الإعتماد على تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) لأن عامل الخبرة العلمي يحتوي على ثلاث فئات، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (5-35): نتائج تحليل التباين بين إجابات العينة تبعا للخبرة المهنية

قيمة "sig"	قيمة "f"	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	إجابات عينة الدراسة حول المتغيرات المدروسة تبعا للخبرة المهنية
0.103	2.305	0.31	3.68	أقل من 10 سنوات
		0.41	3.84	من 10 إلى 15 سنة
		0.37	3.89	أكثر من 15 سنة
قيمة f الجدولة عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 2، 156 تساوي 3.05				

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (5-35) يتبين أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية معنوية بين إجابات عينة الدراسة تبعا للخبرة المهنية، بسبب أن قيمة (F) المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي (2.305) هي أقل من قيمة (F) الجدولية والتي تساوي (3.05)، وقيمة $\text{sig} = (0.103)$ وهي أكبر (0.05)، وهذه النتيجة تبرز أن عينة الدراسة لا تختلف آرائهم باختلاف الخبرة المهنية، أي أن لهم نفس التصورات والإتجاهات حول محاور وأبعاد الدراسة.

وبناء على ما سبق تقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه "لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) لآراء عينة الدراسة تجاه متغيرات الدراسة تعزى للخبرة المهنية".

3-3- الفرضية الفرعية الثالثة

إن الفرضية الفرعية الثالثة تنص على أنه "توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) لآراء عينة الدراسة تجاه متغيرات الدراسة تعزى للمسمى الوظيفي"، وبغية اختبار هذه الفرضية تمت صياغتها في شكل فرضية صفرية (عدمية) وبديلة على النحو التالي:

- الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) لآراء عينة الدراسة تجاه متغيرات الدراسة تعزى للمسمى الوظيفي.

- الفرضية البديلة H_1 : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) لآراء عينة الدراسة تجاه متغيرات الدراسة تعزى للمسمى الوظيفي، ومن أجل اختبار هذه الفرضية سيتم الاعتماد على تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) لأن عامل الخبرة العلمي يحتوي على ثلاث فئات، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (5-36): نتائج تحليل التباين بين إجابات العينة تبعا للمسمى الوظيفي

قيمة "sig"	قيمة "F"	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	إجابات عينة الدراسة حول المتغيرات المدروسة تبعا للمسمى الوظيفي
0.09	2.246	0.40	4.00	خبير محاسبي
		0.40	3.83	مراجع حسابات
		0.33	3.77	أستاذ جامعي
قيمة f الجدولة عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 2، 156 تساوي 3.05				

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (5-36) يتبين أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية معنوية بين إجابات عينة الدراسة تبعا للخبرة المهنية، بسبب أن قيمة (F) المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي (2.246) وهي أقل من قيمة (F) الجدولية والتي تساوي (3.05) وقيمة sig = (0.09) وهي أكبر (0.05)، وهذه النتيجة تبرز أن عينة الدراسة لا تختلف آرائهم باختلاف المسمى الوظيفي، أي أن لهم نفس التصورات والإتجاهات حول محاور وأبعاد الدراسة.

وبناء على ما سبق تقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه "لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) لآراء عينة الدراسة تجاه متغيرات الدراسة تعزى للمسمى الوظيفي".

خلاصة:

حاولنا في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على الواقع من خلال دراسة ميدانية لعينة من الخبراء المحاسبين ومراجعي الحسابات والأساتذة الجامعيين المتخصص في مجال المحاسبة والمراجعة، حيث إستهلينا هذا الفصل بالتطرق إلى منهجية الدراسة الميدانية وأدواتها، من خلال إختيار وإعداد الإستبيان، وكذا تصميم وهيكل أداة الدراسة، وبعد معالجة البيانات المستخرجة من الإستبيان، تم التوصل إلى أن عينة الدراسة توافق بدرجة عالية على عبارة المحور الأول والمتعلق بإدراك مراجع الحسابات لمتطلبات الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات، كما توصلت الدراسة إلى أن مستوى أهمية إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية كان مرتفع وهذا ما عبرت عنه عينة الدراسة بمستوى الإتفاق العالي على عبارات المحور الثاني والمتعلق بأهمية إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، أما عن المحور الثالث فإن عينة الدراسة توافق بدرجة عالية أيضا عن عبارة المحور الثالث والمتعلق بمعوقات وتحديات مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، كما تبين أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين محور إدراك مراجع الحسابات لمتطلبات الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات، والأبعاد المكونة له مع محور أهمية إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، أي أن هناك إدراك لمراجع الحسابات لمتطلبات الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات على أهمية إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، وأن جميع أبعاد متطلبات الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات "تقدير ضرورة الإستعانة بخدمات خبير تكنولوجيا المعلومات (ITA)، كفاءة وموضوعية خبير تكنولوجيا المعلومات (ITB)، تقييم مدى ملائمة أعمال خبير تكنولوجيا المعلومات (ITC)" ذات علاقة إرتباطية طردية مع أهمية إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، حيث بلغت معاملات إرتباطها على التوالي (0.266، 0.634، 0.382).

بالإعتماد على قيم معاملات الإنحدار تم ترتيب تأثير كل بعد من أبعاد محور إدراك مراجع الحسابات لمتطلبات الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات على محور أهمية إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، فوجد أن بعد كفاءة وموضوعية خبير تكنولوجيا المعلومات كان صاحب الترتيب الأول من ناحية قوة تأثيره (0.763)، أتى بعده بعد ملائمة أعمال خبير تكنولوجيا المعلومات (0.347)، وأخيرا جاء بعد تقدير ضرورة الإستعانة بخدمات خبير تكنولوجيا المعلومات (0.271)، أما بالنسبة لآراء عينة الدراسة على إختلاف خصائصهم الديموغرافية فقد جاءت متجانسة بالنسبة لمتغيرات الدراسة، أي لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لآراء عينة الدراسة تجاه متغيرات الدراسة تعزى للخصائص الشخصية.

خاتمة عامة

سعيًا من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة والمتمثلة في "ما أثر الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية"، وهذا ما دفعنا للبحث في مجال التجارة الإلكترونية ومراجعة الحسابات، حيث تمت معالجة هذه الإشكالية عبر جزئين جزء نظري وآخر تطبيقي، حيث تضمن الجانب النظري أربع فصول، حيث خصصنا الفصل الأول إلى عرض وتحليل الدراسات السابقة، أما الفصل الثاني والذي تم تخصيصه إلى الإطار النظري حول تكنولوجيا المعلومات ومراجعة الحسابات، وصولاً إلى الفصل الثالث بعنوان مراجعة الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية وكان الهدف من هذا الفصل هو دراسة العلاقة بين مراجعة الحسابات والتجارة الإلكترونية، أما الفصل الرابع كان عبارة تحليل متغيرات الدراسة في ظل البيئة الجزائرية، أما في ما يخص الجانب التطبيقي جاء مكملًا للدراسة النظرية فقد خصص للدراسة الميدانية لآراء عينة من خبراء المحاسبين ومراجع الحسابات والأستاذة الجامعين المتخصصين في ميدان المحاسبة والمراجعة بالجزائر.

النتائج العامة للدراسة:

- كخلاصة لأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة بجانبها النظري والتطبيقي، سنستعرض أهم وأبرز النتائج كما يلي:
- تعتبر التجارة الإلكترونية هي إحدى أهم المظاهر الحديثة في إقتصاد المعرفة والمحرك الأساسي له، حيث تمثل القطاع الأسرع نموًا في الإقتصاد العالمي وقد أصبحت واقعا ملموسا في ظل البيئة الحالية؛
 - إن مهنة مراجعة الحسابات هي الوظيفة التي تهتم بالتأكد عن مدى صحة ومصداقية القوائم المالية التي تعدها الشركة والتي يقوم بها مراجع الحسابات المستقل والمؤهل وذلك من أجل إبداء رأيه الفني المحايد في شكل تقرير بهدف توصيل نتائج لأصحاب المصالح؛
 - إستقلالية مراجع الحسابات عند أدائه لعمله المهني تعتبر العمود الفقري لمهنة مراجعة الحسابات، حيث إن إستقلالية مراجع الحسابات أحد أهم المرتكزات وفروض المراجعة، وتنبع أهمية إستقلالية مراجع الحسابات من طبيعة مهمته التي تضعه في موقع حساس بين الأطراف المستفيدة من خدماته، ولكي يتحقق إستقلال مراجع الحسابات عليه أن يتصف بمواصفات شخصية وأخلاقية معينة، ولا بد أن يكون الإستقلال المهني حقيقة وقناعة ذهنية راسخة عند مراجع الحسابات؛
 - أن مراجعة الحسابات واجهت تحديات عديدة ويعود ذلك لوجود التجارة الإلكترونية، حيث أصبحت مهنة المراجعة ملزمة أن تتماشى وتتكيف مع هذا الواقع وتستجيب لتأثير التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات، من خلال آليات للتطور المهني، والمتمثلة في المراجعة المستمرة وخدمات تصديقية متمثلة في

خدمة التأكيد على الثقة في الموقع الإلكتروني (Web Trust)، وكذا خدمات التأكيد على الثقة في الأنظمة الإلكترونية (Sys Trust) ؛

- يستوجب ضرورة تحقق مراجع الحسابات من النظام الرقابي ذو المستوى العالي المتبع من طرف الشركة محل المراجعة حمايتها من المخاطر الخارجية أو الداخلية؛

- أهمية معيار المراجعة الجزائري 620 في توفير المعايير والإرشادات التي توضح لمراجع الحسابات كيفية الاستفادة من عمل خبير أثناء قيامه بعملية المراجعة، وبالتالي فإن تطبيق المعيار رقم 620 سوف يساعد مراجع الحسابات في الحصول على أدلة إثبات موضوعية تمكنه من إصدار رأي محايد حول مدى تعبير المعلومات المالية بالقوائم المالية عن الوضعية المالية الحقيقية للشركة ونتائج أعمالها؛

- يلجأ مراجع الحسابات إلى إستعمال خبير تكنولوجيا المعلومات للحصول على معرفة أفضل للشركات التي تستخدم التجارة الإلكترونية؛

- لدى مراجع الحسابات القدرة على التصميم وإنشاء خرائط التدفق وتحليلها للتعرف على مواطن القوة والضعف في هذه النظم مما ينعكس إيجابيا على إستقلاليته؛

- هناك أثر للإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية؛

- أن المراجعة المستمرة تعتبر مدخل مناسب للمراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية، أن مراجع الحسابات يقوم بالتخطيط والتصميم الجيد لعملية المراجعة للشركات التي تستخدم التجارة الإلكترونية؛

- أدلة الإثبات في المراجعة المستمرة هي أدلة إلكترونية غير ورقية متسقة مع مجال ونطاق هذه المراجعة، كما تتيح المراجعة المستمرة معلومات ملائمة لمتخذي القرار في الوقت المناسب؛

- المراجعة المستمرة هي عملية تنتهي بإبداء رأي فني محايد، مع ختم التصديق المستمر الذي يظهر على موقع الشركة على الإنترنت؛

- هناك معوقات يواجهها مراجع الحسابات بالجزائر مثل عدم كفاية التشريع المتعلق بالمراجعة الإلكترونية؛

- هناك صعوبات تقنية لفهم بيئة المراجعة الإلكترونية وتقييم نظام الرقابة الداخلية الخاص بها وتقدير خطر المراجعة؛

نتائج اختبار الفرضيات:

1- نتائج اختبار الفرضية الأولى

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن درجة الموافقة على المحور الأول كانت عالية، إذ بلغ المتوسط الحسابي المرجح له (3.78) بانحراف معياري قدره (0.49)، أما من منظور الأبعاد المشكّلة له فقد جاءت كلها بدرجة عالية وجاءت بالترتيب حسب موسطاتها المرجحة كمايلي:

جاء بعد كفاءة وموضوعية خبير تكنولوجيا المعلومات في المرتبة الأولى (3.87)، ثم بعد تقييم مدى ملائمة أعمال خبير تكنولوجيا المعلومات في المرتبة الثانية (3.72)، في حين إحتل بعد تقدير ضرورة الإستعانة بخدمات خبير تكنولوجيا المعلومات المرتبة الثالثة (3.71)، وبصفة عامة يمكن القول أن هناك إتفاق على إدراك مراجع الحسابات لمتطلبات الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات حسب آراء أفراد عينة الدراسة، وهذا من خلال إتفاقهم على الأبعاد الثلاثة على محور إدراك مراجع الحسابات لمتطلبات الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات ككل، وكانت قيمة (t) المحسوبة للمحور ككل تساوي (19.94) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (1.98)، ومستوى الدلالة يساوي (0.00) وهو أقل من $(\alpha \geq 0.05)$.

من خلال التحليل السابق تم قبول الفرضية الأولى، حيث تم التوصل على أن مراجع الحسابات يدرك متطلبات الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.

2- نتائج اختبار الفرضية الثانية

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن درجة الموافقة على المحور الثاني كانت عالية، إذ بلغ المتوسط الحسابي المرجح له (3.66) بانحراف معياري قدره (0.62)، أما من منظور الأبعاد المشكّلة له فقد جاءت كلها بدرجة عالية وجاءت بالترتيب حسب موسطاتها المرجحة كمايلي:

جاء بعد يستوجب من مراجع الحسابات أن يكون مؤهلا علميا وعمليا بتطبيق منهج المراجعة المستمرة عند مراجعة الشركات التي تستخدم التجارة الإلكترونية في المرتبة الأولى (3.96)، ثم بعد العوامل المؤثرة على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية عند مدخل المراجعة المستمرة في المرتبة الثانية (3.66)، في حين إحتل بعد عناصر تحقق إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية المرتبة الثالثة (3.63)، وبصفة عامة يمكن القول أن هناك إتفاق على أهمية إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية حسب آراء أفراد عينة الدراسة، وهذا من خلال إتفاقهم على الأبعاد الثلاثة على محور إدراك إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية ككل، وكانت قيمة (t) المحسوبة للمحور ككل تساوي (13.33) وهي أكبر من

قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (1.98)، ومستوى الدلالة يساوي (0.00) وهو أقل من $(\alpha \geq 0.05)$ ، ومن خلال التحليل السابق تم قبول الفرضية الثانية، حيث تم التوصل على أن مراجع الحسابات يدرك أهمية الإستقلالية في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.

3- نتائج اختبار الفرضية الثالثة

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن درجة الموافقة على المحور الثالث كانت عالية، إذ بلغ المتوسط الحسابي المرجح له (4.16) بانحراف معياري قدره (0.49)، وبصفة عامة يمكن القول أن هناك إتفاق على معوقات وتحديات مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية حسب آراء أفراد عينة الدراسة، وكانت قيمة (t) المحسوبة للمحور ككل تساوي (29.80) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (1.98)، ومستوى الدلالة يساوي (0.00) وهو أقل من $(\alpha \geq 0.05)$.

من خلال التحليل السابق تم قبول الفرضية الثالثة، حيث تم التوصل على أنه يواجه مراجع الحسابات العديد من المعوقات والتحديات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.

4- نتائج اختبار الفرضية الرابعة

لقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية على وجود علاقة إرتباط طردية معنوية بين محور إدراك مراجع الحسابات لمتطلبات الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات ومحور أهمية إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، حيث بلغ معامل الإرتباط (0.526) بين المحورين، كما أظهرت الدراسة الميدانية على وجود علاقة إرتباطية طردية معنوية بين أبعاد محور إدراك مراجع الحسابات لمتطلبات الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات (تقدير ضرورة الإستعانة بخدمات خبير تكنولوجيا المعلومات، كفاءة وموضوعية خبير تكنولوجيا المعلومات، تقييم مدى ملائمة أعمال) ومحور أهمية إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية حيث بلغت معاملات إرتباطه على التوالي (0.266، 0.634، 0.382)، كما أكدت الدراسة الميدانية أن هناك أثر عند إستعمال والإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات على أهمية إستقلالية مراجع الحسابات في ظل التجارة الإلكترونية، حيث أن إرتفاع قيمة محور إدراك مراجع الحسابات لمتطلبات الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات مجتمع بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى إرتفاع قيمة محور إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، بمقدار (0.667)، كما أكدت الدراسة الميدانية أيضا أن هناك تأثير لأبعاد محور إدراك مراجع الحسابات لمتطلبات الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، حيث أن إرتفاع قيمة بعد تقدير ضرورة الإستعانة بخدمات خبير تكنولوجيا المعلومات بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى إرتفاع

قيمة محور أهمية إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية بمقدار (0.271)، وأن إرتفاع قيمة بعد كفاءة وموضوعية خبير تكنولوجيا المعلومات بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى إرتفاع قيمة محور أهمية إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية بمقدار (0.763)، وأن إرتفاع قيمة بعد تقييم مدى ملائمة أعمال خبير تكنولوجيا المعلومات بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى إرتفاع قيمة محور إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية بمقدار (0.347).

من خلال التحليل السابق تم قبول الفرضيات الرابعة وجميع الفرضيات الفرعية التابعة لها، حيث تم التوصل إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) لمتطلبات للإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.

5- نتائج إختبار الفرضية الخامسة

لقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية، أن آراء عينة الدراسة حول المتغيرات المدروسة (خبير تكنولوجيا المعلومات، إستقلالية مراجع الحسابات في ظل التجارة الإلكترونية)، كانت متجانسة وغير متباينة على إختلاف الخصائص الشخصية للعينة (المؤهل العلمي، الخبرة المهنية، المسمى الوظيفي)، ويعزى ذلك لكون أغلب عينة الدراسة باختلاف خصائصهم الشخصية يرون الإستعانة بخدمات خبير تكنولوجيا المعلومات يعتبر ذات أهمية في دعم إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، وكنتيحة جوهرية يمكن القول أن الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات وأخذها بعين الاعتبار لها تأثير معنوي وهام من ناحية إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.

التوصيات والاقتراحات:

على ضوء ما سبق يمكن تقديم التوصيات التالية:

- أهمية التأهيل والتدريب المستمر لمراجع الحسابات خاصة عندما يمتد عمله لشمول مجالات جديدة لم يسبق أداؤها من قبل، وفي ذات الوقت يمكن لمراجع الحسابات الإستعانة ببعض المتخصصين في مجال التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات كمعاونين؛
- ضرورة قيام الهيئات المنظمة لمهنة المراجعة في الجزائر بتحديث القوانين والأنظمة، خاصة فيما يتعلق بالمراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية؛
- ضرورة إلمام مراجع الحسابات بمخاطر المراجعة وإمكانية تفاديها ومعالجتها؛

- على مراجع الحسابات أن يتابع باستمرار التطورات والمستجدات في مجال التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات الحديثة؛
- تطبيق قانون يقدم ويوضح الحجة القانونية لأدلة الإثبات الإلكترونية من خلال تحديد مفهوما وأنواعها وكيف التعامل معها؛
- تأهيل المراجعين والمحاسبين وتثقيفهم بتقنية المعلومات بشكل عام وبتعاملات التجارة الإلكترونية بشكل خاص؛
- العمل على تضمين المناهج الدراسية في الجامعات بموضوعات ذات علاقة بالمراجعة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات؛
- ضرورة إنشاء هيئة مستقلة تابعة للغرفة الوطنية لمراجع الحسابات تعمل على مراقبة جودة المراجعة بالشركات في بيئة التجارة الإلكترونية؛
- العمل على وضع شروط تضمن العناية المهنية لمهنة مراجعة الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية؛
- تدريس تقنيات التجارة الإلكترونية في تريض نظري وميداني للحصول على شهادة مراجع في المعاهد المختصة بذلك كما يستوجب ضرورة إلزام مراجع الحسابات بالإلتحاق ببرامج وندوات تكوينية للمراجعة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية لكي يصبح قادرا على القيام بتنفيذ عمليات المراجعة الإلكترونية؛
- ضرورة الإهتمام بإصدار معايير محلية وعربية للممارسات المحاسبية في ظل بيئة المعالجة الإلكترونية، وخلق تعاون بين الهيئات المشرفة على تنظيم مهنة المراجعة بالجزائر مع الهيئات المهنية الدولية المتطورة في مجال مراجعة الحسابات ببيئة التجارة الإلكترونية.

أفاق الدراسة:

- بعد دراستنا لموضوع "إستعمال خبير تكنولوجيا المعلومات وأثره على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل التجارة الإلكترونية"، ومحاولتنا للإلمام بكل جوانب الدراسة إلا أننا ندرك أن هذه الدراسة كغيرها من الدراسات لا يخلو من القصور أو النقص، وبذلك يكون إنطلاقة دراسات جديدة ونذكر منها:
- توسيع مجال البحوث والدراسات العلمية في مجال المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية في البيئة الجزائرية؛
- المراجعة الإلكترونية باستخدام تطبيقات نظم الخبرة للذكاء الصناعي في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات؛
- أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة المراجعة في الشركات الإقتصادية الجزائرية؛
- واقع إستخدام التجارة الإلكترونية وتأثيرها على المراجعة المحاسبية بالمؤسسات العمومية الجزائرية؛

- مخاطر المراجعة في ظل نظم المعلومات المحاسبة الإلكترونية؛
- تحديات تطبيق المراجعة الإلكترونية وأثرها على أدلة الإثبات بالجزائر.

قائمة المراجع

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

❖ الكتب

- 1- أحمد حلمي جمعة، تطوير معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008.
- 2- أحمد حلمي جمعة، تطوير معايير التدقيق والتأكيد الدولي وقواعد أخلاقيات المهنة، الكتاب الأول، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 3- أحمد حلمي جمعة، تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة، سلسلة الكتب المهنية، الكتاب التاسع، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 4- أحمد عبد المولى الباغ، كمال السيد أحمد العشماوى، عادل عبد الرحمان احمد، أساسيات المراجعة ومعاييرها، كلية التجارة، القاهرة، مصر، 2008.
- 5- أحمد قايد نور النور الدين، التدقيق المحاسبي وفقاً للمعايير الدولية، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 6- أمين السيد أحمد لطفي، دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 7- أمين السيد أحمد لطفي، مبادئ المراجعة والتأكد، مركز جامعة بني سويف للطباعة والنشر، 2010.
- 8- أحمد سمير أبو الفتوح، أساسيات التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، 2015.
- 9- أيمن محمد صبرى شعبان، مراجعة الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010.
- 10- باديس مجاني، تكنولوجيا الإعلام والاتصال، الطبعة الأولى، منشورات ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2019.
- 11- حسين يوسف القاضي، حسين أحمد دحدوح، عصام نعمة قريط، أصول المراجعة، الجزء الأول، جامعة دمشق، سوريا، 2013، 2014.

- 12- حسين أحمد عبيد، وآخرون، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 13- خيرى مصطفى كنانة، التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009.
- 14- رزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفق لمعايير التدقيق الدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- 15- سمير كمال، شحاته السيد شحاته، الرقابة والمراجعة في نظم المحاسبة الآلية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2016.
- 16- شحاته السيد شحاته، دراسات متقدمة في الرقابة والمراجعة الداخلية وفقا لأحداث المعايير الدولية الأمريكية، دار التعليم الجامعي الإسكندرية، مصر، 2014.
- 17- شحاته السيد شحاته، الرقابة والمراجعة في نظم المحاسبة الآلية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2014.
- 18- طواهر محمد التوهامي، صديقي مسعود، المراجعة وتدقيق الحسابات، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.
- 19- طارق عبد الرؤوف عامر، إيهاب عيسى المصري، تكنولوجيا المعلومات والوسائط المتعددة، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2017.
- 20- عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2014.
- 21- عامر إبراهيم قنديلجي، التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن 2015.
- 22- عبد الرزاق محمد عثمان، أصول التدقيق والرقابة الداخلية، الطبعة الأولى، دار النموذجية للطباعة والنشر، صيدا، بيروت، لبنان، 2011.
- 23- عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مراجعة أنظمة المحاسبة الإلكترونية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2018.

- 24- عبد الوهاب نصر علي وآخرون، الإتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة مع تطبيق بيئة الحاسبات الإلكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 25- عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، المراجعة الإلكترونية في أسواق المال، مراجعة حسابات شركات السمسرة، مراجعة حسابات صناديق وشركات الإستثمار، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2014.
- 26- عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 27- عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مراجعة أنظمة المحاسبة الإلكترونية في بيئة الأعمال المعاصرة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2016.
- 28- عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات في بيئة التخصص وأسواق المال والتجارة الإلكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
- 29- عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، المراجعة الإلكترونية في أسواق رأس المال، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2014.
- 30- غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009.
- 31- محمد خليل أبو زطة، زياد عبد الكريم القاضي، مدخل للتجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 32- محمد عبد الحسين الطائي، التجارة الإلكترونية المستقبل الواعد للأجيال القادمة، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 33- محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008.
- 34- محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 35- ناصر نور الدين عبد اللطيف، التجارة والعمال الإلكترونية مدخل محاسبي، درا التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2018.

- 36- نihal محمود السيد، المحاسبة الإلكترونية والتقييد التكنولوجي، مؤسسة شباب الجامعة، كلية التجارة الخارجية، جامعة القاهرة، 2017.
- 37- هبة مصطفى كافي، التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2017.
- 38- هاني خليل فرج وآخرون، المراجعة الإلكترونية، الآثار، التحديات، التطبيقات، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2018.
- 39- يوسف الاسدي، تدقيق الحسابات الناحية النظرية، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2008.
- ❖ الرسائل والأطروحات
- 40- أحمد محمد غنيم الرشيد، مدى توافر شروط الإستقلالية لمدققي الحسابات الخارجيين في الدولة الكويت دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2011، 2012.
- 41- أحمد عبد الله عمر العمودي، أثر التجارة الإلكترونية على المراجعة، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة دمشق، 2006.
- 42- أمال يوب، دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين صورة المؤسسة الصناعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير مؤسسات، جامعة الجزائر3، 2013، 2014.
- 43- الأحضر عياشي، أثر المراجعة الإلكترونية على كفاءة وفعالية المراجع الخارجي في تحسين جودة المراجعة، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2018، 2019.
- 44- إيمان لعماري، دور التدقيق في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات المحاسبية في تفعيل الرقابة الداخلية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة مالية وبنوك، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016، 2017.
- 45- إياد زكي محمد أبو رحمة، أساليب تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية ونظم التسوية المحاسبية عنها، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009.
- 46- بروية إلهام، تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015.

- 47- جمانة مصطفى البداينة، تقييم مطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل مخاطر التجارة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، تخصص الفلسفة في المحاسبة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، عمان، الأردن، 2010.
- 48- حساني صبرينة، الخبير القضائي في الموارد المدنية، رسالة ماجستير، تخصص مسؤولية المدنية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013.
- 49- ديالا جهاد الابراهيم، دور مدخل التدقيق المستمر في تعزيز ملائمة التقارير المالية الإلكترونية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2012، 2013.
- 50- ديلمي عمر، نحو تحسين أداء المراجعة المالية في ظل معايير المراجعة الدولية، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم تسيير، جامعة حسبية بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016، 2017.
- 51- رامية أحمد عزت كردية، أثر التجارة الإلكترونية على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، تخصص المحاسبة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2007.
- 52- راجع قائد الأسد، إتجاهات ومعوقات التجارة الإلكترونية في البلدان العربية، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر3، 2015، 2016.
- 53- رشيد علام، عوائق تطور التجارة الإلكترونية بالوطن العربي، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، 2009، 2010.
- 54- زين يونس، أثر التجارة الإلكترونية على المراجعة الداخلية في المصارف، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة الجزائر3، 2013، 2014.
- 55- سمية دميث، التجارة الإلكترونية حتميتها وواقعها في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص تحايل وإستشراف إقتصادي، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010، 2011.
- 56- سايح فايز، أهمية تبني المعايير المراجعة الدولية في ظل الإصلاح المحاسبي، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم تسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر 2014، 2015.
- 57- سارة ميسي، مساهمة مراجع الحسابات في تدقيق أبعاد التنمية المستدامة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2018، 2019.

- 58- صالح حميداتو، تحديات المراجعة الخارجية في ظل بيئة التجارة الإلكترونية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016، 2017.
- 59- ظاهر شاهر يوسف القشي، مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2003.
- 60- عصام علي أحمد الجنايدة، أثر التجارة الإلكترونية في زيادة استخدام تقنيات المحاسبة الإبداعية في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، تخصص المحاسبة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2008.
- 61- علي أحمد مساعدة، أثر استخدام التجارة الإلكترونية على نظم المعلومات المحاسبية في شركات الاتصالات الأردنية، رسالة ماجستير، تخصص المحاسبة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2006.
- 62- عدنان هاني عدنان جعفرأوي، مدى إلتزام مدقيقي الحسابات في قطاع غزة بتطبيق الإطار المفاهيمي للإستقلالية عند تقديم خدمات التأكيد الأخرى وفقا لقاعدة الأخلاق الدولية 291، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016.
- 63- عمر عطا الله، تكنولوجيا شبكة الإنترنت والتجارة الإلكترونية وتأثيرها على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2016، 2017.
- 64- فيصل دبيان، أهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق ومعوقات إستخدامها من وجهة نظر مدقيقي الحسابات، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2013.
- 65- فشم إسماعيل، التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم إقتصادية، جامعة عمار ثلجي، الاغواط، الجزائر، 2014، 2015.
- 66- قندوز فاطمة الزهراء، التجارة الإلكترونية، تحدياتها وآفاقها في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر3، 2012، 2013.
- 67- كردودي سهام، دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات، أطروحة دكتوراه، تخصص، تسيير مؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، 2015.

- 68- لياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة والجباية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010، 2011.
- 69- لقيطي الأخضر، مراجعة الحسابات وواقع الممارسة المهنية في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، 2009.
- 70- موسي سهام، مساهمة في بناء نموذج قياس أثر المحاذاة الإستراتيجية لتكنولوجيا الإنترنت على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم تسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، 2014.
- 71- معوج عبد الحكيم، إستخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بيئة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أثر العوامل غير المادية في نجاح، فشل مشاريع تطبيق نظم المعلومات، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر3، 2011، 2012.
- 72- محمد بن جاب الله، أثر تكنولوجيا المعلومات على تفعيل وتنمية الخدمات المالية، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر3، 2012، 2013.
- 73- محمد تقرورت، واقع وآفاق التجارة الإلكترونية في الوطن العربي، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004، 2005.
- 74- محمد مولود غزيل، معوقات تطبيق التجارة الإلكترونية في الجزائر وسبل معالجتها، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد تنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009، 2010.
- 75- مجدي أحمد السيد الجعبري، مدى كفاية الإطار النظري للمحاسبة في ظل عمليات التجارة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، كلية الإدارة والإقتصاد بالأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2012.
- 76- محمد عبد الماجد بوركايب، معوقات مهنة التدقيق الحسابات بالجزائر في ظل خصائص بيئة المحاسبة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه تخصص العلوم التجارية، جامعة يحيى فارس المدية، الجزائر، 2016، 2017.
- 77- محمد جمال رويشد، مدى ملائمة المراجعة المستمرة في التحقق من مصداقية معلومات التقارير المالية المنشورة إلكترونيا وتأثيرها على إستقلال مراجع الحسابات، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2013.

- 78- مها رزق نجم، العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب مدققي الحسابات الخارجين في قطاع غزة، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2012.
- 79- منهل مجيد أحمد، إعادة هندسة مهنة مراقب الحسابات في إطار تكنولوجيا المعلومات، أطروحة دكتوراه، تخصص فلسفة محاسبة، العراق، 2011.
- 80- محمد لمين ميرة، لجان المراجعة كآلية لإرساء مبادئ حوكمة الشركات لتحقيق جودة المعلومات المالية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2018، 2019.
- 81- نسيلي خديجة، دراسة أثر تطبيق التجارة الإلكترونية على أنظمة المعلومات المحاسبية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، 2014، 2015.
- 82- هباش فوزية، دور التجارة الإلكترونية في تفعيل مناطق التجارة الحرة، رسالة ماجستير، تخصص مالية و إقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2011، 2012.
- 83- هيثم رؤوف أبو رجيح، واقع التجارة الإلكترونية في الأردن وآلية تدقيقها من وجه نظر مدققي الحسابات الخارجين، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة اليرموك، الأردن، 2012.
- 84- وشان أحمد، متطلبات تكييف النظام الضريبي الجزائري في ظل تحديات التجارة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم إقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016، 2017.
- ❖ المقالات والمنشورات
- 85- أحمد خليفة، هلال درهمون، جودة المراجعة وآليات حوكمة الشركات، مجلة الإقتصاد والمالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد 04، عدد 01، 2018.
- 86- أحمد نصير، فاتح سردوك، إطار مقترح لتفعيل دور لجان المراجعة ورقابة الجودة في تحقيق جودة المراجعة، مجلة معارف، جامعة البويرة، العدد 23، ديسمبر 2017.
- 87- أسامة معمري، عمورة جمال، واقع ممارسة التجارة الإلكترونية بين التأطير القانوني وتحديات التطبيق دراسة تحليلية، مجلة الأبحاث الإقتصادية، جامعة البليدة 2، العفرون، الجزائر، المجلد 14، العدد 01، جوان 2019.
- 88- أنور عيدة، سالمي محمد دينوري، تحديات ومتطلبات مهنة مراجع الحسابات في ظل التجارة الإلكترونية، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 13، العدد 01، 2020.

- 89- إلياس الشاهد، الأخضر عياشي، أدلة الإثبات في عملية المراجعة الإلكترونية دراسة مقارنة بين أدلة الإثبات العادية وأدلة الإثبات الإلكترونية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، العدد 8، ديسمبر، 2017.
- 90- براق محمد، لقلطي الأخضر، أهمية تطبيق معايير المراجعة الدولية في الجزائر، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 11، المجلد 2، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2014.
- 91- براق محمد، ديلمي عمر، العوامل المؤثرة على إستقلال مراجع الحسابات، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية، العدد 17، جانفي 2017.
- 92- بن عيسى عبد الرحمان، تحليل أثر الخصائص الشخصية لمراجع الحسابات على جودة عملية المراجعة، مجلة الأبحاث الإقتصادية، جامعة البليدة، العدد 14، جوان 2016.
- 93- بوزاهر صونية، المراجعة المستمرة لحوكمة المؤسسات في ظل التجارة الإلكترونية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 14، ديسمبر، 2013.
- 94- بتول محمد نوري وآخرون، انعكاسات عمليات التجارة الإلكترونية على هيكل الرقابة الداخلية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 8، العدد 22، 2013.
- 95- بن بوزة الصديق، بن زيان إيمان، وواقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر خلال 2000-2016، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1، العدد 34، جوان، 2016.
- 96- بوجحيش خالدية، البشير عبد الكريم، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير مخرجات الابتكار، مجلة إقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 17، 2017.
- 97- ثناء أبازيد، واقع التجارة الإلكترونية والتحديات التي تواجهها عربيا ومحليا، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 4، 2005.
- 98- زين يونس، زين عيسى، مخاطر مهنة المراجعة على جودة المراجعة، مجلة رؤى إقتصادية، جامعة حمة لخضر، الوادي، العدد 11، ديسمبر 2016.
- 99- زين يونس، أهمية تكوين لجان المراجعة في المؤسسات الجزائرية لتعزيز إستقلال مراجع الحسابات، مجلة رؤى إقتصادية، جامعة حمة لخضر، الوادي، العدد 16، جوان 2014.
- 100- زياد هشام السقا، ناظم حسين رشيد، متطلبات تدقيق عمليات التجارة الإلكترونية في ضوء معايير التدقيق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، الفصل 3، المجلد 7، العدد 20، 2012.

- 101- ساكر ظاهر عمر أمين، الإطار المفاهيمي، للمحاسبة، في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، مجلة كركوك للعلوم الإدارية والإقتصادية، جامعة الموصل، العراق، المجلد 2، العدد 1، 2012.
- 102- صالح حميداتو، مسعود صديقي، أثر التجارة الإلكترونية على المحاسبة والمراجعة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد 05، 2014.
- 103- طلال حمدونة، علام حمدان، مدى إستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق الإلكتروني في فلسطين، وأثر ذلك على الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، المجلد 16، العدد 01، 2008.
- 104- عيسى زين، أحمد قايد نور الدين، مدى قدرة محافظ الحسابات الجزائري على المراجعة في ظل نظم المعلومات الإلكترونية، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، الجزء 01، العدد 10، 2017.
- 105- عامر محمد سلمان، متطلبات تكيف نظام المعلمات المحاسبي مع لغة XBRL، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد 16، 2008.
- 106- فيان عبد الرحمان ياسين، خدمات التأكيد والتدقيق المستمر ومتطلبات تجسير فجوة التوقعات في بيئة التجارة الإلكترونية، مجلة الإدارة والإقتصاد، بغداد، العراق، العدد 170، 2016.
- 107- فاتح سردوك، معيار إستقلال مراجع الحسابات الخارجي وحياده في مواجهة إحتياجات العملاء، مجلة البحوث والدراسات، جامعة حمة لخضر الوادي، العدد 1، أبريل 2004.
- 108- محمد وليد عبد العزيز، موقف المدقق الخارجي من تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، مجلة الإدارة والإقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد، 104، 2015.
- 109- منال محمد، العوامل المؤثرة على جودة المراجعة من وجهة نظر المراجع الداخلي، جامعة غرداية، مجلة إضافات إقتصادية، المجلد 2، العدد 3، أبريل 2018.
- 110- ناظم حسين رشيد، دور مراقب الحسابات في إضفاء الثقة بالبيانات المحاسبية المنشورة على الإنترنت في بيئة التجارة الإلكترونية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، جامعة تكريت، كلية الإدارة والإقتصاد، المجلد 7، العدد 23، 2011.
- 111- نعيم دهمش، ظاهر يوسف القشي، مدى ملائمة مهنة المحاسبة لبيئة التجارة الإلكترونية، مجلة ابرد للبحوث العلمية، جامعة ابرد الأهلية، المجلد 8، العدد 2، 2004.

- 112- هيفاء مالك كاظم، تحليل أهمية العوامل المؤثرة في إستقلال مراجع الحسابات، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 9، العدد 29، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2013.
- 113- هونر محمد محمد أمين، سوران محمد أمين، محمد حازم إسماعيل الغزالي، مدى كفاءة المراجعة الخارجية للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، من وجهة نظر مراجعي الحسابات وأساتذة الجامعيين، المجلة العلمية لجامعة جيهان السليمانية، المجلد 1، العدد 3.
- 114- ياسر تاج السر محمد سند، وحدي الناجي الطيب عبد الله، أثر المراجعة المستمرة في جودة المعلومات المحاسبية، مجلة الدراسات العليا، كلية التجارة، المجلد 11، العدد 42، 2018.
- 115- يوسف محمود جربوع، العوامل المؤثرة على إستقلال المراجعين الخارجيين وحيادهم، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، كلية الإدارة والإقتصاد، 2004.

❖ المؤتمرات والملتقيات

- 116- الحاج أحمد فوزي، زواري فرحات سليمان، مخاطر التدقيق في ظل التجارة الإلكترونية، الملتقى العلمي الوطني الأول حول واقع مهنة التدقيق في ظل معايير التدقيق الدولية، جامعة بومرداس، الجزائر، يومي 27-28 أفريل 2018.
- 117- براق محمد وآخرون، أهمية تطبيق معيار التدقيق الدولي 620، الإستفادة من عمل خبير في الممارسة العلمية لمهنة التدقيق بالجزائر، الملتقى العلمي الوطني الأول حول واقع مهنة التدقيق في الجزائر في ظل معايير التدقيق الدولية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر 11-12 أفريل 2018.
- 118- سالمي محمد الدينوري وآخرون، تدقيق المؤسسات في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ملتقى الدولي حول الإتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر 02-03 ديسمبر 2019.
- 119- عمر إقبال المشهداني، إبراهيم جويفل العابدي، التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة في ظل عمليات التجارة الإلكترونية، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنه نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتقاد التجارة الإلكترونية في الجزائر، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2011.
- 120- يزيد تفرارت وآخرون، دراسة مقارنة بين المعيار الجزائري للتدقيق ونظيره الدولي، الملتقى العلمي الوطني حول واقع مهنة التدقيق في الجزائر في ظل معايير التدقيق الدولية جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 11-12 أفريل، 2018.

❖ القرارات والقوانين والمراسيم

- 121- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 28، المادة 06، بتاريخ 16 ماي 2018.
- 122- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 63، المادة 02، سنة 1998.
- 123- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 28، المادة 08، بتاريخ 16 ماي 2018.
- 124- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 28، المادة 09، بتاريخ 16 ماي 2018.
- 125- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 28، المادة 10، بتاريخ 16 ماي 2018.
- 126- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 28، المادة 11، بتاريخ 16 ماي 2018.
- 127- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 10-01، العدد 42، المادة 22، بتاريخ 29 يونيو 2010.
- 128- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 10-01، العدد 42، المادة 03، بتاريخ 29 يونيو 2010.
- 129- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 10-01، العدد 42، المادة 64، بتاريخ 29 يونيو 2010.
- 130- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 10-01، العدد 42، المادة 65، بتاريخ 29 يونيو 2010.
- 131- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 10-01، العدد 42، المادة 66، بتاريخ 29 يونيو 2010.
- 132- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 10-01، العدد 42، المادة 67، بتاريخ 29 يونيو 2010.
- 133- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 10-01، العدد 42، المادة 68، بتاريخ 29 يونيو 2010.
- 134- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 10-01، العدد 42، المادة 69، بتاريخ 29 يونيو 2010.
- 135- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 10-01، العدد 42، المادة 70، بتاريخ 29 يونيو 2010.

136- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مقرر رقم 23 بتاريخ 15 مارس 2017.

❖ المحاضرات

137- فاتح سردوك، محاضرات في مقياس مراجعة ومحاسبة الحسابات، سنة ثانية ماستر، تخصص، تدقيق

محاسبي، كلية العلوم الإقتصادية جامعة الوادي، 2015، 2016.

ثانيا : قائمة المراجع باللغة الأجنبية

138- Alexander Kogan, Ephraim F. Sudit, Miklos A. Vasarhelyi, Continuous, Online Auditing, Journal of Information Systems, Vol, 13 ,1999.

139- Benguetib Ali,Gasmi Said ,Auditing in Algeria within the Framework of Implementing Corporate Governance,Academic Journal of Interdisciplinary Studies, Rome-Italy,Vol 5 No 2,July 2016.

140- Blagica Jovanova and Dushko Josheski, External Audit and Relation Between Internal Auditors, Supervisory Body and External Auditors of The Banking Sector In The Republic of Macedonia.

141- Bryan K. Church, J. Gregory Jenkins, Susan A. McCracken, Pamela B. Roush, and Jonathan D. Stanley ,Auditor Independence in Fact: Research,Regulatory, and Practice Implications Drawnfrom Experimental and Archival Research. American Accounting Association Vol. 29, No. 1.

142- David Gwilliam and Oliver Marnet, auditor independence, November 2018.

143- Electronic Commerce – Effect On The Audit Of Financial Statements, December, 2003.

144- International Auditing and Assurance Standards Board International Federation of Accountants, International Standard on Auditing Overall Objectives of the Independent Auditor and the Conduct of an Audit in Accordance with International Standards on Auditing, New York, USA ,April 2009.

145- J. Donald Warren Jr, and L. Murphy Smith, Continuous Auditing An Effective Tool for Internal Auditors ,Vol 21,2006.

146- Michael G. Alles, Alexander Kogan, and Miklos A. Vasarhelyi, Feasibility and Economics of Continuous Assurance, A Journal of Practice & Theory, Vol. 21, Iss. 1, March 2002.

147- Mohammed Osama Shaat,The Impact of E-Commerce on the External Auditor Work,Thesis Submitted in Partial Fulfilment of the Requirements for The Master Degree in Accounting and Finance, Accounting & Finance Department, Faculty of Commerce, The Islamic University of Gaza, 2013.

- 148- M. Khodadadi, M.Jouzbarband and F.sameni keivani Conceptual Evaluation E-commerce, objectives and the necessary infrastructure, International Conference on Innovation, Management and Service ,vol 14,Singapore 2011.
- 149- Miklos A. Vasarhelyi, Concepts In Continuous Assurance, Chapter 12 ,2002.
- 150- Mahd Ali Al- jabali,Ehab Nazmy,The Impact of E-commerce on the Audit Profession in Jordan,European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, Issue 30 ,2011.
- 151- Richard Boateng, Definitional Concepts of Information Technology, Southern University and University of Ghana Business School, 2009.
- 152- Robert K. Elliott and Peter D. Jacobson ,Audit independence concepts.
- 153- Robert K. Elliott, Twenty-First Century Assurance ,Auditing , A Journal of Practice & Theory, Vol. 21, March, 2002.

❖ المواقع الإلكترونية

- 154- <http://www.startimes.com/f.aspx?t=35967939>
- 155- <https://www.alukah.net/sharia/0/123004>
- 156- <https://mawdoo3.com>
- 157- <http://e-biblio.univ-mosta.dz/>
- 158- <https://library.iugaza.edu.ps>
- 159- www.almohasb1.com
- 160- <http://alqashi.com>
- 161- <http://www.iefpedia.com/vb>
- 162- https://meu.edu.jo/libraryTheses/586b89f91d375_1.pdf
- 163- www.iasj.net
- 164- <https://dspace.univ-ouargla.dz>
- 165- www.mptic.dz
- 166- <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/24850>
- 167- <https://www.mpttn.gov.dz/ar/content>
- 168- <https://www.tandfonline.com/toc/rsar20/23/1?nav=tocList>
- 169- <http://www.cnc.dz/reglement.asp>
- 170- <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/38455>
- 171- <https://www.amazon.co.uk>

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01 الإستبيان



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة الشهيد حمة لخضر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

تخصص محاسبة وتدقيق

إستمارة الاستبيان



سيدي، سيدتي:

تحية طيبة وبعد....

تتعلق هذه الاستبانة بأطروحة دكتوراه بعنوان:

يقوم الباحث بإعداد أطروحة دكتوراه ، والأسئلة المرفقة عبارة عن إستبانة تم تصميمها من قبل الباحث لأغراض الدراسة والبحث العلمي، ويسعى الباحث إلى تحليل البيانات وإختبار الفرضيات إستعمال خبير تكنولوجيا المعلومات وأثره على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل التجارة الإلكترونية بالبيئة الجزائرية، وإقتراح الحلول والتوصيات التي يراها مناسبة في ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها.

يعد هذا الإستبيان جزء من الدراسة، ونظرا لخبرتك في هذا المجال فإن إجاباتكم الدقيقة على فقرات هذا الإستبيان سوف يساعدنا ذلك للوصول إلى نتائج قيمة تخدم موضوع الدراسة، كما نؤكد لكم أن إجاباتكم ستستخدم لغرض البحث العلمي فقط لا غير.

شاكرين تعاونك

ملاحظة: يرجى وضع علامة X على الإجابة الصحيحة.

الهاتف: 07.80.43.04.52/ 06.66.20.98.00

البريد الإلكتروني: aida-anouar@univ-eloued.dz

الباحث:

عيدة أنور

◀ الجزء الأول: البيانات الشخصية

▪ المؤهل العلمي:

شهادة الليسانس: دراسات عالیا: أخرى:

▪ الخبرة:

أقل من 10 سنوات: من 10 إلى 15 سنة: أكثر من 15 سنة

▪ المسمى الوظيفي:

خبير محاسب مراجع حسابات أستاذ جامعي في تخصص

◀ الجزء الثاني: محاور الدراسة

يرجى وضع إشارة (X) أمام الإجابة التي تراها مناسبة.

المحور الأول: إدراك مراجع الحسابات بمتطلبات الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات (IT)

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
IT 01	يلجأ مراجع الحسابات إلى إستعمال خبير تكنولوجيا المعلومات عندما تكون الخبرة في مجال متعلق بالتجارة الإلكترونية بهدف جمع أدلة إثبات المقنعة، الكافية والملائمة.					
IT 02	يلجأ مراجع الحسابات إلى إستعمال خبير تكنولوجيا المعلومات للحصول على معرفة أفضل للشركات التي تستخدم التجارة الإلكترونية.					
IT03	يتأكد مراجع الحسابات من أن خبير تكنولوجيا المعلومات يساهم في الفهم الجيد لبعض المشاكل المعقدة في بيئة التجارة الإلكترونية.					
IT 04	تقييم وتحليل مخاطر الإختلالات المعتبرة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، ووضع منهج عام لرد عنها.					
IT 05	تستخدم الإدارة أعمال خبير تكنولوجيا المعلومات لإعداد الكشوفات المالية في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.					
IT 06	عندما يلجأ مراجع الحسابات إلى إستعمال خبير تكنولوجيا المعلومات يتأكد من أن هذا الأخير لديه الشهادات أو التراخيص المهنية التي تسمح له بمزاولة نشاطه.					
IT 07	عندما يلجأ مراجع الحسابات إلى إستعمال خبير تكنولوجيا المعلومات يتأكد من أن هذا الأخير لديه الخبرة والسمعة في مجال التجارة الإلكترونية التي يسعى مراجع الحسابات للحصول على دليل إثبات فيها.					

				عندما يلجأ مراجع الحسابات إلى إستعمال خبير تكنولوجيا المعلومات يقدر موضوعية هذا الأخير.	IT 08
				تزداد مخاطر ظهور ضعف في موضوعية خبير تكنولوجيا المعلومات كونه ذو مصلحة لدى الشركات العاملة في ظل التجارة الإلكترونية محل المراجعة.	IT 09
				في حال عدم إطمئنان مراجع الحسابات من كفاءة وموضوعية خبير تكنولوجيا المعلومات يناقش تحفظاته مع الإدارة.	IT 10
				في حال عدم إطمئنان مراجع الحسابات من كفاءة وموضوعية خبير تكنولوجيا المعلومات يدرس إمكانية الحصول على أدلة إثبات كافية تتعلق بعمل الخبير.	IT 11
				في حال عدم إطمئنان مراجع الحسابات من كفاءة وموضوعية خبير تكنولوجيا المعلومات يقوم بإجراءات مراجعة إضافية.	IT 12
				يجب على مراجع الحسابات تقييم ملائمة أعمال خبير تكنولوجيا المعلومات كدليل إثبات للبيانات المالية رهن المراجعة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.	IT 13
				يجب على مراجع الحسابات تقييم ملائمة أعمال خبير تكنولوجيا المعلومات وذلك عند مراعاة مصدر المعلومات المستخدمة والفرضيات والطرق المستخدمة ومدى انسجامها مع الفترات السابقة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.	IT 14
				يجب على مراجع الحسابات تقييم ملائمة أعمال خبير تكنولوجيا المعلومات ومراعاة نتائج عمله على ضوء معرفة مراجع الحسابات لطبيعة نشاط الشركة.	IT 15
				يأخذ مراجع الحسابات بعين الإعتبار مجموعة من الإجراءات منها عمل إستفسارات التي قام بها خبير تكنولوجيا المعلومات لتقدير فيما إذا كانت مصادر المعلومات كافية وملائمة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.	IT 16
				في حالة كون نتائج عمل خبير تكنولوجيا المعلومات لا تتوفر على أدلة إثبات كافية وملائمة، فعلى مراجع الحسابات البت في هذا الأمر ويكون ذلك بمناقشة الأمر مع الشركة والخبير.	IT 17

تقييم مدى ملائمة أعمال خبير تكنولوجيا المعلومات (ITC)

المحور الثاني: أهمية إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية (IN)

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
IN 01	يستطيع مراجع الحسابات القيام بالتخطيط والتصميم والتنفيذ الجيد لعملية المراجعة بالشركات التي تستخدم التجارة الإلكترونية، وهذا ما يحقق إستقلاليته بشكل تام.					
IN 02	يقوم مراجع الحسابات بالتقييم الفعال للإجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية وبالتالي تزداد القدرة على إستقلاليته في التحكم أكثر في نظام الرقابة الداخلية.					
IN 03	يتبع مراجع الحسابات أسلوب المراجعة الذي يؤدي إلى تحسين الإتصال بين أعضاء فريق المراجعة وأداء المهام الأكثر تعقيدا بسرعة ودقة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية مما ينعكس إيجابيا على إستقلالية مراجع الحسابات.					
IN 04	مراجع الحسابات له خبرة عامة بلغات البرمجة تسمح له بكتابة برامج بسيطة وملم بأساليب المراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية وهذا ما يجعل إستقلاليته لا تتأثر عند الإستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات.					
IN 05	لدى مراجع الحسابات القدرة على التصميم وإنشاء خرائط التدفق وتحليلها للتعرف على مواطن القوة والضعف في هذه النظم مما ينعكس إيجابيا على إستقلاليته.					
IN 06	المراجعة المستمرة مدخلا مناسباً للمراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية					
IN 07	تتم تلبية حاجات متخذي القرار إلا بتطبيق مدخل ومنهج المراجعة المستمرة وهذا بهدف التقليل والتخفيض من خطر المعلومات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.					
IN 08	أدلة الإثبات في المراجعة المستمرة هي أدلة إلكترونية غير ورقية متنسقة مع مجال ونطاق هذه المراجعة، كما تتيح المراجعة المستمرة معلومات ملائمة لمتخذي القرار في الوقت المناسب.					
IN 09	تكون التأكيدات في ما يخص المعلومات المالية وغير مالية في موقع الشركة بوتيرة متواصلة ومستمرة وهذا ما تهدف إليه المراجعة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.					
IN 10	يتم توفير المعلومات في الوقت المناسب وتقليل الوقت بين الحصول الأحداث وتقديم خدمة التأكيد وهذا بمساهمة منهج المراجعة المستمرة، كما توفر هذه الأخيرة معلومات أفضل بوقت أقل لتفهم بيئة الرقابة الداخلية لشركة الزبون.					
IN 11	المراجعة المستمرة هي عملية تنتهي بإبداء رأي في محايد، مع ختم التصديق المستمر الذي يظهر على موقع الشركة على الإنترنت.					

عناصر تحقق إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية (INA)

يستوجب من مراجع الحسابات أن يكون مؤهلا علميا وعمليا بتطبيق منهج المراجعة المستمرة عند مراجعة الشركات التي تستخدم التجارة الإلكترونية (INB)

				حتى لا تتعرض إستقلالية مراجع الحسابات للخطر والتهديد فإنه قد يتحمل عميل المراجعة التكلفة الثابتة بتقديم خدمات المراجعة المستمرة، والمتمثلة في تكلفة الأجهزة والبرامج والشبكات وبصفة خاصة تكلفة تطوير البرامج المتخصصة الملائمة لإحتياجات عميل المراجعة.	العوامل المؤثرة على إستقلالية مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية عند مدخل المراجعة المستمرة (INC)	IN 12
				يفضل أن يقوم مراجع الحسابات بتحصيل مبلغ معين من كل مستفيد مثل البنوك، أصحاب المصالح، الدائنون.. إلخ مقابل الإطلاع على تقارير المراجعة على الشبكة الدولية للمعلومات.		IN 13
				حتى لا تتعرض إستقلاليته مراجع الحسابات للخطر فإنه يستوجب من هذا الأخير أن لا يكون هناك مصالح مع العميل تؤدي إلى مخاطر غير مقبولة بجودة ومصداقية معلومات تقارير الأعمال.		IN 14
				تتأثر على إستقلالية مراجع الحسابات بالاشتراك في تطوير وتصميم نظم تكنولوجيا المعلومات الخاصة بعميل وخدمات إضفاء الثقة لنفس العميل.		IN 15

المحور الثالث: معوقات وتحديات مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية (OB)

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
OB 01	في ظل بيئة التجارة الإلكترونية فإن إرتفاع المخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة الداخلية يزيد من احتمال وجود تحريفات جوهرية بالقوائم المالية.					
OB 02	تعقد مكونات نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.					
OB 03	ما يزيد من مخاطر الإكتشاف هو عدم كفاية تأهيل مراجع الحسابات ببيئة التجارة الإلكترونية مما ينعكس على زيادة درجة مسؤولية هذا الأخير.					
OB 04	عدم وجود إطار تشريعي واضح لمراجعة الشركات التي تستخدم وتنشط في مجال التجارة الإلكترونية، يعيق عملية المراجعة وما ينعكس على إستقلاليه مراجع الحسابات.					
OB 05	ندرة برمجيات المراجعة في البيئة الجزائرية، يحول دون توسع مراجع الحسابات في إستخدامها وكذا التحكم ومواكبة تطورات تكنولوجيا المعلومات.					
OB 06	سهولة تلف وسائط التخزين يرفع احتمال تحريف وفقدان البيانات مما يشكل خطر على أمن المعلومات.					
OB 07	عدم إدراك الشركات لأهمية بناء نظام رقابي يتناسب مع تحديات التجارة الإلكترونية.					

شكرا على تعاونكم

الملحق رقم 02

قائمة بأسماء محكي الإستبيان

الملحق رقم: 02 (قائمة محكمي الاستبيان)

1- الأكاديميين والمهنيين

الاسم واللقب	المهنة	مكان الوظيفة	التخصص
سالمي محمد دينوري	أستاذ محاضر أ + مراجع حسابات ومحاسب معتمد	الوادي	محاسبة
مفيد عبد اللاوي	أستاذ محاضر أ + مراجع حسابات ومحاسب معتمد	الوادي	محاسبة
فاتح سردوك	أستاذ محاضر أ + مراجع حسابات ومحاسب معتمد	الوادي	محاسبة وتدقيق
بن خليفة بالقاسم	أستاذ محاضر أ + مراجع حسابات ومحاسب معتمد	الوادي	محاسبة
عوادي مصطفى	أستاذ محاضر أ + مراجع حسابات ومحاسب معتمد	الوادي	محاسبة

2- الأكاديميين

الاسم واللقب	المهنة	مكان الوظيفة	التخصص
صالح حميداتو	أستاذ محاضر أ	الوادي	محاسبة وجباية
زكريا دمدوم	أستاذ محاضر أ	الوادي	محاسبة
فيصل مايدة	أستاذ محاضر أ	الوادي	محاسبة ونظم المعلومات
زين يونس	أستاذ محاضر أ	الوادي	محاسبة وتدقيق
شيخي بلال	أستاذ التعليم العالي	بومرداس	مالية ومحاسبة
يزيد تفرات	أستاذ محاضر أ	أم البواقي	محاسبة
رياض ريمي	أستاذ محاضر أ	الوادي	إحصاء واقتصاد تطبيقي
حمزة حمادة	أستاذ محاضر أ	الوادي	أدب عربي

3- المهنيين

الاسم واللقب	المهنة	مكان الوظيفة	التخصص
لبوز نوح	خبير محاسبي	ورقلة	محاسبة
يوسف زيدان	مراجع حسابات	الوادي	محاسبة
داهم محمد علي	مراجع حسابات	الوادي	محاسبة
موساوي عبد الواحد	خبير تكنولوجيا المعلومات	الوادي	تكنولوجيا المعلومات وإعلام آلي

الملحق رقم 03

مخرجات برنامج SPSS

Correlations

		IT_A	IT1	IT2	IT3	IT4	IT5
IT_A	Pearson Correlation	1	.421**	.370**	.828**	.518**	.836**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000
	N	159	159	159	159	159	159
IT1	Pearson Correlation	.421**	1	.135	.025	.376**	.033
	Sig. (2-tailed)	.000		.091	.751	.000	.679
	N	159	159	159	159	159	159
IT2	Pearson Correlation	.370**	.135	1	.046	.203*	.074
	Sig. (2-tailed)	.000	.091		.563	.010	.356
	N	159	159	159	159	159	159
IT3	Pearson Correlation	.828**	.025	.046	1	.152	.911**
	Sig. (2-tailed)	.000	.751	.563		.056	.000
	N	159	159	159	159	159	159
IT4	Pearson Correlation	.518**	.376**	.203*	.152	1	.158*
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.010	.056		.047
	N	159	159	159	159	159	159
IT5	Pearson Correlation	.836**	.033	.074	.911**	.158*	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.679	.356	.000	.047	
	N	159	159	159	159	159	159

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

		IT_B	IT6	IT7	IT8	IT9	IT10	IT11	IT12
IT_B	Pearson Correlation	1	.473**	.791**	.576**	.438**	.591**	.606**	.548**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	159	159	159	159	159	159	159	159
IT6	Pearson Correlation	.473**	1	.254**	.142	.040	.103	.564**	.205**
	Sig. (2-tailed)	.000		.001	.074	.618	.196	.000	.010
	N	159	159	159	159	159	159	159	159
IT7	Pearson Correlation	.791**	.254**	1	.340**	.185*	.548**	.400**	.410**
	Sig. (2-tailed)	.000	.001		.000	.019	.000	.000	.000
	N	159	159	159	159	159	159	159	159
IT8	Pearson Correlation	.576**	.142	.340**	1	.051	.166*	.141	.163*
	Sig. (2-tailed)	.000	.074	.000		.521	.037	.077	.040
	N	159	159	159	159	159	159	159	159
IT9	Pearson Correlation	.438**	.040	.185*	.051	1	.144	.206**	.158*
	Sig. (2-tailed)	.000	.618	.019	.521		.071	.009	.047
	N	159	159	159	159	159	159	159	159
IT10	Pearson Correlation	.591**	.103	.548**	.166*	.144	1	.113	.106
	Sig. (2-tailed)	.000	.196	.000	.037	.071		.156	.182
	N	159	159	159	159	159	159	159	159
IT11	Pearson Correlation	.606**	.564**	.400**	.141	.206**	.113	1	.350**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.077	.009	.156		.000
	N	159	159	159	159	159	159	159	159
IT12	Pearson Correlation	.548**	.205**	.410**	.163*	.158*	.106	.350**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.010	.000	.040	.047	.182	.000	
	N	159	159	159	159	159	159	159	159

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

		IT_C	IT13	IT14	IT15	IT16	IT17
IT_C	Pearson Correlation	1	.571**	.793**	.659**	.714**	.712**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000
	N	159	159	159	159	159	159
IT13	Pearson Correlation	.571**	1	.309**	.397**	.236**	.146
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.003	.066
	N	159	159	159	159	159	159
IT14	Pearson Correlation	.793**	.309**	1	.450**	.436**	.581**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000	.000
	N	159	159	159	159	159	159
IT15	Pearson Correlation	.659**	.397**	.450**	1	.237**	.300**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.003	.000
	N	159	159	159	159	159	159
IT16	Pearson Correlation	.714**	.236**	.436**	.237**	1	.389**
	Sig. (2-tailed)	.000	.003	.000	.003		.000
	N	159	159	159	159	159	159
IT17	Pearson Correlation	.712**	.146	.581**	.300**	.389**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.066	.000	.000	.000	
	N	159	159	159	159	159	159

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		IN_A	IN1	IN2	IN3	IN4	IN5
IN_A	Pearson Correlation	1	.634**	.807**	.723**	.579**	.751**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000
	N	159	159	159	159	159	159
IN1	Pearson Correlation	.634**	1	.355**	.489**	.202*	.315**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.011	.000
	N	159	159	159	159	159	159
IN2	Pearson Correlation	.807**	.355**	1	.498**	.335**	.626**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000	.000
	N	159	159	159	159	159	159
IN3	Pearson Correlation	.723**	.489**	.498**	1	.189*	.434**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.017	.000
	N	159	159	159	159	159	159
IN4	Pearson Correlation	.579**	.202*	.335**	.189*	1	.192*
	Sig. (2-tailed)	.000	.011	.000	.017		.015
	N	159	159	159	159	159	159
IN5	Pearson Correlation	.751**	.315**	.626**	.434**	.192*	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.015	
	N	159	159	159	159	159	159

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

		IN_B	IN6	IN7	IN8	IN9	IN10	IN11
IN_B	Pearson Correlation	1	.485**	.771**	.874**	.726**	.771**	.633**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	159	159	159	159	159	159	159
IN6	Pearson Correlation	.485**	1	.165*	.252**	.245**	.178*	.236**
	Sig. (2-tailed)	.000		.037	.001	.002	.025	.003
	N	159	159	159	159	159	159	159
IN7	Pearson Correlation	.771**	.165*	1	.746**	.475**	.626**	.345**
	Sig. (2-tailed)	.000	.037		.000	.000	.000	.000
	N	159	159	159	159	159	159	159
IN8	Pearson Correlation	.874**	.252**	.746**	1	.501**	.876**	.457**
	Sig. (2-tailed)	.000	.001	.000		.000	.000	.000
	N	159	159	159	159	159	159	159
IN9	Pearson Correlation	.726**	.245**	.475**	.501**	1	.383**	.279**
	Sig. (2-tailed)	.000	.002	.000	.000		.000	.000
	N	159	159	159	159	159	159	159
IN10	Pearson Correlation	.771**	.178*	.626**	.876**	.383**	1	.364**
	Sig. (2-tailed)	.000	.025	.000	.000	.000		.000
	N	159	159	159	159	159	159	159
IN11	Pearson Correlation	.633**	.236**	.345**	.457**	.279**	.364**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.003	.000	.000	.000	.000	
	N	159	159	159	159	159	159	159

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

		IN_C	IN12	IN13	IN14	IN15
IN_C	Pearson Correlation	1	.616**	.727**	.749**	.550**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000
	N	159	159	159	159	159
IN12	Pearson Correlation	.616**	1	.244**	.173*	.164*
	Sig. (2-tailed)	.000		.002	.029	.039
	N	159	159	159	159	159
IN13	Pearson Correlation	.727**	.244**	1	.540**	.148
	Sig. (2-tailed)	.000	.002		.000	.064
	N	159	159	159	159	159
IN14	Pearson Correlation	.749**	.173*	.540**	1	.229**
	Sig. (2-tailed)	.000	.029	.000		.004
	N	159	159	159	159	159
IN15	Pearson Correlation	.550**	.164*	.148	.229**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.039	.064	.004	
	N	159	159	159	159	159

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

		OB_T	OB1	OB2	OB3	OB4	OB5	OB6	OB7
OB_T	Pearson Correlation	1	.754**	.861**	.802**	.499**	.802**	.775**	.568**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	159	159	159	159	159	159	159	159
OB1	Pearson Correlation	.754**	1	.714**	.622**	.289**	.471**	.466**	.331**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	159	159	159	159	159	159	159	159
OB2	Pearson Correlation	.861**	.714**	1	.729**	.244**	.666**	.709**	.318**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.002	.000	.000	.000
	N	159	159	159	159	159	159	159	159
OB3	Pearson Correlation	.802**	.622**	.729**	1	-.005	.681**	.792**	.356**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.953	.000	.000	.000
	N	159	159	159	159	159	159	159	159
OB4	Pearson Correlation	.499**	.289**	.244**	-.005	1	.283**	.098	.311**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.002	.953		.000	.221	.000
	N	159	159	159	159	159	159	159	159
OB5	Pearson Correlation	.802**	.471**	.666**	.681**	.283**	1	.585**	.434**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000
	N	159	159	159	159	159	159	159	159
OB6	Pearson Correlation	.775**	.466**	.709**	.792**	.098	.585**	1	.320**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.221	.000		.000
	N	159	159	159	159	159	159	159	159
OB7	Pearson Correlation	.568**	.331**	.318**	.356**	.311**	.434**	.320**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	159	159	159	159	159	159	159	159

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		IT_IN_OB	IT_A	IT_B	IT_C	IN_T	IN_A	IN_B	IN_C	IT_T	OB_T
IT_IN_OB	Pearson Correlation	1	.660**	.808**	.812**	.636**	.790**	.691**	.636**	.916**	.222**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.005
	N	159	159	159	159	159	159	159	159	159	159
IT_A	Pearson Correlation	.660**	1	.505**	.465**	.266**	.451**	.400**	.266**	.788**	-.022
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.001	.000	.000	.001	.000	.788
	N	159	159	159	159	159	159	159	159	159	159
IT_B	Pearson Correlation	.808**	.505**	1	.627**	.634**	.532**	.467**	.634**	.872**	-.021
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.789
	N	159	159	159	159	159	159	159	159	159	159
IT_C	Pearson Correlation	.812**	.465**	.627**	1	.382**	.844**	.405**	.382**	.828**	-.013
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.872
	N	159	159	159	159	159	159	159	159	159	159
IN_T	Pearson Correlation	.636**	.266**	.634**	.382**	1	.303**	.462**	1.000**	.526**	.030
	Sig. (2-tailed)	.000	.001	.000	.000		.000	.000	0.000	.000	.711
	N	159	159	159	159	159	159	159	159	159	159
IN_A	Pearson Correlation	.790**	.451**	.532**	.844**	.303**	1	.456**	.303**	.723**	.009
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.908
	N	159	159	159	159	159	159	159	159	159	159
IN_B	Pearson Correlation	.691**	.400**	.467**	.405**	.462**	.456**	1	.462**	.513**	.008
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.921
	N	159	159	159	159	159	159	159	159	159	159
IN_C	Pearson Correlation	.636**	.266**	.634**	.382**	1.000**	.303**	.462**	1	.526**	.030
	Sig. (2-tailed)	.000	.001	.000	.000	0.000	.000	.000		.000	.711
	N	159	159	159	159	159	159	159	159	159	159
IT_T	Pearson Correlation	.916**	.788**	.872**	.828**	.526**	.723**	.513**	.526**	1	-.023
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.777
	N	159	159	159	159	159	159	159	159	159	159
OB_T	Pearson Correlation	.222**	-.022	-.021	-.013	.030	.009	.008	.030	-.023	1
	Sig. (2-tailed)	.005	.788	.789	.872	.711	.908	.921	.711	.777	
	N	159	159	159	159	159	159	159	159	159	159

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

```
RELIABILITY
/VARIABLES=IT1 IT2 IT3 IT4 IT5
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Notes

Output Created		10-JAN-2020 16:19:49
Comments		
Input	Data	D:\anoir\bd anoir.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data	159
	File	
	Matrix Input	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
Syntax		RELIABILITY /VARIABLES=IT1 IT2 IT3 IT4 IT5 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.02

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	159	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	159	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.605	5

```
RELIABILITY
/VARIABLES=IT6 IT7 IT8 IT9 IT10 IT11 IT12
```

```

/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.

```

Reliability

		Notes
Output Created		10-JAN-2020 16:20:26
Comments		
Input	Data	D:\anoir\bd anoir.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data	159
	File	
	Matrix Input	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
Syntax		RELIABILITY /VARIABLES=IT6 IT7 IT8 IT9 IT10 IT11 IT12 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.02

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	159	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	159	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.648	7

```

RELIABILITY
/VARIABLES=IT13 IT14 IT15 IT16 IT17
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL

```

/MODEL=ALPHA.

Reliability

Notes

Output Created		10-JAN-2020 16:20:44
Comments		
Input	Data	D:\anoir\bd anoir.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data	159
	File	
	Matrix Input	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
Syntax		RELIABILITY /VARIABLES=IT13 IT14 IT15 IT16 IT17 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Resources	Processor Time	00:00:00.00
	Elapsed Time	00:00:00.02

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	159	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	159	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.719	5

RELIABILITY

/VARIABLES=IT1 IT2 IT3 IT4 IT5 IT6 IT7 IT8 IT9 IT10 IT11 IT12 IT13 IT14 IT15
IT16 IT17
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL

/MODEL=ALPHA.

Reliability

Notes

Output Created		10-JAN-2020 16:21:13
Comments		
Input	Data	D:\anoir\bd anoir.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data	159
	File	
	Matrix Input	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
Syntax		RELIABILITY /VARIABLES=IT1 IT2 IT3 IT4 IT5 IT6 IT7 IT8 IT9 IT10 IT11 IT12 IT13 IT14 IT15 IT16 IT17 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Resources	Processor Time	00:00:00.00
	Elapsed Time	00:00:00.00

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	159	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	159	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.827	17

```
RELIABILITY
/VARIABLES=IN1 IN2 IN3 IN4 IN5
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Notes

Output Created	10-JAN-2020 16:21:48	
Comments		
Input	Data	D:\anoir\bd anoir.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data	159
	File	
	Matrix Input	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
Syntax	RELIABILITY /VARIABLES=IN1 IN2 IN3 IN4 IN5 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.	
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.02

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	159	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	159	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.730	5

```
RELIABILITY
/VARIABLES=IN6 IN7 IN8 IN9 IN10 IN11
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Notes

Output Created		10-JAN-2020 16:22:06
Comments		
Input	Data	D:\anoir\bd anoir.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data	159
	File	
	Matrix Input	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
Syntax		RELIABILITY /VARIABLES=IN6 IN7 IN8 IN9 IN10 IN11 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.02

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	159	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	159	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's	
Alpha	N of Items
.788	6

```
RELIABILITY
/VARIABLES=IN12 IN13 IN14 IN15
```

```

/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.

```

Reliability

Notes

Output Created	10-JAN-2020 16:22:26	
Comments		
Input	Data	D:\anoir\bd anoir.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data	159
	File	
	Matrix Input	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
Syntax	RELIABILITY /VARIABLES=IN12 IN13 IN14 IN15 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.	
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.02

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	159	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	159	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's	
Alpha	N of Items
.572	4

RELIABILITY

```

/VARIABLES=IN1 IN2 IN3 IN4 IN5 IN6 IN7 IN8 IN9 IN10 IN11 IN12 IN13 IN14 IN15
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.

```

Reliability

Notes

Output Created		10-JAN-2020 16:22:49
Comments		
Input	Data	D:\anoir\bd anoir.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data	159
	File	
	Matrix Input	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
Syntax		RELIABILITY /VARIABLES=IN1 IN2 IN3 IN4 IN5 IN6 IN7 IN8 IN9 IN10 IN11 IN12 IN13 IN14 IN15 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Resources	Processor Time	00:00:00.00
	Elapsed Time	00:00:00.00

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	159	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	159	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.822	15

```

RELIABILITY
/VARIABLES=OB1 OB2 OB3 OB4 OB5 OB6 OB7
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  
```

/MODEL=ALPHA.

Reliability

Notes

Output Created	10-JAN-2020 16:23:21	
Comments		
Input	Data	D:\anoir\bd anoir.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data	159
	File	
	Matrix Input	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
Syntax	RELIABILITY /VARIABLES=OB1 OB2 OB3 OB4 OB5 OB6 OB7 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.	
Resources	Processor Time	00:00:00.03
	Elapsed Time	00:00:00.02

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	159	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	159	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.824	7

RELIABILITY

/VARIABLES=IT1 IT2 IT3 IT4 IT5 IT6 IT7 IT8 IT9 IT10 IT11 IT12 IT13 IT14 IT15
IT16 IT17 IN1 IN2

IN3 IN4 IN5 IN6 IN7 IN8 IN9 IN10 IN11 IN12 IN13 IN14 IN15 OB1 OB2 OB3 OB4
OB5 OB6 OB7

/SCALE('ALL VARIABLES') ALL

/MODEL=ALPHA.

Reliability

Notes

Output Created		10-JAN-2020 16:24:08
Comments		
Input	Data	D:\anoir\bd anoir.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data	159
	File	
	Matrix Input	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
Syntax		RELIABILITY /VARIABLES=IT1 IT2 IT3 IT4 IT5 IT6 IT7 IT8 IT9 IT10 IT11 IT12 IT13 IT14 IT15 IT16 IT17 IN1 IN2 IN3 IN4 IN5 IN6 IN7 IN8 IN9 IN10 IN11 IN12 IN13 IN14 IN15 OB1 OB2 OB3 OB4 OB5 OB6 OB7 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Resources	Processor Time	00:00:00.00
	Elapsed Time	00:00:00.00

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	159	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	159	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.885	39

FREQUENCIES VARIABLES=المسمى_الوظيفي الخبرة المؤهل_العلمي
 /PIECHART FREQ
 /ORDER=ANALYSIS.

Frequencies

Notes

Output Created	10-JAN-2020 16:28:55		
Comments			
Input	Data	D:\anoir\bd anoir.sav	
	Active Dataset	DataSet1	
	Filter	<none>	
	Weight	<none>	
	Split File	<none>	
	N of Rows in Working Data	159	
	File		
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.	
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data.	
Syntax	FREQUENCIES VARIABLES=المؤهل_العلمي الخبرة المسمى_الوظيفي /PIECHART FREQ /ORDER=ANALYSIS.		
Resources	Processor Time	00:00:00.70	
	Elapsed Time	00:00:00.61	

Statistics

		المؤهل_العلمي	الخبرة	المسمى_الوظيفي
N	Valid	159	159	159
	Missing	0	0	0

Frequency Table

المؤهل_العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	شهادة الليسانس	100	62.9	62.9	62.9
	دراسات عليا	44	27.7	27.7	90.6
	اخرى	15	9.4	9.4	100.0
	Total	159	100.0	100.0	

الخبرة

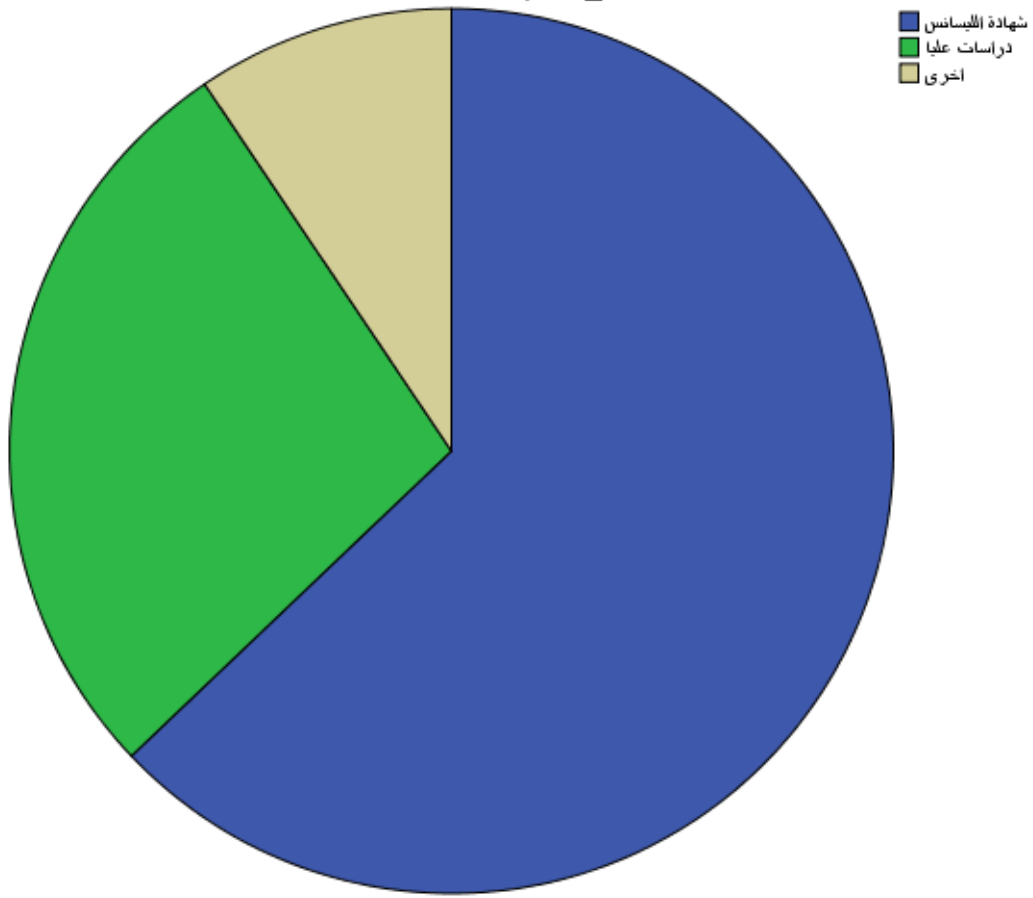
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid أقل من 10	20	12.6	12.6	12.6
من 10-15	68	42.8	42.8	55.3
أكثر من 15	71	44.7	44.7	100.0
Total	159	100.0	100.0	

المسمى الوظيفي

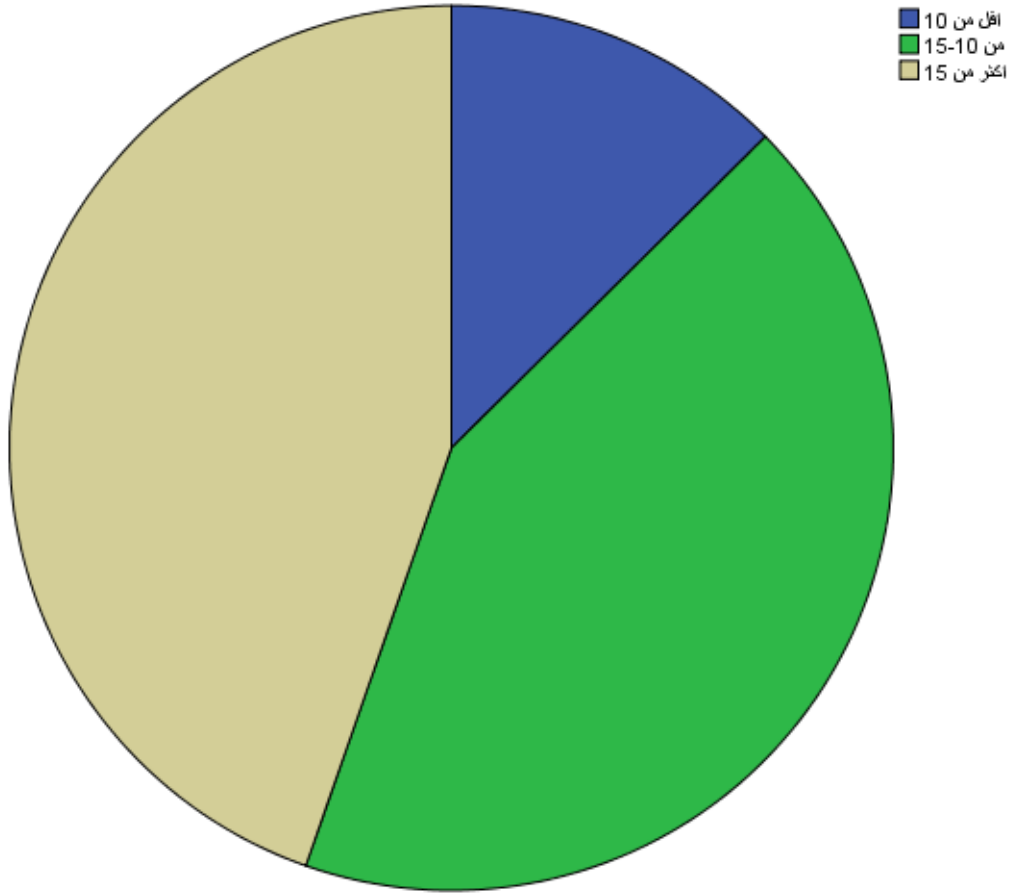
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid خبير محاسب	22	13.8	13.8	13.8
محافظ الحسابات	99	62.3	62.3	76.1
استاذ جامعي	38	23.9	23.9	100.0
Total	159	100.0	100.0	

Pie Chart

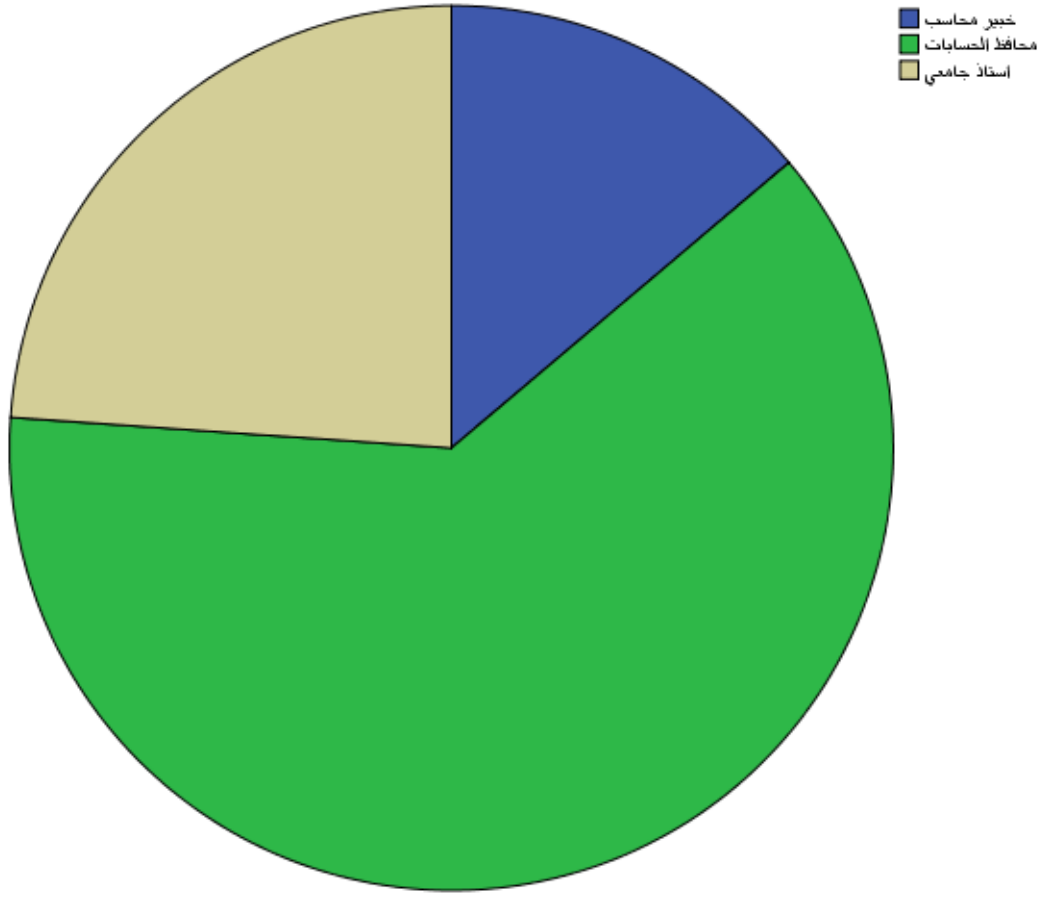
المؤهل_العلمي



الخبرة



المسمى الوظيفي



```

DESCRIPTIVES VARIABLES=IT1 IT2 IT3 IT4 IT5 IT6 IT7 IT8 IT9 IT10 IT11 IT12 IT13
IT14 IT15 IT16 IT17
      IN1 IN2 IN3 IN4 IN5 IN6 IN7 IN8 IN9 IN10 IN11 IN12 IN13 IN14 IN15 OB1 OB2
OB3 OB4 OB5 OB6 OB7 IT_A
      IT_B IT_C IN_A IN_B IN_T IT_T IN_C OB_T
/STATISTICS=MEAN STDDEV.

```

Descriptives

Notes

Output Created		10-JAN-2020 16:32:28
Comments		
Input	Data	D:\anoir\bd anoir.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data	159
	File	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	All non-missing data are used.
Syntax		DESCRIPTIVES VARIABLES=IT1 IT2 IT3 IT4 IT5 IT6 IT7 IT8 IT9 IT10 IT11 IT12 IT13 IT14 IT15 IT16 IT17 IN1 IN2 IN3 IN4 IN5 IN6 IN7 IN8 IN9 IN10 IN11 IN12 IN13 IN14 IN15 OB1 OB2 OB3 OB4 OB5 OB6 OB7 IT_A IT_B IT_C IN_A IN_B IN_T IT_T IN_C OB_T /STATISTICS=MEAN STDDEV.
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.02

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
IT1	159	4.1258	.84750
IT2	159	4.1447	.72772
IT3	159	3.1824	1.28208
IT4	159	4.0692	.74731
IT5	159	3.0314	1.21396
IT6	159	4.4654	.58222
IT7	159	4.0000	.94132
IT8	159	3.0503	1.24676
IT9	159	3.6038	.90721
IT10	159	3.5912	1.08040

IT11	159	4.1321	.75568
IT12	159	4.2767	.77060
IT13	159	3.6101	.88527
IT14	159	3.8239	.90382
IT15	159	3.9434	.90878
IT16	159	3.5786	1.23956
IT17	159	3.6855	1.05025
IN1	159	3.6604	.81776
IN2	159	3.8302	.95604
IN3	159	3.8491	.91533
IN4	159	3.3208	1.12126
IN5	159	3.5094	1.11870
IN6	159	4.2704	.77693
IN7	159	4.0881	.74955
IN8	159	4.0943	.70972
IN9	159	3.0252	1.09631
IN10	159	4.1572	.69841
IN11	159	4.1447	.85563
IN12	159	3.4717	1.01140
IN13	159	3.5975	.90091
IN14	159	3.4214	1.02737
IN15	159	4.1698	.85097
OB1	159	4.5786	.54405
OB2	159	4.4654	.73588
OB3	159	4.2893	.77415
OB4	159	3.2516	.99980
OB5	159	4.1258	.60318
OB6	159	4.3145	.67635
OB7	159	4.1132	.47708
IT_A	159	3.7107	.61773
IT_B	159	3.8742	.52214
IT_C	159	3.7283	.69073
IN_A	159	3.6340	.68850
IN_B	159	3.9633	.57511
IN_T	159	3.6651	.62884
IT_T	159	3.7842	.49581
IN_C	159	3.6651	.62884
OB_T	159	4.1626	.49186
Valid N (listwise)	159		

```

T-TEST
  /TESTVAL=3
  /MISSING=ANALYSIS
  /VARIABLES=IT_A IT_B
IT_C IT_T
  /CRITERIA=CI(.95).

```

T-Test

Notes

Output Created		10-JAN-2020 17:01:59
Comments		
Input	Data	D:\anoir\bd anoir.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	159
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each analysis are based on the cases with no missing or out-of-range data for any variable in the analysis.
Syntax		T-TEST /TESTVAL=3 /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=IT_A IT_B IT_C IT_T /CRITERIA=CI(.95).
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.02

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
IT_A	159	3.7107	.61773	.04899
IT_B	159	3.8742	.52214	.04141
IT_C	159	3.7283	.69073	.05478
IT_T	159	3.7842	.49581	.03932

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
IT_A	14.507	158	.000	.71069	.6139	.8075
IT_B	21.112	158	.000	.87421	.7924	.9560
IT_C	13.295	158	.000	.72830	.6201	.8365
IT_T	19.943	158	.000	.78418	.7065	.8618

```
T-TEST
  /TESTVAL=3
  /MISSING=ANALYSIS
  /VARIABLES=IN_A IN_B
IN_C IN_T
  /CRITERIA=CI(.95).
```

T-Test

Notes

Output Created		10-JAN-2020 17:59:59
Comments		
Input	Data	D:\anoir\bd anoir.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	159
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each analysis are based on the cases with no missing or out-of-range data for any variable in the analysis.
Syntax		T-TEST /TESTVAL=3 /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=IN_A IN_B IN_C IN_T /CRITERIA=CI(.95).

Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.02

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
IN_A	159	3.6340	.68850	.05460
IN_B	159	3.9633	.57511	.04561
IN_C	159	3.6651	.62884	.04987
IN_T	159	3.6651	.62884	.04987

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
IN_A	11.611	158	.000	.63396	.5261	.7418
IN_B	21.121	158	.000	.96331	.8732	1.0534
IN_C	13.337	158	.000	.66509	.5666	.7636
IN_T	13.337	158	.000	.66509	.5666	.7636

T-TEST

```

/TESTVAL=3
/MISSING=ANALYSIS
/VARIABLES=OB_T
/CRITERIA=CI(.95).

```

T-Test

Notes

Output Created		10-JAN-2020 18:00:43
Comments		
Input	Data	D:\anoir\bd anoir.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	159
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each analysis are based on the cases with no missing or out-of-range data for

Syntax		any variable in the analysis. T-TEST /TESTVAL=3
		/MISSING=ANALYSIS
		/VARIABLES=OB_T
Resources	Processor Time Elapsed Time	/CRITERIA=CI(.95). 00:00:00.02 00:00:00.02

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
OB_T	159	4.1626	.49186	.03901

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
OB_T	29.806	158	.000	1.16262	1.0856	1.2397

```

REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT IN_T
  /METHOD=ENTER IT_T.

```

Regression

Notes

Output Created	10-JAN-2020 18:03:45	
Comments		
Input	Data	D:\anoir\bd anoir.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data	159
	File	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
Syntax	REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT IN_T /METHOD=ENTER IT_T.	
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.30
	Memory Required	4400 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	IT_T ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: IN_T

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.526 ^a	.276	.272	.53667

a. Predictors: (Constant), IT_T

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	17.261	1	17.261	59.933	.000 ^b
	Residual	45.218	157	.288		
	Total	62.479	158			

a. Dependent Variable: IN_T

b. Predictors: (Constant), IT_T

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.142	.329		3.476	.001
	IT_T	.667	.086	.526	7.742	.000

a. Dependent Variable: IN_T

```
REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT IN_T
  /METHOD=ENTER IT_A.
```

Regression

Notes

Output Created		10-JAN-2020 18:26:11
Comments		
Input	Data	D:\anoir\bd anoir.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data	159
	File	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.

Syntax	REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT IN_T /METHOD=ENTER IT_A.	
Resources	Processor Time	00:00:00.00
	Elapsed Time	00:00:00.00
	Memory Required	4400 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	IT_A ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: IN_T

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.266 ^a	.071	.065	.60806

a. Predictors: (Constant), IT_A

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.431	1	4.431	11.984	.001 ^b
	Residual	58.048	157	.370		
	Total	62.479	158			

a. Dependent Variable: IN_T

b. Predictors: (Constant), IT_A

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.659	.295		9.028	.000
	IT_A	.271	.078	.266	3.462	.001

a. Dependent Variable: IN_T

```

REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT IN_T
  /METHOD=ENTER IT_B.

```

Regression

Notes

Output Created	10-JAN-2020 18:26:52	
Comments		
Input	Data	D:\anoir\bd anoir.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data	159
	File	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
Syntax	REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT IN_T /METHOD=ENTER IT_B.	
Resources	Processor Time	00:00:00.03
	Elapsed Time	00:00:00.02
	Memory Required	4400 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	IT_B ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: IN_T

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.634 ^a	.402	.398	.48802

a. Predictors: (Constant), IT_B

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	25.087	1	25.087	105.336	.000 ^b
	Residual	37.392	157	.238		
	Total	62.479	158			

a. Dependent Variable: IN_T

b. Predictors: (Constant), IT_B

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.709	.291		2.438	.016
	IT_B	.763	.074	.634	10.263	.000

a. Dependent Variable: IN_T

```
REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT IN_T
  /METHOD=ENTER IT_C.
```

Regression

Notes

Output Created		10-JAN-2020 18:27:04
Comments		
Input	Data	D:\anoir\bd anoir.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data	159
	File	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.

Syntax	REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT IN_T /METHOD=ENTER IT_C.	
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.05
	Memory Required	4400 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	IT_C ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: IN_T

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.382 ^a	.146	.140	.58312

a. Predictors: (Constant), IT_C

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	9.094	1	9.094	26.743	.000 ^b
	Residual	53.385	157	.340		
	Total	62.479	158			

a. Dependent Variable: IN_T

b. Predictors: (Constant), IT_C

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.370	.255		9.308	.000
	IT_C	.347	.067	.382	5.171	.000

a. Dependent Variable: IN_T

					nd	nd		
شهادة الليسانس	100	3.8826	.40958	.04096	3.8013	3.9638	2.77	4.67
دراسات عليا	44	3.7990	.34401	.05186	3.6944	3.9035	2.92	4.79
اخرى	15	3.7590	.39364	.10164	3.5410	3.9770	3.10	4.46
Total	159	3.8478	.39144	.03104	3.7865	3.9091	2.77	4.79

ANOVA

IT_IN_OB

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.344	2	.172	1.125	.327
Within Groups	23.866	156	.153		
Total	24.210	158			

ONEWAY IT_IN_OB BY

الخبرة

/STATISTICS

DESCRIPTIVES

/MISSING ANALYSIS.

Oneway

Notes

Output Created		10-JAN-2020 18:59:14
Comments		
Input	Data	D:\anoir\bd anoir.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	159
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each analysis are based on cases with no missing data for any variable in the analysis.
Syntax		ONEWAY IT_IN_OB BY الخبرة

Resources	Processor Time	/STATISTICS DESCRIPTIVES /MISSING ANALYSIS. 00:00:00.00
	Elapsed Time	00:00:00.00

Descriptives

IT_IN_OB	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
اقل من 10	20	3.6859	.31829	.07117	3.5369	3.8349	3.13	4.23
من 10-15	68	3.8443	.41815	.05071	3.7431	3.9455	2.77	4.79
اكثر من 15	71	3.8967	.37560	.04457	3.8078	3.9856	3.08	4.67
Total	159	3.8478	.39144	.03104	3.7865	3.9091	2.77	4.79

ANOVA

IT_IN_OB	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.695	2	.347	2.305	.103
Within Groups	23.515	156	.151		
Total	24.210	158			

ONEWAY IT_IN_OB BY
المسمى_الوظيفي
/STATISTICS
DESCRIPTIVES
/MISSING ANALYSIS.

Oneway

Notes

Output Created		10-JAN-2020 18:59:36
Comments		
Input	Data	D:\anoir\bd anoir.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows	159

Missing Value Handling	in Working Data File Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
Syntax	Cases Used	Statistics for each analysis are based on cases with no missing data for any variable in the analysis. ONEWAY IT_IN_OB BY المسمى_الوظيفي
Resources	Processor Time Elapsed Time	/STATISTICS DESCRIPTIVES /MISSING ANALYSIS. 00:00:00.00 00:00:00.00

Descriptives

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
خبير محاسب	22	4.0047	.40050	.08539	3.8271	4.1822	3.23	4.67
محافظ الحسابات	99	3.8399	.40353	.04056	3.7595	3.9204	2.77	4.64
استاذ جامعي	38	3.7773	.33480	.05431	3.6673	3.8874	3.08	4.79
Total	159	3.8478	.39144	.03104	3.7865	3.9091	2.77	4.79

ANOVA

IT_IN_OB	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.736	2	.368	2.446	.090
Within Groups	23.474	156	.150		
Total	24.210	158			